النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث

إعداد

علاء الدين مصطفى محمود البحلوز

إشراف

يحيى القاسم العبابنة.

رسالة جامعية (ماجستير)- جامعة مؤتة

١٩٩٧

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني الصبر والكفاح

إلى أمي التي كانت لي سنداً وعوناً

ثمرة من ثمار غرسهما

شكر وتقدير

يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أســـتاذي الدكتــور يحيــى العبابنة، الــذي أولاني جل اهتمامه في جميــع مراحل هذه الدراســة، وقـــدم لي كل ما استطاع من متابعة دقيقة، فأرشدني إلى الطريق السديد.

ولايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر من الأستاذين عضوي لجنة المناقشة الأســتاذ الدكتور صاحب أبو جناح والدكتور محمد كاظم البكاء، لما تكبداه من عناء أثنــاء قراءة هذه الدراسة، راجيا من الله أن ينفعني بملحوظاتهما القيمة.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد:

فما يزال ميدان الدراسات اللغوية فسيحا؛ متسعا للعديد من قضايا البحث، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن موضوع مهم من موضوعات البحث اللغوي، ولتسليط الضوء على العديد من جوانبه الغامضة؛ حيث كنت قد وجدت ميلا في نفسي لهذا الموضوع، وبعد أن عرضته علي أستاذي الدكتور يحيى العبابنة، ذكر لي بأن هذا الموضوع من الموضوعات الطريفة، التي لم تبحث بحثا وافيا من قبل، فوجدت أنه لم يدرس إلا على سبيل الإشارات والإيماءات، وذلك في موضعين -على ما أعلم-

الأول: ما كتبه الدكتور يحيى العبابنة في رسالته الموسومة بـ (منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية)، حيث عقد فيها فصلا عن النظائر، اتكأ فيه على الجانب الوصفي.

والثاني: ما كتبه مازن المحمود في رسالته الموسومة بـ (علل اختيارات الفراء من القراءات القرآنية)، وعرض فيها لموضوع النظائر، فعرضه علة من علل الاختيار، وليس وجها من أوجه العربية، ولم يزد فيه عن الصفحات الست، ومن هنا نجد أن الدراستين لم تستوفيا ما نحن بصدد عرضه في دراستنا التطبيقية هذه، إذ إن النظائر من العلل المهمة في التوجيه.

وقد انحصرت أهمية هذه الدراسة في أمرين:

الأول: افتقار المكتبة العربية إلى دراسة واضحة وافية حول هذا الموضوع، إذ تخلو مكتبتنا العربية إلا من بعض الإشارات النادرة هنا وهناك كما أسلفنا.

الثاني: أن النظير من العلل المهمة في توجيه القراءات القرآنية، ومع هذا لم يتعرض للتطبيق عليها من قبل.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور النظير في تعليل القراءات القرآنية وتوجيهها، بعد أن قسمت النظائر على ثلاثة أقسام: النظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والنظير من كلام العرب النثري، والنظير من كلام العرب الشعري، وذلك للوقوف على

رأي القدماء من هذه العلة، ثم الخروج برأي حداثي، بعد دراسة هذا الرأي في ضوء النظريات الحديثة ما أمكن.

بدأت الدراسة بتمهيد، بينت فيه مفهوم النظير في اللغة والاصطلاح، كما قدمت لمعنى توجيه القراءات القرآنية؛ ضمن ما يعرف بشروط صحة القراءة، وهي شروط أوردها علماء القراءات القرآنية في كتبهم، وبعد ذلك قسمت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسة، على النحو الآتي:

الفصل الأول: النظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

يضم هذا الفصل مجموعة من الآيات التي أوردها علماء القراءات القرآنية، وعلماء اللغة، مستشهدين بها على صحة قراءة معينة، أو داعمين بها موقفهم من هذه القراءة.

الفصل الثاني: النظير من كلام العرب النثري:

ويضم مجموع ما استعمله علماء القراءات القرآنية، وعلماء اللغة من أحاديث نبوية، أو أمثال عربية، أو بعض الألفاظ والكلمات المنطوقة الواردة عن العرب، من غير سياق نثري، وهي مجموعة من الألفاظ لجأت إليها لقلة النظائر النثرية المستعملة عند العلماء.

الفصل الثالث: النظير من كلام العرب الشعري:

ويضم تلك الأبيات الشعرية التي استعملها العلماء لتوجيه بعض القراءات القرآنية، مستشهدين بها على موقفهم من هذه القراءات.

واقتضت الدراسة تقسيم كل فصل من هذه الفصول على خمسة محاور، هي:

- القضايا الصوتية:

وتتضمن بعض الاختلافات الواقعة بين القراء، وهي اختلافات ناتجة عن عملية صوتية معينة، تتمثل في نطق الأصوات، وفق ما يقتضي نظام اللغة.

- القضايا الصرفية: وفيها مجموعة من الاختلافات التي ترجع أسبابها إلى بنية الكلمة، ووزنها، واشتقاقها.
- القضايا التركيبية:

وتشمل العديد من الاختلافات التركيبية -النحوية- على مستوى المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والأدوات، والتراكيب النحوية. وقد اعتمدت في هذه المواضع

على الكتب الأصول ككتاب سيبويه، والمقتضب، حيث قصدت التحذير للمصطلح النحوي، ولم أقصد دراسته دراسة مستقلة مستفيضة.

• القضايا الدلالية:

وضمت مجموعة من القراءات التي اختلف فيها القراء، وأدى اختلافهم إلى اختلاف المعنى، أو الدلالة داخل السياق القرآني، غير أن هذا الاختلاف لايُخرج الآية بعامة عن دلالتها، بل يزيدها دقة في المعنى المراد أحيانا، أو يبرر مجيء بعض الألفاظ على هيئة معينة أحيانا أخرى. وقد جاءت القضايا الدلالية على شكلين:

الأول: الدلالة المعجمية:

وهي مواضع اعتمدت على المعاجم اللغوية بالدرجة الأولى للوصول إلى معناها المقصود داخل النص، وكنت قد اعتمدت على معجم لسان العرب في ذلك، انطلاقا من كون أكثر المعاجم تتفق فيما ترويه من معان لأكثر الألفاظ والمفردات، زيادة على أن ابن منظور كان جمّاعة، وقد جمع في معجمه أكثر آراء سابقيه في هذا الميدان، من خلال الإشارات التي تضمنها هذا المعجم.

الثاني: الدلالة السياقية:

وهي مواضع لا نستطيع معها الرجوع إلى المعجم اللغوي وحده، إذ لايخدمنا معها شيء أكثر من السياق اللغوي نفسه، انطلاقا من أن دلالة الكلمات عرضة للتغير وفق سياقها الذي ترِد فيه، وهذا معروف من خلال عمر الألفاظ الطويل، حيث نجد الألفاظ كثيرا ما تكتسب دلالات جديدة مختلفة عن دلالاتها السابقة، ولعل ذلك يعود إلى تطور مجالات الحياة بعامة.

• القضايا اللهجية:

وفيها العديد من الاختلافات التي ترجِع أصولها إلى اللهجات المختلفة للقبائل العربية، وهذا أمر ليس بالمستغرب إذا علمنا أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قد أجاز ذلك من خلال تلك الآثار الواردة عن الصحابة، ولما كانت قضايا اللهجات ذات مساس بقضايا الصوت، والصرف، والتركيب، جرى تقسيمها على هذه المحاور داخل كل فصل.

أما الخاتمة، فقد حوت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، وإن كان هناك بعض النتائج المنثورة بين ثنايا البحث.

أما السمة المنهجية لهذه الدراسة، فتمثلت في الاعتماد على المنهج الوصفي بالدرجة الأولى، كما تقتضي طبيعة الموضوع، ثم سرت وفق المنهج التحليلي في أغلب المواضع، كما اعتمدت أحيانا طريقة التحويليين، وذلك في القضايا التركيبية بخاصة. وقد كنت أُخرِّج الشواهد، والنظائر بعامة، فأنسب كل آية إلى السورة التي أُخذت منها، كما أنسب كل حديث، أو مثل من الأمثال إلى مصدره، ثم أنسب كل بيت إلى قائله، ما أمكنني ذلك.

وبعد: فقد حاولت تقديم ما أعانني الله عليه من جهد في هذه الدراسة، وتتبعت العديد من المواضع التي استعملت فيها النظائر، وقمت بدراستها وتحليلها، مبينا المواضع التي نجح فيها العلماء في استعمال النظائر، ومشيرا إلى المواضع التي كان يختلف فيها النظير عن المثال في حقيقته، وإن كان بينهما شيء من التشابه على مستوى الصورة السطحية الخارجية. فإن كنت قد أصبت فمن الله، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، والله أسأل أن يعفو عما وقعت فيه من زلل، أو سهو، أو تقصير، كما أسأله -جل شأنه- أن يوفقنا جميعا لخدمة اللغة العربية؛ لغة كتابه العزيز.

والله من وراء القصد.

علاء الدين البحلوز.

التمهيد:

أنزل القرآن الكريم متلاحقا على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وفق الأحداث والضرورات، وكان نبينا - صلوات الله وسلامه عليه- يقرأ هذه الآيات على أصحابه، فيتعلمونها منه ويبلغونها للناس كما سمعوها، والجدير بالذكر أن القراءة في العهد الأول لم تكن على شكل واحد، بل كانت على عدة أشكال، أو على أكثر من حرف.وبعد أن انتشر الحفظة والمقرئون يعلمون الناس القرآن في الأمصار، بدت بعض الاختلافات بينهم، فخاف العلماء من تداخل القراءات الصحيحة والشاذة والمنكرة، فحددوا شروطا يجب توافرها في القراءة حتى تكون صحيحة مقبولة، وقد أورد ابن الجزري هذه الشروط فقال:" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم "[1].

حدد العلماء ثلاثة شروط لقبول القراءة، وهي على الشكل الآتي:

- صحة السند: أن يرويها العدل الضبط عن مثله، حتى تنتهي بسندها إلى النبي _صلى الله عليه وسلم-
- موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا: إذ لا يشترط في القراءة أن توافق رسم أحد هذه المصاحف موافقة صريحة، بل نكتفي بموافقتها لها تقديرا.
- موافقة اللغة ولو بوجه: أي أن تقع ضمن ما يقبله النظام اللغوي للعربية، سواء كان الوجه فصيحا، أم مجمعا عليه، أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، إذ القراءة هي أصل القياس.[2]

[1] النشر في القراءات العشر ٩/١

[2] النشر في القراءات العشر ١/١١-١٣

ومن هنا كنا نجد العديد من العلماء يبحثون لكل قراءة عن وجه من أوجه العربية، لتبقى القراءة صحيحة مقبولة، فكثيرا ما نراهم يشيرون في كتبهم إلى أن هذه القراءة توجه على كذا، أو أن الوجه في هذه القراءة كذا، وليس هذا إلا انطلاقا من الرغبة في تعليل مجيء القراءات على هذه الهيئة المخصوصة، حيث كانوا يبحثون لكل قراءة عن مخرج، أو جهة تتفق فيها مع النظام اللغوي المستعمل، وهذا موافق لمعنى التوجيه في اللغة، حيث نقول:" وجهت الشيء: جعلته على جهة، وأصل جهته، وِجهته "[1]. ويقال :" شيء موجَّه، إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف "[2].

[1] مقاييس اللغة (وجه) ٦\٨٩

[2] الصحاح (وجه) ٦\٢٢٥٤

النظير لغة:

يرد لفظ (النظير) في العديد من المعاجم اللغوية تحت معنى الشبيه، أو المثيل، أو المساوي، فيذكر ابن فارس أن النظير هو الذي :" إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواء"[١]. ويذكر الجوهري " أن نظير الشيء مثله، والنِظر والنظير بمعنى واحد "[٢]. ويتابعهما ابن منظور في ذلك، فيذكر أن "النظير : المِثل، وقيل: المثل في كل شيء، فلان نظيرك، أي مثلك، لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء .. وحكى أبو عبيدة: النِّظر والنظير بمعنى، مثل النِدّ والنديد "[٣].

لعل هذه الألفاظ (الشبيه، والمثيل، والمساوي) وغيرها، لا تختلف في حقيقة معناها ودلالتها، فالمِثل :" كلمة تسوية، يقال هذا مِثله، ومَثَله، كما يقال شِبهه وشَبَهه بمعنى، قال ابن بري: الفرق بين المماثلة والمساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين، لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار، لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين"[٤]. وكذلك نجد أن " الشِّبه، والشَّبَه، والشَّبيه: المِثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله"[٥].

على الرغم من هذا التشابه، إلا أننا نجد من العلماء من فرّق بين هذه الألفاظ بفروق دقيقة، فيذكر الكفوي أن النظير " أخص من المثل "[٦]، كما يذكر أحمد نكري أن النظير يختلف عن المثال في أن المثال يكون جزئيا للمثل، بخلاف النظير[٧].

---

[١] مقاييس اللغة (نظر) ٥\٤٤٤

[٢] الصحاح (نظر) ٢\٨٣١

[٣] لسان العرب (نظر) ٥\٢١٩

[٤] لسان العرب (مثل) ١١\٦١٠

[٥] لسان العرب (شبه) ١٣\٥٠٣

[٦] الكليات ٦\٩٠

[٧] دستور العلماء ٣\٢٠٩

النظير اصطلاحا:

كان للنظائر أهمية كبيرة لدى العلماء، فبها نستطيع تقوية القواعد النحوية، كما نستطيع الحكم على الظواهر اللغوية، لأن هذه القواعد أو الظواهر لا تكون مقبولة صحيحة إلا إذا وافقت الكلام الوارد عن العرب، من قرآن، أو أحاديث، أو أشعار.

والنظير هو أن يجمع الناظم أو الناثر أمرا وما يناسبه، مع إلغاء ذلك التضاد، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظا لمعنى، أو لفظا للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه[1]. بمعنى أن النظائر هي ما جمعه العلماء من آيات قرآنية، أو أحاديث نثرية، أو أبيات شعرية، مستشعرين بها شيئا من التوافق، أو التطابق بينها وبين الأمثلة محل الخلاف، محاولين الربط بين هذه الأمثلة من الناحيتين اللفظية والمعنوية.

وقد كان لفظ (النظير) من أنسب الألفاظ وأكثرها تمشيا مع الموضوع، بالنظر إلى ما ذكره العلماء الذين فرقوا بينه وبين المثل أو الشبيه، فهي ألفاظ وإن كانت تتضمن شيئا من التشابه الدلالي مع النظير، فإنها تنطوي على بعض الاختلاف الدقيق في المعنى كما ذكرنا.

[1] خزانة الأدب ١\١٣١

الفصل الأول

النظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية

- في القضايا الصوتية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا الصرفية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا التركيبية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا الدلالية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في قضايا اللهجات للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية

النظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية :

يتناول البحث هنا مجموعة من الآيات والقراءات القرآنية، الصحيحة والشاذة، ونعني بها تلك الآيات التي استعملها علماء القراءات، وعلماء اللغة نظائر داعمة لبعض ما ذهبوا إليه من آرائهم وتوجيهاتهم، إذ رأوا أنها دليل مقنع لاحتجاجاتهم تلك، سواء كان ذلك في القضايا الصوتية، أو الصرفية، أو التركيبية، أو الدلالية، أو في قضايا اللهجات.وسنقسمه إلى الأقسام الآتية:

أولا: في القضايا الصوتية للنظير من القرآن والقراءات القرآنية:

عُني هذا القسم بالوقوف على مجموعة من الاختلافات القائمة بين القراء في العديد من المواضع التي توجه توجيها صوتيا، إلى جانب تلك المجموعة من نظائر القرآن والقراءات، التي استعملها العلماء لتأييد كل قراءة جاء بها أحد من القراء ودعمها. ولعل من أهم القضايا الصوتية في هذا القسم ما يأتي:

الإدغام:

عرف ابن منظور الإدغام بأنه" إدخال حرف في حرف، يقال: أدغمت الحرف وادّغمته على افتعلته ، والإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب .وأدغم الفرس اللجام، أدخله في فمه"[1]. والإدغام اصطلاحا: أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد[2].

أدرك القدماء حقيقة الإدغام، فوقفوا عنده، وأفردوا له أبوابا خاصة في كتبهم، فذكروا أنواعه وأسبابه، وكيفية حدوثه، وهذا واضح في قول سيبويه: "هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه"[3]. إذ يبين هنا أن الإدغام إنما هو جعل اللسان في موضع نطق الصوت لمدة أطول، حتى يبدو نطق الصوت مكررا. ثم نجد مجموعة من العلماء كانوا فيه أكثر توضيحا حين جعلوه تقريب صوت من

---

[1] لسان العرب"دغم"١٢\٢٠٣

[2] شرح المفصل ١\١٢١، وشذا العرف \١٥٣ :

[3] الكتاب٤\٤٣٧، وانظر المقتضب١\١٩٧، والأصول في النحو٣\٤٠٥

صوت.[1]أو أنه من باب إدخال الشيء في الشيء.[2] حيث يبدو أن صاحب هذا الرأي قد تخيل عملية إدخال لصوت في صوت آخر، والحقيقة أنه عبارة عن إطالة النطق بالصوت بسبب بعض الأمور الصوتية،ولا يخفى على أحد منا، أن الإدغام يحدث بين الأصوات المتماثلة نحو شد، ومد،كما يحدث بين الأصوات المتقاربة في المخرج أو الصفة، نحو: اجبه حملا، إذ يدغمون الهاء في الحاء لقرب مخرجيهما.[3]وليس ذلك إلا سعيا وراء التخفيف أو التيسير في النطق.

يقسم الإدغام إلى ثلاثة أنواع هي:[4]

١-الإدغام الواجب: يجب الإدغام بين كل صوتين متماثلين، إذا تحركا في كلمة، حيث يسكن الأول ويدغم في الثاني، ولعل السبب الذي يقف وراء هذا التسكين في الصوت الأول هو إحداث التقارب والالتصاق بين الصوتين المتماثلين، ولا يحدث هذا الأمر إلا إذا تخلصنا من الحركة اللاحقة للصوت الأول على النحو الآتي:

شدد < شدد < شدّ

šadda < šadda < šadada

الحالة العادية التخلص من الحركة الإدغام

٢- الإدغام الجائز: حيث يجوز للمتكلم أن يدغم ،أو أن يفسك الإدغام . وذلك في الحالات الآتية:

- ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيي ، وعيي. ويجوز فيهما حي وعي. ولعل السبب في ذلك وجود الكسرة في مثل هذه الألفاظ، إذ تعد الكسرة من الحركات التي تمنع التطور التاريخي للألفاظ، وأقرب مثال على هذا ما وقع في الأفعال الجوفاء، إذ نجد تلك الأفعال قد تحولت فيها أصوات الواو والياء إلى فتحة طويلة في مثل قولنا:

قول < قال

[1] الخصائص٢\١٤١

[2] شرح الشافية٣\٢٣٥

[3] انظر الكتاب ٤\٤٣٨، والمقتضب ١\٢٠٧، والأصول في النحو ٣\٤٠٥، والخصائص ٢\١٤١-١٤٢، وشرح الشافية ٣\٢٣٥

[4] شرح ابن عقيل٣\٢٣٥

في حين لم يتغير الصوتان عند مجيئهما مكسورين نحو : حور و عور.[1]

- الفعل المبدوء بتاءين مثل تتجلى، ويجوز فيه اتجلى، ومثل هذا النوع من الأفعال إنما جاز فيه الإدغام للتخلص من المقطعين المتماثلين (ta ta)، وحتى يتم هذا الأمر، تتماثل التاء مع الجيم تماثلا كليا مقبلا متصلا، فيدغمان معا:

تتجلى > تججلى > تجلى > اجلى

(>) iggallā < taggallā < taggallā < tatagallā

وهنا نلاحظ اجتلاب همزة الوصل في بداية الفعل لتسوغ لنا نطق الكلمة، إذ إنه من المعروف أن نظام اللغة لا يسمح بالابتداء بالصوت الساكن.

- قياس التاء في استتر: فالفك هو الأصل لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة الأول، نحو: سَتَّر.

٣- الإدغام الممتنع: حيث يمتنع الإدغام بين الصوتين المتماثلين، وذلك في حالات منها:

- الأسماء التي على فعل مثل صفف، أو التي على فعل مثل دلل، أو التي على فعل مثل كلل، أو التي على فعل مثل طلل.
- أن يتصل أحد المثلين بمدغم نحو جنس.
- أن تكون حركة الثاني منهما عارضة نحو: اخصص ابي، وأصله: اخصص أبي. أو أن يتصل بالفعل ضمير الرفع نحو حللت، فإذا دخل عليه الجازم، جاز الفك نحو لم يحلل، و لم يحل.
- الصوتان المتماثلان في صيغة أفعل التعجب نحو: أحبب بزيد!

لم تعد قضايا الإدغام تبحث في العصر الحديث تحت مصطلح الإدغام ذاته، بل نجد علماء اللغة المعاصرين آثروا دراسته ضمن باب المماثلة، وهي ما يعرف بنزعة صوتين مختلفين إلى التماثل، والدافع لها " أن تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات، أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج، أو في الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق

[1] النظام اللغوي للهجة الصفارية\١٩٦

والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج، أو في الصفات ".[1]

وقد وجد من العلماء المعاصرين من فرق بين الإدغام والمماثلة، حين عدّ هؤلاء اتحاد الصوتين المتشابهين إدغاما، في حين عدوا اتحاد الصوتين المتقاربين نوعا من التماثل، وهذا واضح في قول المستشرق الألماني برجشتراسر:" غير أن التشابه والإدغام، وإن اشتركا في بعض المعاني، اختلفا في بعضها، نحو آمنّا وادّعى، أما آمنّا فالنون المشددة نشأت عن نونين أولاهما، لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه، وأما ادّعى ، فأصل الدال المشددة ،دال وتاء، الدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال،قلبت دالا، فهذا إدغام، وهو تشابه أيضا ".[2]

ومن خلال هذا يبدو أنه قصد أن يكون الإدغام خاصا، والتشابه عاما، بمعنى أن العلاقة التي تربط بين الإدغام والتشابه إنما هي علاقة الخاص بالعام.

ومما ورد في الإدغام من أمثلة تخص هذا الباب ، ما جاء في قوله تعالى: "وما تدَّخرون في بيوتكم".[3]

وقوله "تدَّخرون "جاءت على وزن تفتعلون من ذخرت، وتقرأ " تدخرون " خفيفة على تفعلون، وقد ذكر الفراء أن بعض العرب يقولون تدخرون، فيجعل الدال والذال يتعاقبان في تفتعلون من ذخرت، وظلمت، يقولون مظَّلم ، ومطَّلم.[4]

وقد أورد الزمخشري وأبو حيان هذا القراءة ، فقال أبو حيان : " فقيل ادَّخر كما قيل ادَّكر".[5] حيث رأى أبو حيان أن ادكر في قوله تعالى "وقال الذي نجا منهما وادكر"[6] هي النظير الذي يقوي هذه القراءة ، وتوجه على أساسه.

---

[1] التطور اللغوي\٢٢

[2] التطور النحوي\٢٩

[3] آل عمران\٤٩

[4] معاني القرآن للفراء\١\٢١٥

[5] الكشاف\١\٣٦٥، والبحر المحيط\٣\١٦٦-١٦٧

[6] يوسف\٤٥

من الملحوظ هنا أن ما وقع في هذه الكلمة ، إنما هو نوع من التماثل بين صوتي الذال والتاء في صيغة افتعل ، حيث من المعروف أن الأصل في الفعل هو (ذخر) وعند صياغته على وزن تفتعلون يصبح تذتخرون، ثم تتماثل تاء الافتعال مع الذال قبلها، تماثلا جزئيا مقبلا متصلا ، فتصبح (تذدخرون)، ومثل هذا النمط اللغوي معرض لإحدى عمليتين صوتيتين: الأولى أن تتماثل الدال مع الذال قبلها تماثلا كليا مقبلا متصلا فتنقلب إلى جميع خصائص صوت الذال فتصبح تذذخرون (تذّخرون) على النحو الآتي:

ذخر > تذتخرون > تذدْخرون > تذذخرون

ḏaḫara > taḏtaḫirūn > taḏdaḫirūn > tḏḏaḫirūn

أصل الفعل — صيغة الافتعال — تماثل التاء مع الذال — تماثل الدال مع الذال

والثانية: أن تتماثل الذال مع الدال بعدها تماثلا كليا مدبرا متصلا، فتنقلب إلى جميع خصائص صوت الدال فتصبح تددخرون(تدّخرون) على النحو الآتي:

ḏaḫara > taḏtaḫirūn > taḏdaḫirūn > taddaḫirūn

أصل الفعل — صيغة الافتعال — تماثل التاء مع الدال — تماثل الذال مع الدال

وبعد ذلك تدغم الذال في الذال في الحالة الأولى (تذّخرون)، كما تدغم الدال في الدال في الحالة الثانية (تدّخرون) .

وأما قوله تعالى "ادّكر"، وهو ما اختير ليكون نظيرا لقوله تدخرون ، فمشابه تماما للمثال، إذ إن الأصل في الفعل (ذكر)، وعند صياغته على وزن افتعل يصبح (اذتكر)، ثم تتماثل التاء مع الذال قبلها، تماثلا جزئيا مقبلا متصلا، فتصبح (اذدكر)، وهذا النمط معرض أيضا لإحدى عمليتين صوتيتين كما قلنا، فإما أن يصبح (اذّكر على النحوالآتي:

ذكر > اذتكر > اذدكر > اذذكر > اذّكر

ḏakara > (>)iḏtakara > (>)iḏdakara > (>)iḏḏakara > (>)iḏḏakara

أو أن يصبح (ادّكر) على النحو التالي:

ذكر > اذتكر > اذدكر > اددكر > ادّكر

ḏakara > (>)iḏtakara > (>)iḏdakara > (>)iddakara > (>)iddakara

وفي قوله تعالى: " فإنا لفي شك مما تدعونّا إليه مريب ".[1]

قال الزمخشري : " قرئ تدعونا بإدغام النون".[2] وقد أورد الفخر الرازي هذه القراءة أيضا،[3] كما أوردها أبوحيان ونسبها إلى طلحة، وقال: " كما تدغم في نون الوقاية في مثل أتحاجوني".[4] وهذه قراءة هشام من طريق الداجوني.[5]

ولا يخفى ما وقع في هذا المثال من إدغام بين صوتي النون والنون التي تليها، ويبدو أن الدافع لهذا إنما هو التخلص من توالي هذين الصوتين، ولهذا لجأ القارئ إلى تسكين الصوت الأول وإدغامه في الثاني على سبيل السهولة والتيسير، ويتوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

الإدغام (البنية السطحية)		التسكين		الأصل
تدعونّا	>	تدعوننا	>	تدعونَنا
tad<ūnnā	<	tad<ūnnā	<	tad<ūnanā

وهذا لا يختلف عن النظير ، وهو قوله تعالى : " أتحاجوني"، إذ أدغمت النون في النون على النحو الآتي:

الإدغام		التخلص من الحركة		الأصل
أتحاجوني	>	أتحاجوني	>	أتحاجونني
>atuuḥāgūnnī	<	>atuḥāggūnnī	<	>atuḥāggūnanī

وفي قوله تعالى : "لا يصدعون عنها ولا ينزفون ".[6]

قرأ مجاهد: " لا يَصَّدعون " بفتح الياء وشد الصاد، أصله يتصدعون، أدغم التاء في الصاد.[7] ونظيره قوله تعالى: "يومئذ يَصَّدعون ".[8]

فهذا موضع آخر نرى فيه عملية التماثل الواقعة بيت صوتي التاء والصاد في صيغة تفعَّل،

---

[1] إبراهيم\٩

[2] الكشاف٢\٥٤٢

[3] التفسير الكبير ١٩\٩٠

[4] البحر المحيط٦\٤١٤

[5] النشر في القراءات العشر٢\٢٥٦

[6] الواقعة \ ١٩

[7] الكشاف ٤\٤٦٠، والبحر ١٠\٨٠

[8] الروم \ ٤٣

إذ إن الأصل في الفعل:(صدع)، وعند صياغته على زنة تَفَعّل تصبح يتصدعون، ووفقا لقانون المماثلة بين الأصوات المتقاربة في المخرج، فإن التاء سوف تتماثل مع الصاد بعدها تماثلا كليا مدبرا متصلا غير ملزم، فتصبح (يصصدعون)، وهذه مرحلة كتابة نظرية لتوضيح المثال، وبعد ذلك يدغم الصوتان معا (يصّدّعون) وقد تم هذا الأمر على النحو التالي:

صدع > يتصدعون > يصصدعون > يصّدّعون

yaṡṡadda<ūn < yaṡṡadda<ūn < yataṡadda<ūn < ṡada<a

الفعل — صيغة تفعّل — كتابة نظرية للمثال — الإدغام

ولعل هذا لا يختلف عن النظير في شيء، فقد استعمل العلماء قوله "يصّدّعون" نظيرا للكلمة ذاتها (يصّدّعون)، وحتى تتم الفائدة رأينا أن نعرض مثالا آخر شبيها بهذا المثال، لإجراء التناظر، واخترنا قوله تعالى: " ***ومن يتزكى فإنما يتزكى لنفسه***".[1] حيث قرأ العباس عن أبي عمرو، " يزّكّى " فيهما.[2]

ومن الواضح هنا أن التاء في قوله "يتزكى" قد تماثلت مع الزاي بعدها عند صياغة الفعل (زكى) على زنة تفعّل، ويوضح ذلك المخطط الصوتي الآتي:

زكى > يتزكى > يززكى > يزّكى

yazzakkā < yazzakkā < yatazakkā < zakā

الفعل — صيغة تفعّل — الكتابة النظرية للمثال — الإدغام

ويبدو أن مثل هذه الأنماط اللغوية يشيع فيها توالد صيغ جديدة للأفعال الماضية، وهذا نوع من أنواع التطور اللغوي، ولعلنا ندرك ذلك من خلال ما عرضنا من الأمثلة السابقة، فالفعل (صدع) مثلا، هو الصيغة الطبيعية للفعل الماضي، وبعد صياغته على زنة الافتعال، وإجراء التماثل بين التاء والصاد، ولجوء اللغة إلى الإدغام، وهو أمر متوقع حدوثه في مثل هذه الحالة، يصبح الفعل (يصّدع)، وإذا أردنا هنا أن نشتق فعلا ماضيا من هذه الصيغة الجديدة (يصّدّع)، فإننا نقول (اصّدّع)، ولا يخفى أن هذه الصيغة طارئة على صيغ الفعل الماضي المأخوذة من الجذر (صدع)، ولابد أننا نجد هذا الأمر شائعا في اللغة، ومن أمثلته

---

[1] فاطر \ ١٨

[2] مختصر في شواذ القرآن \ ١٢٣، والبحر المحيط ٩\٢٥

ما ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: "*فادّارأتم فيها*"[١]. وقوله: "*اثّاقلتم إلى الأرض*"[٢]. وقوله: "*بل ادّارك عنهم*"[٣]. وقوله: "*أفلم يدّبروا القول*"[٤]. وغيرها من المواضع.

ومما جاء على الإدغام قوله تعالى: "*مثل قولهم تَشابهت قلوبهم*"[٥].

قرأ الجمهور " تشابهت" بتخفيف الشين، وقرأ ابن أبي إسحاق، ويعقوب " تَشّابهت " بالتشديد. ووجهها العلماء على أنها غير جائزة ؛ لأن صيغة الماضي لا تجتمع فيها تاءان في المقدمة كالمضارع الذي منه تتشابه وتشّابه، ونظير هذا قوله تعالى: "*إن البقر تشّابه علينا*"[٦].

ونستطيع أن نوجه هذه القراءة إذا استعنا بمثيلاتها من الظواهر اللغوية في غير العربية من اللغات السامية، التي مالت إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، كاللغة السريانية مثلا، ومما ورد على ذلك من أمثلة قولهم:

بمعنى لسان . lissānā < lisānā

وهذا أمر جاء في بعض اللهجات العربية حيث قالوا دخّان، ولِثّة، بدلا من دُخَان ولِثَة.[٧] ومن هنا نستطيع حمل هذه القراءة على هذا النمط اللغوي، بمعنى أن أصل الفعل (تشابهت) بتخفيف الشين حسب قراءة الجمهور، غير أن القارئ ذهب إلى إغلاق المقطع القصير المفتوح(ta)، وعن طريق وضع حد صامت من جنس الصوت الذي يليه، تصبح الكلمة (تشّابهت) وذلك على النحو الآتي:

إغلاق المقطع بحد صامت		الأصل
taššābahat	<	tašābahat

[١] البقرة\٧٢
[٢] التوبة\٣٨
[٣] النمل\٦٦
[٤] المؤمنون\٦٧
[٥] البقرة\١١٨
[٦] التبيان١\٤٣٥، والبحر المحيط٢\٥٧٨٨
[٧] في قواعد الساميات\٢٣٩ و ٢٥٢

وأما النظير وهو قوله " تشّابه"، فهذا من باب المضارع الذي يتوالى فيه مقطعان صوتيان، ونتخلص منهما عن طريق المماثلة على النحو الآتي:

taššābahu	<	taššābahu	<	tatašābahu
الإدغام		مماثلة بين الشين والتاء		الأصل

• **التخلص من الهمز :**

تتفق الدراسات اللغوية قديما وحديثا، على أن هذا الصوت يعد من أصعب الأصوات نطقا، وذلك لما فيه من جهد عضلي بالغ يقع على الأوتار الصوتية، ونجد القدماء قد وقفوا هذا الأمر حين أعطوا صوت الهمزة صفة التهوّع، وليس هذا بمستغرب، ولا سيما إذا علمنا بُعد مخرج هذا الصوت من الحلق، يقول سيبويه:" واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من يخففها، لأنه بَعُد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع".[1]

والتهوع لغة: هو التقيؤ[2]. أما اصطلاحا: فهو الضغط الواقع على الأوتار الصوتية نتيجة لإظهار صوت الهمزة.

أطلق سيبويه على الهمزة مصطلح الحرف الشديد المجهور، وتابعه في ذلك كثير من العلماء، وأما في العصر الحديث، فقد أشارت الدراسات الصوتية إلى أنه " صوت حنجري شديد مهموس، ينطق بأن يلتقي الوتران الصوتيان، أحدهما مع الآخر، التقاء محكما، يحبس الهواء الخارج من الرئتين، حتى إذا زال هذا الالتقاء فجأة، سمعت للهواء المحبوس انفجارا، هو صوت الهمزة"[3].

وبهذا تخالف الدراسات الحديثة ما ذهب إليه سيبويه، حين عد صوت الهمزة من الأصوات الشديدة المجهورة، ولعل ما يمكننا قوله هنا، إن هذا الصوت أخذ أشكالا وصفات متعددة في النطق، إذ يمكننا عده صوتا مهموسا كما يرى علماء اللغة المحدثون،

---

[1] الكتاب٣\٥٤٨، وانظر شرح الشافية ٣\٢٣١، وشرح المفصل ٩\١٠٦

[2] لسان العرب(هوع) ٨\٣٧٧

[3] مشكلة الهمزة\١٢، والمدخل إلى علم اللغة\٥٦، والتطور اللغوي\٤٨-٤٨، والأصوات ووظائفها\٥١، وفقه اللغات السامية\٣٩ -٤٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية\١٧٢

إذا حقق ونطق به على أصله، غير أننا نجده مجهورا كما ذهب علماء اللغة الأقدمون، إذا سهل ولم ينطق به على أصله، ذلك لأن الإقفال في الأوتار الصوتية لا يكون تاما في هذه الحالة، بل هو شبيه بالتام ـ متضيق ـ وهنا لا نستطيع الوقوف على هذا الصوت وقفة حنجرية –همزة – إنما يكون الصوت ناشئا عن تضيق في الأوتار الصوتية، وهذا شبيه بأصوات العلة.[1]

وإذا تتبعنا صدور هذا الصوت، فإننا سنجده يمر بأربعة مراحل قبل النطق به:[2]

الأولى: وتسمى مرحلة الإغلاق، وفيها يتم إغلاق الوترين الصوتيين إغلاقا تاما.

الثانية: وتسمى مرحلة الحجز، وفيها يتم حجز الهواء المندفع من الرئتين خلف الأوتار الصوتية.

الثالثة: وتسمى مرحلة الإطلاق، وفيها ينطلق الهواء المحبوس خلف الأوتار الصوتية.

الرابعة: وتسمى مرحلة ما بعد الإطلاق، وفيها يظهر صوت الهمزة المحققة.

كان صوت الهمزة من الأصوات المشتركة بين اللغات السامية في يوم من الأيام، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الحديثة.[3] ولا يخفى أن هذا الصوت من الأصوات المستثقلة، التي تتطلب جهدا عضليا كبيرا، ولهذا لجأت بعض اللهجات إلى التخلص منه، إما بإسقاطه من الكلام كليا، أو عن طريق استبداله بصوت من أصوات المد واللين. ويكاد القدماء يجمعون على الحالات التي تستبدل فيها الهمزة بصوت آخر كالألف، أو الياء ، أو الواو، وذلك نحو قولهم: (مير) بدلا من (مئر) وغيرها.[4]

مئر   مير
< mīr < mi>r

تؤدة   تُـــ ـــ دة > تودة
tuwadat <   tuadat < tu>adat

سأل > س--ل > سال
sāla < saala < sa>ala

[1] المدخل إلى علم اللغة\٥٦، نقلا عن مناهج البحث في اللغة\٩٧

[2] النظام اللغوي للهجة الصفاوية\٤١، نقلا عن Roach\ P28

[3] فقه اللغات السامية\٣٩ – ٤٠ ، ومشكلة الهمزة\٢١

[4] الكتاب٣\٥٤١، والأصول في النحو٢\٣٩٨ –٣٩٩، والخصائص٣\١٥١، وشرح الشافية٣\٣٢

وكل ذلك على سبيل إبدال الهمزة بصوت سهل قريب. كما أننا نجد الدراسات القديمة تشير إلى أن صوت الهمزة لا يسقط من الكلام بشكل تام أحيانا، وذلك حين يقوم المتكلم بإضعافها أو نطقها بين الهمزة وبين صوت اللين، على حد قولهم عند حديثهم عن همزة بين بين.[1]

والحق أن الهمزة لا تتعرض إلا للحذف والإسقاط كليا من الكلام، وليس هناك ما يسمى همزة بين بين كما نعتها القدماء. ونستطيع أن نلخص أحوال حذف الهمزة من الكلام على ضربين:

الهمزة الساكنة: وفي هذه الحالة تسقط الهمزة، وتمد حركة الصوت الذي يليها نحو :

بئر > بـر > بير

bīr < bir < bi>r

الهمزة المتحركة : وهنا تسقط الهمزة، فتلتقي حركتها مع حركة الصوت الذي قبلها على النحو:

سأل سال

saala < sa>ala

تؤدة تودة

tuadat < tu>adat

مئر مير

miar < mi>ar

ولهذا تظهر الكلمة وكأنها قد عوض من الهمزة فيها بصوت من أصوات اللين، وليس هذا إلا بسبب توالي حركتين دون فاصل صامت بينهما. ولكن هل يجوز التقاء حركتين، التقاء مباشرا؟

رفض المحدثون التقاء الحركات دون فاصل صامت، يقول بروكلمان: " من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين، التقاء مباشرا، ولذلك حدث دائما في السامية الأم أن تماثلت الحركة الواحدة مع الأخرى عندما تلتقيان، بعد سقوط الواو أو الياء مثل:

---

[1] الكتاب٣\٥٢٣، والأصول في النحو٢\٤٠١، والمقتضب١\١٥٥ -١٥٦

قوم > قام و يجليون > يجلون

kawama > kāma yagliyūn > yaglūn"[1].

ويقول ماريو باي: " اجتماع صوتي علة، معناه أن يتوالى صوتا علة من غير توسط ساكن بينهما، ومن غير تحويلهما إلى علة مزدوجة(diphthong)، وفي هذه الحالة يتطلب الموقف وقفة خفيفة بين العلتين، لينطق كل منهما على حدة، ويسبب هذا صعوبة للمتكلم الذي يجب عليه أن يقطع مجرى نفسه ثم يستأنفه مرة أخرى،ولذا سيجد من الأسهل عليه أن يحول " العلة الأولى إلى صوت انحداري"[2].

ولعل هذا يفسر لنا ظهور الهمزة الضعيفة اللينة، حيث مالت اللغة في وقت من الأوقات إلى حذف الهمزة لثقلها وصعوبة نطقها، وبسبب هذا الحذف تلتقي حركتا الهمزة والصوت الذي يليها، وهنا عملت اللغة على نطق هاتين الحركتين متواليتين على ما في ذلك من صعوبة، لأن الصعوبة الناتجة عن ذلك تبقى أقل بكثير مما يحتاجه نطق الهمزة، ولا سيما إذا علمنا أن المتكلم يقطع بين الحركتين بوقيفة بسيطة على حد تعبير ماريو باي.

ومما ورد في تخفيف الهمز من أمثلة في القراءات القرآنية، ما جاء في قوله تعالى: "*منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه*"[3].

قرأ الجمهور بالهمز في " المرء "، وقرأ الزهري والحسن وقتادة بتخفيف الهمز وتشديد الراء " المرّ "، وقد أشار ابن جني، والعكبري، وأبو حيان إلى أن وجه القراءة بالتشديد، يكون على نية الوقف بعد إسقاط الهمزة، كالقراءة المروية عن عاصم: " مستطرّ "[4].

ويبدو لي أن ما حدث هنا يتلخص في أن القارئ إنما سعى إلى التخلص من صوت الهمزة في هذه الكلمة، ومن ثم عوض عن هذا الحذف بأن كرر صوت الراء على النحو الآتي:

---

[1] فقه اللغات السامية\٤٢

[2] أسس علم اللغة\١٥٠

[3] البقرة \١٠٢

[4] المحتسب ١\١٠١ -١٠٢، وإملاء ما من به الرحمن ١\٦٢، والبحر المحيط ١\٥٣٢

المرْء > المرْ > المرْرِ > المرّ

(>)almarri < (>)almarri < (>)almar < (>)almar>i

الإدغام التعويض بعد سقوط الهمزة الأصل

ولا أجد هذا موافقا لقوله:" مستطرَ "، وهو ما اختير ليكون نظيرا لهذا الموقف اللغوي، إذ يخلو المثال من أي طارئ لغوي سوى حذف الهمزة والتعويض عنها، وأما النظير فجاء من باب الوقف بالتشديد على أواخر الألفاظ.

ومما جاء على التخلص من الهمز أيضا، قوله تعالى:" *ولو شاء لأعنتكم* ".[1]

قرأ الجمهور " لَأعنتكم " بتحقيق الهمز، وروي عن البزي تسهيل الهمز"لاعنتكم"[2]، وقد أشار الداني إلى أن البزي كان يلين الهمزة[3]، وكأنه يقصد من ذلك همزة بين بين المتعارف عليها لدى العلماء، ونظير ذلك قوله تعالى: " *فلا ثم عليه* " على قراءة سالم وأبي جعفر.[4]

لابد أن التقاء الحركات في قوله"لاعنتكم" بعد سقوط الهمزة كان وراء ما ذهب إليه الداني من أن البزي كان يلين الهمزة، ويظهر أن هذه الكلمة قد تعرضت لحذف الهمزة على حساب ما اختارت اللغة العربية في فترة من الفترات. ولسقوط الهمزة في اللغة وجهان: الأول أن تسقط الهمزة وتبقى حركتها، وهنا تلقي هذه الحركة مع الفتحة قبلها فيوقف بينهما وقفة بسيطة للفصل بينهما:

لأعنتكم > لَـَ عنتكم > لـَ *ـَعنتكم

la*a<natakum < laa<natakum < la>a<natakum

والوجه الآخر سقوط الهمزة مع حركتها، فلا يبقى لها أثر في الكلمة ألبتة، وذلك كما يأتي:

---

[1] البقرة \ ٢٢٠

[2] غيث النفع \ ١٦١، وإتحاف فضلاء البشر \ ١٥٧، والبحر المحيط ٢ \ ٤١٤

[3] التيسير \ ٨٠، وانظر البحر المحيط٢ \ ٤١٤

[4] المختصر في شواذ القرآن \ ١١

لأعنتكم > لَ عْنتكم > لَعْنتكم

la<natakum < la<natakum < la>a<natakum

وهذا لا يختلف عن النظير في شيء، غير أن النظير جاء على طرح الهمزة من الكلمة مع حركتها، وبسبب ذلك وقع في الكلمة ما يعرف بالمقطع المرفوض، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت، الذي لا تقبله اللغة إلا في حالة من الحالتين الآتيتين:

- الوقف عليه في آخر الكلام.
- إذا كان المقطع منتهيا بصوت مشدد ، أي مكرر في المقطع الذي يليه.

ولهذا لجأت اللغة إلى تقصيره ، إذ الأصل في الكلمة أن تكون "فلا ثم" ثم قصرت الحركة للتخلص من هذا المقطع على النحو الآتي:

فلا إثم > فلا ثم > فَلَثْمَ

falā>iṯma > falāṯma > falaṯma

الأصل — ظهور المقطع المرفوض — التخلص من المقطع المرفوض

ومنه قوله تعالى: "*إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى*"[1].

قرأ الجمهور "الصابئون" بتحقيق الهمز، وقرأ الحسن والزهري"الصبيون" بتخفيف الهمز[2]. ونظير هذا قوله تعالى: "*يستهزيون*".

وقد أشار أكثر علماء القراءات إلى أن القراءة هنا، بكسر الباء وضم الياء "الصابيون".

والحق أنه لا ياء في الكلمة، وما هي إلا وهم تولد عن تلاحق حركتي الكسر والضم، ولجوء اللغة إلى الوقف بينهما، وبهذا يظهر اللفظ صوت قريب من صوت الياء، ونستطيع أن نمثل لهذا بالمخطط الصوتي الآتي:

---

[1] المائدة \ ٦٩

[2] إملاء ما من به الرحمن \ ٢٨٨، والبحر المحيط ٣٢٥

الصابِئون > الصابِـ!ـون > الصابِــ*ون > الصابيون

(>)aššābiyūn < >aššābi*ūn < (<)aššābiūn < (>)aššābi>ūn

التقاء الحركات   الفصل بين الحركتين بالوقف

حيث تنزلق شبه الحركة (y) بين الحركتين(iu)، لاستحالة التقاء حركة مع حركة في البنية السطحية في مثل هذا الوضع. ويبدو أن النظير موافق للمثال هنا تمام الموافقة، وذلك أن القارئ أسقط الهمزة في "يستهزئون"، وأبقى على حركتها فالتقت مع الحركة التي قبلها، وهنا يستلزم الموقف أن نفصل بينهما حسبما تقتضيه قوانين اللغة، ونوضح ذلك بالمخطط الآتي:

يستهزئون > يستهزــون > يستهز*ون > يستهزيون

yastahziyūn < yastahzi*ūn < yastahziūn < yastahzi>ūn

التقاء الحركات   الفصل بين الحركات   انزلاق (y) بين الحركتين(iu)

•الاجتزاء بالحركات القصيرة عن الحركات الطويلة:

جاء الاجتزاء في اللغة من قولنا جزاني هذا الأمر، يجزي عني، وتأتي جزى بمعنى أغنى، ويجزي قليل عن كثير، ويجزي هذا عن هذا، أي كل واحد منهما يقوم مقام صاحبه.[١] والاجتزاء اصطلاحا: أن تكتفي بالحركات القصيرة عن الطويلة، وهذا ما أطلق عليه عند القدماء الاجتزاء بالحركات عن الحروف.

تميل الدراسات اللغوية القديمة إلى إطلاق مصطلح حذف الحرف، أو إنابة الحركة عن الحرف،على الاجتزاء، ظنا منهم أن صورة (و ، ي) المرسومة في الكلام، إنما تدل على الأصوات الصامتة دائما، وهم بذلك يتجاهلون أن مثل هذا الأصوات يقع على ضربين: أصوات صامتة كالتي في قولنا (بَيْع , قَوْل). وأخرى صائتة كالتي في قولنا (مسلمين، ومسلمون).

[١] لسان العرب(جزأ) ١١\٤٦، و(جزى)١٤\١٤٦

ولعل احتفاظ الكتابة بهذه الصورة كان وراء هذا الخلط، وعلى الرغم من كون القدماء قد أدركوا العلاقة الوثيقة بين أصوات اللين والحركات حين جعلوا " الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة"[١]. فإنهم لم يتنبهوا إلى التفريق بينها في الكلام _في أغلب الأحيان_ بل كانوا يخلطون بينها، ولعل هذا ما دفعهم إلى القول بأن الاجتزاء إنما هو حذف الحرف كما يقول سيبويه: "جميع ما لا يحذف في الكلام، ويختار فيه الا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي،...وإثبات الياءات والواوات، أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"[٢]. أو أنه من باب إنابة الحركة عن الحرف كما يقول ابن جني: " باب إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة: الأول منهما ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائبة عنه ...وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة"[٣].

يرفض علم اللغة الحديث أن يجعل الاجتزاء من باب إنابة الحركة عن الحرف، إذ الأمر هنا لا يتعدى تقصير الحركة الطويلة الواقعة في آخر الكلمة، ولا سيما إذا علمنا العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الحركات وأصوات اللين، إذ أنهما في الأصل شيء واحد، ولا فرق بينهما إلا من حيث المدة الزمنية التي يحتاجها كل منهما لإنتاجه، وهذا ما أوضحه الدكتور رمضان عبد التواب من خلال قوله:" إن الامتداد الزمني لأي صوت من أصوات الحركات الثلاث، يودي إلى صوت من أصوات العلة المعروفة"[٤].

فهذا يدل صراحة على أننا نستطيع الحصول على صوت من أصوات اللين عند الزيادة في زمن النطق، كما أننا نحصل على الحركة إذا قمنا بتقصير الزمن في صوت العلة. وهذا يقودنا إلى القول إن الحركة قد تنوب عن الحركة ، غير أنها لا تنوب عن الحرف، ويمكننا أن نوضح ذلك بالأمثلة، فنقول إن باستطاعتنا أن نقول (من) بدلا من قولنا (مني)، ولكننا لا نستطيع أن نقول (شأ) بدلا من (شيئاً). بحذف الياء، ونطق الحركة القصيرة، ومن هنا نجد أن عملية الاجتزاء تتم بتقصير الحركة الطويلة، وبهذا تنوب الحركات القصيرة

[١] سر صناعة الإعراب١\٢٨
[٢] الكتاب٤\١٨٤-١٨٦، و١\٢٦
[٣] الخصائص٣\١٣٥-١٣٦
[٤] المدخل إلى علم اللغة \٩٧

عن الطويلة، ولا تنوب الحركات عن الحروف.

ومن مظاهر الاجتزاء في القراءات القرآنية، ما ورد في قوله تعالى:" *أسلمت وجهيَ لله ومن اتبعنِ*"[1].

قال ابن مجاهد : " فوصلها بياء، ووقف بغير ياء، أبو عمرو، واختلف عن نافع، فروى عنه إسماعيل ويعقوب ابنا جعفر، وابن جماز، وقالون وورش، والمسيبي، وإسماعيل بن أبي أويس، ويعقوب بن أبي إبراهيم بن سعيد ، أنه وصل بياء، ووقف بغير ياء، وروى عنه أبو قرة،" ومن اتبعن" لا يمد الياء. ووصل ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي،" اتبعن" بغير ياء ووقفوا بغير ياء "[2].

وأورد ابن زنجلة ، والعكبري، والصفاقسي، والبناء، وأبو حيان هذه القراءة، وجوزوا فيها إثبات الياء على الأصل. كما جوزوا حذفها لأن الكسرة تنوب عنها[3].ونظير ذلك قوله تعالى:"*أكرمَنِ و أهاننِ*"[4]. حيث قرأ ابن كثير بالياء وقفا ووصلا، وحذفها نافع وقفا، وحذفها باقي السبعة.[5]

أشار العلماء الذين وجهوا هذه القراءة، إلى أن نيابة الكسرة عن الياء في هذا الموضع جائزة، كما أن إثبات الياء على الأصل جائزة.

والحق أن هذا الموضع يخلو من الياء تماما ولا يتضمن أكثر من الحركة الطويلة في آخره، وقد أشرنا قبلا أن العربية عرفت نيابة الحركات القصيرة عن الطويلة، ويبدو هنا أن من قرأ بغير ياء على حد تعبير القدماء، إنما لجأ في الحقيقة إلى تقصير وتقليل المدة الزمنية لحركة الكسرة الطويلة الواقعة في آخر الفعل (اتّبع). ويزداد الأمر وضوحا من خلال المخطط التوضيحي الآتي:

---

[1] ال عمران ٢٠\
[2] السبعة ٢٢٣\
[3] انظر الحجة لابن زنجلة١٥٨\ ،وإملاء ما من به الرحمن ١\١٣٦ ، وغيث النفع ١٧٥\ ،وإتحاف فضلاء البشر ١٣\١١ ، والبحر المحيط٣\٧٤
[4] الفجر ١٥\-١٦
[5] البحر المحيط ١٠\\٤٧٤

اتّبعني > اتّبعنِ

(>)ittaba<ani < (>) ittaba<anī

ونستطيع أن نجري الأمر نفسه على النظائر المستعملة في هذا المقام" أكرمن و أهـــانن" إذ الأصل فيهما أن يكونا بالحركة الطويلـــة في آخرهما، لأن هذه الحركة إنما هـــي دلالـــة ضمير المتكلم (ni) ثم قصرت الحركة (ī) وذلك على النحو الآتي:

أهانني > أهاننِ و أكرمني > أكرمنِ

>ahānani < >ahānanī >akramani < >akramanī

ومما جاء على الاجتزاء قوله تعالى:" *يا بُنيَّ اركبْ مَعَنا* "[1].

قرأ الجمهور " يا بنيِّ " بكسر ياء الضمير، وروى أبو بكر عن عاصم " يا بُنيَّ " بفتح الياء[2]. وقد وجهت على أنها فيه بدلا من الألف ، إذ الأصل " يا بُنَيَّا " فـــاجتزأ القـــارئ بالفتحـــة من الألف، ونظير ذلك اجتزاء باقي السبعة، بالكسرة عن الياء في قراءتهم بكسر الياء " يا بنيِّ "[3]. وذهب العكبري إلى أن الألف ساقطة للالتقاء الساكنين[4].

[1] هود \ ٤٢

[2] السبعة \ ٣٣٤، والكشف ١\ ٥٢٩والحجة لابن خالويه\ ١٧٨، والحجة لابن زنجلة\ ٣٤٠،، وإملاء ما من به الرحمن ٢\ ٣٣٥

[3] الحجة لابن خالويه\ ١٧٨، والبحر المحيط ٦\ ١٥٧

[4] إملاء ما من به الرحمن ٢\ ٣٣٤

القضايا الصرفية للنظير من القرآن والقراءات:

لم تَقْصر اختلافات القراء على تلك القضايا المتعلقة بقضايا الصوت، بل تعدتها إلى مجموع من المواضع التي تعنى ببنية الكلمة ذاتها، وهذا ما يعبر عنه بقضايا الصرف، وسنحاول في هذا القسم أن نقف على مجموعة من مواطن الاختلافات الصرفية بين القراء، ونختار منها المواضع الآتية:

• **فعل وأفعل:**

يتعلق الحديث هنا بوزن (فعَّل)، ذلك الوزن الذي ينشأ من تكرير عين الفعل فيه، ليصبح دالا على معنى الشدة والتكرار في الحَدَث، وقد أشار بروكلمان إلى ذلك حيث يقول:" وينتج بتكرير عين الفعل، وزن يدل على الشدة والتكرار، غير أنه مما يدل كذلك على معنى السببية مثال ذلك في العربية (fakkada)، وفي الحبشية (fakkada)، وفي العبرية (pikked)، وفي الآرامية (pakked)، وحركة العين في هاتين اللغتين الأخيرتين، مقيسة على حركتها في المضارع، وفي الآشورية (pakkad) "[1].

ويتعلق الأمر في الجانب الآخر بوزن (أفعل)، الذي ينشأ من زيادة همزة في أوله. وهنا تقترب صيغتا (فعل وأفعل) من حيث المعنى، إذ نجد العديد من علماء العربية السابقين قد اتفقوا على أن تكرير العين في (فعل) إنما يفيد معنى التكثير كمعنى رئيس لهذه الصيغة، وإن كانت لا تخلو من بعض المعاني الأخرى كالسلب والتعدية[2].ومعلوم أن صيغة أفعل تشاركها هذه المعاني .

ولم تنفرد العربية بصيغة (فعَّل) وزنا ومعنى، ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في العبرية نحو kattēl الذي له معنى التكثير[3].

وهذا لا يختلف عن الحبشية التي نجد فيها مثلا الفعل kattala ، ومثلها الآرامية kattelā، زيادة على الأكادية kattala[4].

وأما صيغة (أفعل)، فإن العديد ممن تعرضوا لهذه الصيغة بالدراسة والبحث من

---

[1] فقه اللغات السامية \ ١٠٩

[2] الكتاب \٤\٦٨، وانظر المقتضب \١\٢٥٧، وشرح الشافية \١\٨٣، ١\٩٢

[3] انظر قواعد اللغة العبرية \٥٢-٥٣

[4] المدخل إلى علم اللغة \ ٢٣٢

القدماء، جعلوها مساوية لصيغة (فعل) المجرد في كثير من امثلتها، بمعنى أن صيغة (فعل و أفعل) لا تختلفان من حيث المعنى، وليس اختلافهما إلا من قبيل اللهجات العربية، يقول السجستاني:" هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد .." [1]. ومثل هذا تماما جاء عند ابن السراج، والزجاج، وابن القوطية[2].

وقد أنكر الأصمعي لغة الهمز في مثل (أفعل) وردّها، عادا إياها من الأقل فصاحة، وكان هذا عندما سمع قول الشاعر:

لئِن فتَنَتْنِي لَهي بالأمْس أفْتَنَتْ   سعيدا فأمْسى قد قَلَى كلّ مسلم[3]

فقال الأصمعي: ذلك مخنث، ولست آخذ بلغته[4].

كان ينبغي ألا يصدر عن الأصمعي مثل هذا الحكم ، لأنه يكون بذلك قد أنكر بعض القراءات الواردة من مثل قراءة عيسى بن عمر "***ومنهم من يقول ائذن لي ولا تُفتنّي***" بضم التاء[5].

ومما تجدر الإشارة إليه، تلك المجموعة من الألفاظ التي استعملت عند الحجازيين بالهمز على (أفعل) نحو أسرى، وتلك الألفاظ التي جاءت عن التميميين من غير همز على فَعلَ نحو سرى، وهذا ما دفع الدكتور أحمد علم الدين الجندي، إلى القول، بوجود فرق معنوي بين (فعل وأفعل)، لأن كل زيادة في المبنى لا بد وأن ترافقها زيادة في المعنى[6].

كانت لهجة الحجازيين تميل إلى التخلص من صوت الهمزة لصعوبته في النطق، ولما صار الهمز شعار العربية الفصحى، بدأ الحجازيون يعيدون الهمز لتلك الألفاظ التي سهلوها، وخلال ذلك اصطدموا بمجموعة من الألفاظ التي ظنوا أنها كانت مهموزة ثم سهلت، فعملوا على همزها، مبالغة منهم في التفصح[7]، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل ضمن موضوع الحذلقة لاحقا -إن شاء الله - ومن هنا نستطيع القول إن مثل

---

[1] فعلت وأفعلت \ ٨٧

[2] انظر الأصول في النحو ٣\١٢٤-١٢٥، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج ، وكتاب الأفعال لابن القوطية

[3] ينسب لأعشى همذان \انظر لسان العرب (فتن) ١٣\٣١٧

[4] لسان العرب (فتن) ١٣\٣١٧-٣١٨

[5] البحر المحيط ٥\٤٣١

[6] دراسة في صيغتي فعل وأفعل ، مجلة مجمع اللغة العربية، في القاهرة، مجلد ٣٢ سنة ١٩٧٣ ص ١١١

[7] التطور اللغوي \ ٨١

هذه الألفاظ المهموزة التي وقعت في لهجة الحجازيين، جاءت من هذا الباب، ولا علاقة لاختلاف المعنى الناشئ عن الزيادة.

ومما جاء من باب (فعل وأفعل) في القراءات القرآنية قوله تعالى:" ***قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ..قل الله ينجيكم*** "[1].

قال في الكشف:" قرأ الكوفيون وهشام بالتشديد جعلوه من نَجَّى يُنَجِّي، وقرأ الباقون بالتخفيف جعلوه من أنْجَى يُنْجي "[2].

يكاد يتفق العلماء الذين أوردوا هذه القراءة على أن من قرأ بالتشديد جعلها من الفعل نَجَّا يُنَجِّي، ومن قرأها بالتخفيف، جعلها من الفعل أنْجَى يُنْجِي،والمعنى واحد[3]. ونظير ذلك قوله تعالى:" ***فمهّل الكافرين أمْهِلْهم رُويدا*** "[4].

سبق وأشرنا إلى أن مثل هذه الألفاظ تأتي بمعنى واحد في العربية، ولما اشتركت صيغتا (فعل وأفعل) في المعنى، جاز أن يرد الفعل بأي الصيغتين لعدم مساس ذلك بالمعنى، أو الإخلال به، ومن هنا جاء قوله"يُنْجِيكم، ويُنَجِّيكم"، بالتشديد والتخفيف، لأن المعنى فيهما واحد، وإلى هذا أشار ابن منظور بقوله:" أنجيت غيري وأنجيته... ونجّاه وأنجاه"[5].

ولعل هذا يصدق على النظير في قوله" مَهِّل وأمْهِل " إذ يقترب المعنى فيهما، أو يتشابه على حد قول ابن منظور " أمهله، أنْظَرَهُ ، ومَهَّلَهُ أجَّلَهُ ".[6]وهذا ما سوغ الجمع بين هذين الفعلين في سياق واحد.

•مجيء المصدر على غير قياس الفعل:

تكثر الإشارات الواردة في الكتب النحوية، والتي تجيز مجيء المصدر مخالفا لقياس

---

[1] الأنعام \٦٣-٦٤

[2] الكشف \٤٣٥-٤٣٦

[3] الحجة لابن خالويه \١٤١، وانظر الكشف ١\٤٣٦، والحجة لابن زنجلة \٢٥٥، وإملاء ما من به الرحمن١\٢٥٣، والبحر المحيط ٤\٥٤٢، وإتحاف فضلاء البشر \٢١٠

[4] الطارق\١٧

[5] لسان العرب (نجا) ١٥\٣٠٥

[6] لسان العرب (مهل) ١١\٦٣٣

الفعل، شريطة أن نأمن اللبس في مثل هذه المواضع، وذلك نحو قولنا: أنبته نباتا.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك في كتابه تحت باب: " ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك اجتور تجاورا "[1]. غير أن هذا الأمر كان مشروطا باتفاق المعنى بين الفعلين على حد قول المبرد:" وعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر "[2].

وقد فصل السيوطي في هذه القضية، حين قسم المصدر المخالف للفعل إلى قسمين:

الأول أن يكون من لفظه، وهو جار عليه، نحو قوله تعالى:"*أنبتكم من الأرض نباتا*".وقد حدد لهذا القسم ثلاثة مذاهب في نصب المصدر وهي:

- أن ينتصب المصدر بالفعل الظاهر.
- أن ينتصب المصدر بفعل مضمر يدل عليه الظاهر.
- إذا كان مغايرا لمعنى الفعل الظاهر، فينتصب بفعل مضمر، أما إذا كان بمعنى الفعل الظاهر، فإنه ينتصب به.

الثاني أن يكون المصدر من غير لفظ الفعل، ويورد هنا ثلاثة مذاهب أيضا:

- أن ينتصب المصدر بفعل مضمر من لفظه.
- أن ينتصب المصدر بالفعل الظاهر لأنه بمعناه.
- أن ينتصب بفعل مضمر من لفظه لأنه أريد به التوكيد، أما إن لم يكن للتوكيد، فيوضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، وإن لم يوضع له فعل، نصب بالظاهر[3].

جاء في العربية نوع آخر من المصادر المخالفة للفعل، تلك المصادر المبدوءة بالتاء نحو (تبع تبعا)، و (تخذ تخذا)، وهذه المصادر على نوعين:

الأول: ما جاء مصدرا لفعل يخلو من التاء نحو (ورث تراثا)، ويبدو أن مثل هذه المصادر إنما وقعت فيها التاء من قبيل الحذف والتعويض، وهذا ناتج عن التخلص من الحركات المزدوجة المرفوضة(diphthong)، أو التخلص من الهمزات المتوالية، وما يليه من القياس الخاطئ على مصادر الأفعال تائية الفاء.

---

[1] الكتاب ٤\٨١

[2] المقتضب ١\٧٣-٧٤، وانظر الأصول في النحو ٣\١٣٤-١٣٥

[3] همع الهوامع ٣\٩٨-١٠٠

ومثال التخلص من الحركات المزدوجة قولهم (تراثا)، فالفعل (ورث) عرضة لتشكيل الحركة المزدوجة، عند صياغته على زنة الافتعال، إذ يصبح

ورث > اوترث

(>) iwtaraṯa < wariṯa

والمقطع(wi) مقطع مرفوض في اللغة العربية ولهذا تميل اللغة إلى التخلص منه بإسقاطه من الكلام، وهنا تظهر فجوة في الكلام، وللتعويض عنها تلجأ اللغة إلى التشديد كما يأتي:

ورث > اوترث > اترث > اتّرث

(>)ittaraṯa < (>)i*taraṯa < (<) iwtaraṯa < wariṯa

الفعل — صيغة افتعل — حذف الحركة المزدوجة وظهور الفجوة — التعويض عن الفجوة بالتشديد

وبعد الحصول على هذه الصيغة (اترث) تتم عملية القياس الخاطئ على الأفعال التائية الفاء من مثل (تبع اتباعا) وذلك على النحو

ورث > اوترث > اتّرث > اتّراث > ترث

taraṯa < (>)ittiraṯ < (>)ittaraṯa < (>)iwtaraṯa < wariṯa

الفعل — صيغة افتعل القياسية — صيغة افتعل بعد التعويض — الصيغة المصدر الجديدة — الفعل الجديد

وأما ما جاء من باب حذف الهمزة فنحو قولهم "تخذ تخذا"، إذ تتوالى الهمزات في المقطع الصوتي عند صياغة الفعل " أخذ" على زنة الافتعال، وهذا التوالي تمقته اللغة وتحاول التخلص منه بإسقاطه، وعندئذ تظهر فجوة في الكلام كما هو الحال في الحركة المزدوجة، وهنا تلجأ اللغة إلى التعويض عن ذلك بالتشديد على النحو

أخذ > إئتخذ > اتخذ > اتّخذ

(>)ittaḫaḏa < (>)*itaḫaḏa < (>) i >taḫaḏa < >aḫaḏa

وهنا تتم عملية القياس الخاطئ على الأفعال التائية، فيتشكل الفعل الجديد (تخذ) ومصدره (تخذا) :

أخذ > إئتخذ > اتّخذ > تخذ

taḫaḏa < (>)ittaḫaḏa < (>)i >taḫaḏa < >aḫaḏa

ومن النظائر على هذا الباب قوله تعالى: "*إلا أن تتقوا منهم تقاة*"[1].

---

[1] آل عمران \ ٢٨

وهي قراءة الجمهور، وقد وجهت على أنها مصدر أصله (تُقَيَة)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا (تقاة)، وهو مصدر على غير قياس الفعل، إذ لو كان على القياس لكان (اتقاء)[1]، ونظير ذلك قوله تعالى:" **وتبتل إليه تبتيلا** "[2].

جاء المصدر في هذا الموضع على غير قياس الفعل، ونحن وإن كنا نوافق القدماء في هذا، إلا أننا نخالفهم في أن تكون الياء انقلبت أو تحولت إلى ألف، لأنها تحركت وجاء ما قبلها مفتوحا. والذي نميل إليه هنا أن هذا المصدر أصله (تُقَيَة)، (tukayatun) ولا يخفى أنه يتضمن حركة مزدوجة ترفضها اللغة، وتتخلص منها بإسقاط شبه الحركة (y)، وهنا تلتقي حركة (a) مع (a) وتشكلان حركة واحد طويلة، على النحو

tukāt < tukaat < tukayat

الفعل — التقاء الحركات — انقلاب(aa)إلى (ā)

وأما النظير " تبتيلا " فهو أيضا مصدر على غير قياس الفعل إذ القياس فيه أن يكون مصدره على تبتلا لا تبتيلا .

• التأنيث على المعنى:

يشيع في العربية أن تستخدم في بعض الأحيان ألفاظا مذكرة للدلالة على المؤنث، كما يشيع أن تستخدم الألفاظ المؤنثة للدلالة على المذكر، وذلك نحو نعت المذكر باسم مؤنث مثل تسمية الأشخاص حمزة، وبركات، ولا شك أن هذه الألفاظ مؤنثة.ومثل ذلك أيضا تسمية الإناث بأسماء مذكرة من مثل: جهاد ونضال، وهذا شائع في العربية قديما وحديثا. ومن هنا نستطيع القول إن العربية لم تفرض على أبنائها تلك القيود القاسية التي تجبرهم على استعمال ثابت للألفاظ، بحيث لا تستخدم الألفاظ المذكرة إلا مع المذكر، وأن لا تستخدم الألفاظ المؤنثة إلا مع المؤنث: بل نجدها قد تركت فسحة من الأمر في هذا المجال، لتتناوب الألفاظ فيما بينها، فتستعمل المؤنثات مع المذكرات، كما تستعمل المذكرات مع المؤنثات، على أن يجري ذلك ضمن إطار تحقيق المعنى، وأمن اللبس.

اهتم ابن جني بقضية الحمل على المعنى، وجعلها شائعة مطردة في العربية، وهنا يقول: "واعلم أن هذا الشرج غور في العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن

[1] السبعة ٢٠٤، والحجة لابن خالويه \١٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٤\٥٧-٥٨، والبحر المحيط ٣\٩٤

[2] المزمل \٨

وفصيح الكلام منثورا، ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث "[1]. وقال أيضا: " وأما تأنيث المذكر، فكقراءة من قرأ : "*تلتقطه بعض السيارة* "، وكقولهم : ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعا،ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى "[2].

يجعل ابن جني قضية الحمل على المعنى سببا رئيسا في جواز استعمال مثل هذه الأنماط اللغوية، ويؤيد هذا بقصة أبي عمرو، عندما سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ فقال أبو عمرو: فما اللغوب؟ قال: الأحمق[3].

تركت اللغة باب التعبير واستعمال القوالب اللفظية المتعلقة بالجنس مفتوحا أمام الناطقين، وهذا نوع من السهولة التي تميل إليها العربية، ولعل ما يؤيد هذا ما نجده في مظان اللغة من أمثلة كثيرة شعرية كانت أو نثرية، جاءت على هذا الأمر، فنحن وإن كنا نعد التناوب بين المذكر والمؤنث من باب الاتساع في اللغة، وإفساح المجال فيها، إلا أننا نوافق ابن جني في أن يكون المعنى هو الضابط الرئيس في مثل هذه الاستعمالات.

ومما جاء في النظير على تأنيث المذكر قوله تعالى:" *وكذب به قومك وهو الحق* "[4].

قرأ الجمهور" كذب" بالتذكير، وقرأ ابن أبي عبلة" وكذبت" بالتأنيث[5] ونظيره قوله تعالى:" *كذبت قوم نوح*"[6].

علمنا أن العربية تفسح المجال لأبنائها لاستعمال التذكير والتأنيث دون تقييد مرهق، على أن يبقى ذلك ضمن إطار يحكمه المعنى بالدرجة الأولى. وقد حدد القدماء شروطا أو حالات لا يجوز معها إلا التأنيث الحقيقي، وهو المؤنث الذي له ذكر كالحيوان، كما نبهوا على الحالات التي يجوز فيها حذف تاء التأنيث في الأسماء المؤنثة تأنيثا غيرحقيقي، وإلى هذا أشار ابن السراج بقوله: " وقال أبو العباس رحمه الله: إن التأنيث معنى لازم غير مقارن، إذا

[1] الخصائص ٢\٤١٣

[2] الخصائص ٢\٤١٧

[3] الخصائص ٢\٤١٨

[4] الأنعام\ ٦٦

[5] الجامع لأحكام القرآن ٧\١١، والبحر المحيط ٤\٥٤٤،

[6] الشعراء\ ١٠٥

لزم المعنى لزمت علامته، وليس كذا التثنية والجمع، لأنه يجوز أن يفترق الاثنان والجمع فتخبر عن كل واحد منهما على حياله، والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له ذكر كالحيوان. نحو قولك قامت أمة الله، ونتجت فرسك والناقة، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معنى تحته، فأنت مخير، إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ، وإن شئت حذفتها ".[١]

وفي قوله تعالى" كذبت" نجد القارئ قد أنث هنا من هذا الباب الذي قال فيه ابن السراج نقلا عن المبرد، وهو ما أطلقنا عليه اسم الاتساع، أو التوسع في اللغة، وذلك عندما كان (القوم) في معنى الجماعة، ساغ له ذلك.

ولعل هذا لا يختلف عن النظير الذي جيئ به هنا وهو قوله تعالى: "***كذّبت قوم نوح***"، إذ جاء القوم هنا على معنى الجماعة من الناس.

- **اسم المكان من غير الثلاثي:**

تشير معظم كتب النحو القديمة إلى أن اسم المكان من غير الفعل الثلاثي، يصاغ على وزن (مُفْعَل)، بضم الأول، وقد ذكر سيبويه في معرض حديثه عن اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، بأن ما كان من (فَعَل يَفْعُل)، فإن موضع الفعل – اسم المكان – مَفْعَل. وأما ما كان من باب (فَعَل يَفْعَل) فإن اسم المكان منه يكون مفتوحا، وأما ما كان (يَفْعُل) منه مضموما بمنزلة ما كان (يفعَل)، منه مفتوحا.[٢] وهذا جميعه من الثلاثي.

وفي موضع آخر تجده يشير إلى اشتقاق اسم المكان من الرباعي، إذ يعطيه شكل اسم المفعول من حيث البناء، لما بينهما من شبه على حد قوله: " فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه يخرج من بنات الثلاثة، فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ".[٣]

---

[١] الأصول في النحو ١\١٧٣-١٧٤، و٣\٤٧٦

[٢] الكتاب ٤\٨٧

[٣] الكتاب ٤\٩٥، والمقتضب ١\٧٤-٧٥، و٢\١١٨، والخصائص ١\٣٦٧، وشرح الشافية ١٨٦

ومن النظائر على اسم المكان، ما جاء في قوله تعالى: *"قال رب أدخلني مُدْخلَ صدقٍ وأخرجني مُخْرجَ صدق"*.[1]

قرأ الجمهور " مُدخل ومُخرج" بضم الميم فيهما، وقرأ الحسن" مَدخل و مَخرج" بالفتح[2].ونسبها أبو حيان لقتادة وأبي حيوة وحميد وإبراهيم ابن أبي عبلة[3].

وقد وجهت قراءة الضم على أنها اسم مكان من أدخل وأخرج، كما وجهت قراءة الفتح على أنها اسم مكان من دخل وخرج.[4] وقال أبو حيان : قال صاحب اللوائح: وهما مصدران من دخل وخرج ، ولكنه جاء من معنى أدخلني وأخرجني، المتقدمين دون لفظهما، ومثلهما " أنبتكم من الأرض نباتا" وهذا رأي أبي حيان أيضا.[5]

يرى الموجّهون أن من قرأ " مُدخل ، ومُخرج" أراد به المصدر على القياس في الأفعال من غير الثلاثية، وأن من قرأ " مَدخل ومَخرج " بالفتح ،جاء به مصدرا على غير قياس الفعل، والمسوغ لهذا أن (فعل و أفعل) كثيرا ما يقعان بمعنى واحد.

ويبدو أن هذا غير صحيح إذ يختلف الفعل (دخل) عن الفعل (أدخل) في المعنى، ومعلوم أنه لا يجوز أن يأتي المصدر على خلاف الفعل إلا بشرط هو أن يكون الفعلان بمعنى واحد. ومن هنا نستطيع القول إن من قرأ " مُدخل " بالضم إنما أراد به اشتقاق اسم المكان من الفعل (أدخل) وهذا قياسي في اللغة أيضا.

وأما النظير المستعمل هنا وهو قوله تعالى" أنبتكم من الأرض نباتا "فيختلف عن المثال لأن (أنْبَت ونَبَت) بمعنى واحد[6] .ويجوز فيهما مجيء المصدر على خلاف الفعل أو على غير قياس الفعل، وهذا يُظهر عدم التوافق بين المثال ونظيره.

---

[1] الإسراء\ ٨٠

[2] والجامع لأحكام القرآن ١٠\٣١٣ ، والبحر المحيط ٧\٣ ١، وإتحاف فضلاء البشر \٢٨٦

[3] البحر المحيط ٧\١٠٣

[4] الجامع لحكام القرآن ١٠\٣١٣ ،والبحر المحيط ٧\١٠٣ إتحاف فضلاء البشر \٢٨٦،

[5] البحر المحيط ٧\١٠٣

[6] لسان العرب(نبت) ٢\٩٥-٩٦

في قضايا التركيب للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

لا شك أن القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، يتضمن ألوانا متنوعة من قضايا اللغة العربية، ومزاياها الكثيرة، ويُظهر هذا جزءا من النواحي التركيبية التي تطالعنا عند قراءة كتاب الله العظيم، أو كتب من خدم القرآن من علماء النحو واللغة. ومن أهم القضايا التركيبية في هذا الفصل، ما يأتي:

- **في المرفوعات:**
- **حذف المبتدأ:**

يعد الحذف في الكلام من السمات البارزة في أسلوب اللغة العربية، وفيه يستطيع المتكلم أن يتخلص من طرف أو ركن من أركان الكلام، دون أن يؤثر ذلك في التركيب اللغوي، وقد جعل ابن جني الحذف بابا تظهر فيه شجاعة العربية، إذ يقول: " باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف "[1].

لم تترك اللغة أمر الحذف دون ضوابط أو قيود، بل جعلت ذلك مقيدا بانتفاء اللبس من الكلام بعد الحذف، وقد أشار سيبويه إلى ذلك ضمن باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبنيُّ عليه -الخبر- مظهرا " وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله "[2].

كان الحذف من الأسباب التي دفعت العلماء إلى التأويل والتقدير في كثير من المواضع، وذلك أنه كانوا قد قرروا القواعد التي تسير اللغة وفقها، حيث حددوا كلا من الحرف، والكلمة، والجملة، وبينوا أن الجملة قسمان: اسمية وفعلية، وأن كل قسم منهما يتكون من مسند ومسند إليه؛ هما عمدتا الجملة، ومن هنا كانوا يقدرون في الكلام كل ما يرونه ناقصا من الكلام أو غير ظاهر، حتى بات الأمر لا يخلو من التكلف في بعض الأحيان، ولعل هذا ما قصده الدكتور أحمد عبد الستار الجواري حين قال:"ولو أننا عرضنا ما يذكره المعربون من تقديرات في هذه المواضع وسواها، لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا

---

[1] الخصائص٣\٣٦٢

[2] الكتاب٢\١٣٠، وانظر المقتضب٤\١٢٩، والأصول في النحو١\٦٧-٦٨

العبارة، ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه"[١].

ويبدو أن اللجوء إلى التقدير في بعض المواضع، كان بسبب تحديد معاني الجمل، لأن معاني المفردات أو البنية السطحية -ظاهر الكلام- ليس بالأمر الوحيد القادر على تحديد المعنى المراد، بل هناك أمر آخر يفوقه أهمية في تحديد معنى الجملة، وهو البنية العميقة للكلام، والتي تتحول إلى بنية سطحية بفعل القواعد التحويلي التي تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها[٢].

" وهنا نرى أن الجمل المتعددة المعاني، تتطلب تقدر بنية داخلية، تختلف عن البنية الخارجية المستعملة فعلا، أي أصل مختلف عن ظاهر اللفظ؛ لأنه لا تفسير لوجود معان لمثل هذه الجمل إلا بهذا التقدير"[٣].

ومما جاء على حذف المبتدأ في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*تماما على الذي أحسنَ وتفصيلا لكل شيء* "[٤].

قرأ الجمهور " أحسن " بالفتح، وقرا الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر "أحسنُ" بالرفع[٥]، وقد جاء توجيه الرفع في كتب القراءات التي أوردت هذه القراءة، على أن قولهم "أحسن " خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هو أحسن)[٦]. فقوله "أحسن" خبر وصلة، ونظيره قراءة الضحاك وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤبة والعجاج وقطرب " *مثلا ما بعوضةٌ* "[٧] برفع بعوضة[٨]، وهي قراءة نسبها ابن جني لرؤبة فقط[٩].

يبدو أن من قرأ بالرفع، قد جاء بالكلام على بنيته العميقة الآتية:

تماماً على الذي هو أحسنُ

---

[١] نحو القرآن \ ٢١

[٢] التقدير وظاهر اللفظ، د.داود عبده، مجلة الفكر العربي، العدد ٨-٩ ، سنة ٧٩، ص٦-٧

[٣] المصدر السابق ص١٠

[٤] الأنعام \ ١٥٤

[٥] جامع البيان ٨\٩١، والبحر المحيط٤\٦٩٤، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٢٠

[٦] معاني القرآن للفراء١\٣٦٥، وجامع البيان ٨\٩١، وإملاء ما من به الرحمن١\٢٧٣، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٢٠

[٧] البقرة \ ٢٦

[٨] البحر المحيط١\١٩٨

[٩] المحتسب١\٦٤

ثم لجأت اللغة إلى التخلص من الضمير (هو) لدلالة السياق عليه، حيث إن حذفه لا يترك لبسا في الكلام، أو خللا في العبارة، وهذا أمر تقبله القواعد التحويلية للغة. بمعنى أن الجملة قد تحولت على النحو الآتي:

تماما على الذي هو أحسنُ == تماما على الذي أحسنُ

البنية العميق تحولت إلى البنية السطحية

أي أن حذف الضمير هنا، يعد عنصرا تحويليا، حوّل شكل الجملة إلى شكل آخر لغرض دلالي.

أما النظير "بعوضةٌ " فالظاهر أنه مشابه للمثال، حيث إن البنية الافتراضية له أن يقع متضمنا الضمير(هو) على الشكل الآتي:

مثلا ما هو بعوضةٌ

ثم مالت اللغة إلى التخلص من الضمير (هو) لدلالة السياق عليه، ولعدم إخلاله بالتركيب اللغوي بعد الحذف، ولهذا تحولت الجملة كما يأتي:

مثلا ما هو بعوضةٌ == مثلا ما بعوضةٌ

البنية العميقة تحولت إلى البنية السطحية بعد حذف الضمير

• خبر إن :

تعد (إنّ) وأخواتها من الحروف النواسخ، التي تدخل على الجملة الاسمية، المكونة من المبتدأ والخبر، فتنصب الاسم الأول، وترفع الثاني –وهذا مذهب البصريين– أو أنها تنصب الأول وتبقي الثاني مرفوعا –وهذا مذهب الكوفيين–[1]

ولا يخفى أن النظام اللغوي يسمح بشيء من التوسع في الحروف النواسخ، حالها في ذلك حال المبتدأ والخبر، فكما يجوز فيهما الحذف والتقديم والتأخير، كذلك يجوز في النواسخ في الشيء نفسه.وقد مالت الدراسات النحوية منذ أيام سيبويه إلى جواز حذف خبر (إنّ)، دون أن يكون لهذا الأمر ضابط ولا قيد سوى وضوح المعنى ، وعدم اللبس، يقول المبرد: " ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له، قولهم: لا عليك، إنما يريدون لا بأس عليك. وقولهم: ليس إلا، وليس غير، إنما يريدون ليس إلا ذلك.ويقول القائل: أما بقي لكم أحد، فإن الناس أَلْبٌ عليكم؟ فنقول: إن زيدا، وإن عمرا، أي لنا. والمعرفة

[1] انظر شرح ابن عقيل ١\٣١٨-٣١٩

والنكرة هاهنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني"[1]. وهذا كلام يتابع فيه سيبويه، ويوافقهما عليه ابن السراج[2].

ومما جاء على حذف خبر (إن) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين*"[3].

قرأ الجمهور " إن وليِّيَ اللهُ "بياء مشددة بعدها ياء مفتوحة، وبرفع لفظ الجلالة، وقرأ عاصم " إن ولي الله "بياء مشددة وكسر لفظ الجلالة[4]، وقد علق النحاس على القراءة الأخيرة " إن ولي الله " أنه يعني جبريل –عليه السلام–[5] بمعنى إلى أن الخبر هو قوله تعالى: " الذي نزل الكتاب "، أو أن يكون الخبر محذوفا تقدره (جبريل)، فكأنه قال: إن ولي الله الذي نزل الكتاب جبريل.

نجد أن أبا حيان قد حمل هذا الموضع على حذف الخبر، وقد أشار إلى ان حذف خبر (إن) جائز لدلالة السياق عليه[6]، ونظيره قوله تعالى: "*إنَّ الذين كفروا بالذكر لمَّا جاءهم وإنّه لكتابٌ عزيز*"[7]. وكذلك قوله تعلى: "*إنَّ الذين كفروا ويَصُدُّون عن سبيل الله والمسجد الحرام*"[8].

ولا يستقيم هذا لأبي حيان إلا أن يكون الاسم الموصول (الذي) نعتا للفظ الجلالة، حيث يكون الذي أنزل الكتاب هو الله، فيكون ترتيب الجملة في البينة العميقة على النحو الآتي:

إن ولِيَ الله الذي أنزل الكتاب جبريل.

مسند إليه — نعت — مسند

ثم حذف الخبر لدلالة السياق عليه، فتحولت على الشكل الآتي:

إن ولي الله الذي أنزل الكتاب جبريل == إن ولي الله الذي أنزل الكتاب

---

[1] المقتضب ٤\١٢٩-١٣٠

[2] انظر الكاتب٢\١٤١، والأصول في النحو١\٢٥٨

[3] الأعراف \١٩٦

[4] إعراب القرآن للنحاس١\٦٥٨، والبحر المحيط ٥\٢٥٥

[5] إعراب القرآن للنحاس ١\٦٥٨-٦٥٩

[6] البحر لمحيط٥\٢٥٦

[7] فصلت \٤١

[8] الحج \٢٥

وهو تحويل عن طريق الحذف.

ولعل النظير لا يختلف عن هذا، إذ يمكن حمله على تقدير خبر محذوف هو (لا يخفون علينا) كما قدره العلماء[1]. وكذلك في النظير الآخر" إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله "، حيث يكون الخبر فيه (خسروا وهلكوا)[2]. بمعنى أن ترتيب الجملة في البنية العميقة سيكون على الشكل الآتي:

إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم لا يخفون علينا

مسند إليه — مسند

وكذلك يكون ترتيب النظير الآخر على الشكل الآتي:

إن الذين كفورا ويصدون عن سبيل الله خسروا وهلكوا

مسند إليه — مسند

ثم حذف الخبر لدلالة السياق عليه.

وأما إذا حملت الآية على اعتبار أن قوله تعالى: "الذي أنزل الكتاب "، هو الخبر، وهو الجزء المتمم للفائدة في الجملة، بمعنى أن جبريل هو الذي أنزل الكتاب بأمر الله على الرسول محمد –صلى الله عليه وسلم– فإن الجملة ستخلو من الحذف والتقدير، إذ لا موجب لذلك، لأن الجملة على هذا ستكون تامة، ويظهر فيها عمدتا الجملة، المسند والمسند إليه.

- **في المنصوبات:**
- **الحال:**

والحال في اللغة، كِينَةُ الإنسان، أو ما كان عليه من خير أو شر، يُذكّر ويُؤنث، ويجمع على أحوال وأحولة[3].

أما في الاصطلاح، فهو " هيئة الفاعل أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه"[4]. أو "هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة" [5].

---

[1] البحر المحيط٦\٣١٠

[2] البحر المحيط٧\٤٩٨-٤٩٩

[3] لسان العرب (حول) ١١\١٩٠

[4] الأصول في النحو١\٢١٣

[5] شرح ابن عقيل١\٥٦٨

يشير العلماء إلى أن هذا النوع من المنصوبات؛ إنما هو فضلة تقع بعد تمام الكلام، يقول سيبويه: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل، مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميميا مرة وقيسيا مرة أخرى؟ "[1]. ويوضح هذا قول المبرد: " واعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى.. وكذلك الحال هي مفعول فيها"[2]. وقد تابعه ابن السراج في ذلك، حيث جعل الحال مشبهة بالمفعول به، ويقول في ذلك : " فأما الذي يسمونه الحال، فنحو قولك: جاء عبد الله راكبا. فراكب، منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله"[3].

اشترط العلماء للحال شروطا من الواجب أن تتحقق فيها، يقول المبرد: "واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا، جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة "[4]. وهو أمر عرضه ابن السراج أيضا حين قال: "ولا يجوز أن تكون تلك الصفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقية...ولا تكون الحال إلا نكرة، لأنها زيادة في الخبر والفائدة"[5].

ومن خلال ذلك نجد أن أهم الشروط الواجب توافرها في الحال هي:

- لا تكون الحال إلا نكرة.
- لا تكون الحال إلا مشتقة أو مؤولة بمشتق.
- لا تكون الحال من الصفات الملازمة لصاحبها، أو من صفاته الخلقية.

ومما جاء منصوبا على الحال في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*وَنُنَزِّلُ من ا لقرآن ما هو شفاءٌ ورحمةٌ للمؤمنين* "[6]. قرأ الجمهور" شفاءٌ ورحمةٌ "بالرفع، وقرأ زيد بن علي "شفاءً ورحمةً " بالنصب، وقد حمل النصب في هذه القراءة على الحال، وعلى هذا يكون

---

[1] الكتاب ١\٣٤٣

[2] المقتضب٤\٢٩٩

[3] الأصول في النحو١\٢١٢

[4] المقتضب٤\١٦٨

[5] الأصول في النحو١\٢١٣

[6] الإسراء\ ٨٢

الخبر قوله "للمؤمنين"[1]، ونظيره قوله تعالى: "*والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه* "[2]. بنصب مطويات، على قراءة عيسى والجحدري[3].

يبدو أن من قرأ بالرفع في قوله " شفاء ورحمة" قد جعلهما خبرا للضمير (هو)، وأما من قرأ بالنصب فقد جعلهما حالا حيث يكون ترتيب الجملة في البنية العميقة على الشكل الآتي:

ونترل من السماء ما هو للمؤمنين، شفاءً ورحمةً

بمعنى أن الله يترل هذا الشيء للمؤمنين شفاء ورحمة منه سبحانه.

وأما النظير " مطويات "، فيبدو متشابها مع المثال حيث إن من قرأ بالرفع جعلها خبرا، وجعل "بيمينه" متعلقا بالخبر، وأما من قرأ بالنصب فقد جعل الخبر محذوفا تقديره (كائنات) وجعل "مطويات" حالا منها، وكأن ترتيب الكلام في البنية العميقة على النحو الآتي:

والسماوات كائنات بيمينه مطويات

ومما جاء منصوبا على الحال أيضا، قوله تعالى: "*وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين* "[4].

حيث جاء قوله " ومن المقربين " منصوبا على الحال عطفا على قوله "وجيهًا "[5]، ونظيره قوله تعالى: "*وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين وبالليل* "[6].

جعل أبو حيان مجيء الحال من الجار والمجرور في هذا الموضع بسبب مشاكلة رؤوس الآيات، بمعنى أنها من الفواصل القرآنية في السورة، لأنه لو قال (ومقربا) لما صحت الفاصلة[7].

نرى أن قوله تعالى " ومن المقربين " جاء حالا معطوفا على " وجيهًا "، وكأنه قال:

---

[1] البحر المحيط٧\١٠٣

[2] الزمر \٦٧

[3] أوردها العكبري بلا نسبة في إملاء ما من به الرحمن ٢\١٢٥، ونسبها أبو حيان إلى عيسى والجحدري في البحر المحيط٩\٢٢١

[4] آل عمران \٤٥

[5] إملاء ما من به الرحمن ١\١٤١، والبحر المحيط٣\١٥٥

[6] الصافات \١٣٨

[7] البحر المحيط٣\١٥٥

وجيها ومقربا في الدنيا والآخرة.

ثم قدم "في الدنيا والآخرة " لأن الوجاهة ستكون له في الدارين، وأخّر " مقربا " لأن التقريب سيكون له في الآخرة، وبعد ذلك جاء بالحال جارا ومجرورا لموافقة رؤوس الآيات.

وأما النظير " مصبحين وبالليل "، فقد جاءت الحال فيه من الجار والمجرور، حاله في ذلك حال المثال، و لم يكن للفواصل القرآنية دور في ذلك ولا أثر فيختلف قليلا عن المثال، من حيث وقوع الحال في المثال جارا ومجرورا لموافقة رؤوس الآيات، حيث كان من الممكن أن يأتي على هيئة أخرى.وأما في النظير فليس كذلك.

• خبر كان:

أدرج النحاة (كان) وأخواتها ضمن نواسخ الابتداء، وقالوا إنها أفعال يدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، يقول سيبويه: " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد...وذلك قولك : كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس،.وما كان نحوهن من الفعل مما يستغني عن الخبر"[1].

وقد حمل النحاة هذه الأفعال على ما حملوا عليه المسند والمسند إليه في الجملتين، الاسمية والفعلية، إذ نجدهم شرعوا فيها التقديم والتأخير والحذف، وما يهمنا هنا التقديم والتأخير، وهو ما ينشأ عنه توسط الخبر بين (كان) واسمها.

أجاز النحاة تقديم الخبر على الاسم في سياق الجمل التي تدخل عليها (كان) أو إحدى أخواتها، شريطة ألا يكون في الكلام ما يوجب تقديم المبتدأ نحو قولنا: كان أخي رفيقي.أو أن يكون هناك ما يوجب تقديم الخبر نحو قوله تعالى: "أم على قلوب أقفالها"، إذ لا يجوز تقديم " أقفالها" لتضمنه ضميرا يعود على شيء في الخبر، يقول سيبويه: " وإن شئت قلت:كان أخاك عبد الله. فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)، لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[2].

---

[1] الكتاب ١\٤٥، والأصول في النحو١\٨١-٨٢

[2] الكتاب١\٤٥

وهذا أمر تابع فيه سيبويه الكثيرُ ممن جاء بعده من النحاة[١].غير أننا نجد السيوطي قد أورد رأيا لأهل الكوفة يرفضون فيه أن تتوسط الأخبار في هذه الأفعال -كان وأخواتها- بينها وبين أسمائها مطلقا، كما يذكر رأياً آخر لابن معطٍ يرفض فيه توسط الخبر في (ما دام)وحدها. ثم نجد السيوطي يرد على ذلك ويرفضه لأنه يخالف القياس والإجماع[٢].

ومما ورد على تقديم خبر كان على اسمها في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل* "[٣].

قرا نافع وابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي " أولم يكن لهم آيةً " بالتذكير والنصب، وقرا ابن عامر " أولم تكن لهم آيةٌ " بالتأنيث والرفع[٤]. وقد نسبها أبو حيان للجحدري أيضا[٥]..

ذكر مكيُّ بن أبي طالب للعلماء وجهين في الرفع ، أحدهما:أن (كان) تامة، و(آية) فاعل لها. والوجه الثاني: أن (آية) اسم كان والخبر(أن يعلمه). ولم يجز مكي بن أبي طالب هذا، لأن اسم كان هنا نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة، ولهذا ذهب إلى تقدير ضمير الشأن بعد الفعل (تكن)[٦]، ووافقه على ذلك ابن زنجلة والعكبري وأبو حيان والبناء[٧].

وأما النصب فقد جاء التوجيه له على تقديم خبر كان، وتأخير اسمها[٨]، ونظيره قوله تعالى: "*ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا*" [٩].بنصب "فتنتهم".

يبدو أن ما حدث في هذا الموضع إنما هو تقديم الخبر على المبتدأ للعناية والاهتمام، حيث كان ترتيب الجملة قبل هذا على النحو لآتي:

أو لم يكنِ علمُ بني إسرائيل لهم آيةً

اسم كان | خبر كان

---

[١] أنظر المقتضب٤\٨٧، والأصول في النحو١\٨٦، وشرح ابن عقيل١\٢٥٢-٢٥٣

[٢] انظر همع الهوامع ٢\٨٧

[٣] الشعراء \١٩٧

[٤] الكشف ٢\١٥٢، والحجة لابن زنجلة \٥٢١، وإتحاف فضلاء البشر\٣٣٤

[٥] البحر المحيط ٨\١٩٠

[٦] الكشف٢\١٥٢

[٧] انظر الحجة لابن زنجلة \٥٢١، وإملاء ما من به الرحمن ٢\٤٦٦، والبحر المحيط٨\١٩٠، وإتحاف فضلاء البشر \٣٣٤

[٨] معاني القرآن للفراء٢\٢٨٣، والحجة لابن خالويه \٢٦٨ والكشف٢\١٥٢

[٩] الشعراء \٢٣، وهي قراءة بلا نسبة كما في إملاء ما من به الرحمن ٢\٢٤٥، والبحر المحيط٤\٣٦٥

وبسبب العناية والاهتمام بالخبر دخل عنصر التقديم، وبهذا تحولت الجملة إلى الشكل الآتي:

أو لم يكن لهم آيةً علمٌ بني إسرائيل

ويشهد لذلك بقاء الفعل (يكن)مذكرا بعد أن وليه اسم مؤنث (آية)، لأن ما حدث هنا لا يتعدى التقديم و التأخير.

ولعل النظير يتشابه مع المثال بشكل واضح، فقد كان ترتيب الجملة في البنية العميقة على النحو الآتي:

تكون مقالتُهم.. والله ربنا..فتنتَهم

اسم كان خبر كان

ثم تحولت هذه الحملة بسبب أسلوب الحصر إلى الشكل الآتي:

لم تكن مقالتهم –والله ربنا– إلا فتنتهم

ثم تحولت بعد تقديم الخبر للعناية والاهتمام إلى الشكل الآتي:

لم تكن فتنتَهم إلا مقالتُهم

خبر كان اسم كان

حيث تقدم الخبر وتحول الحصر إلى الاسم بدلا من الخبر.

• المفعول المطلق:

مصدر منصوب يأتي توكيدا لعامله أو بيانا لعدده أو نوعه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: " واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، يتعدى إلى الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك ذهب بمترلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت ضَرَبَ عبدُ الله، لم يستبين أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف، كما أن ذهب دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين"[1].

وقد أشار سيبويه في موضع آخر إلى أن المفعول المطلق الذي يجيء مؤكدا في الكلام إنما يقع على ضربين:

---

[1] الكتاب١\٣٤-٣٥، وانظر الأصول في النحو١\١٥٩، وشرح ابن عقيل ١\٥٠٥

الأول:أن يكون الكلام مؤكدا لنفسه، وهو ما كان واقعا بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو:له عليّ ألف درهم عرفا[1].

الثاني:أن يكون مؤكدا لغيره، وهو ما كان واقعا بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، وذلك نحو قولنا: أنت ابني حقا[2].

وتميل الآراء النحوية إلى جعل هذا المصدر منصوبا بفعل محذوف إن لم يظهر في الكلام نحو قولنا: أتوانيا، وقعودا، وجلوسا، حيث يقول سيبويه: " واعلم أن ما نصب هذا الباب المؤكد به العام منه، وما وكد به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك، لا الأول، لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لِمَ)، كأنه قال: أحق حقا، فجعله بدلا...ولكن لا يظهر الفعل، لأنه صار بدلا منه بمنزلةِ سقيا[3].

ومما جاء منصوبا على المفعول المطلق في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*صِبغَةَ الله ومن أحسنُ من الله صِبغةً* "[4].

قرأ الجمهور "صبغةَ " بالنصب، وقرئت " صبغةُ " بالرفع وهي قراءة للأعرج وابن أبي عبلة، والوجه لقراءة الجمهور أنهم نصبوها انتصاب المصدر المؤكد -المفعول المطلق- كما خُرِّجت على الإغراء أيضا، بمعنى الزموا دين الله[5].ونظير نصبها انتصاب المفعول المطلق، قوله تعالى: " *صنعَ الله الذي أتقن كل شيء* "[6].

يميل النحاة والمعربون إلى تسويغ حركة الفتح التي لَحِقت (صبغةَ) وما شابهها من ألفاظ، فيقدرون عاملا يعمل فيها النصب، لأن القواعد تنص على أن الفتحة علم للمفعولية.

ويبدو أن النصب في مثل هذا الموضع؛ إنما لحق الألفاظ نتيجة لتحول الأسلوب الكلامي، إذ إن التحويلات الأسلوبية تعمل على تغيير الحركة الإعرابية في السياق الكلامي، بمعنى أن قوله "صبغةَ" كان حقها الرفع لأنها مبتدأ في هذا السياق، والمبتدأ

---

[1] الكتاب١\٣٨١-٣٨٢

[2] الكتاب١\٣٨٠، وانظر الأصول في النحو١\١٦٠، وشرح ابن عقيل١\٥٠٧-٥٠٨

[3] الكتاب ١\٣٨٣-٣٨٤، وانظر الأصول في النحو١\١٦٠

[4] البقرة \١٣٨

[5] معاني القرآن للفراء١\٨٢-٨٣، وإملاء ما من به الرحمن١\٧٣، والبحر المحيط١\٦٥٦، وهي قراءة بلا نسبة إلا عند أبي حيان

[6] النمل \٨٨

حقه الرفع كما هو القياس، ولما أراد الله تبارك وتعالى الخروج بالحديث عن مجرد ذكر هذا الدين الحنيف أمام المسلمين، وقصد أن يوجه أنظار الناس إليه لاتباعه وإقامته، حول أسلوبه من الكلام القياسي العادي، إلى معنى آخر هو الإغراء والحث على الدين، فتغيرت الحركة الإعرابية لتغير الأسلوب الذي دخل الكلام، ولهذا تحولت الحركة من الضم -الحركة القياسية- إلى النصب -الحركة البديلة-.

وأما النظير "صنع الله" فلا يبتعد عن هذا الأمر، إذ هو خروج في الأسلوب الكلامي، فصنع الله في هذا الكون كان حقيقة راسخة حتى عند كفار مكة، ولهذا خرجت الآية عن الإخبار العادي عن صنع الله؛ إلى حث الناس على التفكر في هذا الخلق، والتدبر في هذه الصنعة، بمعنى أن الآية خرجت عن الأسلوب القياسي التقليدي -الابتداء والخبر- إلى أسلوب الإغراء والحث على التفكر، فتغيرت الحركة الإعرابية تبعا لتغير الأسلوب.

- **العوامل:**

شغلت قضية العامل نحاة العرب منذ نشأة النحو العربي، وكان شغلهم منبثقا مما وضعوه من قواعد تتعلق بالحركات الإعرابية، وذلك حين قرروا أن الضمة علم للإسناد، ولا تلحق إلا ما كان عمدة في الكلام، ثم جعلوا الكسرة علما للإضافة، ولا تأتي إلا مع ما كان مضافا إلى حرف أو كلمة، ثم حددوا للفتحة معنى المفعولية؛ فهي لا تلحق إلا المفعول أو الشبيه بالمفعول، فلا بد أن يكون في الجملة عامل عمل الرفع أو الجر أو النصب ظاهرا كان في الكلام، أو مضمرا أو مقدرا .

وأما في العصر الحديث، فقد اتجهت الدراسات اللغوية إلى حمل هذا الأمر على محمل آخر، حين رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علما دالا على معنى، فهي ليست أكثر من حركة خفيفة يلجأ إليها المتكلم طلبا للخفة والسهولة في الكلام[1].

وتنقسم قضايا العوامل في القراءات القرآنية، هنا على الموضوعات الآتية:

- **المفعول معه:**

اسم منصوب يقع بعد واو بمعنى (مع)، ولعل هذا الباب النحوي من أكثر الأبواب

[1] إحياء النحو ٧٨\١

التي تكشف لنا عن مدى اهتمام أهل اللغة بقضية العامل ومدى سيطرتها على تفكيرهم، إذ نجد النحاة يختلفون في ناصب هذا الاسم اختلافا واسعا، فيذهب سيبويه إلى أن العامل فيه إنما هو الفعل الذي قبل الواو، يقول سيبويه: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه، ومفعول به..والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها "[1]. ويوافقه في ذلك ابن السراج وجمهور البصريين[2].

وأما الكوفيون فيرون أنه منصوب على الخلاف، بمعنى أنه لا يحسن تكرير الفعل في مثل قولنا: استوى الماء والخشبة، فلا نقول واستوت الخشبة، فلما خالف الثاني الأول انتصب على الخلاف[3]. وقد أورد السيوطي في عامل النصب للمفعول معه أربعة آراء هي:

- أن الناصب له ما تقدمه من فعل أو شبه فعل، وهو رأي يميل إليه السيوطي.
- أن الناصب له الواو التي قبله، وهذا رأي الجرجاني، ويرده السيوطي بأن الحروف لا تعمل إلا إذا شُبهت بالفعل.
- أن الناصب له فعل مضمر بعد الواو، وهذا رأي الزجاج، بمعنى أنه قدر بعد الواو فعلا نحو (ما فعلت ولابَسْت أباك)، فنقدر(لابست) بعد الواو، ويرده السيوطي لأن الاسم هنا سيكون مفعولا به وليس مفعولاإمعه.
- أنه منصوب على الخلاف، وهذا رأي الكوفيين، ويرده السيوطي لأن الخلاف معنى، و لم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ[4].

ونستطيع القول إن الفتحة جاءت لغرض دلالي هو الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها، فمن المعلوم أن الفتحة تقع للخفية في الكلام ولا معنى لها، ولهذا اختارتها اللغة في هذا الموقف، لأن ما بعد الواو ليس مسندا فيأخذ علامة الإسناد -الضمة- ولا مضافا فيأخذ علامة الإضافة -الكسرة- وبهذا تكون الفتحة قد حملت معنى الجمع في هذا الموضع تحديدا. ولعل هذا الأمر يكون من باب رغبة اللغة في التمييز بين أنواع الواو، بمعنى أن تحمل الواو في هذا النمط معنى (مع)، فلا تختلط بواو القسم، أو العطف، أو غيرهما من

---

[1] الكتاب ١\٢٩٧

[2] الأصول في النحو ١\٢٠١، والإنصاف ١\٢٤٨-٢٤٩، وشرح المفصل ٢\٤٨، وشرح ابن عقيل ١\٥٣٦-٥٣٧

[3] الإنصاف١\٢٤٩، وانظر همع الهوامع ٣\٢٣٩

[4] انظر همع الهوامع ٣\٢٣٥-٢٣٩

أنواع الواو.ومما جاء على واو المعية في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفكُ الدماء*"[1].

قرأ الجمهور "ويسفكُ " بالرفع وقرأ الأعرج "ويسفكَ " بالنصب[2]، وقد نسب أبو حيان قراءة النصب إلى ابن هرمز[3].وقد وجهت قراءة الجمهور على أنها عطف على "يفسد"، كما وجهت قراءة النصب على أنها جواب الاستفهام[4]، قال أبو حيان: " وهو تخريج حسن، ذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار (أن)، يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى (مع)..وقال محمد بن عطية: النصب بواو الصرف، وقال: كأنه قال من يجمعُ أن يفسد وأن يسفك. قال أبو حيان:والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين، ومعنى واو الصرف، أنّ الفعل كان يستحق وجها من الإعراب غير النصب، فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب[5]، ونظيره قوله تعالى: " *أو يوبِقْهنّ ويعفُ عن كثير ويعلمَ الذين يجادلونه*"[6].

يميل النحاة إلى حمل النصب على باب المخالفة الإعرابية لأصل الكلام، بفعل الواو الداخلة على الفعل، وهذا رأي معروف لأهل الكوفة.

ويبدو أن الفعل قد جاء على هذه الهيئة -بالنصب- حين مالت اللغة إلى جعل هذا النمط يحمل معنى الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها، فاختارت الفتحة التي لم يكن لها معنى دلالي قبل هذا ، فجاء الفعل منصوبا بعد الواو ليتسنى لنا التمييز بين هذه الواو عن غيرها كواو العطف مثلا.

ولعل هذا موافق لما حدث في النظير " يعف عن كثير ويعلمَ "، حيث مالت اللغة إلى الفتح في الفعل الواقع بعد الواو لتعطيه معنى الجمع بين ما قبل الواو و ما بعدها، وتخرج بالواو عن كونها للعطف أو للقسم.

[1] البقرة \ ٣٠
[2] الجامع لأحكام القرآن ١\ ٢٧٥
[3] البحر المحيط١\ ٢٣٠
[4] إعراب القرآن للنحاس ١\ ١٥٧، والجامع لأحكام القرآن١\ ٢٧٥
[5] البحر المحيط١\ ٢٣٠
[6] الشورى \ ٣٤-٣٥

- **الاختصاص:**

وهو من التراكيب اللغوية التي يقع فيها الاسم منصوبا بفعل محذوف، ونقدر بقولنا: (أخص أو أعني)، ومثاله: (نحن العربَ أقرى الناس للضيف)، فينتصب قولنا (العرب) بفعل مضمر تقديره (أخصُّ).

وتميل الدراسات النحوية القديمة إلى جعل هذا النمط الكلامي شبيها بباب النداء، فكما قرروا أن النداء ينتصب بفعل مضمر تقديره (أدعو أو أنادي)، فإنهم يقررون هنا أن الاختصاص لا يخرج عن كونه منصوبا بفعل مضمر تقديره (أخص أو أعني)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: " هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاته، وليس بمنادى ينبهه غيره، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك"[1]. ويقول في موضع آخر: "فيجيءُ لفظه على موضع النداء نصبا، لأن النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا "[2].

ومما جاء على الاختصاص في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***والجار ذي القربى***"[3].

قرأ الجمهور "ذي القربى" بالخفض، وقرئ "ذا القربى" بالنصب، وهذا موجود في مصاحف أهل الكوفة القديمة، والوجه لمن قرأ بالخفض أنه جاء به نعتا، وأما من نصب فقد نصب على الاختصاص[4]، ونظيره قوله تعالى: " ***حافظوا على الصلوات والصلاةَ الوسطى***"[5]. بنصب الصلاة، وهي قراءة نسبها ابن خالويه إلى محمد بن أبي سارة، ونسبها أبو حيان إلى عائشة أم المؤمنين[6].

ونشير هنا إلى أن النصب إنما لحق مثل هذه الألفاظ بسبب التحويلات الأسلوبية التي جاءت في الكلام، حيث خرج القارئ عن مستوى الكلام العادي، وهو أن يكون قوله :"ذي القربى" نعتا للجار والمجرور على القياس، فجعلها محط أنظار المسلمين حين نبههم على حق الجار في مثل هذه الأحوال، لأن له حقين لازمين، حق الجوار، وحق القربى،

---

[1] الكتاب ٢\٢٣١-٢٣٢

[2] الكتاب٢\ ٢٣٣، وانظر الأصول في النحو١\ ٣٦٧ ، وشرح ابن عقيل ٢\٢٧٢-٢٧٣

[3] النساء \٣٦

[4] معاني القرآن للفراء ١\٢٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ١\٤١٠، والبحر المحيط ٣\٦٣٢

[5] البقرة \٢٣٨

[6] انظر مختصر في شواذ القرآن \١٥، والبحر المحيط ٢\٥٤٧.

ولهذا غير أسلوب كلامه العادي، مما نتج عنه تغيير حركة الإعراب، حيث تحول قوله "ذي القربى" من الخفض إلى النصب "ذا القربى".

ويبدو أن النظير مشابه للمثال هنا، حيث خرج القارئ عن مستوى الخطاب العادي الذي يقتضي الإخبار عن ضرورة المحافظة على صلاة العصر، لأن الله تعالى قد أوصى بالمحافظة على جميع الصلوات أولا، ثم أكد على صلاة العصر وحدها، وقد لزم هذا التنبيهَ تغييرُ الأسلوب الكلامي وتحويله، مما ينتج عنه تغيير حركة الإعراب في الكلام، ولهذا تحولت " الصلاة الوسطى" من الخفض لأنها معطوفة على قوله "على الصلوات"، إلى النصب تبعا للتحول في أسلوب الخطاب في هذا السياق.

• المجرورات:

أطلق النحاة اسم الإضافة على حالة الجر اللاحقة بالأسماء، وقسموا الإضافة على قسمين:

الأول: الإضافة المحضة، وهي إضافة اسم إلى اسم غيره؛ حين يكون مشتملا معنى اللام، أو معنى (من) نحو: غلام زيد، وثوب صوف.

الثاني: الإضافة غير المحضة، وهي الإضافة المتعلقة باسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وقد حصر سيبويه القسم الأول من الإضافة في ثلاثة أمور: الحرف والاسم الظرف، ذلك حين بين أن " الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف -الحرف- وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا "[1].

وقد جاءت قضايا هذا القسم في القراءات القرآنية ضمن المواضع الآتية:

إضافة المصدر إلى المفعول به:

لم يمنع أكثر النحاة أن يقع المصدر مضافا إلى المفعول به، وقد ذكر سيبويه جواز ذلك، فقال: " إن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل، كان المعنى على حاله، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر، فاعلا كان أو مفعولا، لأنه اسم قد كففت التنوين كما فعلت

---

[1] الكتاب ١\٤١٩، وانظر المقتضب ٤\١٣٦، و٤\١٤٣، والأصول في النحو ٢\٥-٧

ذلك بفاعل، يصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له "[1].وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج أيضا[2].

ومما جاء على إضافة المصدر إلى المفعول به في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*هذا ذكر من معي وذكر من قبلي* "[3].

قرأ الجمهور " ذكرُ مَنْ " بالإضافة، وقرأ يحيى بن يعمر، وطلحة " ذكرٌ مِن " بالتنوين وكسر الميم في (من)[4]. وتحمل قراءة الجمهور على أنها من باب إضافة المصدر إلى المفعول به[5]، ونظير ذلك قوله تعالى: "*بسؤال نعجتك* "[6].

كان القياس في قراءة الجمهور أن تقع بالتنوين، على معنى: تذكيرٌ من معي، وهذا من باب إعمال المصدر عمل الفعل، حيث يكون الاسم الموصول مفعولا به للمصدر، غير أنه لما أضيف للمصدر صار قوله (من) مضافا إليه، وإن كانت (من) قد احتفظت بدلالة المفعول به.

ويبدو النظير قريبا من هذا، حيث يظهر وكأنه قد قال: بسؤالي نعجتك، بالنصب، بعد أن أعمل المصدر، فتكون (النعجة) مفعولا به للمصدر، ولما أضاف صارت (النعجة) مضافا إليه، مع احتفاظها بمعنى المفعول به. وهذا أمر جائز في اللغة، حيث يسمح النظام اللغوي بإضافة المصدر إلى المفعول به، كما يسمح بالنصب لعدم الإضافة، شريطة أن يبقى المفعول به ظاهرا في الكلام ظهورا حقيقيا أو دلاليا.

مجيء الجار والمجرور صلة للموصول:

تختلف الأسماء الموصولة عن غيرها من الأسماء، من حيث هي قسم من الكلام لا تتم بها الفائدة دون صلة ترافقها وتوضحها، والأسماء الموصولة هي: الذي، واللذان، والذين، والتي، واللتان، واللواتي، زيادة على ما، ومن، وأي، وهي جميعها أسماء لا تقع في الكلام

---

[1] الكتاب ١\١٦٠

[2] انظر المقتضب ١\٤١، والأصول في النحو ١\١٣٨

[3] الأنبياء \ ٢٤

[4] إعراب القرآن للنحاس ٢\٣٧٠، و المحتسب ٢\٦١، و البحر المحيط ٧\٤٢١

[5] إعراب القرآن للنحاس ٢\٣٧٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢\٤٢٨، والبحر المحيط ٧\٤٢١

[6] ص \ ٢٤

تامة المعنى إلا مع الصلة، يقول سيبويه: " هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبلهن، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل)، وذلك قولك: هذا مَن أعرف منطلقا "[1].

يفهم من هذه العبارة أن (الذي) وأخواتها تحتاج إلى الحشو الذي هو الصلة، لفهم المعنى، والأرجح في الصلات أنها لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، كأن تكون ظرفا أو جارا ومجرورا، كما أشار المبرد: " وقد أعلمتك أن (الذي) يوصل بالفعل، والفاعل وبالابتداء والخبر والظرف، ولا بد في صلة (الذي) من راجع إليه يوضحه "[2].

ومما جاء على صلة الموصول في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*الذي خَلَقَكُم والذين مِنْ قَبْلِكم* "[3].

قال العكبري: " (من) هنا لابتداء الغاية في الزمان، والتقدير: والذين خلقهم من قبلكم "[4]. وقال أبو حيان: "وفي ذلك إشكال، لأن (الذين) أعيان، و(من قبلكم) جار ومجرور ناقص، وليس في الإخبار به عن الأعيان فائدة، فكذلك الوصل به، إلا على تأويل، وتأويله أنه يؤول إلى أن ظرف الزمان إذا وصف صح وقوعه خبرا، نحو: نحن في يوم طيب، كذلك يقدر هنا، والذين كانوا من زمان قبل زمانكم "[5]. **ونظيره قوله تعالى:" كالذين مِنْ قَبْلِكُم "**(٦).

و تشير معظم الدراسات النحوية إلى جواز حلول الجار والمجرور صلة للموصول، دون تقدير أو تأويل، وهذا يدفعنا إلى القول بأن قوله (من قبلكم)جار ومجرور، جاء صلة للموصول، دون اللجوء إلى التأويل والتقدير اللذين أشار إليهما أبو حيان، وذلك لوضوح المعنى وتمامه. ويبدو الأمر هنا قريبا مما جاء عليه النظير (من قبلكم)، حيث استعمل الجار والمجرور صلة للموصول (الذين) وبه تم المعنى، فليس فيه من الغموض ما يفرض علينا التقدير والتأويل.

---

[1] الكتاب ٢\١٠٥

[2] المقتضب٣\١٣٠، وانظر الأصول في النحو٢\٣٢٣، وشرح ابن عقيل١\١٤٨، وهمع الهوامع١\٢٩٥-٢٩٦

[3] البقرة \ ٢١

[4] إملاء ما من به الرحمن١\٣٠

[5] البحر المحيط١\١٥٥

(٦) التوبة/٩٦

• **زيادة حروف الجر:**

تمتاز الحروف بعامة، بأنها لا تؤدي دورا في الكلام، ولا تفيد معنى وحدها، فلا بد لها من الدخول في سياق لغوي معين ليتحقق معناها، وعند ذلك تؤدي في الكلام مجموعة من المعاني، التي تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه، إذ نجد الحرف الواحد قد يفيد أكثر من معنى حسب موقعه من الكلام.

وقد أشار الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إلى زيادة حروف الجر في الجمل، وحصر ذلك في الناحية المعنوية؛ التي تتلخص في إطلاق القيد الواقع على الأفعال، وهذا واضح من خلال قوله: " وصفوة القول أن حروف الجر بمعانيها العديدة، من ظرفية، وابتداء غاية، واستعلاء، ومجاورة، ونحو ذلك، إنما تقوم بوظيفة في الكلام معنوية بالدرجة الأولى، وهي تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به، وهو في الحقيقة مفعول، وقد يعدل أحيانا عن هذا التحديد بقصد إطلاق الفعل من القيد المعنوي بحرف الجر "[1]. ومن مواطن زيادة حروف الجر في القراءات القرآنية، ما يأتي:

• **زيادة حرف الجر (من):**

يفيد حرف الجر (من) مجموعة من المعاني، أهمها، التبعيض، وبيان الجنس، وابتداء الغاية الزمانية والمكانية.

وتتباين الآراء النحوية حول وقوع هذا الحرف زائدا في الكلام، فتشير أكثر الآراء إلى جواز ذلك، ويكون ذلك على معنى التوكيد، يقول سيبويه: " هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيد...لأن معنى : ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، ولكن (من) دخلت هنا للتوكيد "[2].

حدد النحاة شرطين لزيادة هذا الحرف: فإما أن يدخل على نكرة. أو أن يقع ضمن سياق النفي أو شبه النفي، كالنهي والاستفهام. وزيادته في مثل هذه الأحوال، تدخله ضمن معنى التوكيد، يقول المرادي: "أما الزائدة فلها حالتان: الأولى أن يكون دخولها في الكلام

---

[1] نحو القرآن \٥٤-٥٥

[2] الكتاب٢\٣١٥-٣١٦، وانظر الأصول في النحو١\٤١٠

كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد. والثانية أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى زائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما في الدار من رجل "[1].

ومما جاء على زيادة حرف الجر(من) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*أن نتخذ من دونك من أولياء* "[2].

قرأ الجمهور: " أن نَتَّخِذَ" بفتح النون والبناء للفاعل، وقرأ حفص بن حميد، وأبو عبد الله الحسن بن علي " أن نُتَّخَذَ "بضم النون والبناء للمفعول[3].وقد جاء تخريج قوله "من أولياء " في كلا القراءتين، على زيادة حرف الجر (من) للتوكيد، وجاز ذلك لوقوعها في سياق النفي[4]. ونظيره قوله تعالى: "*ما اتخذ الله من ولد* "[5]، وقوله: "*ما يَوَدُّ الذين كفروا من أهل الكتاب أن يُنَزَّل عليكم من خيرٍ من ربكم* "[6].

تميل اللغة إلى التخلص من الأجزاء الرئيسية في الجملة إن وجد في السياق ما يغني عنها، وهذا شائع في لغتناومعروف ضمن باب الحذف، فإن كانت اللغة تميل إلى التخفيف بحذف أصول الكلام، فأنَّى لها أن تُقحِم في الجملة زوائدَ لا فائدة منها ولا معنى لها؟

لم يرد حرف الجر (من) زائدا في الكلام، بل نجده قد جاء لغرض التوكيد، وهذا واضح ضمن عبارات النحاة الأقدمين، فمن غير المقبول أن نجعل الحرف زائدا في سياق كلامي ما، في الوقت الذي نجعل فيه هذا الحرف للتوكيد في السياق نفسه، فنقول: حرف زائد للتوكيد، فمن المعلوم أن الزائد في الكلام، هو ما نستطيع الاستغناء عنه دون أن يترك حذفه فجوة في الكلام، أو قصورا في المعنى، وهذا لا يصدق على حرف الجر (من)، لأن بزواله يزول معنى التوكيد، وعلى هذا نستطيع تحليل المثال على النحو الآتي:

---

[1] الجنى الداني \٣٥، وانظر حروف المعاني \٥٠، والبرهان في علوم القرآن٤\٤٤٦-٤٤٧

[2] الفرقان \٢٥

[3] المحتسب٢\١٢٠

[4] معاني القرآن للفراء٢\٢٦٤، والمحتسب٢\١٢٠، وإملاء ما من به الرحمن٢\٤٥٧، والبحر المحيط٨\٩١، وإتحاف فضلاء البشر \٣٢٩

[5] المؤمنون \٩١

[6] البقرة \١٠٥

كان الخطاب التقليدي مجردا من حرف الجر، ثم دخله هذا الحرف ليفيد معنى التوكيد، فتحولت الجملة على الشكل الآتي:

ما نتخذ من دونك أولياء == ما نتخذ من دونك من أولياء

الخطاب التقليدي (البنية العميقة) تحول إلى البنية السطحية (التوكيد)

أي أن (من) هنا عن تحويلي، أفاد معنى التوكيد في السياق الذي أدرج فيه.

ونجد أن النظير "من ولد "، لا يختلف عن المثال في هذا الموضع، حيث نجد هذا النص قد دخله معنى التوكيد بدخول (من) فيه، فنحن لا نستطيع حذفها إذا أردنا أن نبقي على معنى التوكيد، حيث نجد أن قوله: (ما اتخذ الله ولدا) لا يساوي (ما اتخذ الله من ولد) في المعنى . لأن السياق الثاني فيه معنى التوكيد.

وهذا ما يجري على النظير الآخر" من خير "، فهو سياق دخله معنى التوكيد، بعد دخول (من) عليه، فتحول على الشكل الآتي:

أن يترل عليكم خيرا == أن يترل عليكم من خير

صيغة الكلام العادي إلى معنى التوكيد

- **زيادة حرف الجر (الباء):**

حدد سيبويه لهذا الحرف معنى الإلصاق والاختلاط، وهو عنده لا يخرج عن هذين المعنيين، يقول: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله "[1].ومن المعاني الأخرى لهذا الحرف، معنى الاستعانة، والتعدية،والتعويض[2].

وتشير الاستعمالات اللغوية إلى جواز وقوع الباء زائدة في الكلام، وهذا ضمن مواقع محددة لزيادتها، كاسم الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتأكيد، ضمن سياق الجمل المنفية[3].

---

[1] الكتاب٣\٢١٧، وانظر المقتضب١\٣٩، والأصول في النحو١\٤١٣

[2] شرح ابن عقيل٢\٢٣-٢٤

[3] الكتاب١\٦٧، والأصول في النحو١\٤١٣، وهمع الهوامع٤\١٦٢

ومما جاء على زيادة الباء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب*** "[1].

قرأ الجمهور " تذهبوا به " بالبناء للفاعل، وقرأ زيد " تذهبوا به " بالبناء للمفعول، وقد جاء تخريج قراءة زيد على زيادة حرف الجر (الباء)[2]، ونظيرها قوله تعالى: " ***تنبت بالدهن*** "[3]، بضم التاء وكسر الباء على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس، والمدنيين -أبي جعفر ونافع-[4].

وقع حرف الجر (الباء) للتوكيد، ولم يقع زائدا في الكلام، فمن الواضح أن قوله (تذهبوه) خطاب عادي يخلو من التوكيد، وأما قوله (تذهبوا به)، فيدخله معنى التوكيد لدخول الباء عليه، ومن هنا نجد أن جملة الخطاب العادي لا توازي الجملة المتحولة عنها.

ولعل النظير يتشابه مع هذا المثال هُنا، إذ إن البنية العميقة لقوله " تنبت بالدهن "، هي (تنبت الدهن)، ثم تحولت الجملة بعد دخول الباء عليها إلى جملة توكيدية، وتحليل ذلك على النحو الآتي:

تنبت الدهن == تنبت بالدهن

تحولت بسبب التوكيد

- التراكيب:
- **المطابقة بين أفعل التفضيل والاسم المفضل:**

لا يخرج اسم التفضيل أن يكون وصفا في الكلام على وزن (أفعل)، ويصاغ من الأفعال ضمن شروط مخصوصة وهي نفسها الشروط الواجبة في فعل التعجب كما يذكر ابن السراج بقوله: " لا يقال ما أحمره! ولا ما أعرجه! إنما نقول: ما أشد حمرته! وما أشد عرجه! وكذا جميع الألوان والخلق، وما لم يكن فيه (ما أفعله)، وكذلك (أفعل منه)"[5].

يذكر العلماء أن هذين الموضعين يصاغان ضمن شروط هي: أن يكون الفعل ثلاثيا،

---

[1] يوسف \١٣
[2] البحر المحيط٦\٢٤٦
[3] المؤمنون \ ٢٠
[4] البحر المحيط ٧\٥٥٥، والنشر في القراءات العشر٢\٣٢٨
[5] الأصول في النحو١\١٥٢، وانظر شرح ابن عقيل٢\١٦٣

مثبتا، تاما، متصرفا، قابلا للمفاضلة، ليس الوصف منه على وزن (أفعل)[1].

يقع اسم التفضيل في الكلام على هيئة واحدة هي الإفراد والتذكير كما قال سيبويه: "وإنما صارهذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قِبَل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسن، وطويل، وكريم، من قبل أن هذه تُفرِد وتُؤنث بالهاء، كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام، وتضاف إلى ما فيه الألف واللام ، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلا "[2]. غير أن جمهور العلماء يجيزون أن يأتي اسم التفضيل مطابقا للاسم المفضل من حيث العدد والجنس، ويجعلون هذا مشروطا باقتران اسم التفضيل بـ (ال) التعريف، يقول المبرد: " فمن قبل أن هذا البناء لا يكتمل نعتا إلا بقولك من كذا، تقول هذا أفضل من زيد، وهذه أفضل من زيد، فيكون أفعل للمؤنث والمذكر والاثنين والجمع على لفظ واحد، فإذا قلت الأفضل والفضلى، ثنيت وجمعت كما فضلت بين المؤنث والمذكر "[3].

ومما جاء على المطابقة بين أفعل التفضيل والاسم المفضل في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها*** "[4].

قرأ أبو حيوة " أكثر مجرميها " وقرأ ابن مسلم " أكبر مجرميها "[5]. قال أبو حيان : " وأفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وكان لمثنى أو مجموع أو مؤنث، جاز أن يطابق، وجاز أن يفرد "[6]. ونظير ذلك قوله تعالى: "***ولتجدنهم أحرص الناس على حياة*** "[7].

وقعت القراءتان ضمن ما تجيزه اللغة ، حيث يجوز لنا أن نأتي باسم التفضيل مفردا مذكرا، كما قرأ ابن مسلم، ويجوز لنا أن نأتي به مطابقا للاسم المفضل، كما قرأ الجمهور، ويجري على النظير " أحرص الناس "، ما أجري على المثال، حيث جاء اسم التفضيل فيه مفردا مذكرا مع الجمع المذكر، وهذا أمر يجيزه النظام اللغوي.

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ٢\١٦٣

[2] انظر الكتاب ٢\٢٤-٢٥، والمقتضب ١\١٦٨، والأصول في النحو ١\٢٢٧، وهمع الهوامع ٥\١١١

[3] المقتضب ١\١٦٨، وانظر الأصول في النحو ١\٢٢٨، وشرح المفصل ٣\٦، وشرح ابن عقيل ٢\١٦٨، وهمع الهوامع ٥\١١٢

[4] الأنعام \ ١٢٣

[5] انظر مختصر في شواذ القرآن \ ٤٠، والبحر المحيط ٤\٦٣٦

[6] والبحر المحيط ٤\٦٣٦

[7] البقرة \ ٩٦

• الاستثناء:

اختلف النحويون في ناصب الاسم المستثنى، فبعضهم يجعله منصوبا بـ (إلا)، وبعضهم ينصبه بالفعل الذي قبلها، وبعضهم الآخر يجعل عامل النصب فعلا مضمرا بعد (إلا) تقديره (أستثني)[1]، ولا يخفى أن مثل هذا النزاع كان ثمرة من ثمار قضية العامل.

يقع الاستثناء على نوعين: الأول ما أعرب فيه المستثنى حسب موقعه في الكلام، وكأن (إلا) غير موجودة، والثاني ما كان في المستثنى منصوبا دائما. فأما الأول وهو الذي " يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا)، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا "[2]. وأما ما " لا يكون فيه المستثنى إلا نصبا، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما، وهذا قول الخليل –رحمه الله– وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك "[3]. فهذا يدل على أن المستثنى إذا وقع ضمن سياق الاستثناء المفرغ، أعرب إعراب الكلمة قبل دخولها في الاستثناء، إن رفعا فرفع، وإن نصبا فنصب، وإن جرا فجر، وأما إن كان المستثنى واقعا ضمن سياق الاستثناء الموجب، فلا يجوز فيه إلا وجه واحد هو النصب مطلقا.

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "***لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُك***"[4].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو"إلا امرأتُك" بالرفع، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة "إلا امرأتَك" بالنصب بعد (إلا)[5].

جاء التوجيه لقراءة الجمهور على أنها استثناء من "بأهلك"، وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فاستثناء من قوله "أحد"[6]، ونظير النصب قوله تعالى:"ما فعلوه ***إلا قليلا***"[7] على

---

[1] شرح ابن عقيل١\٥٤٤

[2] الكتاب٢\٣١٠

[3] الكتاب ٢\٣٣٠-٣٣١، وانظر المقتضب٤\٣٨٩، والأصول في النحو ١\٢٨١-٢٨٢

[4] هود \٨١

[5] الكشف ١\٥٣٦، والحجة لابن زنجلة \٣٤٧، والبحر المحيط٦\١٨٩، وإتحاف فضلاء البشر \٢٥٩

[6] الحجة لابن خالويه \١٩٠، و الكشف ١\٥٣٦، والحجة لابن زنجلة \٣٤٧، والبحر المحيط٦\١٨٩، وإتحاف فضلاء البشر \٢٥٩

[7] النساء \٦٦

قراءة ابن عامر[1]. يقع المستثنى منصوبا بعد (إلا) إن كانت الجملة خالية من النفي، وعلى هذا جاءت قراءة الجمهور، فكأن الأصل في الجملة أنه قال: فاسر بأهلك إلا امرأتك، أي لا تجعل امرأتك ممن يسيرون معك.

وأما قراءة من رفع، فجاءت على الاستثناء المفرغ، حيث ارتفع المستثنى لوقوعه فاعلا في الجملة حيث يكون المعنى : لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، أي أن الذي سيلتفت منكم هو امرأتك وحدها.

وأما النظير " ما فعلوه إلا قليلا "، فحق المستثنى فيه أن يقع مرفوعا على القياس، غير أن الكلام قد تم وأفاد المعنى، عند قوله "ما فعلوه "، حيث نفى أن يكون منهم أحد قد فعل ما أمر به، وحتى لا يعمم الأمر لأنه لا يخلو من بعض الذين يقبلون به ويخضعون له، استعمل أسلوب الاستثناء، ليدل على وجود نفر قليل ممن قبل أمر الله وأخذ به.

• جواب الشرط:

يقع جواب الشرط ضمن أسلوب كلامي يعرف بأسلوب الشرط، ولا تتحقق مثل هذه التراكيب إلا بأدوات خاصة، بعضها أسماء، وبعضها ظروف، وبعضها حروف، يقول سيبويه: " فما يجازى به من الأسماء غير الظروف، من، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف، أي ،وحين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرها، إن، وإذ ما "[2]. وتعمل هذه الأدوات على تحقيق معنى الشرط فيما تدخل عليه من أفعال، ولا يتحقق هذا التركيب اللغوي إلا بشقين، الأول: وفيه جملة الشرط. الثاني: وفيه جواب الشرط، أو ما يعرف بالنتيجة المتحققة لتحقق الشرط، ويشترط في الجواب أن يكون للمستقبل، فإما أن يقع فعلا، وإما أن تدخله الفاء، يقول سيبويه:" واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، وإما الجواب بالفعل فقولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب. ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك "[3].

ونجد في بعض الأحيان أن الجواب قد يقع فعلا ماضيا، وهذا لا يمنع أن يكون الفعل دالا على المستقبل، ومثل هذا الأمر موجود في العربية وفي غيرها من اللغات السامية، كما

---

[1] أوردها العكبري بلا نسبة انظر إملاء ما من به الرحمن ١\١٩٣، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط٦\١٨٩

[2] الكتاب ٣\٥٦ وانظر المقتضب ٢\٦٨، والأصول في النحو٢\١٥٨

[3] الكتاب٣\٦٣، وانظر الأصول في النحو ٢\١٥٨-١٥٩

يقول المستشرق برجشتراسر: " واستعمال الماضي وما بمنزلته في الجملة الشرطية دالا على الحاضر والمستقبل، كثير في اللغات السامية، ومنه في الأكدية:

šumma>alpum >awelamikkip-manštamit dinumšu rugumman >ul>isū

أي: إن نطح الثور إنسانا، فلا يكون حق لهذه الدعوة، و(ikkip) يوازن المجزوم. ومثاله في العبرية:

>im hākamta hāhamtā lāk

أي: إن كنت حكيما كنت حكيما لنفسك. ومن الحبشية:

>emmā >abayka fanne wōtahazbeya

أي إن أبيت تسريح قومي "[1].

وقد أجرى بعض الباحثين مقارنة حول استعمال (إن) و (إذا) الشرطيتين، وبين من خلال دراسته واستقرائه لمواطن استعمال هاتين الأداتين في القرآن الكريم، أن (إن) الشرطية قد وردت في القرآن الكريم أكثر مما وردت (إذا)، ثم إن (إذا) الشرطية تستعمل في أغلب الحالات بمعنى غير المعنى الذي تستعمل فيه (إن)، وأثبت أن الفعل بعد (إذا) يرد بصيغة الماضي أكثر مما يرد بصيغة المضارع، كما أن الفعل مع (إن) و (إذا) يصبح صورة من صور الفعل المركب في العربية، ويتأثر زمنه بما ركب معه، واستطاع في نهاية دراسته أن يبين أن (إذا) تستعمل في معظم الحالات في الأمور المتيقنة، أو التي يكثر وقوعها، أما (إن) فتستعمل فيما تحتمل الوقوع وعدمه[2].

ومما جاء على جواب الشرط في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويُكفِّرُ عنكم من سيئاتكم*** "[3].

قرأ ابن عامر وحفص " يُكفِّر " بالياء، وقرأ الباقون بالنون، وقد قرأ حمزة ونافع والكسائي "نكفِّرْ " بالجزم، في حين قرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وابن كثير "ونُكفِّرُ " بالرفع.[4]

وتحمل قراءة من قرأ بالرفع على الاستئناف، وأما من جزم فيبدو أنه جاء بها

---

[1] التور النحوي \١٩٧-١٩٨

[2] الشرط بـــ (إن وإذا) في القرآن الكريم، د.علي فودة، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، مجلد\٤، سنة\٧٥-٧٦

[3] البقرة \ ٢٧١

[4] السبعة ٢\٧٠، وإعراب القرآن النحاس ١\٢٧١، والكشف١\٣١٧،

عطفا على موضع الفاء، إذ هي جزم لوقوعها في جواب الشرط[1]. ونظيرهـا قولـه تعالى: " *ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم* "[2]. بالجزم على قراءة ابـن مصـرف والأعمش وأبي عمرو[3].

يبدو أنه جاز مجيء هذا الموضع مجزوما مرة ومرفوعا مرة أخرى، بسـبب احتمـال السياق معنيين، الأول: أن يكون الكلام قد تم عند قوله" فهو خير لكم" حيـث تكـون قراءة الرفع من باب الاشتئاف، والابتداء بجملة جديدة بعد انتـهاء الجملـة السـابقة. الثاني: أن الله قد أراد إتمام الجزاء لمن يدفع زكاة ماله، ويبين للناس أنه مع كون الزكاة حقا مفروضا، إلا أنها تعود بالنفع على المسلمين، ويكفر الله بها السيئات، وعلى هذا يكـون الجزم، لأنه عطف جملة على جملة.

وأما النظير " ويذرهم "، فالقول فيه قريب مما جاء في المثال، حيث يحتمـل هـذا الموضع أيضا معنيين، الأول: أن يكون الكلام قد تم عند قوله " فلا هادي لـه "، فـهذا جواب الشرط، فيكون ما بعد ذلك جملة ابتدائية. والثاني: أن الله قد أراد بيان عاقبة مـن ضل عن سبيله، بأنه لا يجد له هاديا من دون الله، فهو مستمر على ضلاله، وليس هـذا فقط، بل سيتركه الله في ضلاله ليزداد ضلالا وكفرا، وهنا يكون الجزم قد وقع بسـبب العطف على الجواب" فلا هادي له ".

- الحروف:

- تخفيف (لكنّ) يبطل عملها:

تقع (لكنّ) في باب نواسخ الابتداء، فهي واحدة من أخوات (إن) الناصبة، ويشيع في الدراسات النحوية أن هذه الحروف إنما عملت عمل الفعل لما دخلها من الشـبه بينـها وبينه، فكان من حقها أن تعمل النصب والرفع فيما بعدها[4].

[1] معاني القرآن للفراء١\٨٧، السبعة٢\٢٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ١\٢٧١-٢٧٢، والحجة لابن خالويه \٢١٠، والكشف ١\٣١٧، والبحر المحيط ٢\٦٩١-٦٩٢

[2] الأعراف \١٨٦

[3] البحر المحيط ٥\٢٣٦

[4] الكتاب٢\١٢٦-١٣٦، والمقتضب١\١٠٧-١٠٨، والأصول في النحو١\٢٤٤، وشرح المفصل٨\٨٠، وهمع الهوامع٢\١٨٨

ولعل الشبه الذي يقصده النحاة هنا، يتمثل في كونها مبنية على الفتح، وأن عدد حروفها ثلاثة أحرف، وهذا مماثل للأفعال.

وتذكر بعض الدراسات النحوية أن مثل هذه الحروف لا تعمل إذا خففت، يقول سيبويه:" فالنصب أجود لأنه لو أراد إضماراً لخفف، ولجعل المضمر مبتدأ، كقولك: ما أنت صالحا ولكنْ طالحٌ "[1].

ويذكر الدكتور فاضل السامرائي أن النحاة وإن كانوا قد قرروا إبطال عمل هذه الحروف عند تخفيفها، إلا أنهم لم يقفوا على الغرض من هذا التخفيف، وقد بين الدكتور السامرائي أن تخفيف هذه الحروف يقع لغرضين:

الأول: توسيع دائرة الاستعمال، حيث تصبح (لكن) من الحروف الداخلة على الجمل الاسمية والفعلية معا، بعد أن كانت مختصة بالدخول على الجمل الاسمية.

الثاني: يتصاحب تخفيف هذه الحروف مع تخفيف المعنى الذي تفيده، حيث يخفف معنى التوكيد في (إن)، ويخفف معنى التشبيه في (كأنّ)، كما يخفف معنى الاستدراك في (لكنّ)[2].

ومما جاء على تخفيف (لكنّ) في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***ولكنّ البر من آمن بالله*** "[3].

قرأ نافع وابن عامر "ولكنْ البرُّ " بتخفيف (لكن) ورفع (البر)، وقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي، أبو عمرو، وعاصم " ولكنَّ البرَّ " بتشديد (لكن) ونصب (البر).

وتحمل قراءة من قرأ برفع (البر) على أنه خفف (لكنّ)، وتخفيفها يبطل عملها، وأما من قرأ بالنصب، فقد شدد (لكن) ونصب بها على القياس في مثل هذه الحروف التي تنصب المبتدأ بعدها، لأنها تعمل عمل (إن)[4].ونظير تخفيفها قوله تعالى:

---

[1] الكتاب ٢\١٣٦

[2] ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل، د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد\١٨، سنة\٧٥

[3] البقرة \٢٣٥

[4] إعراب القرآن للنحاس ٢\١٧٠، و الحجة للفارسي ٢\١٧٠؛ الحجة لابن زنجلة \١٢٣، والبحر المحيط ٢\١٣٢، وغيث النفع\١٤٦

" *ولكن الشياطين كفروا* "[1]. بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين)[2].

يختلف هذا الحرف عند تخفيفه، حيث يخرج عن نسخ الابتداء إلى الاستدراك، وهو بهذا يصبح شبيها بحروف العطف، ومثل هذه الحروف لا تعمل. فنجد أن من رفع (البر) قد خرج بهذا الحرف من معنى نسخ الابتداء، ليدخله معنى الاستدراك، ولهذا تحول من حرف عامل يعمل النصب في المبتدأ إلى حرف لا يعمل شيئا، وذلك على الشكل الآتي:

لكنَّ البرَّ == لكنِ البرُّ

من النواسخ تحول إلى حرف استدراك

ولعل النظير لا يختلف عن هذا، حيث نجد قوله "ولكنَّ"، قد تحول من حرف ناسخ للابتداء، إلى حرف استدراك لا يعمل فيما بعده، وذلك على النحو الآتي:

لكنَّ الشياطينَ == لكنِ الشياطينُ

من النواسخ تحول إلى حرف استدراك

وزيادة على ذلك فإن هذا الحرف يصبح بعد التخفيف غير مختص، فبعد أن كان مختصا بالأسماء، أصبح يدخل على الأسماء والأفعال بعامة، وعدم اختصاص الحروف يبطل العمل عند أكثر أهل اللغة.

- **لمّا العاملة عمل ليس:**

تشير الدراسات النحوية إلى أن (لمّا) أداة من الأدوات الجازمة للأفعال المضارعة، يقول سيبويه:" هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم ولمّا، واللام التي في الأمر"[3]. وتعد (لما) من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام، والتي يجب إظهار الفعل بعدها، يقول سيبويه:" فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا، قد، وسوف، ولمّا، ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه، لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيدا أضربه "[4].

يختلف النحاة في قياسية مجيء (لما) بمعنى (إلا)، فيذهب الخليل وسيبويه والكسائي إلى ضرورة اعتماد أن تقع (لما) بمعنى (إلا) لمجيئها فيما سمع عن العرب، ثم نجد من النحاة من

---

[1] البقرة ١٠٢

[2] البحر المحيط ٥٢٤\١، والنشر في القراءات العشر ٢١٩\٢

[3] الكتاب ٢٢٣\٤، وانظر المقتضب ٣٣\٢، والأصول في النحو ١٥٦\٢

[4] الكتاب ٩٨\١

ينكر أن تكون (لما) بمعنى (إلا) إلا في القليل النادر من كلام العرب، وهذا لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على المسموع، وهذا رأي الجوهري وأبي حيان[1].

ومما جاء على استعمال (لما) بمعنى (إلا) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*وإنّ من الحجارة لَمّا يتفجر منه الأنهار* "[2].

قرأ الجمهور (إنّ) بالتشديد و(لَمَا) بالتخفيف، وعن المطوعي وطلحة بن مصرف (لَمّا) بالتشديد[3]. وتحمل قراءة من شدد(لما) على أنها بمعنى (إلا)، وتعمل عملها[4]، ونظير ذلك قوله تعالى: "*إنْ كل نفس لَمّا عليها حافظ* "[5]. وقوله تعالى: "*إنْ كل لَمّا جميع لدينا محضرون* "[6]. وقوله تعالى: "*إنْ كل ذلك لَمّا متاع الحياة الدنيا*"[7].

استعمل القارئ (لما) بمعنى (إلا) في سياق يتضمن أسلوب الحصر، أو الاستثناء المفرغ، المكون من (إن) النافية، و(لما) القائمة مقام (إلا)، ويمكننا أن نحكم على مثل هذا النمط اللغوي بالجواز لمجيئه في العديد من الأمثلة القرآنية، وبخاصة إذا علمنا أن القراءات القرآنية ليست من المواضع التي تدخلها الضرورة تحت أي موقف، ولهذا نجد أن مثل هذا الاستعمال يمكن أن يكون قياسيا، جرت عليه اللغة في العديد من الأمثلة، ولعل النظائر المستعملة تدعم ما نقول، حيث نجدها قد استعملت في سياق الاستثناء المفرغ، الذي يتضمن (إن) النافية و(لما) المستعملة في مكان (إلا).

---

[1] همع الهوامع ٣\٢٩٨-٢٩٩

[2] البقرة \٧٤

[3] البحرالمحيط١\٤٢٦، وإتحاف فضلاء البشر \١٣٩

[4] الجامع لأحكام القرآن١\٤٦٤، والبحرالمحيط٤٢٦، وإتحاف فضلاء البشر \١٣٩

[5] الطارق\٤

[6] يس \٣٢

[7] الزخرف \٣٥

في القضايا الدلالية للنظير القرآني والنظير من القراءات القرآنية:

قبل الخوض في قضايا الدلالة أو المعنى، كان لابد أن نضيء شيئا من جوانب هذين اللفظين، اللذين يتقاربان كثيرا في دلالة كل منهما، فالدلالة مأخوذة من (دلل) وينقل ابن منظور عن ابن الإعرابي قوله: "ودلّ يدلُّ إذا هدى، ودلّه على الشيء يدلُّه دلا ودلالة فاندلّ، سدده إليه، ودللته فاندل" [١].

فهو لفظ يشير إلى معنى التوضيح أو الإبانة وتسديد الخطوة، وهذا يقترب من قولنا (عنوت الشيء أبديته، وعنوت به وعنوته أخرجته وأظهرته، وعنيت فلانا أي قصدته، ومن تعني بقولك، أي من تقصد، ومعنى كل كلام ومعناته ومَعْنِيَّتُهُ مقصده)[٢].

فهذا يوضح لنا أن لفظة (دلالة) ولفظة (معنى) إنما تحملان معنى مشتركا يجمع بينهما، وهو الإظهار والإبانة والتوضيح والقصد.

المتتبع لموضوع الدلالة أو المعاني، يجد أنها تنقسم على قسمين:

- **الدلالة المعجمية:**

يرتبط هذا القسم ارتباطا وثيقا بالمعاجم اللغوية، والتي تمثل لنا المادة اللغوية في جميع ظروف استعمالها، متضمنة ما تعنيه أنواع الاشتقاقات والأبنية الصرفية. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نقول: إن كل كلمة أو مفردة من المفردات تحمل في ذاتها معنى حقيقيا مباشرا؛ نستطيع أن نفهمه من خلال شكل الكلمة –اشتقاقها– وقيمتها الصرفية [٣].

فالأفعال على سبيل المثال، تحدد لنا –وبحسب أوزانها– الحدث والزمان، إلى جانب معنى المفعولية الذي يتضمنه الفعل، فنجد الفعل (طحن) مثلا، يدل على حركة وضغط، وتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرضّ[٤]. وهذا معنى حقيقي مباشر ندركه من الفعل وحده، كما نفهم منه الزمان الذي وقع فيه.

وأما القيمة الصرفية، فتعمل على توجيه المادة اللغوية المعجمية، وتصفها ضمن مجالها الوظيفي، بحيث تحدد لها استعمالها ووظيفتها داخل البنية الكلامية، أو التركيب اللغوي.

---

[١] لسان العرب (دلل) ١١\٢٤٨

[٢] لسان العرب (عنا) ١٥\١٠٣-١٠٦

[٣] علم الدلالة العربي \٢١

[٤] لسان العرب (طحن) ١٣\٢٦٤،

ولعل هذا يبدو واضحا من خلال قول ابن جني:" اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته.

قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: (صَرّ)، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: (صرصر). وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على (الفَعَلان)، إنها تأتي للاضطراب والحركة "[1].

ومن هنا كان اعتمادنا في هذا القسم على المعجم اللغوي بالدرجة الأولى، تعضده بعض كتب التفسير، لتحديد دلالة الآيات ومعانيها على وجه الدقة ما أمكن.

ومن أهم ما جاء على هذا القسم من أمثلة في القراءات القرآنية، المواضع الآتية:

• أتى بمعنى فعل:

ورد في قوله تعالى: " ***فلا جناح عليكم إذا سلّمتم ما آتيتم بالمعروف***"[2].

قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، و عاصم، وحمزة، والكسائي"ما آتيتم" بمد الهمزة، وقرأ ابن كثير "ما أتيتم" بقصرها. وتُحمل قراءة الجمهور على أنها من الإعطاء بمعنى: ما أعطيتم. وأما قراءة ابن كثير فمن أتى الشيء بمعنى قام به أو فعله[3]. ونظيره قوله تعالى: " ***إن وعده كان مأتيا***"[4]. أي مفعولا.

تدور الآية حول موضوع الاسترضاع، وهو أن يطلب الرجل مرضعة لابنه، حيث يجيز الدين هذا الأمر شريطة أن يدفع الرجل أجرا للمرضعة مقابل الرضاعة، وعلى هذا يكون معنى الآية: لا حرج ولا إثم عليكم إذا سلّمتم إلى المراضع ما آتيتم ، أي ما أردتم دفعه وتقديمه لهن بالمعروف، ناطقين بالجميل لهن مطيبين لأنفسهن[5].

ويكشف لنا الاستعمال اللغوي عن فرق دقيق بين معنى (أتى) و (آتى)، حيث تستعمل (أتى) بمعنى الإتيان وهو المجيء، وأتى الأمر والذنب أي فعله. أما (آتى) فهو

[1] الخصائص٢\١٥٤

[2] البقرة \٢٣٣

[3] الحجة لابن خالويه \٩٧، والحجة فارسي ٢\٣٣٥، والكشف ١\٢٩٦-٢٩٧، والحجة لابن زنجلة \١٣٧، والبحر المحيط٢\٥٠٩-٥١٠، وإتحاف فضلاء البشر \١٥٨

[4] مريم \٦١

[5] جامع البيان٣\١٧٧٣، وانظر الكشاف١\٢٨١،، وتفسير النسفي١\١٦٦، والبحر المحيط٢\٥٠٨-٥١٠

بمعنى ساق، من الإيتاء الذي بمعنى الإعطاء[1].

ونخرج من الخلاف بين القراءتين إذا حملنا معنى (أتى) على المجيء، ليصبح معنى الآية: إذا سلّمتم إلى المراضع ما جئتم به من الأجر، وهذا لا يختلف عن قراءة الجمهور(آتى) لأن معنى الآية على هذه القراءة: إذا سلّمتم إلى المراضع ما أحضرتموه أو سقتموه إليهن من أجر.

وأما النظير "مأتيا"، فقد جاء على معنى (فعل) بمعنى أن أمر الله لا بد أن يكون مفعولا واقعا، أي أن الله يأتي بهذا الوعد، ويسوقه للعباد، وهذا مشابه للمعنى الذي وقع عليه في المثال.

- الجدل بمعنى الجدال:

ورد في قوله تعالى: "*قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا*"[2].

قرأ الجمهور "جدالنا" بالألف، وقرأ ابن عباس "جدلنا" بغير ألف، وقد جاءت قراءة ابن عباس على معنى الجدل، وهو الشدة في الشيء، وأما قراءة الجمهور فجاءت على معنى الجدال، وهو الاقتواء على الخصم بالحجة[3]. ونظيره قوله تعالى:" ***وكان الإنسان أكثر شيء جَدَلا*** "[4].

استعجل قوم نوح نقمة الله وعذابه، فأخبروا نبيهم عليه السلام أنه قد أكثر في جدلهم وخصومتهم، ولهذا طلبوا منه أن يأتيهم بعذاب الله الذي يعدهم به، وقيل إنه كان يجادلهم في الدين، وهذا النوع من الجدال محمود لأنه يظهر الحق[5].

وأما الجدل فهو " اللدد في الخصومة والقدرة عليها، وقد جادله مجادلة وجدالا، ويقال جادلت الرجل فجدلته جدلا، أي غلبته، وجادله أي خاصمه، مجادلة وجدالا، والاسم الجدل وهو شدة الخصومة"[6].

ويبدو أن من قرأ (جدالنا) إنما أرد المشاركة بين نوح وقومه في المخاصمة والمغالبة،

---

[1] لسان العرب(أتى) ١٤\١٣-١٧

[2] هود \٣٢

[3] المحتسب١\٣٢١، إعراب القرآن للنحاس٢\٨٨-٨٩، وإملاء ما من به الرحمن٢\٤٣٤، والبحر المحيط٦\١٤٦

[4] الكهف \٥٤

[5] جامع البيان٩\٢٧-٢٨ والكشاف٢\٣٩١،، وتفسير النسفي٢\٧١٧، والبحر المحيط٦\١٤٦، ومختصر تفسير ابن كثير٢\٢١٨

[6] لسان العرب (جدل) ١١\١٠٥

لأنه مصدر (جادل)، الذي يفيد معنى المشاركة في الفعل، وكأن معنى الآية: يا نوح قد طالت المغالبة والمجادلة بيننا دون أن نتبعك على دينك، ودون أن نستطيع ردك إلى ديننا، ونحن نطلب منك أن تأتينا بالعذاب الذي تعدنا أنهي ما بيننا من الخصومة.

وأما من قرأ (جدلنا) إنما أراد بذلك شدة الخصومة التي كان يظهرها نوح لقومه بسبب بقائهم على دينهم وباطلهم، حيث نجده قد جاءهم بشتى ألوان النصح والحجج دون فائدة، وهنا طلبوا إليه أن يوقع بهم العذاب الذي يعدهم به، وهذا نوع من التكذيب والتحدي له .

ولعل النظير يتوافق مع ما قرأ به ابن عباس -جدلنا- لأن معنى الآية: أن الإنسان شديد الجدل والخصومة، ولم يأت على معنى المشاركة في الفعل -جدالا- لأن الإنسان قد ذكر في الآية وحده.

• **حس بمعنى جس:**

ورد في قوله تعالى: "***يا بني اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه***"[1].

قرأ الجمهور " فتحسسوا" بالحاء، وقرئ " فتجسسوا" بالجيم، ولم تنسب هذه القراءة لقارئ بعينه[2]، وتحمل قراءة الجمهور على أنها من الإحساس الذي بمعنى المعرفة، وأما قراءة من قرأ بالجيم، فتحمل على أنها من (الجس) وهو الطلب[3]، ونظيرها ما ورد في قوله تعالى "***ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا***"[4].

لما عاد أبناء يعقوب -عليه السلام- يحملون لأبيهم خبر فقدان أخيهم الآخر، أعرض عنهم وأساء الظن بهم، ولم يصدق شيئا مما قالوا، ويروى أنه كان قد علم بأن يوسف ما يزال حيا لكنه لم يعلم مكانه، ولهذا طلب إلى أبنائه أن يذهبوا للبحث عنه وعن أخيه الآخر، حتى يجدوهما ويعودوا بهما[5].

[1] يوسف \ ٨٧

[2] جامع البيان٩\٢٥٢ والكشاف٢\٥٠٠، والتفسير الكبير١٨\١٩٩، والبحر المحيط٦\٣٠٥

[3] جامع البيان٩\٢٥٢ والكشاف ٢\٥٠٠

[4] الحجرات \ ١٢

[5] جامع البيان٩\٢٥٢، والكشاف٢\٥٠٠، وتفسير النسفي٢\٧٨٧، والبحر المحيط٦\٣٠٥، ومختصر تفسير ابن كثير٢\٢٦٠

وقد فرق ابن منظور بين (الجسّ) و(الحسّ) إذ جعل " الجس: اللمس باليد، جسه بيده جَسًّا واجتسه أي حسه ولمسه، وجسّ الشخص بعينه، أحدَّ النظر إليه يستبينه استثبته، والجسُّ: جس الخبر ومنه التجسس، وجس الخبر وتجسسه، بحث عنه وفحص، وتحسست الخبر وتحسسته بمعنى، وقيل التجسس بالجيم أن يطلبه لغيره، وبالحاء أن يطلبه لنفسه، وقيل بالجيم البحث عن العورات، وبالحاء الاستماع وقيل معناهما واحد في تطلُّب معرفة الأخبار"[1].

ويبدو أن قراءة من قرأ بالحاء إنما جاءت على معنى معرفة أخبار يوسف وأخيه بأن يطلبها هؤلاء الأخوة من الناس، فكأنه قال لهم اذهبوا واستخبروا الناس وسائلوهم عن يوسف وأخيه حتى تصلوا لشيء أو لخبر عن أخويكم، وذلك من باب أن(حسّ)تأتي بمعنى طلب معرفة الأخبار.

وأما من قرأ بالجيم، فإنما جاء على معنى تدقيق النظر والاجتهاد في البحث، ليظهروا وكأنهم يتحسسون الأخبار بأيديهم، كناية عن شدة اقترابهم منه، وذلك لأن يعقوب-عليه السلام- قد علم أن ابنه ما يزال حيا، فيكون معنى الآية: اذهبوا ولا تكتفوا بسؤال الناس سؤالا عابرا، بل عليكم أن تكونوا كمن يتحسس الشيء بيده، أو ينعم فيه نظره يتفحصه ويستوثق منه، وهذا لا يكون إلا ممن قد رأى الشيء أو ما يشبهه، فأراد أن يتحقق منه .

وأما النظير "ولا تجسسوا"، فقد جاء على معنى تتبع العورات، فكأنهم يبحثون عنها ويطلبونها، ولم يأت على معنى طلب الأخبار، وبهذا يكون النظير موافقا للمثال على قراءة الجمهور" فتحسسوا" بالحاء،والقراءة الأخرى "فتجسسوا" بالجيم، لأنها جاءت على معنى قريب متشابه.

• خلاف بمعنى خلف:

ورد في قوله تعالى: " *وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا* "[2].

قرأ حمزة، والكسائي، وابن عامر، وحفص " خلافك"، وقرأ باقي السبعة "خلفك"، وأورد الزمخشري والطبري هذا القراءة بوجهيها دون نسبة[3]، ولم ير العلماء فرقا بين

---

[1] لسان العرب(جس) ٦\٣٨

[2] الإسراء\ ٧٦

[3] جامع البيان ١٠\٣٠١، والكشاف٢\٦٨٦، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط٧\٩٢ على الوجه الذي أوردناه

القراءتين، حيث جعلوا (خلاف) و(خلف) بمعنى واحد، ونظير ذلك قوله تعالى: "*فَرِحَ المُخَلَّفون بمقعدهم خِلاف رسولِ الله*"[1]، أي بعده. حيث قرأ الجمهور" خِلاف"، وقرأ ابن عباس وأبو حيوة وعمرو بن ميمون " خَلْف"[2].

وتذكر كتب التفسير أن هذه الآية نزلت في كفار قريش، حين أرادوا إخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم- من أرض مكة، فتوعدهم الله أن هلاكهم سيكون بخروجه من هذه الأرض، وقد تحقق هذا الأمر عندما هزم المشركون في معركة بدر، وقيل إنه لو أخرجوه لاستؤصلوا جميعا، ولكنهم لم يخرجوه، بل هاجر بأمر من الله.[3]

ولا يبتعد الاستعمال اللغوي كثيرا عما أورده أصحاب التفسير من جعلهم (خِلاف) بمعنى(خَلْف)، فقد ورد أن " الخَلْف ضد (قُدَّام)...وجلست خِلاف فلان أي بعده...وجاء خلافه أي بعده، واستخلف فلانا من فلان، جعله مكانه، وخَلَف فلان فلانا، إذا كان خليفته، يقال خلفته في قومه خلافة... وخِلاف الشيء بعده، وخَلْف فلان كما أن أبيه يخلفه خلافة، إذا كان في مكانه، وقولهم هو يخالف إلى امرأة فلان، أي يأتيها إذا غاب عنها"[4].

والذي يبدو أنه يوجد فرق دقيق بين معنى (خِلاف) و(خَلْف)، وهو أن (خلف)يأتي لتفيد معنى المكان، أما خلاف فتفيد معنى الزمان، ولعلنا نلمس هذا من عبارات ابن منظور السابقة، حيث يتعلق استعمال (خَلْف) بالمكان، نحو جلست خلف فلان، واستخلف فلانا جعله مكانه، وغير ذلك، كما يتعلق (خِلاف) بالزمان، نحو جاء خلافه، وخلاف الشيء بعده، وما إلى ذلك من عبارات. ولهذا نقول إن (خلافك) التي وردت في قراءة الجمهور قد جاءت على معنى أن الكافرين لا يلبثون بعد إخراج النبي-صلى الله عليه وسلم-زمنا طويلا، بل سيهلكون في زمن قريب،وأما من قرأ "خَلْفَكَ"،فإنما أراد أنهم لا يلبثون في

---

[1] التوبة \ ٨١

[2] البحر المحيط٥\٤٧٤

[3] جامع البيان١٠\١\٣٠١-٣٠٢، والكشاف٢\٦٨٥-٦٨٦، وتفسير النسفي٢\٩٢١، والبحر المحيط٧\٩١-٩٢، ومختصر تفسير ابن كثير٢\٣٩١

[4] لسان العرب (خلف) ٩\٨٢-٩٠

أرض مكة بعد إخراج النبي -صلى الله عليه وسلم- منها، فكأن الله يهددهم بإخراجه لهم من الأرض. بمعنى أن الله سيخرجهم منها كما أخرجوا رسوله -صلى الله عليه وسلم-

ولعل النظير يقترب من هذا الأمر، حيث تكون قراءة من قرأ " خلاف رسول الله" على إرادة معنى بعد خروجه إلى القتال، وأما من قرأ " خلف رسول الله" فقد جاء على معنى من بقي مكان النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد خروجه إلى المعركة.

• **شَدَّدَ بمعنى قوّى:**

ورد في قوله تعالى: "*وشَدَدْنا مُلكَهُ وآتيناه الحكمةَ وفصلَ الخِطاب*"[1].

قرأ الجمهور " وشددنا " بالتخفيف، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة " وشددنا " بالتشديد[2]. وقال الزمخشري: " وشددنا ملكه أي قويناه"[3]، ونظيره قوله تعالى: "*سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيكَ*"[4].

يتحدث الله تعالى عن نبي من أنبيائه وهو داود -عليه السلام- فيخبر أنه قد جعله له سلطانا قويا في الأرض، وتذكر بعض الروايات أنه كان يحرسه أربعون ألفا ممن يلبسون الدروع، وهذا ما أدخل هيبته في قلوب قومه، كما تذكر لنا المصادر أن رجلا جاءه وادعى عنده بقرة، وعجز عن إقامة الحجة على خصمه، فأوحى الله إلى نبيه في المنام أن يقتله، فقال إنما هو منام، فأوحى الله له في اليقظة، فصدق أمر ربه، وقال للرجل سأقتلك، فقال الرجل إن الله لم يأخذني بهذا الذنب، ولكن بأني قتلت أبا هذا الرجل غيلة، فقتله داود، فهابه الناس لأن يفشي أسرارهم وذنوبهم أو أن يقتلهم[5].

والشدة " تعني الصلابة، وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأعراض، وكل ما أحكم فقد شد و شدد، وتقول شد الله ملكه، وشدده قواه، والتشديد خلاف التخفيف"[6].

---

[1] ص\ ٢٠

[2] مختصر في شواذ القرآن \ ١٢٩، ونسبها لبن أبي عبلة فقط،، أما أبو حيان فنسبها للحسن أيضا أنظر البحر المحيط ٩\ ١٤٦ .

[3] انظر الكشاف٤\ ٧٩

[4] القصص \ ٣٥

[5] جامع البيان١١\ ١٦١-١٦٢، والكشاف٤\ ٧٩، وتفسير النسفي٣\ ١٤٨١، والبحر المحيط٩\ ١٤٦، ومختصر تفسير ابن كثير٣\ ١٩٩-٢٠٠-

[6] لسان العرب (شدد) ٣\ ٢٣٢

يظهر أن مثل هذه الألفاظ قد جاءت على معنى قريب، إذ نجد معنى (شدَّد) و(شدّد) واحد، غير أن هاتين اللفظتين افترقتا من جهة معنى المبالغة أو عدمها، حيث نجد قراءة " شدّ " جاءت على أصل الفعل، وأما قراءة " شدّد" فجاءت على وزن (فعّل) الذي يفيد المبالغة، وهذا شائع في العربية، فكأن من قرأ بالتشديد نظر إلى ملك هذا النبي وما آتاه الله من فضل ونعمة كما ظهر في الآية، فأيقن أن الله قد زاد في تقوية ملك رسوله داود، وهذا يناسبه لفظ التشديد (شدّد).

وأما النظير " سنشُدُّ " فإنما جاء نظيرا موافقا لقراءة من قرا بالتخفيف (شدد) إذ نجد أن معنى الآية، أن الله سيزيد من عزم نبيه موسى -عليه السلام- بأن يبعث أخاه هارون معه رسولا، ولهذا جاءت القراءة بالتخفيف، لأن الله تعالى قد زاد من قوة موسى -عليه السلام- برجل واحد ليس أكثر، ومثل هذه القوة لا يلزم معها من الأفعال ما يدل على معنى المبالغة، كما لزم مع القوة التي أمد الله بها نبيه داود، ولا سيما إذا علمنا أن الله قد سخر له الدواب، والطيور، والجبال، والرياح، والحديد.

- **أَمْلَى بمعنى أَنْظَر:**

ورد في قوله تعالى: " ***الشيطان سوّل لهم وأَمْلَى لهم*** "[1].

قرأ الجمهور " وأملى لهم " بالبناء للفاعل، وقرا الأعرج، ومجاهد، وعاصم، والأعمش، ويعقوب" وأُملي لهم" بهمزة المتكلم[2].

يسند الضمير في قراءة الجمهور إلى الشيطان الذي ورد ذكره في الآية، وأما في قراءة (أُملي)، فيسند الضمير فيها إلى الله تعالى، بمعنى أن الشيطان يسول للناس، والله يمهلهم وينظرهم[3]. ونظيره قوله تعالى: "***إنما نُملي لهم***"[4].

---

[1] محمد \ ٢٥

[2] المحتسب٢\٢٧٢، ومعاني القرآن للفراء٣\٦٣، وإعراب القرآن للنحاس٣\١٧٨ والبحر المحيط٩\٤٧٣، وإتحاف فضلاء البشر٩٤

[3] المحتسب٢\٢٧٢، ومعاني القرآن للفراء٣\٦٣، وإعراب القرآن للنحاس٣\١٧٨-١٧٩ والبحر المحيط٩\٤٧٣، وإتحاف فضلاء، البشر٩٤

[4] آل عمران \ ١٧٨

أمر الله تعالى عباده بتدبر القرآن الكريم، ونهاهم عن الإعراض عن هذا الكتاب المبين، وبين لهم أن الذين اختاروا غير الإيمان ولهثوا وراء الكفر، إنما كان ذلك بسبب ما زينه الشيطان لهم من أمور وخدعهم بها، ثم أملى لهم،أي:مدّ لهم في الآمال. وأما من قرأ أُملي لهم،فعلى معنى أن الشيطان يغويهم والله ينظرهم إلى أجل قريب[1].

نجد أن " أملى " مأخوذ من " المِلاوة والمُلاوة والمَلاوة والملا والمليّ وكله مدة العيش، وقد تملّى العيش ومُلّيته وأملاه الله إياه ومَلاّه وأملى الله له، أمهله وطوّل له، والإملاء الإمهال والتأخير وإطالة العمر"[2].

ولما كان معنى (أملى) مدة العيش أو الإمهال والتأخير وإطالة العمر، كان من الواجب ألاّ يُسند إلا إلى الله تبارك وتعالى، وألاّ يُسند إلى الشيطان، وأما ما نراه من قراءة الجمهور " أملى لهم " مسندا للشيطان فلست أراه من هذا الباب وإنما هو من نحو قول العرب: "أملى للبعير في القيد، إذا أرخى ووسع فيه "[3]. بمعنى أن الشيطان عندما سوّل للكفار مغاصيهم،وزين لهم كفرهم كان كمن يخرج قيد الإسلام من أعناقهم ، وكأن الإسلام قيد يتقيد به المسلمون، ويدخلون فيه، فعندما زين الشيطان لأولئك النفر الكفر والمعاصي كان كمن يعمل على توسيع هذا القيد ليتمكّن من إخراجهم من الإسلام كما تخرج الإبل من قيدها إن وسّعناه لها.

وأما النظير " إنما نُملي لهم " فقد جاء موافقا لقراءة من قرأ " أُملي " لأن المعنى هنا الزيادة في العمر، والإمهال والتأخير ، وكأن الله تعالى يُنْظرهم إلى وقت معيَّن لينالوا العذاب الذي يستحقون.

• **أخْسر بمعنى أفْسد:**

ورد في قوله تعالى: " ***وأقيموا الوزن بالقسط ولا تُخسروا الميزان*** "[4].

قرأ الجمهور " تُخسروا " بضم التاء، وقرأ بلال بن أبي بردة " تَخْسروا " بفتح

---

[1] وجامع البيان١٦\٢٤٩، والكشاف٤\٣٢٦ وتفسير النسفي٣\١٦٥٥، والبحر المحيط٩\٤٧٣، ومختصر تفسير ابن كثير٣\٣٣٦

[2] لسان العرب (ملا)١٥\٢٩٠

[3] لسان العرب (ملا)١٥\٢٩١

[4] الرحمن ٩\

التاء[1]، وقد حمله ابن جني على أنه من باب حذف حرف الجر؛ لأن المعنى تَخْسَروا في الميزان، على قراءة من قرا بالفتح[2]. ورد عليه أبو حيان، بأنه لا يلزم (خَسِر) أن يتعدى بحرف الجر لأنه يتعدى بنفسه في نحو قولنا: خَسِروا أنفسهم، وخسِروا الدنيا والآخرة[3].

وقد حملت هذه القراءة على أنها من باب خَسِر وأخْسر بمعنى نقص[4]، ونظير قراءة الجمهور، قوله تعالى: " *وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون* "[5]، أي يُنقصون، وهو من الفعل أخسرَ.

يأمر الله تبارك وتعالى عباده أن يعدلوا في الميزان، ونهاهم عن الطغيان وهو الزيادة والاعتداء، كما نهاهم عن الخسران وهو التطفيف والنقصان[6].

والخَسر و الخُسران النقص: خسر يخسر خُسرانا وخَسَرت الشيء بالفتح وأخْسرته نقصته، وخَسر الوزن والكيل خسرا وأخسره نقصه[7].

لا تقتصر اللغة على لفظة دون أخرى في هذا الباب، إذ نجدها قد حفظت لنا صورتين للفعل وتستعملان لنفس المعنى، وقد أسلفنا أن مثل هذا النمط من الأفعال (فعل وأفعل) إنما هو ضرب من المبالغة في التصويب (overcorrectness) إذ عمدت بعض اللهجات العربية إلى إقحام الهمزة في غير محلها، بمعنى أنها كانت تلجأ إلى همز الألفاظ التي ليس من حقها الهمز، رغبة في السير وفق اللغة الفصيحة، وهذا يفسر قراءة الجمهور التي جاءت بالضم، والقراءة الثانية التي جاءت بالفتح، لأنهما لا تختلفان في المعنى.

ولعل النظير لا يختلف عن هذا، إذ هو مظهر من مظاهر المبالغة في التصويب، عند بعض العرب، حيث نجده قد جاء على لفظ (أخسر) المهموز، ومعناه إنقاص الوزن أو تطفيفه، وبهذا يكون النظير مشابها للمثال في لفظه ومعناه.

---

[1] المحتسب٢\٣٠٣، وإعراب القرآن للنحاس٣\٣٠٢، والبحر المحيط١٠\٥٧

[2] المحتسب٢\٣٠٣

[3] البحر المحيط١٠\٥٧

[4] المحتسب٢\٣٠٣، والبحر المحيط١٠\٥٧

[5] المطففين \٣

[6] الكشاف ٤\٤٤٤، جامع البيان ١٧\١٥٥، وتفسير البيهقي٣\١٧٣٣، والبحر المحيط١٠\٥٦-٥٧

[7] لسان العرب (خسر)٤\٢٣٩

• **الدلالة السياقية:**

أفرد ابن جني بابا تناول فيه الألفاظ ومعانيها، والمناسبة بينها. وقد تابع سابقيه في جعل كل كلمة تحمل معناها داخلها، حيث نستوضح منها تلك المعاني عن طريق الاشتقاق، كما في (صر، وصر صر)، أو عن طريق الوزن الصرفي نحو وزن (فَعَلان) الذي يدل على الحرة والاضطراب[1].

ولا يقف ابن جني عند هذا الحد، بل يتجاوز سيبويه والخليل، فيجعل لكل صوت -حرف- دلالة خاصة به، يؤديها من خلال الكلمة التي يدخل في بنيتها أو تركيبها. يقول في الخصائص: " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواقما من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونهج مُتْلِئِبٌّ عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المُعَبَّر بها عنها، فيعدّلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدِّره وأضعاف ما نستشعره، من ذلك قولهم (خضم) و(قضم)، فالخضم لأكل الرَّطِب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس...فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس "[2]. وقد رفض بعض الباحثين هذا الأمر " لأن قيمة الرمز اللغوية -الكلمة الدلالية- عرفية باتفاق اجتماعي متتابع، ولا نستطيع أن ننسب قدرة دالة لكل حرف يؤلف هذه الكلمة "[3].

تكتسب المعاني السياقية بعدا جديدا بما يطرأ عليها من تطور ناتج عن الزمن والبيئة، فإذا كنا نكتفي بالرجوع إلى المعاجم اللغوية لفهم معاني المفردات ضمن طائفة المعاني المعجمية، فإن هذا الأمر لا يجدي نفعا في إطار المعاني السياقية التي تعتمد على تدقيق النظر في السياق بعامة، لإدراك مدلول كل مفردة من المفردات على وجهها المراد. فالمعاني السياقية هي مجموعة ما يطرأ على الكلمة من تطور دلالي بحسب القوانين التي ترصد حركة الألفاظ والدلالات في الزمان المتتابع بين العصور، وفي المجالات المختلفة من علمية

[1] الخصائص٢\١٥٤

[2] الخصائص٢\١٥٩

[3] علم الدلالة العربي \٢١

واجتماعية فنية، فالكلمة تكتسب أبعاداً دلالية جديدة أو تُحصر في إطار خاص، أو تنتقل إلى مواقع لم تألفها من قبل "[1].

ولا تبقى المفردات ثابتة على حالها؛ بل هي عرضة للتطور عبر مراحل حياة اللغة، حيث نجد بعض المفردات قد تغيرت دلالاتها بسبب وقوعها ضمن وسط لغوي معين، ونجد بعض المفردات قد انحرفت دلالاتها عن معناها التقليدي الاعتيادي.

ولعل هذا ما أطلق عليه (جان كوهن) اسم (مستوى الدلالة: الإسناد)، إذ يشير كوهن إلى أن الشاعر قد يلجأ إلى تغيير المعنى عن طريق انحراف دلالة الألفاظ، وذلك باللجوء إلى الاستعارات والمجازات، مما يضطر الناظر في هذا النص إلى الخروج بتفكيره عن مستوى الخطاب اللغوي العادي؛ فالمعروف أن جميع المجازات والاستعارات إنما هي خرق لقوانين اللغة، فهي تحوّلٌ يقع في اللفظة ليعطي معنى جديدا، ويطلق على هذا النوع من الدلالة اسم (الانزياح القائم على المنافرة). ونخرج من كل ذلك بأن الانزياح وإن كان يشكل مظهرا من مظاهر الخروج على الأصل اللغوي، والاستعمال التقليدي، فإنه يزيد اللفظة قوة في التعبير وقدرة على الإفصاح. ومن أهم الأمثلة التي جاءت على هذا القسم في القراءات القرآنية، ما يأتي:

- التضمين: هو أن يتضمن فعل معنى فعل آخر؛ فيجري عليه ما جرى على ذلك الفعل من لزوم أو تعدية أو غير ذلك، ومما جاء على التضمين في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم*** "[2].

قرأ الجمهور" وما يخدعون " مبنيا للفاعل، وقرأ أبو طالوت عبد السلام بن شداد، والجارود بن أبي سيرة " يُخْدعون " مبنيا للفاعل، و" إلا أنفسهم " نصبا[3]، وقد أورد الزمخشري والعكبري وأبو حيان هذه القراءة دون نسبة[4].

وقد حملوا النصب في (إلا أنفسهم) على حذف حرف الجر، بمعنى خدعهم عن

[1] علم الدلالة العربي ٢١\
[2] البقرة ٩\
[3] المحتسب ١\٥٦
[4] الكشاف ١\٥٩، وإملاء ما من به الرحمن ١\٢٤، والبحر المحيط ١\٩٤

أنفسهم[1]. أو أن يكون الفعل قد ضُمِّن معنى (انتقص)، ولهذا انتصب ما بعد إلا على أنه مفعول به[2]. ونظيره قوله تعالى: " *أُحل لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائكم* "[3].

حيث ضُمِّن الفعل (رفث) معنى الإفضاء ولهذا تعدى إلى، وقد زاد أبو حيان أن النصب هنا يمكن أن يحمل على التمييز أو الحال[4].

جرى الحديث في هذه الآيات عن المنافقين؛ ومحاولتهم خداع الله تعالى والمؤمنين، وجاء في كتب التفسير أن المخادعة في مثل هذا لا تصح، لأن الله تعالى عليم لا يُخدع، وحكيم لا يَخدع، وأما إن خُدع المؤمنون فإنهم لا يَخدعون غيرهم، ولهذا جاء التعليق هنا؛ بأن المخادعة قد تكون من وجوه:

الأول: أن ما يفعله المنافقون بإظهار إيمانهم، وما يفعله الله من إجراء الأحكام عليهم مع علمه بما يفعلون، كان على صورة الخداع.

الثاني: أن يكون هذا إخباراً من الله عن اعتقادهم بجواز خداع الله تعالى لعدم معرفتهم بصفاته.

الثالث: أن المقصود بالخداع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأنه خليفة الله في الأرض.

وبعد ذلك يخبر الله تعالى أن المعاملة المشبهة بمعاملة المخادعين؛ لا بد أن يعود ضررها على أصحابها، ولهذا قال: " وما يخدعون إلا أنفسهم "[5].

لما كان معنى (خدع) أن يُظهر الشخص خلاف ما يُبطن، أو أن يريد المكروه للآخرين، كان الأولى فيه ألاّ يستعمل من الشخص لنفسه، لأن الأصل ألاّ يُخفي الرجل على نفسه شيئا، أو أن يريد بنفسه سوءا، وهذا يعني أن من قرأ " ما يَخدعون إلا أنفسهم " إنما أراد به معنى آخر غير هذا المعنى، فكأنه أراد أن هذا الضرر الذي أحب المنافقون أن يلحقوه بالمسلمين إنما يقع عليهم في النهاية، فهم يضرون أنفسهم بفعلهم هذا ولا يضرون

---

[1] المحتسب ١\٥٧، وإملاء ما من به الرحمن ١\٢٤، والبحر المحيط ١\٩٤

[2] المحتسب ١\٥٧، والبحر المحيط ١\٩٤

[3] البقرة \ ١٨٧

[4] البحر المحيط ١\٩٤

[5] جامع البيان ١\١٩٧، الكشاف ١\٥٨-٥٩ وتفسير النسفي ١\٣٤، والبحر المحيط ١\٩٣-٩٤

غيرهم.

وأما من قرأ " وما يُخدعون إلا أنفسهم " بالبناء للمفعول، فقد أراد أنهم لم يخدعوا أنفسهم بأنفسهم؛ بل هناك من خدعهم، ويقال أنه الشيطان. وقد مالت بعض الدراسات النحوية إلى تبرير النصب في الاسم الواقع بعد (إلا) في هذه الآية، بأن ضمنوا هذا الفعل معنى (انتقص).

والأرجح أنه يخلو من التضمين، لأن الانتقاص والنقص من المعاني التي يختص بها هذا الفعل(خدع) أي أن (خدع) يقع في اللغة بمعنى (نقص)، نحو قولنا: خدع الريق خدعا، أي نقص، ودينار خادع أي ناقص[1].

ويمكن أن نحمل معنى الآية هنا على أنهم ينتقصون ويستلبون، وهنا ينتصب ما بعد (إلا) على انه مفعول للفعل ذاته، لا كما قالوا لتضمُّنه معنى فعل آخر.

وأما النظير " الرفث إلى نسائكم " فمعنى الرفث الجماع، وغيره مما يكون بين الرجل والمرأة كالتقبيل والمغازلة، ونقول رفث بها ومعها[2]، فهو فعل يتعدى بالباء أو (مع) على القياس، غير أنه جاء في هذه الآية متعديا بإلى، ولعل ذلك لأنه قد تضمن معنى فعل آخر هو (الإفضاء) فتعدى بإلى كما هو القياس في هذا الفعل، وهذا يظهر شيئا من التباعد بين المثال ونظيره المستعمل له.

- **المفرد والجمع:**

وهو موضع يُظهر لنا استعمال المفرد والجمع لذات المعنى، ومما جاء على هذا الأمر في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***وإن كنتم في ريب مما نَزَّلْنا على عَبْدِنا*** "[3].

قرا الجمهور " على عَبدنا " بالإفراد، وقرأ بعض القراء " عبادنا " بالجمع، وقد وجهت قراءة من قرأ بالإفراد على معنى أن القرآن أُنزل على الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأما قراءة من قرأ بالجمع فوجهها أنها جاءت على معنى أنه أراد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأمته[4]. ونظير ذلك قوله تعالى: " ***أن يقولوا إنما أُنزل الكتاب على***

[1] لسان العرب (خدع) ٨\٦٥-٦٦

[2] لسان العرب (رفث)٢\١٥٣-١٥٤

[3] البقرة \٢٣

[4] انظر الكشاف١\٩٧، والبحر المحيط١\١٦٩

طائفتين من قبلنا "[1]. وقد أورد الفخر الرازي قراءة أخرى على الجمع وهي قوله: "على عُبُدِنا "جمع (عبد)، والمراد بها أنها على معنى النبي -صلى الله عليه وسلم - وأمته[2].

قال تعالى: " مما نزلنا " من التنزيل الذي على سبيل التدرج والتتابع، ردا منه على كفار قريش الذين اعترضوا على النبي -صلى الله عليه وسلم- واحتجوا بأن قالوا: إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد جاء بهذا القرآن متواليا، وحسب الأحداث، وإنما هذه هيئة الشعر والخطب، فالشاعر أو الخطيب لا يتكلم إلا لمناسبة أو حاجة، ولو كان هذا القرآن من عند الله لنزل مرة واحدة، ولهذا تحداهم الله تعالى حين أخبرهم أنه قد أنزل هذا القرآن متواليا متتابعا على هيئة ما يفعل الشعراء والخطباء، فطلب منهم أن يأتوا بمثله أو بشيء من مثله ولو كان جزءا أو سورة أو آية، مستعينين بمن أرادوا ممن يتقنون فنون الكلام، من الشعراء أو الخطباء.

والأرجح أنه لا خلاف في معنى الآية على القراءتين -قراءة الجمع، وقراءة الإفراد- إذ إن هذا القرآن وإن كان قد أُنزل على رجل واحد هو النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنه ما نزل ليكون له وحده، ولتقتصر أحكامه عليه دون أن تخرج عنه، بل هو كتاب أنزله الله للمسلمين جميعا، لتبقى أحكامه عليهم، فهو لهم جميعا وليس النبي إلا واسطة لنقل هذه الأحكام والتشريعات عن الله تبارك وتعالى، فهو ليس أكثر من مبلغ، وهذا أمر يقبله المعنى في القراءتين -عبْدنا، وعُبُدنا-

ولعل النظير لا يختلف عن هذا؛ لأن كتاب الله إنما أُنزل على المسلمين جميعا، لا على النبي -صلى الله عليه وسلم- وحده، فجاء على معنى أن الكتب السماوية تتنزَّلُ على رجل واحد، والقصد أن يبلغها لقومه أو لكافة البشر، لا أن يحتفظ بها لنفسه.

ومما جاء على استعمال المفرد والجمع على معنى واحد، ما ود في قوله تعالى:"*تبارك الذي أنزل الفرقان على عبده* "[3].

قرأ الجمهور" على عبده " بالإفراد، وقرأ عبد الله بن الزبير" على عباده " بالجمع. والوجه لقراءة الجمهور" على عبده " أنه قصد الرسول - صلى الله عليه وسلم- وأما قراءة

---

[1] الأنعام ١٥٦\

[2] التفسير الكبير١١٧\٢

[3] الفرقان ١\

ابن الزبير" عباده " فقد أراد الرسول وأمته[1]. ونظير ذلك قوله تعالى: " *وما أُنزل إلينا* "[2]

افتتح الله تبارك وتعالى هذه السورة بمدائح تليق بجلاله، وبدأها بأنه قد أنزل هذا القرآن العظيم على رجل من البشر هو محمد -صلى الله عليه وسلم-[3].

ويروى في مناسبة هذه الآية ؛ أن الله تحدث في السورة التي قبلها عن وجوب مبايعة المؤمنين للرسول وعدم مخالفة أمره، ولهذا ذكر لهم هذه الصفات لتتمثل في نفوسهم على سبيل التحذير والإنذار .

ويعد هذا الموضع مما يستوي فيه المفرد والجمع في المعنى، فقد جاءت الآيات هنا على معنى أن هذا القرآن قد أنزل على رجل اختاره الله تعالى، ليبلغه للناس كافة.

وأما النظير " وما أُنزل إلينا "، فيؤكد أن هذا القرآن أُنزل على الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو للناس جميعا؛ ليعملوا بأحكامه وفق ما قرر الله فيه.

ومن هنا نقول، إن معنى الآيات لا يختلف في كلتا القراءتين، حيث من الواضح أن الله تبارك وتعالى قد اختار نبيه محمدا -صلى الله عليه وسلم- ليكون مبلغا هذا القرآن عنه، فهو وإن كان قد أنزله عليه وحده، فإنما أراد منه أن يبلغه للناس جميعا.

ومما جاء على هذا الباب أيضا، قوله تعالى: " *وعلى الذين يطيقونه فديةٌ طعام مسكين* "[4].

قرأ الجمهور " فديةٌ طعام مسكين"، وقرأ نافع، وابن ذكوان " فديةُ طعامٍ "بالإضافة وقرأ نافع، وابن عامر" مساكين " بالجمع. والوجه لمن أضاف أنه أضاف بعضا إلى كل، إذ الطعام بعض من الفدية، والوجه لمن لم يضف، أنه أبدل الشيء من الشيء وهو هو، فبين الله به النوع، وأما من قرأ " مساكين " بالجمع، فرده على قوله " على الذين " لأن كل واحد منهم يلزمه إطعام مسكين، وأما من قرأ " مسكين " بالإفراد، فقد استغنى به عن لفظ الجمع[5]. ونظيره قوله تعالى: " *والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء*

---

[1] المحتسب٢\١١٧، والكشاف٣\٢٦٢، والبحر المحيط٨\٧٩، وإملاء ما من به الرحمن٢\٤٥٦

[2] البقرة \١٣٦

[3] جامع البيان١٣\٢، والكشاف٣\٢٦٢ وتفسير النسفي٣\١١٥٥، ومختصر تفسير ابن كثير٢\٦٢٣

[4] البقرة \١٨٤

[5] الحجة لابن خالويه \٩٣، والحجة للفارسي٢\٢٧٣، والكشف١\٢٨٢ والبحر المحيط٢\١٩٢، وإتحاف فضلاء البشر \١٥٤

فاجلدوهم ثمانين جلدة "[1]. أي فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة، كما في قوله " مسكين " أي كل واحد منهم يطعم مسكينا عن كل يوم أفطره.

حدد الله تعالى في هذه الآيات كفارة من أفطر يوما من أيام رمضان، وقد حملت هذه الفدية أو الكفارة في بداية العهد الإسلامي؛ على الذين لا يصومون مع قدرتهم على الصيام، إلى جانب الذين لا يصومون وهم غير قادرين على الصيام، حيث فرض الله تعالى على كل من أفطر من هؤلاء أن يطعم مسكينا عن كل يوم يفطر فيه، ثم نسخت هذه الآية عمن أفطر مستطيعا، وبقي حكمها على من أفطر مكرها لمرض أو غيره[2].

جاءت هذه الآية على ثلاث قراءات مختلفة، غير أنها جميعا متساوية في المعنى، مشتركة في النتيجة التي أقرها الله تعالى على عباده، وهي إطعام مسكين واحد عن كل يوم يفطره الشخص، وإن كانت كل واحدة من هذه القراءات تدل على شيء مخصوص؛ تختلف به عن أختيها، فكل قراءة من القراءات الثلاث، جاءت دالة على النوع، وهو الإطعام، كما تدل على المقدار وهو المسكين، فالقراءة الأولى دلت على نوع الكفارة من خلال الإضافة " فديةُ طعامٍ"، ودلت على المقدار من خلال قوله "مسكين" . أما القراءة الثانية، فقد دلت على نوع الفدية من خلال الإخبار" فديةٌ طعامٌ"، ودلت على المقدار من خلال قوله " مسكين "، وأما القراءة الثالثة، فدلت على النوع كما دلت عليه القراءة الثانية، ودلت على المقدار من خلال قوله " على الذين يطيقونه " وهو لفظ الجمع، فقد جاء بالجمع للدلالة على الجمع.

لقد كان للسياق دور بارز في توضيح مقدار الفدية المترتبة على من أفطر في يوم من أيام رمضان، وذلك عند قوله تعالى " على الذين "، فلا يعقل أن تكون الكفارة إطعام مسكين واحد عن مدة الإفطار كاملة، لأن المفطرين يختلفون في عدد أيام فطرهم، فكيف الله أن يفرض إطعام مسكين واحد على من أفطر يوما واحدا، ويفرض نفس المقدار على من أفطر أكثر من ذلك؟ وكذلك فإنه لا يُعقل أن يفرض الله إطعام مسكين واحد على جميع من أفطر من المسلمين في رمضان، بحيث لا يُعقل أن يكون معنى الآية، وعلى جميع

[1] النور \٤

[2] جامع البيان٢\٢٨٧، الكشاف١\٢٢٦ وتفسير النسفي١\١٣٣، والبحر المحيط٢\١٨٨-١٨٩

الذين يفطرون في رمضان إطعام مسكين واحد ، يشتركون في إطعامه.

ومن هنا نرى أن المفرد سد مسد الجمع، وقام مقامه، بدلالة السياق الذي جاء فيه ولعل هذا لا يختلف عن النظير " فاجلدوهم ثمانين جلدة "؛ حيث فرض الله تعالى أن يُجلد كل شخص يقذف المحصنات ثمانين جلدة، لا أن توزع هذه الجلدات بينهم، وقد فُسر هذا الأمر بأحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وبالآثار الواردة عن صحابته.

ومما جاء مفردا متضمنا معنى الجمع في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "***فيه آيات بينات مقام إبراهيم***"[1].

قرأ الجمهور" آيات " بالجمع، و" مقام " مفردا، وقرأ ابن عباس " آية " بالإفراد، و"مقام " مفردا أيضا، وقد نسب أبو حيان هذه القراءة إلى مجاهد وأبي جعفر، ولم يقصرها على ابن عباس. ولا تخرج قراءة الإفراد عن كونها بدلا، وأما قراءة الجمهور فيرى أكثر الموجّهين أنها بدل أيضا، بمعنى أن " مقام " بدل من " آيات " بدل كل من كل، وجاز إبدال المفرد من الجمع لأن مفرد تضمن معنى الجمع[2]. ونظيره قوله تعالى: "***إن إبراهيم كان أمة***"[3].

جرى الحديث في هذه الآيات حول البيت الحرام، وأن الله قد جعله موضع رحلة الناس للحج، ويعلل الله ذلك ويفسره بأن في هذه المنطقة آيات كثيرة يتفكر فيها الإنسان عند رؤيتها، وقد ذكر منها مقام إبراهيم -عليه السلام- واستعمل الله اللفظ المفرد هنا مع الجمع لسببين:

الأول: أن مقام إبراهيم -عليه السلام- يعادل آيات كثيرة لظهور شأنه، ودلالته على قدرة الله ويتمثل ذلك في تأثير قدمه في الصخر الأصمّ.

الثاني: أن المقام يشتمل العديد من الآيات منها تأثير قدمه في الصخر، وإلانة بعض الصخر دون بعض، وبقاؤه دون غيره من الآيات[4].

---

[1] آل عمران\ ٩٧

[2] معاني القرآن للفراء١\٢٢٧، وجامع البيان٤\١٣٩، والبحر المحيط٣\٢٧١

[3] النحل\ ١٢٠

[4] جامع البيان٤\١٣٩، الكشاف١\٣٨٧-٣٨٨ وتفسير النسفي١\٢٣٨، والبحر المحيط، ومختصر تفسير ابن كثير١\٣٠٠-٣٠١

تترك اللغة شيئا من السعة أمام أبنائها في العديد من المواقف اللغوية، ومما توسعت فية اللغة استعمال مصاحبات الجمع مع المفرد إن كان هذا المفرد متضمنا معنى الجمع، ونلمس هذا في مثل قول هذه تعالى: " *وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا* " فقال اقتتلوا و لم يقل اقتتلتا، لأن كل طائفة منهما تتضمن الكثير من الرجال، فالقياس في التركيب النحوي أن يستعمل المفرد مع المفرد والجمع مع الجمع، غير أن النص يمكن أن يخرج على هذا الأصل بأن حين يستعمل المتكلم ألفاظ المفرد مع ما حقه أن يجمع، وقد ساغ هذا الأمر في هذه الآية، لأن " مقام إبراهيم " وإن كان مفردا إلا أنه يتضمن معنى الجمع، لأنه يدل على العديد من الآيات.

ولعل النظير يشترك في هذا مع المثال، إذ إن الأصل أن نستعمل مع " أمة " ألفاظا ذات علاقة بالجمع، غير أننا نجده قال" إبراهيم " ثم قال " قانتا "، وهما لفظان دالان على المفرد، وقد ساغ هذا الاستعمال لأن إبراهيم -عليه السلام- كان يعدل أمة بأكملها بإيمانه ويقينه، ولهذا جاز وصفه بصفة الجمع.

- **التعبير عن البعض بلفظ الكل:**

ورد في قوله تعالى: " *ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم* "[1].

قرأ نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر " ولا تقاتلوهم . . حتى يقاتلوكم. . فإن قاتلوكم "، كلها بالألف، وقرأ حمزة والكسائي " ولا تقتلوهم. . حتى يقتلوكم. . فإن قتلوكم " بلا ألف فيهن[2].

جاءت قراءة الجمهور نهيا عن مقدمات القتال، وهذا يدل على النهي عن القتل من باب أولى، وأما قراءة حمزة والكسائي فنهي عن القتل ذاته[3]. ويرى الزمخشري، ويوافقه أبو حيان أنه من باب المجاز، بمعنى ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم، ونظيره قوله تعالى: " *قتل معه ربيون كثير فما وهنوا* "[4]. أي قتل معه أناس من الربيين فما وهن

---

[1] البقرة \ ١٩١

[2] السبعة \ ١٧٩-١٨٠، والبحر المحيط٢\ ١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر \ ١٥٥

[3] السبعة ١٧٩-١٨٠، والحجة لابن خالويه \ ٩٤ ، وإملاء ما من به الرحمن١\ ٩١

[4] آل عمران \ ١٤٦

الباقون[1].

بعد أن تم للمسلمين صلح الحديبية، واتفقوا فيه على أن يرجعوا إلى مكة في العام القادم لأداء العمرة، خاف المسلمون ألا يفي أهل قريش بوعدهم، فيقاتلوهم في المسجد الحرام، وفي الأشهر الحُرُم، فنزلت هذه الآية تنهى المسلمين عن البدْء في القتال، ثم أمرهم أن يقاتلوا أعداءهم إن هم اعتدوا عليهم.

وتحمل هذه الآيات محملا آخر وهو أن يكون النهي عن قتال النساء والشيوخ والأطفال، أو الذين كان بينهم وبينهم ميثاق، والذين التزموا بعهدهم[2]. والقتل هو الإماتة بضرب، أو حجر، أو سم، أو غلة، والمقاتلة المحاربة بين اثنين، أو المدافعة والنزاع[3].

وعلى هذا فإن قراءة الجمهور ما هي إلا نهي عن الاشتباك أو المقاتلة مع جيش الأعداء، ومن ثم قتلهم، أو قتل بعضهم، كما هي الحالة في الحروب.

وأما قراءة " لا تقتلوهم" فالقتل هو الإفناء وإنهاء الحياة، وهذا يوجب أن كون معنى الآية، إذا أماتوكم وأفنوكم، وهذا لا يستقيم ولا يُقبل معناه، إذ كيف سيتمكن المسلمون من تنفيذ أمر الله لهم بأن يقاتلوا أعداءهم بعد ذلك، " فإن قاتلوكم فاقتلوهم"، ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن يكون النص القرآني قد خرج عن معنى القتل للجميع، إلى معنى القتل لبعض الجيش، وهذا ما يقتضيه السياق ويقبله العقل والمنطق، وتحتمله اللغة، فإن قتل بعض المسلمين نتيجة طبيعية للمعركة، لأن كلا الفريقين سيقتل من الفريق الآخر بعض رجالهم، وعلى هذا تستوي القراءتان في المعنى، إذ يكون النهي فيهما متعلق بالبدء في مقاتلة المشركين عند وجودهم في هذه المنطقة، أو في هذا الزمن الذي تضمنته الآيات.

وأما النظير " قُتل معه ربيون كثير " بالبناء للمفعول، على قراءة نافع وابن كثير[4].

فلا يتوافق مع المثال لأنه أشد وضوحا منه ، لوجود قرينة في اللفظ تدل على أن الذين قُتلوا جزء من هؤلاء، لأن كلمة " كثير " تدل على أن المقتولين هم بعض الربيين أو جزء منهم، فنجد أن القرينة في المثال قرينة معنوية دل عليها السياق، أما في النظير فالقرينة

---

[1] الكشاف١\٢٣٦، والبحر المحيط٢\٢٤٤-٢٤٥

[2] جامع البيان٢\٣٥٢،و الكشاف ١\٢٣٥-٢٣٦ وتفسير النسفي١\١٣٩، والبحر المحيط٢\٢٤٠، ومختصر تفسير ابن كثير١\١٦٩

[3] لسان العرب(قتل) ١١\٥٤٧

[4] البحر المحيط ٣\٣٦٩، وقراءة الجمهور "قاتل"، وانظر النشر في القراءات العشر٢\٢٤٢

لفظية ظاهرة في السياق، وهي قوله " كثير " الذي يدل على أن القتل وقع على عدد كبير منهم ولم يقع عليهم أجمعين.

• بين الغائب والمخاطب:

ورد قوله تعالى: " *قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم* "[1].

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو وابن كثير " ستغلبون وتحشرون " بالتاء، وقرا حمزة والكسائي" سيغلبون ويحشرون " بالياء[2].

جاءت قراءة الجمهور على الخطاب للكافرين، وقد عُدّ هذا الأمر من دلائل نبوته –صلى الله عليه وسلم– لأنه أخبر المشركين بأمر لما يقع بعد، وأما قراءة من قرأ بالياء فقد جاءت كذلك،لأنهم غائبون عند نزول التهديد من الله، فتكون الجملة محكية بقول مقدر، أي قل لهم قولي هذا بأنه سيُغلبون[3].

وقد ذهب الفراء إلى أن قراءة الياء إنما هي للمخاطبين وهم اليهود، ثم جعل المشركين داخلين في الخطاب، وبهذا يجوز أن نقرأ بالياء والتاء، وأما من قرأ بالتاء فتكون قراءته إخبارا لليهود أن الغلبة ستكون للمسلمين بعد يوم أُحد[4]. وهذا رأي الطبري أيضا[5]. ونظير قولهم أنها محكية بقول مقدر، ما جاء في قوله تعالى: " *قل للذين كفروا إن ينتهوا يُغفرْ لهم ما قد سلف* "[6].

وتميل معظم كتب التفسير إلى ربط هذه الآية بموقعة بدر، وما كان له من أثر بعد ذلك في نفوس اليهود، حيث تذكر لنا بعض هذه الكتب أن اليهود قالوا بعد غزوة بدر، إن هذا هو الرسول المنتظر الذي لا تُهزم له راية، غير أن شياطينهم أغوته بأن ينتظروا له وقعة أخرى، ولما كانت وقعة أحد، كفروا به جميعا. وتذكر بعض الروايات أن الرسول –صلى الله عليه وسلم– قد جمع بني قينقاع بعد غزوة بدر وحذرهم أن يصيبهم مثل الذي

---

[1] آل عمران \ ١٢

[2] الكشف١ \ ٣٣٥، والبحر المحيط٣ \ ٤٣-٤٤، وإتحاف فضلاء لبشر \ ١٧٠

[3] الكشف١ \ ٣٣٥، وإملاء ما من به الرحمن ١ \ ١٣٣،و البحر المحيط ٣ \ ٤٤،وإتحاف فضلاء لبشر \ ١٧٠

[4] معني القرآن للفراء١ \ ١٩١

[5] حامع البيان ٣ \ ١٩١

[6] الأنفال \ ٣٨

أصاب أهل مكة، فردوا عليه بأنه قد قاتل أناسا أغمارا غير متمرسين، ولو أنه جرب قتالهم لعلم أنهم قادرون على هزيمته، فنزلت هذه الآية[1].

تتباين الآراء المطروحة لتأويل ياء الغيبة وتاء الخطاب في هذا النص القرآني، والذي يظهر أننا لا نستطيع حمل قراءة الغيبة " سيغلبون " على أنها خطاب لليهود، وإخبار لهم عن هزيمة العرب، وذلك لأن الآية تخلو مما يصلح أن يعود عليه الضمير، ولهذا نرى أن الآية خطاب عام للكفار والمشركين بأنهم سيغلبون، والفرق بين القراءتين يتمثل في أن قراءة الياء ما هي إلا نقل من الرسول -صلى الله عليه وسلم- لما سمع عن الله تعالى، فتكون على معنى، قل لهم إنهم سيُغلبون، فقاله كما سمعه، وأما من قرأ بالتاء، فقد جعل الحديث موجها من الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى الكفار مباشرة، فأخبرهم بما سيتعرضون له، ثم خصهم بالهزيمة والحشر إلى النار.

ولعل النظير لا يختلف عن المثال، إذ يخبر الله نبيه أن يبلغ هذا الأمر للمشركين فيقول لهم مقالة الله : إن ينتهوا يُغفر لهم، فكأنه قال : أخبرني الله خبرا فقال: إن ينتهوا يُغفر لهم، على الغيبة، بالنظر إلى المتكلم، أو لمن صدر عنه الكلام في الأصل، وهو الله تعالى، فكما أن الله طلب من النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يبلغهم مقالته نصا كما نزلت في الآية المثال، طلب منه ذلك في النظير أيضا.

• **الزينة والابتلاء:**

ورد في قوله تعالى: " ***زُيِّن للناس حب الشهوات من النساء والبنين .*** "[2].

قرأ الجمهور" زُيِّن " بالبناء للمفعول، وقرأ ابن محيصن " زَيَّن" بالبناء للفاعل[3].

وتحمل قراءة الجمهور على حذف الفاعل من الكلام، وقد اختُلف في الفاعل الذي زيَّن هذه الأشياء للناس، فذكر بعض المفسرين أنه الله تبارك وتعالى، وذكر بعضهم أنه الشيطان.

وأما في قراءة " زَيَّن " بالبناء للفاعل، فالضمير فيها يعود على الله ؛في قوله " والله يؤيد ". ونظير أن تكون الزينة للبلاء، ما جاء في قوله تعالى: " ***إنا جعلنا ما على الأرض***

---

[1] جامع البيان٤\٢٤ والكشاف ١\٣٤، وتفسير النسفي١\٢٠٥، والبحر المحيط٣\٤٣،ومختصر تفسير ابن كثير١\٢٦٨

[2] آل عمران \١٤

[3] إتحاف فضلاء البشر \١٧١،وقد نسبها الطبري إلى الضحاك ومجاهد، انظر جامع البيان٤\٢٨

زينة لها لنبلوهم "[1].

تعرض الآيات مجموعة من الأمور الدنيوية التي تميل إليها النفس البشرية، وقد ذم الله تعالى هذه الأمور بأن سماها شهوات، والشهوات مستذلة عند العقلاء، ونجد أنه تعالى قد ذكر أشد هذه الأمور فتنة، وحصرها في النساء والأولاد والأموال، ولا نعلم ما هو أشد منها فتنة للعبد، فقد ذكرها الله مجملة ثم فصلها، ثم أخبر أن هذه الأشياء زائلة فانية، وأنه أوجدها لابتلاء عبيده وامتحانهم، للكشف عن الإيمان المستقر في نفوسهم[2].

تقع الزينة والتزيين بمعنى الجمال والتجميل، فالزيْن خلاف الشيْن، وزانه زينا وأزانه وأزينه على الأصل وتزين هو وازدان بمعنى وهو افتعل من الزينة، وتزينت الأرض بالنبات حسنت وبهجت[3].

نلمس من خلال ذلك أن الزينة تقع للأمر المحسوس، الذي نستطيع أن نحدث فيه تغييرا ما، بحيث نجعله حسنا مقبولا، أو أن نجعله سيئا مرذولا، وعلى هذا لا نستطيع أن نزين الحب، لأنه أمر من الأمور غير الحسية، فكيف لنا أن نمسك بهذا الحب ثم نقوم بتحويله إلى حب حسن جميل مرة، وإلى حب سيء مرة أخرى؟ فهذا يدل على أن النص هنا قد خرج عن مقتضى استعمال هذه اللفظة، حين وردت مع غير المحسوس، ولعل ما يسوغ هذا أن الله قد زين أعيان الشهوات، حين زين النساء والبنين والأموال، ثم أدخل حب هذه الأشياء في قلب الإنسان، بعد أن جبله على حبها وجعلها مدار الحياة، وكل هذا ليترك في نفس الإنسان شيئا يفحص به إيمانه المستقر في قلبه.

وأما من جعل التزيين من الشيطان، فقد جاء على معنى، أن الله تعالى قد خلق هذه الأمور، وغرس حبها في قلب العباد، وجعلها أساسا في حياتهم، ثم جاء الشيطان وأخذ يزينها ويحسنها في عيون البشر، لتبدو في أحسن حالاتها، وبذلك يسهل وقوع البشر في الذنوب والخطايا، بسبب سعيهم إلى الحصول على هذا المتاع الدنيوي، وهو باب من أبواب الابتلاء أيضا.

---

[1] الكهف \٧

[2] جامع البيان٤\٢٨، والكشاف١\٣٤٢ وتفسير النسفي١\٢٠٥-٢٠٦، والبحر المحيط٣\٥٠.

[3] لسان العرب (زين)١٣\٢٠١-٢٠٢

ولعل النظير يوضح لنا العلاقة بين الزينة الدنيوية من جهة وبين الابتلاء من جهة أخرى، وذلك من خلال القرينة اللفظية التي أثبتها الله في النص حين قال: " لنبلوهم "، فقد صرح الله تعالى هنا بسبب تزيين الحياة الدنيا، وعلى هذا تكون القرينة في المثال قرينة معنوية، في حين تكون في النظير قرينة لفظية. فهما متشابهان من حيث المعنى، مختلفان من القرينة الدالة على المعنى.

• **التعريف والتنكير:**

وورد في قوله تعالى: " ***وما محمد إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل*** "[1].

قرأ الجمهور " من قبله الرسل" بالتعريف، وقرأ ابن مسعود " رسل " دون (ال)[2]، وقد نسبها النحاس والعكبري إلى ابن عباس[3]، أما أبو حيان فأوردها لكليهما[4].

وتحمل قراءة الجمهور على تساوي جمع الخلق في الموت، وأما قراءة التنكير فتحمل على أن الآية موضع اقتصار بالنبي والتنكير يفيد التقليل[5]، ونظير ذلك قوله تعالى: " ***وما آمن معه إلا قليل*** "[6].

يتعلق الأمر هنا بيوم أحد، يوم تعرض النبي -صلى الله عليه وسلم- لضربة من ابن قميئة شجت رأسه، وهنا صاح الشيطان مدعيا مقتل النبي، ولما شاع الخبر وقع الضعف والوهن في صدور المسلمين، فنبههم الله تعالى إلى أن نبيهم رجل من البشر، وحاله حال الأنبياء جميعا، يأتي برسالة الله، ويبلغها ثم يترك لهم أمر التبليغ[7].

ويبدو أن قراءة التعريف تحمل معنى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- يجري عليه ما جرى على الأنبياء قبله، فكما أنهم مضوا وذهبوا ، فإنه ماضٍ وذاهب، وأما من قرأ بالتنكير، فجاء على معنيين، إذ التنكير لا يشتمل جنس الأنبياء جميعا، فمن قال رسل فكأنما قسمهم قسمين، قسم مات موتا طبيعيا، وقسم مات مقتولا، وأن محمدا واحد من

---

[1] آل عمران \ ١٤٤

[2] المحتسب \١\ ١٦٨

[3] إعراب القرآن للنحاس\١\ ٣٦٧، وإملاء ما من به الرحمن\١\ ١٥٨

[4] البحر المحيط\٣\ ٣٦٣

[5] المحتسب \١\ ١٦٩، والبحر المحيط\٣\ ٣٦٣

[6] هود \ ٤٠

[7] جامع البيان \٤\ ٢٢١، والكشف \١\ ٤٢٣، وتفسير النسفي\١\ ٢٥٨، ومختصر تفسير ابن كثير\١\ ٣٢٢-٣٢٣

هؤلاء الرسل فليس من المستغرب أن يموت كمن مات، أو أن يقتل كمن قتل. وقد فسر هذا قوله تعالى" أفإن مات أو قتل ".

وأما النظير فقد حمل معنى التقليل دون أن يدخله التنكير، إذ إن قوله " إلا قليل "، يدل على فئة قليلة سواء أكان معرفة أو نكرة، لأن القرينة فيه لفظية، وهذا هو وجه الخلاف بينه وبين المثال، وأن كانا مشتركين معنا من حيث الدلالة على القليل.

• لام الأمر واللام السببية:

جاء في قوله تعالى: " *ولِتَصْغَى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ولِيَرْضَوه ولِيَقْتَرِفُوا ما هم مقترفون* "[1].

قرأ الجمهور " لِتَصْغَى. ولِيَرْضَوه . و لِيقترفوا " بكسر اللام، على أنها لام (كي)، وقرأ الحسن " ولْيَرْضَوه. . ولْيَقْتَرِفوا " بإسكان اللام، على أنها لام الأمر ضمنها معنى التهديد[2]، ونظير ذلك قوله تعالى: "*اعملوا ما شئتم*"[3]. وهوموضع يحمل معنى التهديد.

والواضح من قراءة الحسن أنه لم يرِدْ أن تكون اللام هنا لام الأمر، بل هي عنده لام (كي)، كما قرأ غيره من القراء، بدليل قوله " ولتصغى"، لأن القياس في مثل هذه الفعل إذا دخلت عليه لام الأمر أن يجزم بتقصير الحركة الطويلة من آخره -بحذف حرف العلة- غير أننا نجد النص قد احتفظ بهذه الحركة و لم يحذفها، مما يدل على أن اللام ليست لام الأمر، بل هي لام (كي)، وقد تخلص القارئ من حركة اللام للتخفيف، حيث يقلل بذلك من عدد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وعلى هذا فإننا نستطيع تفسير الآية، بأن الله تبارك وتعالى يخبر نبيه أنه قد جعل له أعداء من الجن والإنس، كما جعل للأنبياء من قبله أعداء أيضا، ثم أوجد نوعا من التعاون بين شياطين الإنس و شياطين الجن؛ غايته الإيقاع بالعباد، ويبين الله سبب هذا الفعل، بأنه لأجل امتحان عباده، إذ يحافظ المؤمنون على إيمانهم، ويميل غيرهم إلى وسوسات الشيطان، فيميلون لها وينفذونها[4].

[1] الأنعام \ ١١٣

[2] إعراب القرآن للنحاس ١\٥٧٦، والبحر المحيط ٤\٦٢٦

[3] فصلت \ ٤٠

[4] جامع البيان ٧\٦٩-٧٠، والكشاف ٢\٥٩، وتفسير النسفي ١\٤٧٨، ومختصر تفسير ابن كثير ١\٦٠٩-٦١٠

ويقع الفعل (صغا) في العربية بمعنى مال، وصغيت إلى الشيء ملت إليه[1]، ومعلوم أن القلب ثابت في صدر صاحبه لا يميل ولا يتحرك، ولهذا نقول إن الفعل هنا قد خرج عن أصل الاستعمال في اللغة، وإنما ساغ ذلك لأن الفعل يحمل معنى الحب والرغبة، وهذا أمر موطنه القلب، ومن هنا استعمل لفظ (مال) على المجاز لا على الحقيقة، والأرجح أن القراءتين تحملان معنى التهديد، لأن الله قد توعد كل من اقترف المعاصي بالعذاب الشديد يوم القيامة، غير أنه هنا يتضمن معنى الإمهال والتأخير، وكأنه قال: افعلوا ما شئتم أيها الناس، فإن مردكم إلى الله يوم القيامة ثم يحاسبكم بما قدمتم.

ولعل النظير لا يختلف عن هذا في شيء، فنحن نجد قوله تعالى: " اعملوا ما شئتم" يتضمن معنى التهديد والوعيد، كما يتضمن معنى الإمهال، حيث يطلب الله من عباده أن يقترفوا من الذنوب ما أحبوا، لأنه سيجمعهم يوم القيامة فيعطي كل ذي عمل ما يستحق.

[1] لسان العرب (صغا) ١٤\٤٦٠

في قضايا اللهجات للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

قبل الدخول في الحديث عن اللهجات، لابد من الإشارة إلى معنى اللغة ومعنى اللهجة والفرق بينهما، أو العلاقة التي تجمعهما:

أورد ابن منظور أن " اللغة هي اللِسن، وحدها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي فُعْلة من لغوت أي تكلمت. أصلها لُغوة ككرة وقلة وثبة، كلها لاماتها واو، وقيل أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عوض وجمعها لغىً ... وهذه لغتهم التي يلغون بها أي ينطقون ".[1]

واللهجة عنده كما قال: " اللّهجة واللُّهجة، طرف اللسان، واللّهجة اللّهَجة: جرس الكلام، والفتح أعلى، فيقال: فلان فصيح اللّهْجة واللّهَجة، وهي لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها ".[2]

وأما اللهجة في الاصطلاح فهي: ". مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفة جميع أفراد هذه البيئة ".[3]

ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن اللغة أعم وأشمل من اللهجة، بمعنى أن اللغة هي تلك الصفات اللغوية العامة التي يندرج تحتها مجموعة من الصفات اللغوية -اللهجية- الخاصة، وكأن اللغة أصل واللهجة فرع عليها، ومن هنا نقول إن العلاقة التي تجمع بين اللغة واللهجة هي علاقة الأصل بالفرع، أو علاقة العام بالخاص.

لم يرد مصطلح اللهجة عند القدماء -فيما أعلم- على هذا المعنى الذي أشرنا إليه، ولا نجدهم يزيدون عن طرح مادة (لهج) ضمن مواد معاجمهم اللغوية لتدل على أنها طرف اللسان، أو ما جبل عليه الشخص من نمط الكلام، ونجدهم يعبرون عن مصطلح اللهجة بقولهم: لغة فلان، ولغة لفلان. وقد علل الدكتور عبده الراجحي قصور الدراسات اللغوية القديمة عن التفريق ما بين اللهجة واللغة بأن ذلك " راجع إلى أنهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة، من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، بل كل

[1] لسان العرب(لغا) ١٥\٢٥١-٢٥٢

[2] لسان العرب(لهج)١٢\٣٥٩

[3] في اللهجات العربية \١٦

ملاحظاتهم إنما تنصب على هذه الفروق اللهجية التي دخلت الفصحى".[1]

ومن هنا نجد الدراسات اللغوية لا تبحث الفرق بين اللهجات إلا من منطلق أن هذه اللهجة أفصح من تلك، وأن هذه أقل فصاحة، بل تجاوزوا ذلك بأن عدوا بعض الصفات اللهجية عيوبا، وهذا واضح في قول ثعلب حين قال: " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء ".[2]

غير أننا نجد ابن جني يبتعد قليلا عما ذهب إليه غيره، فيجعل الناطق في حل أن يتكلم على أي لهجة شاء، ولا سيما في اللهجات التي يصح القياس عليها مع اختلافها، كما أنه لا يخطئ من تحدث بلغة أقل فصاحة لأنه وإن كان قد أخطأ الأجود من الكلام، إلا أنه لا يعد مخطئا في الاستعمال اللغوي بحد ذاته، وهنا يقول: " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، ولكن غاية ما لك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها...فأما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا...إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، ولكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين".[3] ومما يمكن لنا أن ندرجه على اللهجات في القراءات القرآنية، الأمثلة الآتية:

أولا : القضايا الصوتية: وتتضمن قضيتين هما:

- **التخلص من الحركات:**

تتعددالآراء النحوية في تفسير التسكين اللاحق بعدد من الأصوات التي من حقها التحريك في الأصل، إذ نجد بعض النحاة يميلون إلى حملها على الشبه بما سكنته العرب، من نحو: فَخِذ وكَتِف. ومنهم من يجعلها من باب إجراء المتصل مجرى المنفصل، إذ تميل اللغة

[1] في اللهجات العربية \ ٥٠.

[2] الخصائص ٢\١٢-١٤

[3] الخصائص ٢\١٢-١٤

إلى التخلص من حركة الكسر في مثل إبل. ويميل الدكتور رمضان عبد التواب إلى ردّ هذه الظاهرة – ظاهرة التخلص من الحركات– إلى ميل اللغة في مرحلة ما من حياتها الطويلة، إلى التخلص من الحركات القصيرة، شأنها في ذلك شأن العديد من اللغات السامية الشمالية، كالعبرية والآرامية، وأن هذا الأمر ناتج عن شيوع الوقف بالتسكين في أواخر الألفاظ، كما يقتضي نظام اللغات السامية بشكل عام.

ويذكر الدكتور عبده الراجحي " أن الروايات تكاد تتفق على أن توالي الصوائت من خصائص لهجة الحجاز، وهي تلائم البيئة الحضرية التي تميل إلى التأني في الكلام، بحيث تعطي كل حرف حقه، وأن التخفيف من لهجات تميم وأسد وبعض نجد، وهي قبائل بدوية تميل إلى السرعة والاقتصاد في المجهود العضلي، وهذا الحذف يوفر لهم ذلك ".[1]

ويمكننا القول إن العربية سعت إلى التخلص من الحركات القصيرة الواقعة ضمن المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وقد جاء ذلك نتيجة التخفيف، نحو فَخِذ وفَخْذ، وقُدُس و قُدْس ومثيلاتها، حيث من الملاحظ هنا أن التخلص من الحركات القصيرة في هذه المقاطع يؤدي إلى التقليل من عدد المقاطع نفسها، فبدلا من أن تكون الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع مثلا، تصبح مكونة من مقطعين اثنين، على النحو الآتي:

faḫdun < faḫidun

بوجود الحركة القصيرة   بعد حذف الحركة

ومن ناحية أخرى نجد اللغة تخلصت من حركات الإعراب في مرحلة ما من حياتها، وتركت أثر ذلك في بعض اللهجات العربية.

ومما ورد على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " **سَنُلْقِي في قلوبِ الذين كفروا الرُّعْبَ** ".[2]

قرأ ابن عامر، والكسائي " الرُّعُب" بضم العين، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم " الرُّعْب " بسكون العين.[3]

تحمل قراءة ابن عامر والكسائي على أنها لغة، وقيل الأصل السكون، وضُمَّت

---

[1] اللهجات العربية \ ١٥٧، وانظر اللهجات في التراث٢ \ ٢٤٦

[2] آل عمران \ ١٥١

[3] البحر المحيط٣ \ ٣٧٧ ، وانظر النشر في القراءات العشر٢ \ ٢١٦

للإتباع.[1] بمعنى أن التماثل هو السبب في ضمة العين، إتباعا لضمة الراء، ونظـــير ذلـــك الصبح والصبح،[2]على قراءة عيسى بن عمر[3]، وقيل الأصل الضم وسكن تخفيفا، ونظـــيره الرسل والرسل،[4]على قراءة الحسن ويحيى بن يعمر.[5]

ونستطيع توجيه قراءة الجمهور "الرعب " على أنها من باب التخفيف الذي اتخذتـــه العربية عند التخلص من الحركات القصيرة في مقاطع الكلمات، لأن حذف الحركة يـؤدي إلى التقليل من عدد مقاطع الكلمة، ونوضح ذلك بالمخطط الآتي:

(>)arru<bu < (>)arru<ubu

بعد حذف الحركة — بوجود حركة العين

وهنا نلاحظ أن الكلمة كانت مكونة من أربعة مقاطع، وبعد التخلص من الحركة بقـــي بناؤها قائما على ثلاثة مقاطع فقط.

ولا شك أننا نلاحظ هذا الأمر أيضا في النظير " الرسل " فالأصل في هذه الكلمة أن تتكون من أربعة مقاطع قصيرة مع وجود حركة السين، وبعد التخلص من هذه الحركـــة تصبح الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع فقط على النحو الآتي:

(>)arrusl < (>) arrusulu

بعد حذف الحركة — بوجود حركة السين

وهذا يدلنا على التوافق بين المثال ونظيره في هذا الموضع.

ومما ورد على التخلص من الحركات الإعرابية في القراءات القرآنية قولـــه تعـــالى: "*فتوبوا إلى بارئكم* "[6].

قرأ الجمهور " بارئكم" بإظـــهار الكســـرة، وروي عـــن أبي عمـــرو أنـــه قـــرأ "بارئكم" بالسكون. وروى سيبويه القراءة باختلاس الحركة لا بحذفها[7]،وقد حمل التسكين على أنه من باب كراهية توالي الحركات، حيث تميل اللغة الغربيـــة إلى التخلـــص مـــن

---

[1] البحر المحيط٣\٣٧٧

[2] هود \ ٨١

[3] مختصر في شواذ القرآن \ ٦١ وانظر البحر المحيط٦\١٩١

[4] البقرة \ ٧٧

[5] مختصر في شواذ القرآن \ ٨ وانظر البحر المحيط١\٤٨٠

[6] البقرة \ ٥٤

[7] ، إعراب القرآن للنحاس ١\١٧٦،و الكشف١\٢٤٢ والحجة لابن زنجلة٢\٧٩، وإملاء ما من به الرحمن ١\٤٤، والبحر المحيط١\٣٣٣

الحركات المتوالية استخفافا[1]،ونظير ذلك قوله تعالى:" *بلى ورُسْلُنا لديهم يكتبون* "[2]، بتسكين اللام .

وعلى هذا نستطيع القول إن اللغة تميل إلى التخفيف بحذف الحركات القصيرة، وأما ما نراه من التخلص من الحركات الإعرابية فليس من باب التخفيف لتوالي الحركات، وإنما هو ميل من اللغة إلى التخلص من حركات الإعراب، وهذا مظهر من مظاهر التطور الذي سارت عليه اللغة في فترة من الزمن ثم توقفت، ولعل السبب في توقفها هذا يعود إلى نزول القرآن الكريم، الذي حفظ لنا اللغة ونظامها التركيبي والبنائي، ولهذا نجد بعض اللهجات قد احتفظت بهذا المظهر اللغوي كدليل على وجود هذه الظاهرة في اللغة، وبهذا نستطيع توجيه أبي عمرو" بارِئْكم " بالسكون بأنها جاءت على ظاهرة التخلص من الحركات الإعرابية.

وأما النظير " ورُسْلُنا "، فالقياس فيه أن يأتي مرفوعا، إذ لا موجب لنصبه في سياق هذه الآية، غير أنه قد قرئ به ساكنا عند بعض القراء، وهذا ما يجعله مثالا آخر من الأمثلة الواردة على ميل اللغة إلى التخلص من الحركات الإعرابية، كما كان شائعا في اللغات السامية الشمالية.

ومما ورد على التخلص من الحركات الإعرابية أيضا، قوله تعالى:" *وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمُرُكم أن تذبحوا بقرة* "[3].

قرأ الجمهور " يأمُرُكم " بالضم، وإثبات حركة الإعراب، وتروى عن أبي عمرو "يأمُرْكم" بالتسكين.[4]

والتوجيه لهذه القراءة أنها جاءت ساكنة لتوالي الحركات المتماثلة[5]،وقد ذهب المبرد إلى تلحين أبي عمرو في هذه القراءة، لأنه يرفض أن يكون هناك حذف للحركة الإعرابية[6].ونظير التسكين قوله تعالى " فتوبوا إلى بارِئْكم " بالتسكين على قراءة أبي

---

[1] الكشف١\٢٤٢، وإملاء ما من به الرحمن١\٤٤، والبحر المحيط١\٣٣٤

[2] الزخرف \٨٠

[3] البقرة \٦٧

[4] إعراب القرآن للنحاس١\١٨٤، والبحر المحيط١\٤٠٣، وإتحاف فضلاء البشر \١٣٦

[5] إعراب القرآ للنحاس١\١٨٤، وإتحاف فضلاء البشر \١٣٦

[6] إعراب القرآن للنحاس١\١٨٤

عمرو.

ومثله قوله تعالى:" *وبُعُولَتُهُنَّ أحق بردهن في ذلك* "[1].

قرأ الجمهور " وبُعُولَتُهُنَّ " بإظهار الضمة على التاء، وقرأ مسلمة بن محارب "وبُعُولَتْهُنَّ " بالتسكين[2].

وقد ذهب أبو حيان إلى أن التسكين هنا لغة بني تميم[3]، ونظيره قوله تعالى:" *ورُسُلْنا لديهم يكتبون* "[4].وأما العكبري فيجعلها من إجراء المنفصل مجرى المتصل نحو عَضْد وعَجْز[5].

ونستطيع توجيه القراءتين " يأمُرْكُمْ " و " بعولَتْهُن " بالسكون فيهما، على أنهما من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من الحركات الإعرابية اللاحقة بأواخر الكلمات، وهذا رد على المبرد الذي رفض قراءة قرآنية سبعية لا يجوز ردها.

وأما النظير " بارِئْكم " و" رُسُلْنا " فقد سبق الحديث عنهما ، حيث إنهما يمثلان ظاهرة التسكين اللاحق بأواخر الكلمات، وهو الأمر الذي مالت إليه العربية قديما، موافقة في ذلك ما شاع في الساميات الأخرى، ولهذا لا يكون من المستغرب أن تميل العربية إلى هذا الأمر أو أن تنحو هذا النحو، لأنها واحدة من تلك الساميات ،ويجري عليها ما جرى على غيرها من تلك اللغات.

• **اختلاف الحركات في المفردة الواحدة:**

جاءت ظاهرة استبدال الحركات الثقيلة بحركات أخرى خفيفة نتيجة سعي اللغة إلى التخفيف، وقد مالت بعض الدراسات اللغوية القديمة إلى القول بأن الحجازيين يختارون الكسر في كلامهم عوضا عن الضم لأنه أخف، على العكس مما ذهب إليه بنو تميم ومن نحوهم . ونجد من المحدثين من يعلل ذلك بأن أهل البادية يميلون إلى الصوائت الثقيلة، أما أهل الحاضرة فيميلون إلى الصوائت الخفيفة.

---

[1] البقرة ٦٧\

[2] مختصر في شواذ القرآن ١٤\ والبحر المحيط ١\٣٣٤،

[3] البحر المحيط ١\٣٣٤

[4] الزخرف ٨٠\

[5] إملاء ما من به الرحمن ١\١٠٢

والحق أن استبدال الحركات جاء نتيجة ميل اللغة إلى الخفة، وليس للطبيعة البدوية أو الحضرية أثر في اختيار الحركة الثقيلة أو الخفيفة، وغاية ما حدث هنا أن هذه القبائل قد حفظت لنا هذا المظهر اللغوي -اختيار التخفيف- الذي مالت إليه اللغة دون غيرها من القبائل الأخرى.

ومما جاء على استبدال الحركات الخفيفة بالثقيلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*بل زيّن للذين كفروا مكرُهم وصُدُّوا عن السبيل*"[1].

قرأ الجمهور " صُدُّوا " بالضم، وقرأ يحيى بن وثاب" صِدُّوا " بالكسر. وقد خرجت قراءة من قرأ بالكسر على أنها لغة[2]، ونظيرها قوله تعالى:" رِدَّت إلينا "[3]، بكسر الراء على قراءة علقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش[4].

ويظهر أن القارئ قد رأى شيئا من الخفة في الكسرة، ولهذا جاء بها عوضا عن الضمة التي تبدو مستثقلة هنا، وكأن هذا من الأمور الشائعة في اللغة، فقد أورد ابن منظور أن العرب يقولون (صَدَّ يَصُدُّ ، ويَصِدُّ) بالضم والكسر[5].فهذا يدل على أن اللغة قد رأت شيئا من الخفة في هذه الحركة.

ومن هنا نستطيع توجيه قراءة ابن وثاب " صِدُّوا " أنه قد استثقل الضمة على الصاد، فاستبدل بها حركة الكسر وهذا من الأنماط المقبولة في اللغة، والتي قد جرى عليها النظام اللغوي في كثير من الألفاظ.

ويتشابه النظير مع المثال هنا، إذ إن القياس فيه أن يقع بضم الحرف الأول" رُدَّت "، كما هو شائع في بناء الفعل المبني للمجهول، ولما استثقل القارئ الضمة استبدل بها صوت الكسرة فقرأ " رِدَّت "، سعيا وراء التخلص من الصائت الثقيل.

ثانيا: القضايا التركيبية:

- **إعمال (ما) النافية عمل (ليس):**

---

[1] الرعد \ ٣٣

[2] مختصر في شواذ القرآن \ ٦٤ والبحر المحيط٦ \ ٦٩٥

[3] يوسف \ ٦٥

[4] مختصر في شواذ القرآن \ ٦٤ والبحر المحيط٦ \ ٦٩٥

[5] لسان العرب (صدد) ٣ \ ٢٤٥

تدخل (ما) النافية على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء، والذي يـــهمنا هنـــا دخولها على الجمل الاسمية، حيث يتعلق ذلك بقضية جواز إعمالها عمل ليـــس، أو عـــدم جواز ذلك.

وتختلف الآراء النحوية في قضية إعمال (ما) عمل (ليس) حيث نجـــد العديـــد مـــن الدارسين يرونها تعمل عمل (ليس)، وذلك لوقوع المبتدأ بعدها مرفوعا،ووقـــوع الخـــبر منصوبا،وقد أطلقوا عليها هنا اسم (ما الحجازية) بمعنى أنهم جعلوها لغة للحجازيين. ونجـد قسما آخر منهم يجعلها غير عاملة، حيث لا تعمل شيئا في الاسمين اللذين بعدها، وهي التي أطلقوا عليها اسم ما التميمية، فهم يجعلونها لغة لبني تميم. يقول سيبويه:" هذا بـــاب مـــا أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحـــرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهـــل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناهـــا كمعناها "[1].

وأما الكوفيون فلهم رأي آخر، إذ يرونها لا تعمل شيئا عند الحجازيين وعند غيرهم، ويجعلون الرفع في الاسم الواقع بعدها على-المبتدأ- الابتداء، وأما النصب اللاحق للخـــبر فيجعلونه بسبب إسقاط حرف الجر -الباء-[2]، على أننا نذكر أن هذا الحرف فيما لو وجد سيكون زائدا لا متعلق له.

وقد نقل أبو حيان عن الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) إنما هو لغة الحجـــاز القديمة، ثم تغيرت بعد ذلك حيث نجد أن أكثر لغتهم على جر الخبر بالباء[3]،ومن هنا ذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أن " هذه الظاهرة تكون قد تطورت من إعمال (ما) النصـــب في الخبر إلى الإهمال، أو اقتران الخبر بالباء وهو الأكثر"[4].

أما الدكتور رمضان عبد التواب، فيرى أن الحجازيين إنما أعملوا (ما) عمل (ليـــس) بسبب ما بينهما من شبه دلالي، فقاسوا (ما) على (ليس) لأنهمـــا متشـــابهتان في المعـــنى

---

[1] الكتاب١\٥٧

[2] همع الهوامع٢\١١٠

[3] البحر المحيط٦\٢٧١

[4] اللهجات العربية \١٨٢

والوظيفة[1].

وقد ذكر بعض الباحثين " أن هناك فرقا بين (ما) و(ليس) فهما ليستا متماثلتين في النفي تماما، بل بينهما أوجه شبه، وأوجه مخالفة، فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملا عملا واحدا، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافا...أن (ما) أقوى في النفي من (ليس)[2].

ومما جاء على إعمال (ما) عمل (ليس) في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *حاشا لله ما هذا بشرا* "[3].

قرأ الجمهور " بشرا " بالنصب، وقرأ ابن مسعود " بشر " بالرفع[4]. وقال الفخر الرازي: " لغة أهل الحجاز إعمال (ما) عمل (ليس)، وبها ورد قوله " ما هذا بشرا "، ومنها قوله " ما هن أمهاتهم "، ومن قرأ على لغة تميم قرأ" ما هذا بشر" "[5]. ومثله قال أبو حيان، والنظير لهذه القراءة قوله تعالى:" *ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم* "[6]. على قراءة الجمهور[7].

يشيع في البيئة الحجازية أن تعمل (ما) عمل (ليس) فيرتفع المبتدأ بعدها وينتصب الخبر، ولعل هذه الآية الكريمة تدلل على أن العرب كانوا قد استعملوا هذا النمط في لغتهم، ولذا جاء في القرآن، وأن ذلك قد وقع في لغتهم على سبيل القياس، إذ لا وجه يجمع بين (ما) و(ليس) حتى تجري إحداهما مجرى الأخرى، فتعمل عملها، إلا ذلك الشبه الذي يدخلهما من حيث المعنى والاستعمال.

ولعل النظير "أمهاتِهم" بالكسر على قراءة الجمهور، لا يختلف عن المثال، فقد ورد النظير هنا بالنصب لإعمال (ما)عمل (ليس)، حيث دخلت على الجملة الاسمية فرفعت المبتدأ –على حد قول البصريين ــ وعملت النصب في الخبر،كما هو القياس في (ليس).

---

[1] التطور اللغوي \ ٦٩

[2] ليس والمشبهات بها \ ٥٥-٥٦ د. فاضل السامرائي،مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع١٧ ، سنة ٧٣

[3] يوسف \ ٣١

[4] التفسير الكبير١٨ \ ١٢٩، و البحر المحيط٦ \ ٢٧٠

[5] التفسير الكبير ١٨ \ ٢٧٠

[6] المجادلة ٢ \

[7] مختصر في شواذ القرآن \ ١٥٣ ، والبحر المحيط١٠ \ ١٢١

• المطابقة بين الفعل والفاعل (لغة أكلوني البراغيث):

يعبر النحاة بقولهم (لغة أكلوني البراغيث) عما يعرف بتوكيد الضمير بالاسم الظاهر بعده في حال كون الفاعل مثنى أو مجموعا، واشتهر هذا النمط اللغوي بين العلماء بهذا الاسم، بسبب ذلك الشاهد الذي أورده سيبويه في كتابه.وهذا النمط اللغوي مستعمل عند قوم من العرب -يقال أنهم طيء، أو بلحارث، أو أزد شنوءة- حيث يجمعون بين ضمير التثنية أو الجمع وبين الفاعل المثنى أو المجموع، وذلك نحو قوله تعالى:" ***ثم عموا وصموا كثير منهم***"[1]. وقد أجاز النحاة توكيد الضمير المتصل المرفوع بشرطين:

الأول: أن يؤكد هذا الضمير توكيدا معنويا لا لفظيا.

الثاني: أن يؤكد الضمير بضمير آخر قبل دخول التوكيد عليه، وغير ذلك يعد قبيحا. يقول سيبويه:" واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك "[2].ويقول ابن يعيش: " فأما تأكيده بالظاهر، فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعها، وذلك لأن المظهر أبين من المضمر، فيصلح أن يكون تأكيدا له ومبينا، ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين، لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر ثم تأتي بالنفس أو العين "[3].

فهذا يدل على أن النحاة لا يجيزون توكيد المضمر المتصل المرفوع توكيدا لفظيا، كما في المثال الشائع بينهم (أكلوني البراغيث).

لعل بالإمكان القول إن مثل هذا النمط اللغوي كان مستعملا في نظام اللغة العربية في وقت من الأوقات، ويدلنا على ذلك، وجود ما يشبهه في العديد من اللغات السامية، حيث تلحق علامة التثنية والجمع بالأفعال عند إسنادها للفاعل المثنى أو المجموع، ومن أمثلة ذلك في العبرية: wayyāmōtu gam šnēhem mahlōn w-kilyōn

وترجمته الحرفية: فماتا كلاهما، محلون وكليون.

وفي الآرامية: dalmā ngūrūn ḥrānē battak

---

[1] المائدة \ ٧١

[2] الكتاب ٢\ ٣٧٩

[3] شرح المفصل ٣\ ٤٢، وجاء مثل هذا الأمر عند ابن السراج على أنه لغة، انظر الأصول في النحو ١\ ١٧٢

وترجمته الحرفية:لئلا يزنوا الآخرون بامرأتك.

وفي الحبشية: wahoru >ahzāb

وترجمته الحرفية: فعادوا الشعوب[1].

ومن هنا نجد أن العربية كانت تستعمل مثل هذا التعبير، كما استعملته غيرها من اللغات السامية الأخرى، غير أن العربية آثرت التخلص منه شيئا فشيئا، ومعلوم أن مثل هذه الظواهر المنقرضة غالبا ما يبقى منها ما يدل عليها، في بعض الإشارات والاستعمالات اللغوية، ومن هنا ظهرت هذه الظاهرة في الشعر والقرآن، حتى أننا نجدها في لهجاتنا العامية التي نستعملها، نحو قولنا: زاروني الضيوف[2].

بمعنى أن هذا النمط اللغوي كان أصل الاستعمال في اللغات السامية بشكل عام، بدليل وجودها في العديد من هذه اللغات، كالعبرية، والحبشية، والسريانية، إلى جانب شيوعها في اللهجات المحكية المعاصرة، وهذا يعني أن اللغة العربية قد استعملت هذا الأسلوب الكلامي في وقت سابق أو في مرحلة متقدمة من مراحل حياتها، ومن ثم اندثر هذا الاستعمال بسبب ميل اللغة إلى التخلص علامة من الفاعل (الضمير) في الجملة لدلالة الظاهر عليه،ومن هنا وقع في الكلام أو في بعض لهجات العرب نوعا من الركام اللغوي الذي ينبئ بوجود هذه الظاهرة في اللغة.

ونستطيع أن نوضح كيف حدث توكيد الضمير المرفوع المتصل بالاسم الظاهر اعتمادا على القواعد التحويلية، حيث نجد بعض المحدثين قد حلل ذلك على النحو الآتي: الأصل في هذه الجملة أن نقول:

أكل البراغيث إياي

وهي مكونة من فعل وفاعل ومفعول به، وعند دخول عنصر التحويل –التوكيد- إليها تصبح:

أكل البراغيث البراغيث إياي

وبعد أن نستبدل بالاسم الظاهر الضمير تتحول إلى:

[1] المدخل إلى علم اللغة \ ٣٠٠-٣٠١

[2] المدخل إلى علم اللغة \ ٣٠١-٣٠٦

أكلوا البراغيث إياي

وهنا يدخل عنصر تحويلي آخر وهو التقديم، فتتحول الجملة إلى:

أكلوني البراغيث.[1]

وهذا كلام بعيد، بالنظر إلى ما أسلفنا من أن هذه الظاهرة سامية أصيلة.ومما جاء على أكلوني البراغيث في القراءات القرآنية قوله تعالى:" ***وأسروا النجوى الذين كفروا***"[2].قرأ الجمهور " وأسروا النجوى الذين كفروا "[3]، وقال العكبري:" في موضعه ثلاثة أوجه، أحدها الرفع، وفيه أربعة أوجه، أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا اسم، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر هل هذا ؟ والتقدير: يقولون هل هذا، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا.

والوجه الثاني: أن يكون منصوبا على إضمار (أعني).

والوجه الثالث: أن يكون مجرورا صفة للناس "[4].

وزاد عليه أبو حيان أنها لغة حسنة لأزد شنوءة[5]. ونظيرها قوله تعالى:" ***ثم عموا وصموا كثير منهم***"[6].

ويمكن توجيه هذا الموضع بأن يكون من قرأ بإظهار الفاعل مع وجود الضمير، إنما جاء بهذا النمط اللغوي على أصله في الاستعمال اللغوي، قبل أن تميل اللغة إلى التخلص من الفاعل الظاهر، ويمكن أن يعد مثل هذا الموضع أثرا من الآثار التي تركتها اللغة للدلالة على ذلك الأصل المستعمل فيها قديما.

ويتوافق النظير مع هذا المثال، إذ إنه من المفروض أن يقع الكلام هنا بحذف أحد الاسمين -الضمير أو الفاعل- فالقياس فيه: فأسر النجوى الذين ظلموا. أو فأسروا النجوى. غير أن هذه اللهجة قد احتفظت بذلك الأسلوب القديم الذي كان مستعملا في اللغة، ودارجا في الكلام، ولهذا أثبت القارئ الضمير والفاعل معا في هذا السياق القرآني،

[1] في التحليل اللغوي ٢٥٦-٢٥٨

[2] الأنبياء ٣

[3] البحر المحيط ٧\٤٠٨

[4] إملاء ما من به الرحمن ٢\٤٢٦

[5] البحر المحيط ٧\٤٠٨

[6] المائدة ٧١

ولهذا نستطيع القول إن هذا الموضع يعدّ من الركام اللغوي الذي احتفظت به اللغة دلالة على الأصل الذي كان مستعملا فيها.

• **المنادى**: يقسم النداء على قسمين:

الأول: ما جاء منصوبا، وهو المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة.

الثاني: ما جاء مبنيا في محل نصب، وهو المفرد والنكرة المقصودة، يقول سيبويه: " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب "[1].

ويفصل ابن السراج أحوال النصب والبناء في المنادى بأن " الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين:أحدهما ما كان اسما قبل النداء نحو زيد، وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء، نحو يا رجل أقبل... وأما الاسم النكرة الذي بقي نكرة فلم يتعرف بتسمية ولا نداء، فإذا ناديته فهو منصوب، تقول يا رجلا أقبل... قيل يدل على أنه غير معرب، أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول: يا عبد الله "[2].

ومما جاء على المنادى المضاف في القراءات القرآنية، قوله تعال:" ***قال يا قوم اعبدوا الله***"[3].

قرأ الجمهور" يا قوم " بالكسر، وقرأ ابن محيصن " يا قوم " بالضم، وقال أبو حيان إنها لغة في المنادى المضاف[4]، ونظيرها قوله تعالى:" ***قُلْ ربُّ احكمْ بالعدل*** "[5]، بالضم على قراءة حفص[6].

القاعدة في المنادى المضاف أنه يقع منصوبا في الكلام، وإذا أضيف المنادى لضمير المتكلم، فلا تظهر عليه حركة النصب وذلك بسبب الضمير، حيث تلتقي الفتحة مع الكسرة هنا ويصعب نطقهما معا، ولهذا تحافظ اللغة على الكسر لتبقي صورة الضمير

---

[1] الكتاب٢\١٨٢

[2] الأصول في النحو١\٣٣٠-٣٣٢، وانظر همع الهوامع٣\٣٨

[3] هود \٥٠

[4] البحر المحيط٦\١٦٦

[5] الأنبياء \١١٢

[6] مختصر في شواذ القرآن \٩٣، والبحر المحيط٧\٤٧٤،

قائمة. ونستطيع توجيه القراءة -قراءة الجمهور- بأنها جاءت على هـــذا الأصـــل، وأن القارئ قام بتقصير حرف الياء، وهذا أمر شائع في ضمير المتكلم، فقال قوم بـــدلا مـــن قومي.

وأما من قرأ " قوم "، بالرفع فله وجهان:

الأول: أن يكون قصد التنكير في قوم، فقال: يا قوم، على أنهـــا نكـــرة، وغـــير معرفـــة بالأضافة، بمعنى أنه جردها من ضمير المتكلم، وبهذا فهو يوافق القـــاعدة؛ لأن النكـــرة في النداء تبنى على ما ترفع عليه، و(قوم) اسم الجمع يرفع بالضمة ولهذا يبنى على الضم.

والثاني: أن يكون القارئ قد وقف على (قوم) بالتسكين، ثم قرأ (اعبدوا) وهنا بدأ بهمـــزة الوصل المضمومة، وهمزة الوصل لا تظهر في درج الكلام بل تسقط وتبقى حركتها، ولهـذا فإن الضمة الظاهرة على (قوم) هي ضمة الهمزة في (اعبدوا) وتوضيح ذلك كما يأتي:

يا قومِ اعْبدوا > يا قومْ اعْبدوا > يا قومُ ـُ عْبدوا

yā kawmu<budū < yāḳawm (>) u<budū < yāḳawmi (>)budū

حذف همزة الوصل وبقاء حركتها — الوقف بالسكون — الأصل

ولعل النظير لا يقترب من المثال من جهة أن يكون القارئ قد نكر (رب)، ولهذا جاء مبنيا، لأن هذا بعيد عن المعنى، إذ هو مؤمن يدعو ربا معروفا لا نكرة. غير أننا نجد هذا النظير موافقا للمثال من جهة الوقف بالسكون على (رب) كما وقف علـــى(قـــوم)، ثم حذف همزة الوصل في درج الكلام وأبقى على حركتها كما هو القياس في مثـــل هـــذه الحالة.فالقياس في قو (رب) أن يكون بالكسرة الطويلة، أو القصيرة (ربي، رب) لأنـــه اسم مضاف لضمير المتكلم، ثم وقف القارئ على (رب) بالتسكين، وعندما عاود متابعـــة الكلام ظهرت الضمة المتبقية بعد حذف همزة الوصل، فبدت الكلمة وكأنها مضمومـــة، وكان ذلك على النحو الآتي:

قل ربِّ احْكم > قل ربْ احْكم > قل ربُ ـُ حْكم

rabbuḥkum < rabb(>)uḥkum < rabbiḥkum

حذف همزة الوصل وبقاء حركتها — الوقف بالتسكين — الأصل

الفصل الثاني

النظير من كلام العرب النثري

- في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب النثري
- في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب النثري

النظير من كلام العرب النثري:

تتعدد أشكال النثر، وتتنوع بين الحكم، والأمثال، والخطب، والرسائل، ولغة التخاطب المتداولة بين الناس في الحياة اليومية، زيادة على الأحاديث النبوية الشريفة.

لم يقبل النحاة الاستشهاد بالنثر على إطلاقه، بل نجدهم قيدوا ذلك بضرورة ثبوت النصوص النثرية عن فصحاء العرب، الموثوق بلغتهم، بمعنى أن ينتسبوا إلى قبائل عربية تمثل الفصاحة واللغة والسليمة، قال الفارابي:" والذين عنهم نُقلت اللغة العربية،وبهم اقتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل "[1].

وعلى الرغم من شيوع الخطب وانتشارها بين العرب، فإننا نجد النحاة وعلماء اللغة في عزوف عن الأخذ بها شواهد لإبراز القواعد النحوية، والأساليب اللغوية وإثباتها، ولعل ذلك يرجع إلى عدم توثيق مثل هذه النصوص، إذ من المعروف أن الخطب كانت أقل تعلقا في الأذهان من الشعر[2].

أما على مستوى حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فعلى الرغم مما تميز به علماء الحديث في منهجهم القاسي الذي التزموه في توثيق الرواة، والسند والمتن، إذ كانت هذه بدايات الخيط العلمي الذي أمسك علماء الحديث بطرفه، إلا أن علماء اللغة لم يأخذوا به في القضايا اللغوية.

وظل الركود يحف دراسة الحديث وتدوينه فترة طويلة، تكاد تقترب من نهايات القرن الأول الهجري تقريبا، وذلك بسبب رغبة أكثر الخلفاء الراشدين في عدم تدوين الحديث، أو الإكثار من تدوينه، خوفا من تداخله مع القرآن الكريم، ومع ذلك فقد كانت هناك حركة رواية شائعة بين المسلمين تتميز بأنها اختيارية، وحرة دون تقييد ولا تعقيد.

ولما بدأ التزيد يدخل في السنة المطهرة، كان لابد من حركة تطهير مناوئة لهذه

---

[1] الاقتراح \١٩

[2] انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١\١٦٩

الحركة التخريبية، للوصول إلى أحاديث صافية نقية من شوائب الكذب والتدليس، متنا وسندا، ومن هنا كنا نرى علماء الحديث يتشددون في قبول الروية، ويلاحقون الرواة بالجرح والتعديل[1].

ومع كل القيود التي فرضها علماء الحديث وعلى الرغم من تشددهم في قبول الأحاديث والروايات، فإننا نجد معظم النحاة لا يقبلون الاستشهاد بها في قضايا اللغة، وقد انقسم العلماء في هذا الأمر إلى ثلاثة أقسام:

١. منع الاستشهاد: اختار بعض النحاة منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ويتمثل هذا الاتجاه لدى أبي حيان النحوي، الذي عرض فكرة الاستشهاد بالحديث ورفضها، مبينا أن القدماء إنما امتنعوا عن الاستشهاد به لأمرين:

الأول: أن علماء الحديث جوزوا الرواية بالمعنى، ولهذا نجد الحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة، وبعبارات متباينة، فلا يكون من السهل أن نحكم عليه بأنه من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- على هذه الهيئة أو تلك.

الثاني: وقوع اللحن في بعض الروايات، وذلك لأن العديد من الرواة كانوا من غير العرب.

وقد أيّد السيوطي هذا الاتجاه في كتابه الاقتراح، فوافق أبا حيان رأيه، ورفض الاستشهاد بالروايات المتعددة أو المنقولة عن غير العرب، ولم يرفض الاستشهاد بالحديث مطلقا[2].

٢. التوسط بين المنع والجواز: وهو اتجاه فصل أصحابه بين ما يُعتقد أنه من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- كالأحاديث القصيرة، أو التي اعتُني بنقلها بألفاظها في موقف خاص، أو هي أحاديث معينة متعلقة بمواقف خاصة، وبين الأحاديث التي يُحتم أنها مما داخله التغيير -وهذا في أكثر الأحاديث- ومن ذلك الأحاديث الطويلة التي يصعب حفظها، والأحاديث الغريبة الألفاظ، التي يصعب حفظها بنصها، وهذا لا يُحتج به لأنه منقول بالمعنى.

٣. جواز الاستشهاد: ويتمثل هذا الاتجاه لدى أصحاب المعاجم، كابن فارس،

[1] انظر الرواية والاستشهاد باللغة \٦٨
[2] الاقتراح \١٦

والأزهري، ممن اعتمدوا على الحديث في معاجمهم، ولعل الأمر راجع هنا إلى اختلاف الموقف بينهم وبين اللغويين، إذ لا يخرج الأمر لدى المعجميين عن الاستشهاد بالمفردات ومعانيها، وليس هذا موضعا للنزاع بين العلماء، أما ما نجده لدى النحويين، فيختلف عن ذلك، إذ يتعلق الأمر بالصيغ والتراكيب الكلامية[1].

أما الحكم والأمثال، فمن الراجح أن العلماء استحبوا الاستشهاد بها، إذ هي جمل قصيرة تدور على ألسنة الناس، فضلا عن أنها تروى على لفظها دون تغيير[2]، وقد ذكر الدكتور محمد إبراهيم عبادة أن الأمثال والحكم تمثل المشافهة، ومن الممكن أن يكون الرواة قد هذبوا بعضها لتوافق النسق الإعرابي، فصارت تروى كما نطقها الرواة، لا كما نطقها القدماء[3].

وأما لغة التخاطب العادي، فهي أنماط كلامية يقصد إليها النحويون، معتمدين على رواية الثقات، ويكثر مثل هذا المورد في كتاب سيبويه.

ونلمس من خلال ما مر، أن النحاة كانوا لا يميلون في الأغلب إلى الاستشهاد بالنثر من أحاديث، أو خطب، وعلى الرغم من تساهلهم في الحكم والأمثال، فإنها بدت ضئيلة بين شواهدهم التي اعتمدوها، وهذا يعلل لنا قلة ورود الشاهد النثري في مصنفاتهم الكثيرة. وقد جاء هذا الفصل -فصل النظائر من كلام العرب النثري- داعما لهذه الفكرة، إذ يبدو أقصر فصول الدراسة، لقلة شواهده، حتى على مستوى كتب القراءات القرآنية. وعلى الرغم من ذلك، فقد وقفنا على العديد من الأمثلة التي تمثل لنا الجوانب الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، واللهجية.

- **في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب النثري:**

يوجد العديد من المواضع التي اختلف فيها القراء، وهي مواضع يمكن توجيهها ضمن الجانب الصوتي للكلمة موضع الخلاف، ومن أهمها ما يأتي:

---

[1] انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١\١١٠-١١١

[2] المحتسب ١\٧٠

[3] انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١\١٧١

• **التخلص من الحركة:**

ظهرت في اللغة العربية مجموعة من المواضع التي مال فيها المتكلمون إلى التسكين في أصوات حقها التحريك في القياس، وتعددت آراء اللغويين لتفسير ذلك. حيث فسر بعض الدارسين هذا الأمر، بحمل تلك المفردات على الشبه بما جاء في بعض اللهجات العربية، ممن كانوا يسكنون عين الكلمة نحو: (فَخِذ > فَخْذ)، وهذا أمر مرده إلى التخفيف بالتخلص من الصائت القصير. ونجد بعض الدارسين قد فسر هذا الأمر على أنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، فكما أنهم يقفون على آخر الكلمات بالتسكين، فإنهم يميلون إلى تسكينها في الوصل تشبيها لها بالوقف. وقد وقف القدماء من التسكين موقفين:

الأول: ويمثل التخلص من الحركات الواقعة ضمن بنية الكلمة، وهو تسكين لا يغادر التخفيف.

الثاني: ويمثل التخلص من الحركات الإعرابية، ويحمل على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف.

والأرجح أن تكون اللغة قد تخلصت من هذه الحركة في بنية الكلمة، سعيا وراء التخفيف، لأن بحذفها يقل عدد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وأما التخلص من الحركات الإعرابية فهو نوع من التطور اللغوي الذي عرض للغة في فترة من الفترات، مشتركة في ذلك مع العديد اللغات السامية، كالعبرية والآرامية.

ومما جاء على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء***"[1].

قرأ الجمهور "وامْرَأتان " بفتح الهمزة، وقرئ شاذا "وامْرأْتان " بسكون الهمزة، وهي قراءة نسبها ابن خالويه إلى مت بن عبد الرحمن[2]. وقد حملها ابن جني على تخفيف الهمزة، أو المبالغة فيها مما أعاد الهمزة إليها ونظير ذلك، قولهم : خأتم وعألم، وهذا رأي وافقه عليه العكبري[3]. و زاد أبو حيان في هذه القراءة أن التخفيف جاء لكثرة الحركات[4].

---

[1] البقرة\٢٨٢

[2] مختصر في شواذ القرآن\١٧

[3] المحتسب\١\١٤٧، وإملاء ما من به الرحمن\١\١٢٥

[4] البحر المحيط\٢\٧٢٩

يبدو أن ما ذهب إليه ابن جني من أن التخفيف جعل الهمزة قريبة من الألف، وهذا دفع المتكلم إلى تحقيقها من جديد، أمر بعيد عن اللغة. غير أننا نجد أبا حيان قد أصاب في تعليله لهذه القراءة، وذلك حين جعل توالي الحركات سببا في التخلص منها.

والحق أن اللغة تميل التخلص من الحركات القصيرة المتوالية في المقاطع الصوتية، لأجل التخفيف، فمن الملحوظ أن قولهم: "امرَأتان" كلمة مكونة من خمسة مقاطع صوتية:

wam \ ra \ >a \ tā \ ni

وبالتخلص من حركة الهمزة، نتخلص من مقطع صوتي كامل، لتصبح الكلمة مكونة من أربعة مقاطع بدلا من خمسة:

wam \ ra> \ tā \ ni

بمعنى أن الذي حدث هو إعادة ترتيب للمقاطع الصوتية بعد حذف نواة مقطع الهمزة، وهو مقطع قصير مفتوح يمكن حذف نواته.

وأما النظير (خأتم وعألم)، فلا يصح التنظير به هنا، فهي كلمات لا تخرج عن كونها من باب المبالغة في التفصح، وهذا يمثل لنا مرحلة من مراحل التطور اللغوي للغة العربية، حين أعادت الهمزة للألفاظ المخففة، مما أوقع فيها بعض الألفاظ المهموزة همزا غير صحيح، على سبيل القياس الخاطئ أو مبالغة في التفصح، وذلك بعد أن أصبح الهمز شعارا للغة الفصيحة.

• الإتباع :

تختلف الدراسات اللغوية القديمة في أغلبها مع الدراسات الحديثة في هذه الظاهرة، إذ نجد الأتباع في الدراسات القديمة يعرف بالمجاورة أو الجوار[1]، وإن كان بعضهم قد خالف هذا، وجعل هذه الظاهرة متعلقة بالحركات، وقد عدوا لها أنواعا:

الأول: إتباع حركة آخر الكلمة المعربة.

الثاني: إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخرها[2].

أما في الدراسات اللغوية الحديثة، فقد عرفت هذه الظاهرة باسم المماثلة بين العلل، أو بين العلل وأنصاف العلل[3]. ومثل هذا النوع من التماثل شائع بين العديد من اللغات

[1] الكتاب ١\٦٧، و١\٤٣٦، و٢\١٤٦

[2] انظر الأشباه والنظائر ١\١٥، انظر مثل هذا في أصول النحو العربي ١٣٩\

[3] انظر دراسة الصوت اللغوي ٣٨٣\

السامية، يقول بروكلمان:" وتتحول الضمة القصيرة الخالصة (u) في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر (hu)، والجمع المذكر (hum)، والمؤنث (hunna)، والمثنى (huma)، إلى كسرة قصيرة خالصة (i) بتأثير ما قبلها من كسرة قصيرة (i)، أو طويلة (ī)، أو الصوت المركب (ay)، مثل :

(رجلـه) riglihi < riglihu

(قاضيهم) ḳāḍīhim < ḳāḍīhum

(عليهـن) <alayhinna < <alay.hunna

كما تتحول الفتحة (a) والضمة (u)أحيانا في المقطع المفتوح، ودائما في المقطع المغلق، إلى ضمة (u) أو كسرة (i)، بتأثير ما بعدهما من ضمة طويلة (ū) مثل:

(سنين) sinīna < sanīna

(قسي) ḳisiy < ḳusiy "[1].

ويعرض الدكتور رمضان عبد التواب لهذه الظاهرة ضمن ما أطلق عليه التأثر المقبل الكلي في حالة الانفصال، فيذكر ما ذكره بروكلمان من تماثل الحركات القصيرة في الضمائر، ويزيد عليه أن هذه الظاهرة شائعة في القبائل، إلا عند الحجازيين الذين احتفظوا بأصل الضمة في الضمائر، ولهذا يقولون (بهو)، و(لهو)، ويحمل على هذا قولهم في سورة الكهف: "وما أنسانيهُ إلا الشيطان "[2]، وقولهم في سورة الفتح: "بما عاهد عليهُ الله "[3]، إذ هو مظهر من مظاهر احتفاظ الحجازيين بالأصل[4].

ومما جاء على الإتباع في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***فجعلهم كعصف مأكول***"[5].

قرأ الجمهور " مأْكول" بسكون الهمزة، وقرأ أبو الدرداء " مَأَكول " بفتح. و قد وجه العلماء قراءة أبي الدرداء على أن الهمزة أتبعت حركة الميم، ونظير ذلك قولهم:

---

[1] فقه اللغات السامية \٦٤

[2] الكهف \٦٣

[3] الفتح \١٠

[4] التطور اللغوي \٢٥

[5] الفيل \٥

(مَحَمُوم)، وفتح الحاء إتباعا لحركة الميم.[1]

تقع هذه الصيغة (مَأَكول) ساكنة الهمزة على القياس، إذ هي اسم مفعول من (أَكَلَ)، غير أن النظام اللغوي يميل إلى الفتح مع أصوت الحلق، وهذه ظاهرة شائعة في العربية وبعض الساميات[2]، بمعنى أن أصوات الحلق تترك أثرا في بنية الكلمة باختيارها حركة الفتح. وعلى هذا تكون قراءة أبي الدرداء، بدليل وجود مثل هذا النمط في لغة العرب ولهجاتهم الدارجة، نحو قولهم: (مَحَمُوم)، لأن القياس فيه سكون الحاء كما يقتضي النظام في صيغة اسم المفعول، ولما كان صوت الحاء من الأصوات الداخلة في بنية هذه الكلمة،ومثل هذا الصوت يؤثر حركة الفتح، ظهر أثره في هذه الكلمة، حين اجتلب الفتحة بدل السكون.

- **التخلص من الهمز:**

تتفق الدراسات اللغوية على أن صوت الهمزة من أصعب الأصوات نطقا، لما فيه من جهد عضلي بالغ يقع على الأوتار الصوتية.

كان صوت الهمزة في الدراسات القديمة يعد من أبعد الأصوات مخرجا، ولهذا استحق عندهم صفة التهوع[3]. وأما في الدراسات الحديثة فيعد هذا الصوت من الأصوات الشديدة الصعبة، بسبب ما يحدثه من ضغط على الأوتار الصوتية، لأن نطقه يتطلب انغلاق هذه الأوتار انغلاقا تاما، وهذا ما يكلفها فوق طاقتها.

كان الضغط الواقع على الأوتار الصوتية هو الذي دفع العديد من اللغات السامية، ومنها العربية في بعض لهجاتها، إلى التخلص من هذا الصوت، بأن أسقطته من الكلام واستبدلت به حركة من الحركات الطويلة، في حالة الهمزات الساكنة المتوسطة على الأغلب، نحو:

كَأْسٌ > كَـ ـ سٌ > كَاسٌ

kāsun < kasun < ka>sun

الأصل — سقوط الهمزة — التعويض بإطالة نواة المقطع

أو أن تسقطه وتقف بين الحركتين بعده وقفة بسيطة للتخلص من التقاء الحركات، نحو:

[1] البحر المحيط ١\٥٤٥، وروح المعاني ٣٠\٤٦٩

[2] في قواعد الساميات \٦٧

[3] التهوع: التقيؤ أو تكلف القيء، انظر لسان العرب (هوع) ٨\٣٧٧

تُؤَدَة > تُـ ـ دَة > تُودَة

tu*adatun < tu-adatun < tu>adatun

وتمثلها * الوقفة بين الحركات	سقوط الهمزة والتقاء الحركات بعدها	الأصل

وهذا ما كان يعرف لدى القدماء بهمزة بين بين.

ومما جاء التخلص من الهمز في القراءات القرآنيـــة، قولــه تعــالى:" **ولا يـَؤوده حفظهما**"[1].

قرأ الجمهور " يؤوده " بالهمز، وقرأ الزهري والأعرج وأبو جعفر " يـَووده " بـلا همز[2]، وقد أورد العكبري وأبو حيان هذه القراءة دون نسبة[3].

يرى ابن جني أن هذا مما يجوز فيه التحقيق والتخفيف، فمن حققها فقد جاء بها على أصلها، ومن خففها فإنما جعلها همزة بين بين، ونظير ذلك قولهم في (لـــؤم : لـــوم) ولا يخلصها واوا لأنها مضمومة. ويذهب العكبري إلى أنها من باب حذف الهمـــزة، كمـــا في (أناس). مال القارئ إلى التخلص من صوت الهمزة وفق ما تسمح به اللغة، مما نتج عنـــه فجوة في الكلام، اضطر القارئ إلى إغلاقها بالوقف مكان الهمزة وقفة بسيطة، فظنها ابـن جني همزة لينة، وذلك على النحو الآتي:

ya*ūdahu < ya-ūdahu < ya>ūduhu

الوقوف بين الحركتين	ظهور الفجوة الصوتية	الأصل

وأما النظير الذي استعمله ابن جني (لُؤْم > لُوم)، فينطبق عليه ما حدث في المثـال، حيث تخلص المتكلم من صوت الهمزة لصعوبته، وهذا يخلف وراءه فجوة صوتية، تتخلـص منه اللغة عن طريق الوقف بي الحركتين، وذلك على النحو الآتي:

lu*mun < lu-mun < lu>mun

الوقف بين الحركتين	ظهور الفجوة الصوتية	الأصل

وأما النظير المستعمل عند العكبري حذف همزة (أُناس)، فيبتعد قليلا عن هذا المثـال، لأنه وإن يكن موضعا من مواضع حذف الهمزة إلا أنه يخلو من التعويض عن هذا الصوت، وذلك لبقاء الكلمة على هيئة مقبولة في النظام اللغوي، إذ إن الأصل في(ناس) أن تكـون

[1] البقرة ٢٥٥\

[2] المحتسب ١٣٠\١\١٣١

[3] إملاء ما من به الرحمن ١٠٤\١، والبحر المحيط ٦١٤\٢

بالهمزة (أناس)[1]، ثم تخلص المتكلم من هذا الصوت دون أن يعوض عنه بشيء. بمعنى أن هذا النظير وافق المثال في التخلص من صوت الهمزة، وخالفه في التعويض عن هذا الصوت.

• الحذلقة والمبالغة في التفصح:

ونقصد به هنا ما همزته العرب وليس من حقه الهمز. وقد أطلق القدماء مصطلح الشذوذ، أو مخالفة القياس والمجيء على غير الأصل، عند حديثهم عن الحذلقة، يقول ابن جني:" باب في شواذ الهمز: وذلك في كلامهم على ضربين، وكلاهما غير مقيس: أحدهما أن تقر الهمزة الواجب تغييرها فلا تغيرها: والآخر أن ترتجل همزا لا أصل له، ولا قياس يعضده، ومن ذلك قولهم: لبأت بالحج، ورثأت زوجي بأبيات، وحلأت السويق، واستلأمت الحجر، وإنما هو استلمت: افتعلت "[2].

وليس الأمر كذلك في الدراسات الحديثة التي تعد مثل هذا النوع من الهمز، مظهرا من مظاهر التدخل العقلي في إحداث بعض التغييرات المخالفة للقاعدة، أو الأصل اللغوي، عند بعض الناطقين[3]. وقد أطلق الدكتور رمضان عبد التواب على هذه العملية اسم الحذلقة، أو المبالغة في التفصح[4]. فيما سماها ماريوباي (Mario Pae) المبالغة في التصحيح (overcorrection)[5].

ومن الممكن أن نرد سبب هذه العملية اللغوية إلى أن " القياس لا يكف عن أن يصحح أثر القوانين الصوتية، أو أن يعوقها، فكثيرا ما يعرقل تطور الأصوات في سيره المطرد .. والواقع أنه لا تكاد تمر عملية صوتية دون أن يصيبها منه بعض الاضطراب، إن قليلا وإن كثيرا .. ويجب أن نلحق بهذا الباب حالات الإسراف في المدنية، والإسواف في اللهجية، وما يسمى الإسراف في المدنية، وهو المبالغة التي يؤدي إليها ولع صحة الكلام

---

[1] لسان العرب (أنس) ٦\١١

[2] الخصائص ٣\١٤٥ ،و سر صناعة الإعراب ١\٩٠ وانظر مثل هذا في جوامع كتاب إصلاح المنطق ١\٩١، وتهذيب إصلاح المنطق ١\٣٨٦

[3] أسس علم اللغة ١\٥٩

[4] التطور اللغوي ١\٧٩

[5] أسس علم اللغة ١\٥٩

عند من يفخر بجمال العبارة "[1].

مالت العربية في فترة من فترات حياتها إلى التخلص من صوت الهمز، لما فيه جهد ومشقة: تقع على الوترين الصوتيين، لأن نطقه يتطلب انغلاق هذين الوترين انغلاقا تاما[2]. وهذا يكلفهما فوق ما يستطيعان، غير أن اللغة كانت مضطرة بعد ذلك إلى إعادة هذا الصوت وإبرازه في الكلام، وبخاصة بعد أن أصبح الهمز شعارا للغة الفصحى، حيث أخذت القبائل العربية بالعودة إلى تحقيق الهمز، مما حملهم على همز العديد من الألفاظ التي لا همز فيها، فكان همز تلك الألفاظ مبالغةً في التفَصُّح[3]،ويقول الدكتور رمضان عبد التواب:" ويشيع في العربية الفصحى، همز ما ليس أصله الهمز، بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وتوهمهم في الأمثلة التي يوجد في مكان منها واو أو ياء، أنهما ناتجتان بسبب الانزلاق بين حركتين(Hiatus) بعد سقوط الهمزة في نطقهم، ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصيلة فيها عن طريق الحذلقة والمبالغة في التفصح "[4].

ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون*** "[5].

قرأ الجمهور "معايش " بغير همز، وروى خارجة عن نافع "معائش " بالهمز[6]، وذكر النحاس وأبو حيان أنها قراءة للأعرج أيضا[7].

غَلَّط كثير من النحاة من قرأ بالهمز، إذ لا يهمز في اللغة ما كانت الياء فيه أصلية، بل تهمز إن كانت زائدة، نحو:صحائف، وحمل هذا الهمز على الشذوذ، ونظيره قولهم: (منائر) في جمع منارة، و(مصائب) في جمع مصيبة[8].

يبتعد الأمر عن الشذوذ في هذا الموضع، ولعل ما حدث في هذا النمط ناتج بسبب

---

[1] اللغة لفندريس \ ٨٠
[2] النظام اللغوي للهجة الصفاوية \ ١٨٣
[3] الأشباه والنظائر \١ ١٥
[4] التطور اللغوي \ ٨١
[5] الأعراف \ ١٠
[6] السبعة \ ٢٧٨، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٢٢، وغيث النفع \ ٢٢١
[7] إعراب القرآن للنحاس\١ ٦٠٠-٦٠١، والبحر المحيط٥\ ١٥
[8] انظر السبعة \ ٢٧٨، وإعراب القرآن للنحاس \١ ٦٠١، والبحر المحيط٥\ ١٥، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٢٢، وغيث النفع \ ٢٢١

التوهم الذي دخل في عرف اللغة الفصيحة، فاستعمله القارئ، حيث توهم وجود همزة قد حذفت للتخفيف، ولهذا آثر إعادتها مبالغة في التفصح، وقد سوغ له هذا الأمر وجود الياء المكسورة في الكلمة، ومثل هذه الياء كثيرة في الكلمات التي سقطت همزاتها، ولهذا أقحم الهمزة في الكلمة على النحو الآتي:

ma<ā>iš < ma<āyiš

أو أن تكون من باب التخلص من الحركات المزدوجة، حيث تسقط شبه الحركة وتلتقي الحركتان بعد ذلك، مما يضطرنا إلى إقحام الهمزة بينهما.

ma<ā>iš < ma<ā*iš < ma<āyiš

وأما النظير (منائر) و(مصائب)، فقد جاء على هذا الأمر أيضا، إذ الأصل فيه أن تكون الكلمتان بالواو (مناور ومصاوب)، وهذا عرضة إلى الشك بوجود همزة محذوفة، ومثل هذه الهمزات يعود إلى الكلمة بفعل قانون البالغة في التصويب، أو أن يحمل على التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، التي تتخلص منها اللغة عن طريق إسقاط شبه الحركة منها، حيث تلتقي الحركتان (ai) وهذا لا يجوز، مما يضطرنا إلى إقحام الهمزة بين الحركتين على النحو الآتي:

manā>ir	<	manā-ir	<	manāwir
التخلص من التقاء الحركات		التخلص من شبه الحركة		الأصل
masā>ib	<	masā-ib	<	masāwib
التخلص من التقاء الحركات		التخلص من شبه الحركة		الأصل

ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى:" *فإما ترَئِنَّ من البشر احدا* "[١].

قرأ الجمهور " ترين " بياء من غير همز، وقرأ أبو عمرو " ترَئِنَّ " بالهمز، وتحمل هذه القراءة على أنها همزت همزا شاذا، ونظيرها قولهم: " لبأت بالحج وحلأت السويق "[٢].

جاءت قراءة أبي عمرو مظهرا من مظاهر تخلص اللغة من شبه الحركة في الحركات المزدوجة، إذ إن الأصل في قوله تعالى أن يكون بالياء على قراءة الجمهور:"ترين "،حيث انزلقت شبه الحركة بين الحركتين، وهذا نمط شبيه بتلك الأنماط التي حذفت منها الهمزة، ومن هنا أقحمت الهمزة فيها، أو أن تكون مما تتشكل فيه الحركة المزدوجة، وهي حركة يتخلص منها النظام اللغوي عن طريق التخلص من شبه الحركة، وهنا تلتقي الحركتان (ai)

---

[١] مريم ٢٦\

[٢] المحتسب ٢\٤٢، والبحر المحيط ٧\٢٥٦

وهذا غير مقبول في اللغة، ولهذا يلجأ النظام اللغوي إلى إقحام الهمزة بين هاتين الحركتين، على النحو الآتي:

tara>inna < tara-inna < tarayinna

التخلص من التقاء الحركات — التخلص من شبه الحركة — الأصل

والنظير كذلك بعيد عن مدار الشذوذ، إذ هو مظهر من مظاهر التطور اللغوي، ومرده إلى عودة القبائل العربية إلى صوت الهمز؛ مما حملهم على همز مجموعة من الألفاظ التي ظنوها محذوفة الهمزة، فهمزوها زيادة في التفصح، وقد تمثلت هذه الظاهرة في قولهم: (لبأت وحلأت)، إذ الأصل فيهما أن يكونا بالياء دون الهمزة، ثم توهم القائل أنهما مما حذفت همزته، فأعاد الهمزة فيهما، مبالغة منه في التفصح.

- **في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب النثري:**

اختص هذا القسم ببعض مواضع الاختلاف بين القراء، وتتعلق ببنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تحويلات، أو تغييرات في أصلها، أوبنيتها، ومن ذلك المواضع الآتية:

- **اسم الفاعل على وزن (فَعِل):**

يجري اشتقاق اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية على وزن (فاعل)، نحو قتل قاتل. وأما ما كان من غير الأفعال الثلاثية، فيجري اشتقاقه برده إلى المضارع، ليتم استبدال الميم المضمومة بحرف المضارعة، مع ضرورة كسر الحرف قبل الأخير[1]، نحو:

دحرج > يدحرج > مدحرج

وتشير الدراسات اللغوية إلى أن هناك بعض الصيغ الدالة على اسم الفاعل، قد جاءت على غير هذين الشكلين القياسيين، ومن ذلك صيغة (فَعِل). ويرى المبرد أن هذه الصيغة استعملت استعمال اسم الفاعل لدلالتها على الفاعلية، " فما كان على (فَعِل) فنحو فَرِق، وبَطِر، وحَذِر، والحجة في أن هذا لا يعمل، أنه لما تنتقل إليه الهيئة، تقول: فلان حَذِر، أي: ذو حَذَر، وفلان بَطِر، كقولك: ما كان ذا بَطَر، ولقد بَطِر، وما كان ذا حَذَر ولقد حَذِر "[2].

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ٢\١٢٦، وشذا العرف \٧٤

[2] المقتضب ٢\١١٥-١١٦

ويذكر ابن عقيل أن الوزن القياسي لاسم الفاعل من الأفعال الثلاثية اللازمة، التي تكون على وزن (فَعِلَ)، هو (فَعِلٌ)، بكسر العين، ويقل وقوعه على (فاعل)، نحو: عَقِرَت المرأة، فهي عاقر[1]. وقد أورد الحملاوي أن مثل هذه الصيغ إنما هي صيغ مبالغة متحولة عن صيغة (فاعل)، بمعنى أنها قد تحولت " للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة، وهي: فَعَّال، بتشديد العين، كأَكَّال وشَرَّاب، ومِفْعال، كمِنْحار، وفَعُول، كغَفُور، وفعيل، كسَمِيع، وفَعِل، بفتح الفاء وكسر العين كحَذِر "[2].

ومما جاء على هذه صيغة (فَعِل) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " *إنه لفَرِحٌ فَخُورٌ* "[3].

قرأ الجمهور " لَفَرِح " ، وقرئت " لَفَرُح " بضم الراء ، وقد وجّه العلماء هذه القراءة بأنها مما يجوز في الضم والكسر، ونظيرها قولهم: " رجل فَطِنٌ وفَطُنٌ، ونَدِسٌ، ونَدُسٌ "[4].

تشير كتب اللغة إلى أن الوزن القياسي لاسم الفاعل، أو للصفة المشبهة، مما كان ثلاثيا على وزن (فَعِلَ) في الماضي، إنما هو (فَعِلٌ)، نحو فَرِحَ فهو فَرِحٌ[5]. وذكر ابن منظور أنه يأتي على فَعِل، وعلى فَعُل، فنقول: فَرِح وفَرُح[6]، ونَدِس ونَدُس[7].

جاء اشتقاق اسم الفاعل على وزن (فَعُل) في الأفعال الثلاثية التي على زنة (فَعِلَ)، غير أن هناك من القبائل العربية من مال إلى إتباع الحركات بعضها لبعض، حيث تماثلت كسرة عين الكلمة مع ضمة الحرف الأخير، تماثلا كليا مدبرا منفصلا على النحو الآتي:

faruḥun < fariḥun

وأما النظير (نَدُس)، فالقياس فيه أن يصاغ على (نَدِس) بالكسر، ثم تماثلت كسرة الدال مع ضمة السين تماثلا كليا مدبرا منفصلا .

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ٢\١٢٦-١٢٨

[2] شذا العرف \٧٤

[3] هود \ ١٠

[4] إعراب القرآن للنحاس ٢\٨١، وإملاء ما من به الرحمن ٢\٣٣١ ،والبحر المحيط٦\١٢٨

[5] انظر شرح الشافية١\١٤٣-١٤٤، وشرح ابن عقيل ٢\١٢٨

[6] لسان العرب (فرح) ٢\٥٤١

[7] لسان العرب (ندس)٦\٢٢٦

• جمع التكسير على (فواعل):

تذكر معظم الدراسات القديمة أن " ما كان من الأسماء على (فاعِل) أو (فاعَل)، فإنه يكسر على (فواعل)، وذلك تابل توابل، وطابق طوابق، وحاجز حواجز "[1].

وأما الصفات فلا تكسر على (فواعل) إلا ما كان منها على (فاعل) ولحقته تاء التأنيث، أو كان لغير العقلاء، قال سيبويه :" وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فواعل، وذلك ضاربة ضوارب .. وإن كان (فاعل) لغير الآدميين، كسر على (فواعل)، وإن كان للمذكر أيضا، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين وذلك قولك جمال بوازل "[2].

ومما جاء جمع تكسير على فواعل في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***فاذكروا اسم الله عليها صواف*** "[3].

قرأ الجمهور "صواف " جمع صافة، أي بعضها إلى جنب بعض، وقد أورد النحاس فيها وجهين آخرين:

أحدهما: عن الحسن والأعرج "صوافيَ "جمع صافية، وهي الخالصة.

والثاني: عن عبد الله بن مسعود "صوافن" جمع صافنة، وهي القائمة على ثلاث[4].

وزاد العكبري قراءة أخرى هي "صوافيْ" من غير فتح على الياء[5]. وورد عن ابن خالويه " صوافٍ " بتنوين الكسر[6]. وهي قراءة أوردها أبو حيان أيضا، ونظيرها عنده قولهم "عوارٍ " وهو على قول من قال:فكسرت عارِ لحمه، يريد عاريا، وقولهم : أعط القوس باريها"[7].

هذه قراءات خمس ذكرتها كتب القراءات، وأولها قراءة الجمهور " صواف "، التي

---

[1] الكتاب٣\٦١٤، وانظر الأصول في النحو ٢\٤٥٠، وشرح الشافية ٢\١٥١

[2] الكتاب ٣\٦٣٢-٦٣٣، وانظر شرح الشافية ٢\١٥٨ .

[3] الحج \٣٦

[4] معني القرآن للفراء٢\٢٦٦،و إعراب القرآن للنحاس ٢\٤٠٣، وإتحاف فضلاء البشر \٣١٥

[5] إملاء ما من به الرحمن ١\٤٤

[6] مختصر في شواذ القرآن \٩٥

[7] البحر المحيط ٧\٥٠٩

جاءت جمع تكسير لاسم الفاعل (صافة)، وهي من الصف بمعنى السطر المستوي[1].

وثانيها: قراءة "صوافي "، التي جاءت جمع تكسير لاسم الفاعل (صافية)، من الصفو نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصه[2].

وثالثها قراءة "صوافي" من غير فتح، وهي جمع تكسير لاسم الفاعل (صافية)، من الصفو أيضا، غير أن القارئ تخلص من الحركة المزدوجة في آخر الكلمة على الشكل:

ṣawāfī < ṣawāfiya

ورابعها قراءة "صوافن " وهي اسم فاعل من صفن، بمعنى القائم على ثلاثة، أو القائم على الإطلاق[3]، وجاءت صوافن جمع تكسير على فواعل.وخامسها قراءة "صواف " التي وجهت على أنها من نحو جوار وعوار. والأرجح أن الأصل فيها (صوافي) أو (صوافي)، لأنها من الأسماء المنقوصة التي تظهر ياؤها في حالة النصب، وأما ورودها على (صواف)، فالأرجح ألا تكون جمع (صواف) التي تحذفها ياؤها، ويعوض عنها بالتنوين في حالتي الرفع والجر، نحو قاض، وإنما هي من (الصوافن) جمع صافنة، التي أشرنا إليها في القراءة الرابعة، غير أنها جاءت على هذه الهيئة بسبب الشبه الكبير بين النون والتنوين.

أما النظير (عار لحمه)، فالقياس فيها أن تكون بالياء (عاريا)، لأنه اسم منصوب لوقوعه مفعولا به، غير أن المتكلم قد تخلص من الحركة المزدوجة التي تشكلت في آخر هذه الكلمة، على الشكل الآتي:

<ārin < <āriyan

وأما النظير الآخر (أعط القوس باريها)[4] فقد جاء قولهم (باريها) بالياء على أصل الاستعمال في هذه الأسماء في حالة النصب، ولما وقعت هذه الكلمة منصوبة في الكلام ظهرت عليها حركة النصب، وهذا بعيد عن المثال.

• حذف لام الفعل المعتل:

يغلب في الدراسات اللغوية القديمة، أن تجعل علامة الجزم في الأفعال المنتهية بأصوات

---

[1] لسان العرب (صفف) ٩\١٩٤

[2] لسان العرب (صفا) ١٤\٣٦٢

[3] لسان العرب (صفن)١٣\٢٤٨

[4] مجمع الأمثال ٢\٤٣٥

العلة، حذف أصوات العلة من أواخر هذه الأفعال، يقول سيبويه:" واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع، حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة .. وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز "[1].

ولا يتوقف أمر حذف هذه الأصوات على حالة الجزم حسب، بل يتعداها إلى حالة الرفع والنصب، عند الاتصال بواو الجماعة، أو نون التوكيد، حيث " تحذفان -الواو والياء- في نحو يغزون .. أصل (يغزون): يغزو لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكنين، وأصل (يرمون): (يرمي)، لحقه واو الجمع، فحذف الياء للساكنين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو، إذ هي كلمة تامة لا تتغير، وأصل (اغزن): اغزو لحقه النون المشددة، فسقطت الواو للساكنين، وكذا (اغزُنّ) و (ارمُنّ) و(ارمِنّ) "[2].

يرى القدماء أن الحذف جاء هنا لالتقاء الساكنين، والأرجح أن أمر الحذف في هذه الأصوات لا يركن إليه، سواء في حالة الجزم، أم في حالة الإسناد إلى الضمائر، لأن الأمر في حالة الجزم لا يعدو تقصير الحركة[3] في نحو:

lam yarmi < yarmī

وأما في حالة الإسناد فيبدو الأمر متعلقا بالتخلص من الحركات المزدوجة التي تتشكل عند زيادة الواو أو النون في أواخر الأفعال المنتهية بأصوات اللين، وهي حركات تتخلص منها اللغة عن طريق إسقاط شبه الحركة منها، وبسقوطها ينشأ ما يعرف في الدراسات الصوتية بالتقاء الحركات (Hiatus)، " ومن غير الممكن في اللغة السامية التقاء حركتين التقاء مباشرا بعد سقوط الواو أو الياء، مثل:

kāma < kawama "[4].

ومما جاء على حذف لام الفعل في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***أن رآه استغنى***"[5].

قرأ الجمهور " رآه " بألف بعد الهمزة، وقرأ قنبل عن ابن كثير "رأه " بهمزة دون

---

[1] الكتاب١\٢٣، وانظر الأصول في النحو ٢\١٦٤، وهمع الهوامع ١\١٧٨

[2] شرح الشافية ٢\١٨٥

[3] فقه اللغات السامية \ ١٥٠

[4] فقه اللغات السامية \ ٤٢

[5] العلق \٧

ألف، ونظيرة قولهم: (أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة). وذكر مكي بن أبي طالب أنه لما جاز حذف الألف من (ترى) حذفت من (رأى)[1]، وذكر ابن مجاهد أنه من باب الغلط[2].

جاءت القراءتان على حذف لام الفعل -الياء- منهما، فمن قرأ "رآه" فقد تخلص من صوت (y)، وهذا ما ينشأ عنه التقاء حركتي الفتح اللتين تتماثلان معا على الشكل الآتي:

ra>āhu < ra>aahu < ra>ayahu

وأما من قرأ "رأه" فقد عمد إلى تقصير الحركة بعد أن تخلص من شبه الحركة (y)، التقت الفتحتان وتماثلتا معا، على الشكل الآتي:

ra>ahu < ra>āhu < ra>aahu < ra>ayahu

وأما النظير (تر)بالفتحة، فالقياس فيه أن ينتهي بالياء، إذ لا موجب لتقصير الحركة فيه، غير أن المتكلم لجأ إلى تقصير الحركة عند وصل كلامه، حيث ظهرت الحركة بصورتها القصيرة، وذلك على النحو الآتي:

tara	<	tarā>ahla
ظهور الحركة القصيرة بعد وصل الكلام		الحركة الطويلة في حالة الوقف

فهذا يبين أن سبب تقصير الحركة في المثال مختلف عنه في النظير، وإن كانا يشتركان في عملية صوتية واحدة هي تقصير الحركة.

[1] الكشف ٢\٣٨٤، وانظر الحجة لابن زنجلة \٧٦٧، وإتحاف فضلاء البشر \٤٤١

[2] السبعة \٦٩٢

في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب النثري:

يضم هذا القسم مجموعة من المواضع المتعلقة بالتراكيب اللغوية والإعرابية، والمتمثلة في القراءات القرآنية، التي ساق لها العلماء بعض النظائر النثرية الداعمة، ليجري تحليلها والوقوف على نظائرها، ومن أهم ما ورد في ذلك المواضع الآتية:

• **المرفوعات:** وفيها المواضيع الآتية:

• **الابتداء بالنكرة:**

تتعرض كتب النحو لموضوع الابتداء ضمن ما يعرف بباب المسند والمسند إليه، " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا "[1]. والأصل أن الابتداء هو أول أحوال الأسماء، ثم تدخلها النواصب والجوازم [2].

عرف ابن السراج المبتدأ بأنه " ما جردته من عوامل الأسماء والأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان، تبدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه "[3].

ويكاد أكثر النحاة يتفقون على أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو شبيها بالمعرفة، يقول المبرد " أما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئا، لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثير "[4].

كما أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا ضمن شروط :كأن تكون النكرة موصوفة أو دعاء أو جوابا أو مصغرة أو مثلا أو أن تعمل الجر فيما بعدها، أو غير ذلك مما حدده النحاة من مسوغات للابتداء بالنكرة[5].

يشير النحاة إلى أن المبتدأ والخبر لا يقعان على نسق واحد من حيث التعريف والتنكير، ويذكرون أربعة أحوال يمكن أن يقعا عليها:

---

[1] الكتاب ١\٢٣، وانظر المقتضب ٤\١٢٦، والأصول في النحو ١\٥٨

[2] الكتاب ١\٢٣-٢٤

[3] الأصول في النحو ١\٥٨

[4] المقتضب ٤\١٢٨، وانظر الأصول في النحو ١\٥٩؛ وهمع الهوامع ٢\٢٧

[5] انظر همع الهوامع ٢\٢٨-٣٠

• أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، نحو عمرو منطلق.
• أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة، نحو زيد أخوك.
• أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، ويقع هذا مع الأشياء الداخلة على المبتدأ والخبر، فتعمل لضرورة الشعر.
• أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، ولا يكون ذلك إلا فيما كانت فيه فائدة، أو كانت النكرة فيه سائغة الابتداء، نحو ما أحد في الدار.[1]

ومما جاء على الابتداء بالنكرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***فإن لم يصبها وابل فطل*** "[2].

الأمر عند الفراء على إضمار (كان) بمعنى: إن لم يكن[3]. ويذهب العكبري إلى أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالذي يصيبها طل[4]، أما أبو حيان فيذكر أن قوله (طل) جواب للشرط، ويحتاج إلى تقدير ليصير جملة، ويذكر رأيا للمبرد يحمل فيه هذا الموضع على حذف الخبر أي :فطل يصيبها، وابتدأ بالنكرة لأن الشرط من مسوغات الابتداء بها[5]، ونظيره قولهم في المثل: " إن ذهب عير فعير في الرباط "[6].

لما كانت القياس يقتضي عدم الابتداء بالنكرة، اضطر النحاة إلى الهروب من هذا الموضع الذي ابتدأ به السياق بالنكرة، فقدروا فيه كلاما لو ظهر لقلل من قوة العبارة ومعناها. والواضح أن الكلام مفهوم قريب المعنى من غير تقدير، وتبدو مشكلة الابتداء بالنكرة بسيطة وفق ما قدرها المبرد، حين جعلها نكرة شبيهة بالمعرفة لدخول الشرط عليها، والشرط من مسوغات الابتداء بالنكرة.

وأما النظير "فعيرٌ في الرِّباط " فهو مثل يضرب لمن لا يقبل بالحاضر ويتعلق بالغائب المنتظر، فهو على معنى:" إن ذهب عيرٌ ولم يعلق بالحبالة، فهناك واحد قد علق "[7].

---

[1] انظر الأصول في النحو ١\٦٥-٦٧
[2] البقرة \٢٦٥
[3] معاني القرآن للفراء ١\١٧٨
[4] إملاء ما من به الرحمن ١\١٢٠
[5] البحر المحيط ٢\٦٧٠-٦٧١
[6] مجمع الأمثال ١\٤٠
[7] مجمع المثال ١\٤٠

وقد جاء قولهم (عيرٌ) مبتدأ في الكلام مع كونه نكرة، والحق أنه ساغ الابتداء به لدخول الشرط عليه، لأن الشرط من مسوغات الابتداء بالنكرة.

ومما جاء على الإخبار بالمعرفة عن النكرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***إن أوّلَ بيت وُضِعَ للناس لَلّذي ببكة مباركا*** "[1].

قرأ الجمهور " وُضِعَ " مبنيا للمفعول، وقرأ عكرمة وابن السميفع " وَضع " مبنيا للفاعل[2]، وقد حمل العكبري هذا الموضع على أن " وضع للناس : الجملة في موضع جر صفة لبيت، والخبر (الذي ببكة) "[3] وزاد أبو حيان أنه أخبر عن النكرة " أول بيت " بالمعرفة " الذي ببكة " لأن النكرة جاءت مخصوصة بالإضافة وبالصفة. ونظير ذلك من كلام سيبويه: "أنّ قريبا منك زيدٌ " ، حيث تخصص (قريب) بلفظ (منك) فحسن الإخبار عنه[4].

أجازت اللغة وقوع هذا النوع من النكرات في الابتداء لأنها من باب النكرات التي عملت الجر فيما بعدها، وهذا النوع من النكرات يجوز الابتداء به على ما حدده النحاة وبيناه، ولهذا ساغ الابتداء بها، ولما كان الأصل أن نخبر عن المعرفة بالنكرة، أو أن نخبر عن المعرفة بالمعرفة، جاز أن نخبر هنا عن النكرة بالمعرفة لأنها نكرة قريبة من المعرفة.وأما النظير (أنّ قريبا منك زيد) فالملحوظ أن قولنا (قريب) يتصاحب مع (من) في أكثر أحواله، وهذا يجعل (قريبا) متخصصا بـ(من) ، وهو مما يعمل الجر فيما بعده، ولهذا ساغ الابتداء به، ولما كان ذلك جاز أن نخبر به عن النكرة، لأنه أصبح قريبا من المعارف، و لم يعد ينضم إلى النكرات .

• **رفع الأفعال الخمسة:**

هي أفعال، تأتي على خمسة أوجه، وفق اتصالها بالضمائر، كألف الاثنين، وواو الجماعة، وغيرها، ولها خمسة أوزان هي: تفعلون، ويفعلون، تفعلان، يفعلان، وتفعلين، ونص على ذلك سيبويه بقوله:" واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة

---

[1] آل عمران \٩٦

[2] البحر المحيط١٣\٢٦٨

[3] إملاء ما من به الرحمن ١\١٥٠-١٥١

[4] البحر المحيط ١٣\٢٦٨

علامة للفاعلين، لحقتها ألف ونون، و لم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني يَفْعَلُ هذا البناء فتضم إليه يَفْعَل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، و لم تكن منونة، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم، وفي التثنية لم تكن بمترلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد، إذ مُنع حرف الإعراب... وكذلك إذا لَحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية "[1].

يشير سيبويه إلى أن النون نابت عن التنوين في هذه الأفعال، ولهذا نراها تثبت في حالة الرفع، وتسقط في حالتي الجر النصب.

ومما جاء على إعراب الأفعال الخمسة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله*** "[2].

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم " لا تعبدون "، وقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي " لا يعبدون "، وقرأ أُبي وابن مسعود " لا تعبدوا " بغير نون[3]. وتحمل قراءة من قرأ بالنون على أنها من باب النفي، وأما قراءة ابن مسعود وأُبي فتحمل على النهي، وزاد أبو حيان وجها آخر، وهو حذف (أن) مع حرف الجر، أي: (بألا تعبدوا) فحذفوا حرف الجر لأن حذفه مع (أن) و(إن) مطرد جائز، وبعد حذفها ارتفع الفعل[4]، ونظير ذلك قولهم: " مُره يحفرُها ".

يتحكم المعنى بالإعراب في هذا الموضع، أي أن قراءة الجمهور التي جاءت بثبوت النون لتفيد معنى الإخبار من الله للمؤمنين عن العهد الذي أخذه على بني إسرائيل، وإقرارهم بعدم عبادة غير الله، وبهذا يكون الكلام للمسلمين، وتكون (لا) للنفي.

وأما قراءة من حذف النون فقد جاءت على معنى الإخبار من الله للمسلين عن عهده مع بني إسرائيل، وأن عبادتهم ستكون لله وحده، وكان ذلك على سبيل نقل الحوار كما

[1] الكتاب ١\١٩ وانظر شرح ابن عقيل ١\٧٩

[2] البقرة \٨٣

[3] الكشف ١\٢٤٩-٢٥٠، الجامع لأحكام القرآن ٢\١٣، البحر المحيط ١\٤٥٦

[4] معاني القرآن للفراء ١\٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٢\١٣،و البحر المحيط ١\٤٥٦

كان، ونقل الصورة كما حدثت، فتكون (لا) في الجملة للنهي، والقياس في (لا) الناهية أنها من عوامل الجزم للأفعال، ولما كانت علامة الجزم في الإفعال الخمسة حذف النون،حذفت هنا من القراءة: " لا تعبدوا " .

وأما النظير " مُـرْه يحفرها "، فالقياس يقتضي وجود (أن) قبل الفعل، (مُـرْهُ أن يحفرها) ولما حذفت (أن) زال عملها، فارتفع الفعل بعدها لتجرده من عوامل النصب.

والذي يبدو لي أن هذا يختلف عن المثال، إذ إن المثال (لا تعبدوا) يخلوا من حذف (أن)، والأمر فيه يعود للمعنى وحده.

• حذف الموصوف:

يعد تحقيق المعنى ووضوح المراد لدى المستمعين، من الأطر التي وسعت أساليب الكلام في العربية، والمواطن التي تبيح فيها العربية لأبنائها أن يتجاوزوا المحظورات، وأن يتخطوا حواجز التراكيب، وما عليها من قيود، دون أن تشترط لذلك إلا البقاء ضمن دائرة وضوح المعنى ، كثيرة جدا.

وليس حذف الاسم الموصوف والاكتفاء بالصفة إلا مظهرا من مظاهر الاتساع الذي أشرنا إليه، حيث نجد اللغة تجيز حذف الاسم الموصوف لدلالة السياق عليه، والنعت والمنعوت في الأصل لا يفترقان في أغلب الأحيان، لأن النعت تابع للمنعوت يوافقه في كل أحواله[1]، فالأولى حذف النعت وبقاء المنعوت، لأن النعت فضلة في تركيب الكلام.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد اللغة تسمح بالإبقاء على النعت، كما تسمح بحذف المنعوت من الكلام، إذا أمن اللبس، يقول سيبويه:" وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم من واحد مات "[2].

ومما جاء على حذف الموصوف في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***ومن الذين أشركوا يَوَدُّ أحَدُهم***"[3].

يحمل العكبري قوله "يَوَدُّ أحَدُهم" على وجهين: فإما أن يكون حالا من "الذين

[1] شرح ابن عقيل ٢\١٧٩

[2] الكتاب٢\٣٤٥، وانظر مثل هذا في شرح ابن عقيل ٢\١٩٠

[3] البقرة ٩٦\

أشركوا "، وإما أن يكون حالا من الضمير (هم).[1] ويرى أبو حيان أنه صفة للمَبتدأ المحذوف، وذلك على تقدير : ومن الذين أشركوا قوم أحدهم يود كذا وكذا. فحذف الموصوف وأقام الصفة[2]، ونظيره قولهم:" منا ظعن ومنا أقام ".

يلزمنا في قول العكبري أن نقدر (الذين) قبل (يود) لتكون الجملة حالية، حيث تصبح الجملة على الشكل: (ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم)، وهذا تقدير لو ظهر في الكلام حقا لكان من البعد عن اللغة بمكان، لما فيه من تكرير اللفظ مرتين.

وأما أن تكون نعتا محذوفا كما ذكر أبو حيان، فيبدو الأمر مقبولا، ويدل عليه السياق، كما أن اللغة تميل إلى إفساح المجال أمام المتكلمين للاحتفاظ بالنعت بعد حذف المنعوت، وعلى هذا يكون تأويل الآية هنا.

وأما النظير " منا ظعن ومنا أقام " فالأصل فيه أن يقع النعت والمنعوت على النحو: (منا رجل ظعن ومنا رجل أقام). ولما كانت اللغة تبيح الاستغناء عن الموصوف عند دلالة السياق عليه، فإننا نجدها تلجأ إلى ذلك للتخفيف من العبارة حيث تحذف الاسمين الموصوفين، وتبقي على صفتيهما، ولهذا تتحول الجملة على الشكل الآتي:

منا رجل ظعن ومنا رجل أقام ← = منا ظعن ومنا أقام

[1] إملاء ما من به الرحمن ١\٦٠

[2] البحر المحيط ١\٥٠٣-٥٠٤

في قضايا الدلالة للنظير من كلام العرب النثري:

لاشك في أن المعاني العامة للسياق في أي نص أدبي أو لغوي تتحدد ملامحها، وتكشف عن حقيقتها من خلال أمرين هما: المعاني المعجمية للمفردات، والمعاني السياقية لها.

• المعاني المعجمية للمفردات:

لاشك، أن دلالة المفردات على معانيها دلالة ذاتية أمر يعود إلى وجود هذه الألفاظ في المعاجم اللغوية العامة تحت معان خاصة بكل منها، حتى أصبحت كل مفردة من المفردات علامة سيميائية على معناها، كأن تدل كلمة (ضرب) على فعل الضرب، وأن تدل كلمة (جمع) على معنى الجمع. ومثل هذه الحالة يكون المتكلم فيها قد استعمل مثل هذه المفردات على أصلها وحقيقة معناها، وبهذا لا يتكلف القارئ أو المستمع عناء التفتيش والبحث في السياق اللغوي للوصول إلى تفسير مناسب لها، لأن معناها مبسوط معلوم بين الناس، ولا صعوبة في الوصول إليه. وجاء على ذلك العديد من الأمثلة في القرآن نذكر منها ما يأتي:

• ذأم بمعنى ذم :

منه قوله تعالى :"*قال اخرج منها مذؤوما مدحورا* "[1].

قرأ الجمهور " مذؤوما" وقرأ الزهري والأعمش " مذوما " بلا همز [2]. وفي هذه الآية يؤكد الله تبارك وتعالى وقوع اللعنة والطرد على الشيطان، حيث حكم عليه بالخروج من الجنة مذموما معيبا، وقد ذكر الزمخشري أن (مذؤوما)، من ذأم إذا ذمه، ووافقه في ذلك النسفي وأبو حيان[3]، وزاد الطبري أن ذأمه ذأما فهو مذؤوم، والذام والذيم أبلغ في العيب[4]، وقد ذكر ابن كثير هذا الرأي للطبري في تفسيره[5]. ونظيره قولهم في المثل: " لن يعدم الحسناء ذأما "[6].

---

[1] الأعراف \ ١٨

[2] مختصر في شواذ القرآن \ ٤٢، والكشاف ٢\ ٩٤، وجامع البيان ٧\ ١٧٦

[3] الكشاف ٢\ ٩٤، وتفسير النسفي١\ ٥٠٦، والبحر المحيط٥\ ٧

[4] جامع البيان ٧\ ١٧٦

[5] مختصر تفسير ابن كثير٢\ ١٠

[6] مجمع الأمثال ٣\ ١٥٣ وهو برواية " لا تعدم الحسناء ذاما " ولا شاهد في المثل على هذه الرواية

ويبدو أن ما ذهب إليه الطبري حق، إذ إن " الذم نقيض المدح، ذمه يذمه ذما ومَذمة فهو مذموم وذَمّ "[1]، وأما " ذَأم الرجل يَذْأمه ذَأماً: أي حقره وذمّه وعابه، وقيل طرده، فهو مذؤوم، وذأمَه ذأما : أخزاه "[2].

جاء اختيار لفظ (ذأم) في هذا النص لأنه أبلغ من (ذم)، ولعل السبب في ذلك أن الله تعالى قد لعن (إبليس) واللعن هو الطرد من رحمة الله، فتوافق طرده من رحمة الله مع طرده من الجنة، بدليل قوله " اخرج منها "، وعلى هذا يكون معنى الآية: طرد الله إبليس من رحمته، وأخرجه من دائرة الرحمة والمغفرة، وبهذا أصبح مستحقا للخروج من الجنة التي كان يعيش فيها، فأخرجه الله منها خازيا معيبا.

وأما النظير " لن يعدم الحساء ذأما"، فالأرجح أنه جاء على معنى الذم والعيب، ولم يتضمن معنى الطرد، ويفسر هذا قصة المثل حيث " زعم أهل الأخبار أن حُبّى نبت مالك بن عمرو العدوانية كانت من أجمل النساء، فسمع عنها ملك غسان، فخطبها إلى أبيها وحكّمَهُ في مهرها، فأوصت أمها تباعها أن يطيبوها عند إدخالها إلى زوجها لأن لها وشمة عند الملامسة، غير أن زوجها قد عاجلهم قبل أن يعطروها، فلما أصبح قيل له: كيف وجدت أهلك؟ قال: ما رأيت كالليلة قط، لولا رويحة أنكرتها، فقالت هي من خلف الستر: لا تعدم الحسناء ذاما "[3].

فهذا يدل على أن النظير قد جاء على معنى: أن الفتاة الجميلة لا بد وأن يكون لها حاسدون أو معيبون ينتقصون منها، غير أن جمالها وحسنها يثبت عكس ما يدعون، وهذا المعنى بعيد عن الطرد والإخراج الذي وجدناه في المثال.

• خَلَفَ و خَلْفَ:

قوله تعالى:" *فخَلَفَ من بعدهم خَلْفٌ اضاعوا الصلاة* "[4].

يجري الحديث في الآية عن اليهود الذين لم يراعوا حدود الله، ولهذا وعدهم أن يرسل عليهم من يذيقهم العذاب على مر الزمان، ثم يذكر لنا أنه فرقهم أمما وطوائف، بعضها

---

[1] لسان العرب (ذمم)١٢\١٢٠

[2] لسان العرب (ذأم)١٢\١١٩

[3] مجمع الأمثال ٣\١٥٣

[4] الأعراف \١٦٩

صالح وبعضها غير ذلك، ثم جاء من بعدهم أقوام طالحون أضاعوا دينهم وحرمات ربهم، ويذكر الزمخشري أن المقصود بقوله "خلف" القوم الذين كانوا في زمن في النبي –صلى الله عليه وسلم– حيث كانت التوراة بين أيديهم، يدرسونها ولا يعملون بما فيها[1].

وتشير معظم كتب التفسير إلى أن (خَلَف) بالفتح للأولاد أو للقوم الصالحين، أما (خَلْف) بالسكون فللقوم الطالحين الفاسدين[2]، ونظير هذا الاستعمال قولهم في المثل: "سكت ألفا ونطق خَلْفا".[3]

تستعمل لفظة (خَلْفا) بالسكون على معنى الولد الطالح، كما يقصد بها الجيل كله أو القرن كله فمن الممكن أن نقول: " أعطاك الله خَلَفا مما ذهب لك، ولا يقال خَلْفا، وأنت خَلْف سوء من أبيك، والخَلَف الولد الصالح يبقى بعد الإنسان، والخَلْف والخالفة الطالح .. والخَلْف القرن يأتي بعد القرن "[4].

يبدو أن قوله تعالى " خَلْف " يراد به الجيل بعامة، إذ بين الله في الآية التي تسبق هذه الآية، أنه قد فرق بني إسرائيل في الأرض أمما منهم الصالحون ومنهم المفسدون، ثم جاء بعد هذا الجيل الذي اتصف بالصلاح والفساد جيل آخر فاسد كله، فاستعمل قوله "خَلْف" على معنى الأمر السيئ .

وقد جاء النظير " نطق خَلْفا " على الاستعمال ذاته، حيث تشير القصة إلى أن الأعرابي قد تكلم بكلام سيئ رديء ، ولهذا أطلقوا عليه هذا المثل. ومن هنا نجد اللغة قد استعملت هذه اللفظة للدلالة على الشيء الرديء المسترذل.

• **ورد بمعنى مر :**

قوله تعالى:" *وإنْ مِنكُم إلا وارِدُها كان على ربِّك حتما مقضيا* "[5].

يدور المعنى في هذه الآية حول أهل النار، وتصور لنا مشهدا من مشاهد يوم القيامة، حيث يخبر الله –جل شأنه– أنه لا بد لبني البشر من الورود على هذه النار التي سمعوا عنها

---

[1] الكشاف ٢\١٧٣-١٧٤

[2] جامع البيان ١٧\٣١٠-٣١١ والكشاف ٢\١٧٣-١٧٤، و تفسير النسفي١\٥٥٩، والبحر المحيط ٥\٢١١

[3] مجمع الأمثال ٢\١٠١

[4] لسان العرب (خلف) ٩\٨٤

[5] مريم ٧١\

وعن عذابها، وتختلف الروايات في تفسير معنى (ورد)، حيث يذكر الزمخشري أن الورود هنا بمعنى الدخول، غير أنها تكون جامدة فيعبرها المؤمنون ثم تنهار على الكفرة، ثم يذكر لنا تفسيرا مرويا عن ابن مسعود والحسن وقتادة، حيث يفسرون (ورد) بمعنى المرور لا بمعنى الدخول، ونظير هذا قولهم :" وردت القافلة البلد " وإن لم تدخله ولكن قربت منه[1]، وهذا ما ذكره الطبري والنسفي وأبو حيان وابن كثير[2].

تستعمل (ورد) في اللغة بمعنى :الدخول في الشيء، وبمعنى المرور فيه دون الدخول،حيث يجوز لنا أن نقول: " وردت الإبل هذا الماء وِردا ووردته اورِدادا .. وورد الماء وغيره وَردا ووُردا، وورد عليه أشرف عليه، دخله أو لم يدخله .. ورد بلد كذا، وماء كذا، إذا أشرف عليه دخله أو لم يدخله "[3].

جاء قوله تعالى " وإن منكم إلا واردها " على معنى الإشراف على النار لا الدخول فيها، وهذا تفسير ابن مسعود والحسن، ويعضده حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما سئل عن هذه الآية فقال: " ذلك ورودكم على الصراط "فكأن الورود بمعنى المرور على الشيء ورؤيته دون الدخول فيه.وكأن الله يريد أن يري عباده تلك النار التي أنجاهم منها ليزداد شكرهم وحمدهم له على هذه النعمة العظيمة.

ولعل النظير "وردت القافلة البلد" يمكن أن يحمل على المعنى نفسه الذي جاءت عليه الآية، حيث يدل قولهم هذا على أن القافلة قد مرت من مكان قريب من هذا البلد فأشرفت عليه ورأته دون أن تدخله.

• بان الشيء وبيّن :

جاء في قوله تعالى: " *ولقد أنزلنا إليهم آيات مُبيّنات* "[4].

قرأ ابن كثير "مبيّنات " بالفتح، ووافقه وأبو عمرو ونافع أبو بكر ويحيى بن وثاب، وقرأ حمزة، وابن عامر، وعاصم، والكسائي " مبيِّنات " بالكسر[5].

---

[1] الكشاف ٣\٣٤-٣٥

[2] جامع البيان ١١\١٣٦-١٣٧، وتفسير النسفي ١٢\٩٠، والبحر المحيط ٧\٢٨٨، ومختصر تفسير ابن كثير٢\٤٦١-٤٦٢

[3] لسان العرب (ورد) ٣\٤٥٦-٤٥٧

[4] النور \٣٤

[5] البحر المحيط ٨\٤١، وغيث النفع \٣٠٣، والنشر في القراءات العشر ٢\٢١٠ وإتحاف فضلاء البشر \٣٢٤،

يبين الله في هذه الآيات قضية المكاتبة بين العبد وسيده، وتتم المكاتبة بأن يدفع العبد ثمنا معينا لسيده لقاء حريته، كما يذكرُ الله أمر زواج المسلمين الفقراء، وزواج العبيد والإماء، ثم يأمر بعدم إكراه الإماء على فاحشة الزنى، ويختم حديثه عن ذلك كله بذكر القرآن وما فيه من آيات تتضمن أحكام الله وتوضحها، كما تتضمن أخبار الأمم السابقة.

يذكر الزمخشري أن (المبينات) هي الآيات التي بينت في هذه السورة، وأوضحت معاني الأحكام والحدود، كما يذكر أن (المبينات) هي التي بينت الأحكام والحدود، ثم ذكر أنه قد تكون من (بين) بمعنى (تبين)[1]، ونظيره قولهم في المثل: " بَيَّنَ الصبحُ لذي عينين"[2].

والبيان في اللغة " ما بُيِّنَ به الشيء من الدلالة وغيرها، وبان الشيء بيانا اتضح فهو بَيِّنٌ .. وكذلك أبان الشيء فهو مبين .. وأبنته أنا أي: أوضحته، واستبان الشيء ظهر، واستَبَنْتُه أنا: عرفته، وبَيَّنَ الشيءُ ظهر، وبَيَّنْتُه أنا تتعدى هذه الثلاثة ولا تتعدى، وقالوا: بان الشيء واستبان وبَيَّنَ وأبان وبَيَّنَ بمعنى واحد "[3].

جاءت هذه القراءة على معنى أن الآيات التي نزلت متضمنة تلك الأحكام والحدود التي شرعها الله تعالى، جاءت واضحة لا لبس فيها، ولا تحتاج ما يوضحها أو يفسرها، فكأنها حملت معانيها بذاتها، ولهذا كانت مبينة جلية.

وقد جاء النظير " بَيَّنَ الصبحُ لذي عينين " على هذا المعنى، حيث جاء على معنى ظهر وتبين، فكما أن الآيات جاءت ظاهرة واضحة لا يشوبها ما يغلق معناها على الناس، جاء الصبح ظاهرا جليا لا يشك فيه من كان له عينان.

المعاني السياقية :

هناك مواضع من السياق أو النص اللغوي يصعب معها التوقف عند المعنى الحقيقي للمفردات إذا قصرنا الأمر على المعنى المعجمي الشائع، حيث نجد صاحب النص قد خرج باللفظة عن دلالتها التي كانت عليها، ليصل بها إلى معنى آخر أشد تأثيرا في النفس وأقوى وقعا في السمع، ومع مثل هذه المواضع، نجد أنفسنا عاجزين عن إدراك المعنى المقصود إلا

[1] جامع البيان ١٢\٢٥٥، والكشاف ٣\٢٤٠ وتفسير النسفي ٢\١١٣٥

[2] مجمع الأمثال ٢\٤٨٧

[3] لسان العرب (بين) ١٣\٦٧

بعد إعادة النظر في النص من أكثر من زاوية، وذلك لأن النص أو السياق هو المصدر الذي يمكن أن يقدم لنا ذلك الفهم الدقيق للمفردات، ومما ورد في القراءات القرآنية على المعاني السياقية، المواضع الآتية:

• **لبس بمعنى خلط:**

ورد في قوله تعالى :"*ولا تلبسوا الحق بالباطل* "[1].

ينهى الله تعالى اليهود عن خلط الحق بالباطل، وما في ذلك من تعمية للحق على الناس، ثم ينهاهم عن الخلط بين الإسلام من جهة، وبين النصرانية واليهودية من جهة أخرى، لأنهم قد علموا علم اليقين أن هذا الدين هو الدين الحق الذي بشرهم به أنبياؤهم من قبل.

ويذكر العديد من المفسرين أن (لبست) بمعنى (خلطت)، حيث يقول الزمخشري: لبست الشيء بالشيء خلطته به، كأن المعنى لا تكتبوا في التوراة ما ليس منها، فيختلط الحق المنزل بالباطل الذي كتبتم، حتى لا يميز بين حقها وباطلكم"[2]. وقد أورد الطبري مثل هذا الكلام ونظيرها عنده قول علي –رضي الله عنه– للحارث بن حوط: "يا حار إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله" [3].

ترد كلمة (لبس) في اللغة على وجهين: " اللبس بالضم، مصر قولك لبس الثوب ألبس. واللبس مصدر قولك لبس عليه الأمر، ألبس خلطت، وتلبس حب فلانة بدمي ولحمي أي اختلط، وألبست الأرض، غطاها النبت، وألبست بالألف إذا غطيته، يقال للشيء إذا غطاه كله ألبسه، ولا يكون يلبسه كقولهم: ألبسنا الليل، ولا يكون لبسنا الليل، اللُّبس واللَّبس: اختلاط الأمر "[4].

جاء معنى (لبس) للستر والتغطية، لأن الثوب يستر الجسد، وهذا الستر لا بد أن يكون له علاقة بالأمر المستور، ومساس به، مما يجعله مختلطا متداخلا به، كما يختلط الثوب بالجسد، ويبد أن هذه الكلمة تتصاحب مع الأشياء المحسوسة التي نستطيع خلطها ببعضها،

[1] البقرة ٤٢\

[2] الكشاف ١\١٣٣

[3] جامع البيان

[4] لسان العرب (لبس) ٦\٢٠٢-٢٠٤

غير أن هذه الكلمة قد جاءت في السياق مع أشياء غير محسوسة هي (الحق والباطل) وهما أمران معنويان يصعب علينا خلطهما ببعضهما على وجه الحقيقة، بمعنى أن أصل الكلام هنا : لا تلبسوا أي لا تخفوا الحق وتكتموه ، بل عليكم أن تظهروه للناس، ثم استعمل لفظ(تلبسوه) بمعنى تخلطوه لأن الخلط يغيّرُ الأشياء عن حقيقها، فلا تعود تظهر على أصلها، ومما سوغ هذا الاستعمال أن المعنى المراد هو التحويل والتغيير عن وجه الحقيقة.

جاء النظير " إنه ملبوس عليك " على هذا المعنى أيضا، إذ نجد القائل قد جمع بين (لبس) و(الفهم) كما هو ظاهر في الأثر، فكأنه قال : يا حارث قد اختلط عليك فهم الأمر. وقد ظهر لنا أن (اللبس) بمعنى الخلط والخفاء لا يكون إلا مع الأمور المحسوسة، ولما كان (الفهم) غير محسوس، و لا نستطيع أن نخفيه أو أن نخلطه مع غيره، كان الأصل ألا يستعمل معه، غير أن المتكلم قصد استعمالهما معا ليبين لهذا الرجل أن فهمه لهذا الأمر لم يكن على وجهه، بل كان هناك ما ستر عنه الفهم وحقيقة الكلام.

• سجد بمعنى صلى:

ورد في قوله تعالى: "*فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم*"[1].

يبين الله تعالى في هذه الآية طبيعة صلاة الخوف وهيئتها، ويذكر الزمخشري هنا أن المصلين يحملون أسلحتهم الخفيفة معهم في الصلاة، ويقسم الجنود قسمين: قسم يصلي مع الإمام ركعة واحدة، وقسم يحرسهم، ثم يتبادل القسمان الأماكن، ويذكر أيضا أن السجود عند أبي حنيفة على ظاهره، أما عند مالك فهو بمعنى الصلاة[2]. وقد ذكر الطبري هذا الأمر وجعل نظيره قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-:" إذا دخل أحدكم المسجد فليسجد سجدتين "[3].

يعرف السجود بأنه الميل والانحناء، والسجود هو وضع الجبهة على الأرض، زيادة على معنى آخر هو الإذلال[4].

---

[1] النساء \ ١٠٢

[2] جامع البيان ٥\٣٧٢، والكشاف ١\٥٥٩-٥٦٠، وتفسير النسفي ١\٣٤٤، ومختصر تفسير ابن كثير ١\٤٣٠-٤٣١

[3] البحر المحيط ٤/ ٤٩

[4] لسان العرب (سجد) ٣\٢٠٦

والحق أن السجود المراد في هذه الآية هو سجود الصلاة، فالسجود جزء من الصلاة، والذي نلحظه أن استعمال لفظ السجود يدل على الصلاة جميعها، إذ لا يعقل أن تكون الجماعة للمسلمين بعضهم لبعض، في حالة السجود فقط، ولهذا نرى أنه جاء بلفظ السجود وقصد الصلاة كلها، فكأنه قال: فإذا صلوا فليكونوا من ورائكم. حيث يكون قد خرج بلفظ السجود عن معناه التقليدي، الذي يعني الميل والانحناء ووضع الجبهة على الأرض، إلى معنى أعم وأشمل، وهو الصلاة كلها بما فيها من ركوع وسجود وغير ذلك، وقد ساغ هذا المر من جهة أن السجود جزء من الصلاة، ويشيع في اللغة أن تستعمل الجزء وتقصد به الكل. ولعل النظير يزيد هذا الأمر توضيحا، إذ إنه لا يختلف عنه في شيء، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد استعمل اللفظ ذاته (السجود) للدلالة على معنى الصلاة كلها، فقال: (فليسجد سجدتين)، بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يدخل المسجد، ويجلس فيه دون أن يصلي ركعتين، إذ لا يعقل أن يدخل المسلم ويؤدي سجدتين منفصلتين لا ركوع فيهما ولا قراءة، وهذا يدلنا على أن (السجود) قد استعمل في هذا الموضع استعمالا خرج عن المعنى التقليدي له، ليفيد معنى الصلاة كلها. وكأنه قال: إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين.

• **الدبة بمعنى الطريق:**

جاء في قوله تعالى: "***مُذَبْذَبِينَ بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء***"[1].

قرأ الجمهور " مُذَبْذَبِيْنَ " بفتح الذال، وقرأ ابن عباس " مُذَبْذِبِيْنَ "بكسرها، وقرأ أبي مُتَذَبْذِبين " بالتاء، وقرأ أبو جعفر " مُدَبْدَبِين " بالدال ، والدَّبةُ بمعنى الطريق[2]، ونظيره قولهم :" دَبَّةُ قريش ".

يتحدث الله تعالى عن أحوال المنافقين وظنهم أن مخادعة الله ممكنة، ثم يذكر بعد ذلك الكسل في الصلاة صفة بارزة من صفاتهم.

وتشير معظم كتب التفسير إلى أن هؤلاء المنافقين مترددين بين الإيمان والكفر، ويذكر الزمخشري أن "حقيقة المذبذب الذي يُذب عن كلا الجانبين، أي يُذادُ ويُدْفع، فلا

[1] النساء\١٤٣

[2] الكشاف ١\٥٨٠، والبحر المحيط ٤\١١٠

يقر إلى جانب واحد، كما قيل فلان يرمّي به الرحوان، إلا أن الذبذبة فيها تكرير وليس في الذب، كأن المعنى كلما مال إلى جانب ذب عنه، وعن أبي جعفر "مدبدبين" بالدال غير المعجمة، وكان المعنى: أخذ بهم تارة في دبة، وتارة في دبة، فليسوا بماضين على دبة واحدة، والدبة الطريق "[1].

الأرجح أن القارئ لم يقصد بقولة "مدبدبين " أن يحمله على (الدبة) بمعنى (الطريق)، وذلك لأنه قصد أن المنافقين يتلونون، فأنت تراهم مؤمنين حينا، وتراهم مع الكفار حينا آخر، ولعله قد استقى معنى (دب) من الدبيب الذي يعني المشي الخفيف، كما ذكر ابن منظور: " دب النمل وغيره من الحيوان على الأرض، يدب دبا ودبيبا: مشى على هيئته .. ودب الشراب في الجسم والإناء والإنسان يدب دبيبا سرى "[2].

من الملحوظ أن (الدب) جاء بمعنى المشي الخفيف الذي لا يكاد يدركه أحد من البشر، ولما كان النفاق أمرا خفيا مقره القلب، ولا يستطيع أحد من البشر أن يدركه، استعمل القارئ قوله (مدبدبين) ليدل على هذا المعنى، فكأنه أراد أنهم يتسللون إلى جهة المؤمنين حينا، ثم يتسللون إلى جهة الكفار حينا آخر، وكأنهم يختلسون هذا الأمر اختلاسا،، فلا يظهر عليه أحد من البشر، وقد علمنا أن (الدب) يكون للمخلوقات الضعيفة، أو للأشياء الدقيقة التي لا يظهر أثرها ولا يحس بها أحد، والمنافقون ليسوا من هذه الفئة من المخلوقات، بمعنى أنه لا يصح أن يستعمل لهم مثل هذه اللفظة، إلا على سبيل انزياح دلالة الألفاظ، وهذا يعطينا معنى دقيق لصفة النفاق، وهي أن المنافقين بهيئتهم التي هم عليها لا يستطيع أحد من البشر أن يعرفهم، لدقة دخولهم في الإيمان وخفة خروجهم منه.

كان الأصل أن تستعمل صفة السير مع المنافقين، لأن السير من المتصاحبات الحقيقية للبشر، غير أنه خرج عن هذا الأصل واستعمل صفة لمخلوقات ناعمة دقيقة، ليعطي بذلك معنى أدق لصفة النفاق، وساغ له هذا الأمر لأن الإيمان موضعه القلب، ودخول الإيمان في القلب وخروجه منه أمر خفي لا يدركه أحد من البشر.

---

[1] جامع البيان٥\٣٢٤، وانظر مثل هذا في الكشاف١\٥٨٠، وتفسير النسفي١\٣٦٠، ومختصر تفسير ابن كثير١\٤٥٠-٤٥١، والبحر المحيط٤\١١٠

[2] لسان العرب (دبب) ١\٣٦٩

وأما النظير " دبة قريش " فقد جاء على معنى الطريق، وهذا أمر تقبله اللغة، حيث ترد " الدبة بمعنى الطريق "[1] وعلى هذا يكون النظير قد استعمل على معنى : يسيرون في طريق الإيمان مرة، وفي طريق الكفر مرة أخرى، فهم لا يثبتون على طريق واحدة، ولهذا كانوا مدبدبين أي: يتنقلون بين الطريقين، وهذا المعنى لا يتوافق مع ما ظهر في المثال، حيث جاء المثال على معنى السير الهين الخفيف، أما النظير فقد جاء على معنى الطريق.

• **يرهق بمعنى يغشى:**

ورد في قوله تعالى: " ***ولا يَرهق وجوههم قتر ولا ذلة*** "[2].

يخبر الله -جل شأنه- عما أعده للمؤمنين يوم القيامة، فيذكر من ذلك:الجنة،والنظر إلى وجهه الكريم، ثم يبين أنه يتعد بعباده عمّا سيصيب الكفرة يوم الحشر من ذل وهوان، فيقول: ولا يرهق وجوههم، أي: لا يغشى وجوههم، والقتر الغبار الأسود[3]، وزاد الطبري أن " يرهق بمعنى يلحق، ومنه غلام مرهق إذا لحق بالرجال، وقيل يعلو، وقيل يغشى، والمعنى متقارب "[4]ونظير رهق بمعنى قارب قوله -صلى الله عليه وسلم-:" أرهقوا القبلة"[5].

جاءت هذه الكلمة -رهق- في اللغة على معنى " غشيان الشيء، رهقه بالكسر رهقا، أي: غشيه، وأرهقت الرجل أدركته "[6].

تحمل هذه الآية معنى الذل والهوان الذي يعلو وجوه الكفرة، واستعمال غشي، أو لحق، أو علا، بمعنى ظهر عليه، استعمال لا يكون إلا مع أمر ملموس يظهر على الشيء فنراه، وليس (الذل والهوان) من ذلك، بمعنى أن السياق قد صاحب بين (لحق أو ظهر) وبين (الذل والهوان) فخرج بذلك عن مقتضى الاستعمال اللغوي، فالقياس أن يقول: يرهق وجوههم قتر ينبئ عن الذل اللاحق بهم، ولما كان الوجه منبئا عن حال الإنسان، استعمل معنى ظهور الذل عليه، وكأننا عندما ننظر إلى وجوههم نرى الذل شيئا واقعا قائما، ولو مددنا إليه أيدينا للمسناه وشعرنا به.

---

[1] لسان العرب (دبب) ١\٣٧٠

[2] يونس ٢٦\

[3] انظر الكشاف٢\٣٤٢، وتفسير النسفي ٢\٦٨٠، ومختصر تفسير ابن كثير٢\١٩١

[4] جامع البيان ٨\٣٣١، وانظر مثل هذا في البحر المحيط ٦\٤٢

[5] مختصر زوائد البزار١\٢٣٦، و مسند أبي يعلى \٤٣٨٧

[6] لسان العرب (رهق) ١٠\١٢٩

وأما النظير " أرهقوا القبلة "فجاء على معنى (الاقتراب منها)، وليس المقصود بذلك الاقتراب من المكان، بل اقتراب الاتجاه، إذ لا يعقل أن يقترب كل مصل من القبلة وهي الكعبة المشرفة، وهذا استعمال حقيقي للفظة، ولا خروج فيه عن مقتضى الكلام. فقوله (أرهقوا) وإن دل على معنى الاقتراب، أو معنى شبيه إلى حد ما بقوله"يرهق " الوارد في الآية، إلا أنه استعمل في النظير على ما تقتضيه اللغة.

أعناق بمعنى رؤوس القوم

• ورد في قوله تعالى:" *فظلت أعناقهم لها خاضعين* "[1].

يذكر الله لنبيه ألا يسرف على نفسه في الحزن لما يراه من كفر هؤلاء النفر، ويبين له أنه لو أراد لأجبر الناس جميعا على الإيمان به، وذلك بأن ينزل إليهم آية من السماء تجبرهم على الإيمان، ولكنه لا يريد لأحد أن يؤمن إلا مختارا. ويذكر الزمخشري أن قوله (أعناقهم) يتصاحب مع (خاضعين) على سبيل بيان موضع الخضوع، فكأنه قال: فظلوا خاضعين. ثم يذكر لنا رأيا آخر، وهو أن (أعناقهم) بمعنى (رؤوس القوم) حيث شبههم بالأعناق، ونظير ذلك قول العرب: "هم الرؤوس والنواصي والصدور". وقيل أنه بمعنى جماعات الناس"[2].

لما كانت العنق جزءا رفيعا في الجسد، استعمل للدلالة على رؤوس القوم وسادتهم، والخضوع لا يكون في العنق التي هي جزء من الجسد، ولكنها موضع له، فإذا ظهر منها ما يدل على الخضوع، كان ذلك محمولا على سائر الجسم، ولهذا قال الله: (أعناقهم) قاصدا سادتهم، لأن بخضوع هؤلاء سيكون خضوع من هم أقل منهم درجة ومنزلة، بمعنى أنه قد وقع الذل على الأعناق التي هي موضع الخضوع، والخضوع هو التطامن والرضا بالذل[3]، وهذا أمر لا يكون إلا من البشر، ثم جرى استعمال هذه اللفظة مع الأعناق خروجا على استعمالها الدلالي المعجمي، وسوغ ذلك أن العناق موضع الخضوع، ومكان نزول الذل، لأن التطامن لا يكون إلا منها.

وأما النظير "هم الرؤوس والنواصي والصدور"، فقد جاء على معنى أنهم سادة القوم، وهذا استعمال شائع في العربية ، أن يقع تشبيه الشيء بما هو مماثل له أو مشترك معه في

---

[1] الشعراء\٤

[2] جامع البيان ١٣\٨٩-٩٠، و الكشاف٢\٢٩٨-٢٩٩، وانظر تفسير النسفي ٢\١١٨٤، والبحر المحيط٨\١٤٠ومختصر تفسير ابن كثير ٢\٦٤٣

[3] لسان العرب (خضع) ٨\٧٢

صفة من الصفات، ولما كان الرأس أعلى ما في الجسد، شبهوا سيد القوم به، إذ هو أعلاهم منزلة، وأشرفهم درجة، ولهذا قالوا (هم الرؤوس)، وهذا استعمال موافق لما ورد في المثال.

• شتى و متفرقة:

ورد في قوله تعالى: "*تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى*"[1].

قرأ الجمهور " شتى "، وقرأ ابن مسعود " أشت " أي: أشد تفرقا واختلافا[2]، ونظيره قولهم في المثل: "شتى تؤوب الحلبة "[3].

أنزل الله تعالى هذه الآيات رفعا لمعنويات المسلمين في القتال، فكشف لهم عن حقيقة عدوهم، وأخبرهم أن هؤلاء يخشونهم ويخافون قتالهم، بدليل أنهم لا يقاتلون قتال مواجهة، قتال دفاع من وراء حصونهم، ثم يخبرهم أن هذا الجيش وإن بدا بصورة الجيش المجتمع، الذي يقف صفا واحد، فليس ذلك إلا لأنهم وقفوا للدفاع عن حصونهم، وهم في الحقيقة متفرقون من داخلهم، وأشد تفرقا مما يظهرون لكم[4].

يقع (الشت) والتشتت بين الأشخاص والأشياء، يقول ابن منظور: " الشت، الافتراق والتفريق، شت سعيهم يشت شتا وشتاتا وانشت وتشتت، أي: تفرق جمعهم .. وقوم شتى، متفرقون، وأشياء شتى "[5].

يقع الافتراق والابتعاد بين الأشخاص والأشياء، وجاء في السياق القرآني، أن الافتراق واقع بين القلوب، وهذا استعمال يخرج عن مقتضى اللغة، فمن غير المعقول أن تفرق القلوب عن القلوب، لأنها ثابتة في الصدور، ولا تغادر مكانها، ولما كانت القلوب موطن الألفة والمحبة بين الناس، وموطن البغض والكراهية بينهم، وهذه هي الأمور التي تجمع الناس وتفرقهم، ولهذا ساغ أن يتصاحب (التفرق والقلوب)، في هذا السياق، بمعنى أن أصل السياق أن يرد: وتحسبهم جميعا وهم متفرقون لما بينهم من كره وتباغض.

---

[1] الحشر \ ١٤

[2] معاني القرآن للفراء ٣\١٤٦، وجامع البيان ٢٨\٤٨، و البحر المحيط ٤\١٤٦

[3] مجمع الأمثال ٢\١٥٠

[4] جامع البيان ٢٨\٣٦ والكشاف ٤\٥٠٧، وتفسير النسفي ٣\١٧٨٦، والبحر المحيط ٤\١٤٥-١٤٦،ومختصر تفسير ابن كثير ٣\٤٧٦

[5] لسان العرب (شتت) ٢\٤٨-٤٩

وأما النظير " شتى تؤوب الحلبة " فهذا مثل يضرب للجماعة الذين " يوردون إبلــهم الماء مجتمعين، فإذا صدروا تفرقوا، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته، ثم يــؤوب الأول فالأول "[1].

جاء المثل على معنى اجتماع القوم على أمر أكرهوا عليه، فكأن اجتماعهم اجتمــاع اضطرار، إذ لا علاقة تربط بينهم، ولا شيء يجمعهم، سوى هذا الماء، وهــذا وإن كــان مشابها لمعنى الآية من الناحية الشكلية، حيث يدل كلاهما على اجتماع القوم علــى أمــر مفروض عليهم، دون رابطة تربطهم، إلا أن سياق النظير يخلو من الانزياح الدلالي الواضح في سياق الآية.

[1] مجمع الأمثال٢\١٦٠

في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب النثري:

يدور محور الدراسة في هذا الفصل حول مجموعة من قضايا اللهجات التي ظهرت في القراءات القرآنية، صحيحها وشاذها، وقد مثل لها القدماء بأمثلة حية من استعمالات العرب النثرية كالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال العربية، وما إلى ذلك من مصادر النثر.

وينقسم هذا الفصل على قسمين: أحدهما يتعلق بالأصوات، والثاني يتعلق بالصفات اللهجية الشائعة عند القبائل العربية.

الأول: القضايا الصوتية، ويشتمل هذا القسم على أمرين:

- **استبدال الحركات:**

تميل اللغة إلى استبدال بعض الحركات التي تراها مستثقلة في النطق، ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *لمن أراد أن يُتمّ الرضاعة* "[1].

قرأ الجمهور" الرَّضاعة"، وقرأ مجاهد والحسن وحميد وابن محيصن وأبو رجاء " تتم رَضاعةُ "، بالتاء والرفع،ووافقهم أبو حنيفة، وابن أبي عبلة، والجارود، إلا أنهم كسروا الراء من "الرِّضاعة"،وهي لغة[2]،ونظيرها قول العرب: الحَضارة، والحِضارة.[3]

تبيح اللغة استعمال الوجهين -بالفتح والكسر- ويبدو أن الكلمة هنا قد أُخذت من رضع الصبي وغيره يرضِع، مثال ضرب يضرِب لغة نجدية، ورضِع مثال سمِع، يرضَع رضْعا ورَضَعا ورَضِعا ورَضاعا ورِضاعا ورَضَاعة ورِضاعة"[4].

ويظهر أن هذه الكلمة تعرضت للتخلص من حركة الكسر المستثقلة في اللغة، وذلك في الفعل الثلاثي المجرد (رضِع)، وكذلك حدث في المصدر(رِضاعة) إذ استبدلت اللغة بالكسرة الثقيلة حركة خفيفة مستحبة هي الفتحة، فجاء المصدر (رَضاعة)، بالفتح، ومن الأمور الشائعة أن تستبدل اللغة الحركات الثقيلة، سعيا منها نحو التخفيف.

وأما النظير وهو كلام العرب (الحَضارة، والحِضارة)، فقد ورد أنه مما سمع عن العرب

---

[1] البقرة ٢٣٣\

[2] مختصر في شواذ القرآن ١٤\ والبحر المحيط٢\٤٩٨،

[3] البحر المحيط٢\٤٩٨

[4] لسام العرب(رضع) ٨\١٢٥

بالوجهين –بالفتح والكسر– وهو مصدر " الحُضُور، نقيض المغيب والغيبة، حَضَر يَحْضُر حُضورا وحَضَارة، والحَضَارة الإقامة في الحضر، عن أبي زيد، وكان الأصمعي يقول: الحَضَارة بالفتح "[1]. ونلاحظ هنا أن من قال (حَضَارة) بالفتح، إنما مال نحو التخفيف، حيث استبدل بالكسرة الثقيلة فتحة، طلبا للراحة في النطق، وهذا أمر تبيحه اللغة ولا تحظره، فهي تجعل بيد المتكلم شيئا من الحرية في اختيار الحركة الخفيفة، على أن لا يؤثر ذلك في المعنى.

- **التخلص من الحركات:**

يختص هذا القسم بظاهرة لغوية تعرف في العصر الحديث بميل اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع الصوتية، أو التخلص من توالي الصوائت.

مالت بعض الدراسات اللغوية إلى حمل هذه الظاهرة على التخفيف، وقد ربط بعض الدارسين في العصر الحديث هذا الأمر بالطبيعة الجغرافية، حيث جعلوا البيئة البدوية أميل إلى التخلص من الحركات، وجعلوا البيئة الحضرية تحتفظ بهذه الحركات، رغبة في إعطاء كل حرف حقه، وهذا يدل على أن اللغة تتخلص من الحركات لسبب صوتي بحت وهو الاقتصاد في الجهد العضلي اللازم لإنتاج الأصوات، وتستطيع اللغة أن تحقق هذا بحذف الحركة، حيث إن حذفها يؤدي إلى التقليل من عدد المقاطع الصوتية التي تتكون منها الكلمة الواحدة.

ومما جاء على ظاهرة التخلص من الحركات القصيرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: ***وإن كان ذو عُسْرة فنَظِرَةٌ إلى ميسرة***"[2].

قرأ الجمهور "فَنَظِرة" بكسر الظاء، وقرأ أبو رجاء، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والحسن بخلاف عنه" فَنَظْرة" بسكون الظاء[3].

وقد أورد الأخفش والعكبري والبناء هذه القراءة دون نسبة لأحد[4]. وقال ابن جني:" أما نَظْرة فمسكنة للتخفيف من (نَظِرة) كقولهم في كَلِمة كَلْمة، وفي كَبِد كَبْد لغة تميمية[5]. وتابعه

---

[1] لسان العرب (حضر) ٤\١٩٦-١٩٧

[2] البقرة \ ٢٨٠

[3] المحتسب ١٤٣، والبحر المحيط ٢\٧١٧

[4] معاني القرآن للأخفش ١\١٨٨، وإملاء ما من به الرحمن ١\١٢٤، وإتحاف فضلاء البشر \١٦٥

[5] المحتسب ١\١٤٣

العكبري وأبو حيان والبناء في هذا[1].

استعملت (النظِرة) في السياق القرآني في هذه الآية بمعنى الإمهال والتأخير، وهذا أمر تحتمله اللغة لأن " النظِرة بكسر الظاء التأخير في الأمر... وبعت فلانا فأنظرته، أي أمهلته،والاسم منه النظِرة"[2].

جاء هذا الموضع من باب التخلص من الحركة المستثقلة في هذه الكلمة، وهي حركة الكسر، حيث سقطت من الكلمة وتخلص منها النظام اللغوي، وبهذا يكون قد دخل التخفيف في هذه الكلمة من جهتين: الأولى، التخلص من الحركة المستثقلة في اللغة -الكسرة- والثانية، التقليل من المقاطع الصوتية المكونة لهذه الكلمة، حيث أصبحت الكلمة مكونة من أربعة مقاطع بعد أن كانت مكونة من خمسة مقاطع:

fa \ naẓ \ ra \ tun < fa \ na \ ẓi \ ra \ tun

وأما النظير وهو قولهم كبْد في كبِد، فالأمر فيه سواء، فكما أن القارئ قد أسقط الكسرة من (نظِرة) فكذلك فعلت قبيلة تميم، إذ تخلصت من هذه الحركة في جميع الأمثلة المشابهة -فعِل- ولعل هذه الظاهرة تعد دليلا واضحا على ميل اللغة إلى التخفيف والتخلص من الحركات القصيرة، فكلمة (كبِد) مثلا تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة، وبعد التخلص من حركة عين الكلمة، تصبح على مقطعين اثنين:

kab \ dun < ka \ bi \ dun

ومما جاء على التخلص من الحركات القصيرة أيضا، قوله تعالى:"*وضاقت عليكم الأرض بما رَحُبَت*"[3].

قرأ الجمهور "رَحُبَت" بضم الحاء، وقرأ زيد بن علي "رَحْبَت" بسكون الحاء، وجاء هذا على لهجة تميم، التي يشيع فيها تسكين ضمة (فعل)، فهم يقولون: ظَرْفَ بدلا من ظَرُفَ[4].

فهذا موطن آخر يظهر فيه ميل بني تميم إلى التخلص من الحركات المستثقلة، حيث نجدهم قد تخلصوا من الضمة التي على عين (فعل)، وبهذا يكون قد لحق الكلمة نوعان من

[1] إملاء ما من به الرحمن١\١٢٤، والبحر المحيط٢\٧١٧، وإتحاف فضلاء البشر \١٦٥

[2] لسان العرب(نظر) \٢١٨

[3] التوبة \٢٥

[4] البحر المحيط٥\٣٩٣

التخفيف، أحدهما إسقـاط الحركة المستثقلة، والثاني التقليل من عدد المقاطع الصوتيـة. فنحن ولا شك نجد القارئ قد استثقل حركة الضم على الفعل (رحُب)، فتخلص منها بأن أسقطها من المقطع الثاني، وبهذا تتحول عدد المقاطع في الكلمة من ثلاثة إلى اثنين:

rah \ ba < ra \ hu\ ba

وأما النظير وهو قولهم (ظَرْف) بدلا من (ظَرُف) فقد وردت هذه الكلمة في اللغـة على معنى البراعة وحسن الذكاء، في الفعل المضموم العين (ظَـرُف)، وأمـا بالسـكون فجاءت على معنى الوعاء[1].

ويمكننا القول إن بني تميم آثروا التخلص من هذه الحركة المستثقلة فأسـقطوها مـن الكلمة، محاولة منهم في التخفيف من الجهد العضلي اللازم لنطق مثل هذه الألفاظ، حيث من الملحوظ أنها تتحول إلى مقطعين صوتيين بدلا من ثلاثة مقاطع:

żar \ fa < ża \ ru \ fa

ومن المواضع الأخرى التي جاءت على التخلص من الحركات القصيرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:"*فما وَهَنوا لمِاَ أصابهم*"[2].

قرأ الجمهور" وَهَنوا " بفتح الهاء، وقرأ الأعمش، والحسن، وأبو السـمال"وَهِنـوا" بكسر الهاء، وقرأ عكرمة، وأبو السمال أيضا " وَهْنوا " بالسكون على الهـاء[3].ونظيرهـا نِعْم، بدل نعِم، وجاء القارئ بها على لغة تميم في تسكين عين الفعل(فعِل).

يستعمل الفعل (وَهَن) في اللغة على ثلاثة أشكال (وهِن، وهَن، وهْـن)[4]، ولهـذا نقول إن من قرأ بالكسر فقد جاء على أصل الفعل (وَهِن) بالكسر، وأما من قرأ بـالفتح -وهم الجمهور-فإن ذلك يعد من استبدال الحركات، بمعنى أن اللغة مالت في مثل هـذه الأفعال إلى التخلص من الحركة المستثقلة -الكسرة- واستبدلت بها حركة خفيفـة هـي الفتحة، ولهذا جاءت عليها قراءة الجمهور (وَهَنَ)، وأما من قرأ (وَهْنَ)، فقد مال إلى زيادة التخفيف بأن أسقط الحركة كليا من الكلمة ولم يستبدل بها حركة أخف.

---

[1] لسان العرب(ظرف) ٩\٢٢٨

[2] آل عمران \١٤٦

[3] مختصر في شواذ القرآن \٢٢ والبحر المحيط٣\٣٧٢

[4] لسان الرب(وهن)١٣\٤٥٣

وأما النظير (نَعْم، ونَعِمَ) فالنَعَم " واحد الأنعام، وهي المال والراعية، قال ابن سيدة: النَّعَم الأبل والشاء يذكر ويؤنث، والنَّعْم لغة فيه عن ثعلب "[١]، وهذا موطن يظهر فيه ميل اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة - حتى وإن كانت خفيفة- رغبة منها في التخفيف والتقليل من الجهد العضلي، لأن الجهد المطلوب لإنتاج ثلاثة مقاطع صوتية أكبر من ذلك الجهد اللازم لإنتاج مقطعين اثنين، وهكذا نجد اللغة قد مالت في مثل هذا الموضع إلى التخلص من حركة عين الفعل للتخلّص من أحد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة.

na< \ mun < na\<a\mu

ومما ورد على حذف الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***يا أيها النـاس إن كنتم في ريب من البَعْث*** "[٢].

قرأ الجمهور "البَعْث " بالسكون، وقرأ الحسن "البَعَث " بفتح العين، وقال أبو حيان إنها "لغة فيه كالحَلَب والطَّرَد، في الحَلْب والطَّرْد،والكوفيون إسكان العين عندهم تخفيف يقيسونه فيما وسطه حرف حلق، كالنهر و النهر، والبصريون لا يقيسونه، وما ورد من ذلك هو عندهم مما جاء فيه لغتان "[٣]. ويبدو أن هناك فرقا معنويا بين (البَعْث، البَعَث)، إذ البَعْث مأخوذ من " بعثه يبعثه بَعْثا، أرسله وحده، وبَعَث به، أرسله مع غيره...والبَعْث الرسول، والجمع بُعْثان، والبَعْث بعث الجند إلى الغزو. والبَعَث، القوم المبعوثون المُشْخَصون ويقال هم البعث بسكون العين... وبعث الله الخلق يبعثهم بعثا، ينشرهم من ذلك.وفتح العين في البعث كله لغات "[٤].

من الواضح أن السياق يحتمل المعنيين، معنى الشك في النشر بعد الموت، ومعنى الشك أن نرى الأموات وقد عادت لهم الحياة يوم القيامة، حيث يصبح معنى الآية على قراءة من قرأ " البَعْث" بالسكون: إن كنتم في شك من بعثي لكم من بعد الموت. وأما على قراءة من قرأ " البَعَث" بالفتح، فيكون المعنى: إن كنتم في تشكون في أن تروا الأموات قد بعثهم الله يوم القيامة، لأن البعث هم القوم المبعوثون.

---

[١] لسان العرب (نعم) ١٢\٥٨٥

[٢] الحج \٥

[٣] البحر المحيط٧\٤٨٤

[٤] لسان العرب(بعث)٢\١١٦-١١٧

ونستطيع أن نحمل هذا الأمر محملا آخر ذا مساس بالطبيعة الصوتية لحروف الحلق التي تؤثر في بنية الكلمة العربية، حيث إن هذه الحروف كثيرا ما تؤثر حركة الفتح، فنحن نراها تستبدل بالفتحة أي حركة أخرى، مهما كانت، وهذا أمر لا يقع في العربية وحدها، بل تشاركها فيه العديد من اللغات السامية الأخرى، كالعبرية والسريانية، وهذا يعني أن حروف الحلق تقحم حركة الفتح في بنية الكلمة[1].

وأما النظير (الحَلْب، والحَلَب)، فيبدو أنه من هذا الباب لأن " الحلْب استخراج ما في الضرع من لبن، يكون في الشاء والإبل والبقر، والحَلَب مصدر حلبها يحلُبُها ويحلِبُها وحَلَبًا "[2].

يقع مصدر هذا الفعل على شكلين: الأول، بالفتح (حَلَبًا)، والثاني، بالسكون (حَلْبا)، وهذا ليس شكلا من أشكال التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، حيث تتخلص اللغة من الحركة القصيرة في بعض المواضع- وإن كانت الحركة خفيفة - بقصد التخفيف من الجهد العضلي اللازم لإنتاج المفردات، لأنها بذلك تقلل من المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، فتتخلص اللغة من الحركة القصيرة اللاحقة بالمقطع الثاني في هذه الكلمة. بل هو من الحركات التي تؤثرها حروف الحلق كما علمنا، فقد ورد أن هذا المصدر يقع بالسكون على (حَلْب)، وهذا يعني أن حرف الحلق –الحاء- قد أثر في بنية هذه الكلمة لأنه من الحروف التي تؤثر حركة الفتح في الكلمة التي تكون فيها، ومن هنا فإننا نجد الكلمة قد تحولت من (حَلْب) إلى (حَلَب).

ومن حذف الحركة أيضا ما جاء في قوله تعالى:" ***يوم يدع الداع إلى شيء نُكُر***"[3].

قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي " نُكُر" بضمتين، وقرأ ابن كثير" نُكْر" بتسكين الكاف، وافقه الحسن وشبل. وهما لغتان كما قالوا في الرُّعُب والرُّعْبُ والشُّغُل والشُّغْل[4].

---

[1] في قواعد الساميات \٦٧

[2] لسان العرب(حلب)١\٣٢٧

[3] القمر \٦

[4] الحجة لابن زنجلة \٦٨٨، وانظرو إملاء ما من به الرحمن ٢\٥٤٥ والبحر المحيط ١٠\٣٥ ، وإتحاف فضلاء البشر \٤٠٤،

إذا كانت اللغة تستثقل الحركات القصيرة، وتحاول أن تتخلص منها في حال كونها مختلفة، فإن من الأولى أن تتخلص منها في حال كونها متماثلة، واللغة تستثقل توالي صائتين متماثلين في مقطعين صوتيين متتابعين، ولهذا فإن اللغة تميل في أغلب الأحيان إلى التخلص من الأصوات المتماثلة، ومن هنا نجد قراءة ابن كثير قد جاءت على هذا الأمر، فحيث من المستثقل أن نقرأ بضمتين متواليتين، فنتخلص من إحداهما حسب ما تسمح به اللغة.

وأما النظير وهو ما جاء عن العرب أنهم يقولون " شُغْل في شُغُل، ويقولون رُعْب في رُعُب "، فلا نجده يبتعد عن المثال، فهو يمثل ظاهرة لغوية بدت في لهجات القبائل العربية حين آثرت اللغة التخلص من الصوائت المتوالية، فالقياس أن تكون (شُغُل) بضمتين، غير أن مثل هذا التتابع مستثقل في اللغة، ولهذا يستغني النظام اللغوي عن الحركة في أحد هذين المقطعين لتوالي الأمثال.

šuġlun < šuġulun

• الصفات اللهجية:

وهي صفات اختصت بها بعض القبائل العربية عن بعض، وقد عدها القدماء نوعا من العيوب اللغوية، وهذا واضح في قول ثعلب " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء "[1].

وعلى الرغم من ذلك فإنها تبقى لهجات عربية لا يُخطأ من يتحدث بها، غير أنه يعد مبتعدا عن اللغة الفصيحة.

وسيدور الحديث في هذا القسم حول صفتين من هذه الصفات، كانت سائدة عند العرب قديما، واستمر بعضها حتى وصل إلينا، وظهر في لهجاتنا المحكية، وهاتان الصفتان هما التلتلة والاستنطاء.

• التلتلة:

وهي ظاهرة تعني كسر حرف المضارعة في الأفعال، فتقول: أنا إِعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وهو يِعلم. وقد نص ثعلب على أنها لغة لبهراء. والقياس أن تقع حروف

[1] الخصائص٢\١٢-١٣

المضارعة على شكلين:

- مضمومة: وتكون في المضارع من الرباعي، نحو يُسْلم، ويُكْرم.

- مفتوحة: وتكون في المضارع من الخماسي أو السداسي، نحو يَتَدرب، ويَسْتخرج.

وقد حصر الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الحالات التي يقع فيها حرف المضارعة مكسورا في غير لغة الحجازيين الذين يرفضون ذلك رفضا قاطعا – على حد قوله – الحالات الآتية:

١. كسر حروف المضارعة عدا الياء:وذلك في :

- مضارع الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على (فَعِل)، مثل لَعِب نِلْعب.
- الفعل الناقص المكسور العين واويا كان أو يائيا، نحو شَقِيَ نِشْقى.
- الفعل الأجوف، نحو خَالَ نِخَالُ.
- مضعف الثلاثي الذي على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، نحو تِعْضَضْنَ.
- ما كان مبدوءا بهمزة وصل من غير الثلاثي، نحو نستغين.
- ما كان ماضيه على وزن (تفعلت) أو (تفاعلت) أو (تفعللت).

٢. كسر حروف المضارعة بما فيها الياء: وذلك في

- المثال الواوي الذي ماضيه على وزن (فعل) نحو وجل ييجل.
- الفعل (أبى) وهذا شاذ في لغتهم.[1]

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن ظاهرة الكسر في حروف المضارعة، هي الأصل في الاستعمال اللغوي، بدليل أنها ظاهرة سامية قديمة توجد في العديد من اللغات السامية كالعبرية، والسريانية، والحبشية. وكذلك بقاء مجموعة من الألفاظ التي احتفظت بهذا الأصل في بعض اللهجات العربية قديما، والتي استمرت حتى دخلت العديد من لهجاتنا المحلية، نحو قولنا: (مين بِقْرأ ومين بِسْمع)[2]. ويقول أيضا: " لم يبق فتح حرف المضارعة -فيما أعلم- إلا في لهجة نجد، إذا كانت فاء المضارع ساكنة مثل: يَرْمي، ويَلْعب، ويَرْكض ، ولا يكسر حرف المضارعة في هذه اللهجة إلا إذا كان ما بعده متحركا مثل:

---

[1] اللهجات العربية في التراث\١ ٣٨٨-٣٩٥

[2] فصول في فقه العربية \ ١٢٥-١٢٦

بِسابق، وبِلاكم، وبِهاوش "[1].

ومما جاء على التلتلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***ولا تَركنوا إلى الذين ظلموا***"[2].

قرأ الجمهور" تَرْكَنوا " بفتح التاء، ورويت عن أبي عمرو " تِركنوا " بكسر التاء، على لغة تميم في كسر المضارع، ونظيره مضارع (علم) في غير الياء[3].

ومما جاء على التلتلة في القراءات القرآنية أيضا قوله تعالى:" ***فتَمَسَّكُم النار وما لكم من دون الله من أولياء*** "[4].

قرأ الجمهور " فتَمَسَّكم " بالفتح، وقرأ يحيى والأعمش وطلحة بخلاف عنه، وبُروى عن حمزة من طريق إسحاق الأزرق " فَتِمِسَّكم " بالكسر. وقال ابن جني: " هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو علمت تِعلم، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِركب، وتَتقِلُّ الكسرة في الياء نحو يِعْلم ويِرْكب، استثقالا للكسرة على الياء"[5].

جاء الفعل على لغة تميم، فكسر الحرف الأول منه –حرف المضارعة– ولعل السبب إزاء هذه الظاهرة، أن اللغة كانت تكسر حروف المضارعة في الأصل، وبعد ذلك كرهت اللغة حركة الكسر على الياء في أول الأفعال المبدوءة بالياء، نحو (يِلْعب)، فعملت على التخلص من هذه الحركة الثقيلة، وجاءت بالفتحة لخفتها، ويبدو أن اللغة لم تتخلص من هذه الحركة نهائيا لأن النظام اللغوي للعربية لا يسمح أن يبدأ الكلام بصوت ساكن ليس متبوعا بحركة، ولما كانت اللغة تميل إلى التخلص من الحركات المستثقلة، وتميل إلى قياس الألفاظ بعضها على بعض، قاست هذا الأمر في جميع الأفعال المبدوءة بأحرف المضارعة، على الفعل المضارع المبدوء بالياء، ولهذا نجدها قد تخلصت من الكسرة الموجودة في جميع الأفعال المضارعة، ومما سهل للغة هذا القياس، أن جميع هذه الحروف حروف مضارعة، لها نفس الوظيفة اللغوية، ثم أنها لغة تميل إلى التخلص من الحركات المستثقلة.

ومن هنا نستطيع القول، إن مثل هذه القراءة تعد من الأمثلة اللغوية التي تحمل الصفة

---

[1] فصول في فقه العربية \ ١٢٥

[2] هود \ ١١٣

[3] البحر المحيط ٦\ ٢٢٠

[4] هود \ ١١٣

[5] المحتسب ١\ ٣٣٠

القديمة للفعل المضارع في العربية، فهي نوع من الركام اللغوي الذي يدل على تلك الظاهرة اللغوية.

وأما النظير فلعلنا لا نجد فيه اختلافا واضحا عن المثال، إذ تعمد لهجة تميم -كما يذكر ابن جني - إلى كسر حروف المضارعة في الأفعال التي على وزن (فعل) جميعها عدا ما يبدأ منها بالياء، فإنه قليل، ومن هنا نجد أن النظير (علم) جاء على وزن (فعل)، وهو فعل تكسر لهجة تميم حرف المضارعة فيه، ويعد هذا احتفاظا من بعض اللهجات بالظاهرة اللغوية المندثرة، التي تخلصت منها اللغة بفعل قوانين التطور التي تعرضت لها، ولم يبق منها إلا مجموعة من الصور التي تظهر لدى بعض القبائل، خَصائِصَ لَهَجِيَّةً عامةً تتميز بها هذه القبيلة عن تلك.

• **الاستنطاء:**

من الصفات اللغوية التي ظهرت في اللهجات العربية، وقد اختلف العلماء في نسبتها، فقد نقل أبو حيان عن التبريزي أنه نسبها إلى العرب العاربة[1]، ونسبها السيوطي إلى سعد بن بكر، وهذيل، والأزد وقيس، والأنصار[2]، ولم تقتصر هذه الصفة على تلك القبائل العربية القديمة، بل نجدها قد استمرت حتى وصلت إلينا، فهي لهجة شائعة عند العراقيين[3].

والاستنطاء ظاهرة تعني قلب عين الكلمة نونا عند مجاورتها صوت الطاء، ولم تذكر المصادر من الأمثلة على ذلك إلا مِثالا واحدا هو (أنطى بدلا من أعطى)، قال ابن منظور: " أنطيت لغة في أعطيت...والأنطاء العطيات...وقيل الإمطاء بلغة أهل اليمن "[4].

ويرجح الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن تكون هذه الظاهرة خاصة بأهل اليمن، فقد خلص الدكتور الجندي لهذه النتيجة بعد أن أجرى دراسة على ديوان الهذليين، كما درس ظواهر لهجة قيس، ومن هنا يذهب الدكتور الجندي إلى أن تكون قيس المذكورة في قول السيوطي بطنا من همدان القحطانية، ومثلها هذيل أيضا، إذ يراها قبيلة أخرى غير تلك القبيلة المعروفة من مضر[5].

---

[1] البحر المحيط١٠\٥٥٦

[2] الاقتراح \٨٣-٨٤

[3] فقه اللغة\١٥٣

[4] لسان العرب (نطا) ١٥\٣٣٣

[5] اللهجات العربية في التراث١\١٣٦

وقد علل بعض المحدثين تحول صوت العين إلى نون، بأن بعض الرواة لم يصفوا لنا الظاهرة على وجه الدقة، فربما كان العرب ينطقون بالعين من الأنف، بمعنى أن يجعلوا مجرى النفس مع هذا الصوت من الفم والأنف معا، ولهذا نسمع للعين صوتا أنفيا، فيظهر الصوت ممتزجا بالنون ، فهو ليس نونا في الحقيقة[1].

ويرى المستشرق رابين أنه من غير الممكن أن تتحول العين نونا بسبب تأثير الطاء، إذ لا يوجد عامل صوتي يؤدي إلى هذا الانقلاب، وعلى هذا فإنه يرجح أن يكون الفعلان مختلفين، أحدهما (أعطى) المعروف في العربية، والثاني (أنطى) الموجود في العبرية (nata)، وهو فعل لازم ويتعدى بالهمزة، ومعناه: مد يده إلى، وهذا يعني أن العربية أخذت هذا الفعل من العبرية ثم عدته بالهمزة.

ويرد المستشرق رابين على من يجعل العين قد أخذت الصفة الأنفية، بأن هذه الصفة كانت ملازمة لهذا الصوت منذ السامية الأولى[2].

وإذا كانت العين قد احتفظت بصفتها الأنفية في السامية الأولى، فإن هذا يعني أن ترد العين في جميع الألفاظ قريبة من صوت النون، -ذات صفة أنفية- ومن غير المعقول أن تكون قد اقتصرت على هذه الكلمة وحدها (أنطى) في اللغة.

ويرفض الدكتور رمضان عبد التواب هذا الأمر، ويرى أن استعمال (أنطى) مكان (أعطى) جاء نتيجة النحت بين كلمتين: الكلمة العربية (أعطى) من جهة، والكلمة العبرية (natan) والسريانية(nettel) من جهة أخرى، وهذا شبيه بما حدث في كلمة (يمامة)، منحوتة من (حمامة) العربية و(yawna) السريانية، وهو تفسير يقبله المنطق اللغوي في مثل هذه المفردات.

وقد فسر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيرا آخر، حين جعل الفعل (أنطى) متطورا عن الفعل(آتى)، " وملاك الأمر في هذه النون أنها لم تكن مقابلة للعين في (أعطى) وإنما جاءت من الفعل (آتى) بمعنى أعطى، ثم ضعف الفعل فصار(آتّى) بتشديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات السامية ينتقي إبدال النون بأحد

[1] في اللهجات العربية \ ١٣٠

[2] اللهجات العربية الغربية \ ٣٢

الحرفين المتجانسين، كما تقول في العربية جندل وهي من جدل "[1]. وهذا تفسير مقبول لما حدث في هذه اللفظة من تطور، ولا سيما على المستوى الدلالي، غير أننا نقول إن هـذا الفعل الذي تحول إلى (آتى) لضعف دلالتـه، ثم تحـول إلى (أنطـى) للمخالفـة بـين المتجانسين، كان يجب فيه أن يأتي على (أنتى) بالتاء لا بالطاء، إذ لا موجب لتفخيم التـاء هنا، وهذا مخالف لما عليه الفعل (أنطى)، الذي نحن بصدد دراسته ضمن ظاهرة الاستنطاء. على أن في اللهجة العراقية ما يدعم تفسيرها بأنها من (أعطى).

نجد من خلال ذلك أن أكثر الدراسات الحديثة ترفض أن تكون العين قد تحولت إلى نونا، وذلك لعدم التشابه الصوتي بينهما، وعلى هذا تخرج ظاهرة الاستنطاء من دائرة تأثير الأصوات ببعضها، لتحمل السمة التاريخية، بمعنى أن عامل التطور اللغوي هو الذي لعـب الدور المهم والرئيس فيها، حيث تمت عملية النحت بين اللغات السامية، فنشـأ اللفـظ (أنطى) من كلمتين، عربية وسريانية، كما أسلفنا.

ومما جاء على ظاهرة الاستنطاء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "***إنّـا أعطينـاك الكوثر***"[2].

قرأ الجمهور" أعطيناك "، وقرأ الحسن وابن محيصن وطلحة والزعفراني "أنطينـاك " بالنون، وهي قراءة مروية عن النبي –صلى الله عليه وسلم–[3].

وذكر أبو حيان أن هذه القراءة لغة للعرب العاربة، ونقل هذا عن التبريزي، ونظيرها قول النبي –صلى الله عليه وسلم– : " اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة"[4].

جاءت هذه القراءة على لهجة من قبال (أنطى) في (أعطى)، وهي صفة احتفظت بها بعض القبائل العربية للدلالة على ما تعرض له هذا الفعل من تطور بعد عملية النحت الـتي حدثت، وليس هذا نوعاً من التماثل الذي أدى إلى انقلاب صوت العين نونا.

ولعل النظير المستعمل هنا لا يختلف عن هذا، إذ هو من الأمثلة التي يمكن عدها ممـا تكلمت به العرب ضمن ظاهرة الاستنطاء، وهي ظاهرة مردها إلى النحت.

---

[1] دراسات في اللغة \ ٢١٧

[2] الكوثر \ ١

[3] مختصر في شواذ القرآن \ ١٨١، و البحر المحيط ١٠\ ٥٥٥-٥٥٦

[4] المعجم الكبير ١٧\ ١٥٤

الفصل الثالث

النظير من كلام العرب الشعري

- في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب الشعري
- في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب الشعري

النظير من كلام العرب الشعري:

حظي الشعر بمنزلة رفيعة ومكانة مرموقة لدى النحاة وعلماء اللغة، إذ كانت الأشعار مرجعا وأساسا في استنباط القواعد والاحتجاج لها.

ونحن وإن كنا نعد الشعر من الفنون الأدبية الرفيعة، فإنه يقع تحت سيطرة الوزن والقافية، وعلى الرغم من ذلك نجد النحاة وعلماء اللغة قد اتخذوه أساسا في الاحتجاج والتقعيد، حتى غدا هذا الأمر عنصرا غالبا في الدرس النحوي عند أكثر العلماء المتقدمين والمتأخرين.، ولعلنا نلمس هذا عند الرجوع إلى أي كتاب من الكتب القديمة، ككتاب سيبويه مثلا، لنجد فيه ما يقرب من ألف وخمسين بيتا من الشعر؛ استعملت شواهد على ظواهر لغوية مختلفة، أو أصولا لقواعد نحوية كثيرة، في حين لا تزيد الشواهد القرآنية على ثلاثمائة وثلاث وسبعين آية. ويذكر أن ابن عباس كان ينشد الشعر عندما يُسأل عن التفسير[1].

مال النحاة إلى الاستشهاد بالشعر، وأحسوا بشيء من الراحة عند استعماله والاحتجاج به أكثر من غيره من المصادر، بسبب شيوعه على الألسنة، وانتشاره بين القبائل، حيث كان للشعر ميدان فسيح عند العرب يتمثل في الفخر والمديح وترسيخ الشيم الحسنة لدى أبناء القبيلة، زيادة على سهولة حفظه والعناية بروايته ونقله. فكان لابد أن تظهر في لغة الشعر الكثير من الأساليب والاستعمالات الخطابية والظواهر اللغوية، لتشكل مادة لغوية خصبة لما صادف العلماء في درسهم اللغوي.

و لم يقبل النحاة كل ما كانوا يقعون عليه من الأشعار، بل نجدهم قد حددوا مسألة قبول الشعر ورفضه، وقيدوها بقيود:

الأول: الزمن الذي قيل فيه الشعر، على الرغم من أن المصادر القديمة لم تذكر لنا نصا قاطعا في تحديد الزمن الذي انتهى عنده الاعتماد على الشعر، فإن هذا الزمن لا يتجاوز السنة الثمانين بعد المائة الأولى من للهجرة، أو بمعنى آخر عند نهاية العصر الأموي ، وبداية العصر العباسي، وقد اعتمد هذا التحديد بناء على ما فُهم من الروايات المتناثرة، والتي تضيق على الشعر في تلك الفترة وما بعدها، إذ نجد اللغويين يصفون من أتى من

[1] الإتقان في علوم القرآن ١\١٢٠

الشعراء بعد تلك الفترة بالغلط أو اللحن، أو بأنه مولد.

الثاني: اعتماد أشعار أهل البادية، حيث رأى النحاة أن التحضر والاختلاط بالأجناس الغريبة مدعاة إلى تسهيل اللغة وتليينها، ويتضح هذا الأمر من خلال تعليقات بعض النحلة على مجموعة من الأشعار، ووصفها بأن ألفاظها غير نجدية أو بأنها مولدة، وهذه صفات مناقضة للبداوة.

الثالث: الاعتماد على الطبع دون الصنعة في الشعر، حيث يرفض النحاة الأشعار المصنوعة حتى مع جودتها، ويقبلون الأشعار التي جاءت موافقة للطبع حتى مع رداءتها، ولعلهم بذلك يبحثون عن الأصالة في اللغة الناتجة عن الفطرة[1].

وقد تضمن هذا الفصل مجموعة من الأبيات الشعرية التي اختارها علماء القراءات اللغويون، واستعملوها على أنها نظائر داعمة لآرائهم وتوجيهاتهم وتعليلاتهم؛ التي مالوا إليها عند التعليق على بعض مواطن الخلاف الواقعة في القراءات القرآنية، ويعد هذا الفصل من أوسع فصول هذه الدراسة، مما يدل على أهمية الشاهد الشعري في توجيه الدرس النحوي عامة، والقراءات القرآنية خاصة.

من القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب الشعري:

تتعدد القضايا الصوتية المطروحة للبحث في هذا الفصل، فمنها ما يتعلق بالأصوات الصامتة ، ومنها ما يتعلق بالأصوات الصائتة -الحركات- ومنها ما له مساس واضح بالمقاطع الصوتية أو الوظيفة الفنولوجية للأصوات. ومن هنا فإن هذا الفصل ينقسم على ثلاثة أقسام:

- ما يتعلق بالأصوات الصائتة (الحركات): ونذكر من قضاياها ما يأتي:

- التخلص من الحركات:

لجأت اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة الواقعة في المقاطع الصوتية المكونة للكلمات؛ على سبيل التخفيف، وذلك بتقليل عدد المقاطع الصوتية في الكلمة الواحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجدها قد تخلصت من الحركات القصيرة اللاحقة بأواخر الكلمات -الحركات الإعرابية- في فترة من الفترات، متابعة في ذلك الكثير من اللغات

[1] الرواية والاستشهاد باللغة \ ٣٤-٣٦؛ وعصور الاحتجاج في النحو العربي \ ١٧٥-١٧٨

السامية الشمالية، كالعبرية والآرامية. وقد سبق أن وضحنا هذا في الفصول السابقة .

إن ما نراه في هذا الموضع ليس أكثر من صورة واضحة على هذه الظاهرة، وقد حفظتها لنا القراءات القرآنية، ومجموعة من الأشعار العربية، ومن الأمثلة على التسكين :

قال تعالى:" *ولا يخففْ عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور* "[1].

قرأ الجمهور" لا يخففُ " بالرفع، وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو" لا يخففْ " بإسكان الفاء[2]. وقد حمله أبو حيان على أنه تشبيه للمنفصل بالمتصل، ونظيره قول الشاعر :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[3]

كان القياس في هذا الموضع أن يأتي بالرفع على قراءة الجمهور، غير أن القارئ لجأ إلى التخلص من الحركة القصيرة التي هي علامة رفع للفعل المضارع المرفوع؛ لأن الفعل لم يلحقه جازم أو غيره، وبهذا يكون قد حفظ لنا مظهرا من مظاهر التطور الذي سارت فيه اللغة العربية في فترة من فترات حياتها.

وأما النظير (فاليوم أشربْ) فالقياس فيه أن يأتي مرفوعا، لتجرده من عوامل الجزم، فلا وجه لجزمه من هذه الجهة. وقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن التسكين في مثل هذا البيت لا يخرج بوجه من الوجوه عن كونه من ضرورات الشعر، مع أن كثيرا من اللغويين والنحويين لا يعترفون بالضرورة، ولا يتصورون أن يخطئ الشاعر في لغته التي ينتجها بفطرته وسليقته، ولهذا نجد من النحويين من سارع إلى تأويل تلك المواضع التي يخرج فيها الشاعر على القواعد اللغوية[4].

والواضح أن هذا البيت لا يستقيم له الوزن إلا بتسكين آخره، إذ لو تحرك الفعل (أشرب) لانكسر وزن البيت، ولما كان البيت يروى في الديوان بلفظ (أُسقى) مكان (أشرب) فأغلب الظن أن يكون الخلط قد وقع من الراوي، لا من القائل، بمعنى أن الراوي قد استبدل باللفظ الأصلي (أُسقى) لفظا آخر (أشرب)، فوجد أن الوزن لا يستقيم إلا بالتسكين، فأسكن آخر البيت لإقامة الوزن،أو أن يكون استكثر على امرئ القيس الخطأ فغير الرواية (بأسقى) لأنه لم

---

[1] فاطر ٣٦\

[2] مختصر في شواذ القرآن ١٢٤\، والبحر المحيط٩\٣٦

[3] البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٦٢\، برواية (فاليوم أُسقى) بدلا من (فاليوم أشرب)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، والبيت في الكتاب٤\٢٠٤، والخصائص١\٧٥، والمحتسب١\١٦٠، والبحر المحيط٩\٣٦

[4] انظر فصول في فقه العربية ١٦٧\-١٦٨

يكن يتصور أن امرئ القيس يمكن أن يخطيء في العربية. وهذا موضع تبدو فيه الضرورة واضحة، وإن كان يظهر لنا شيئا من الخلاف بين المثال والنظير، حيث جاء الفعل في المثال ساكنا للتخلص من حركة الإعراب، وجاء السكون في النظير لضرورة الشعر، ومعلوم أن الضرورة مقبولة في الشعر، ولا مكان لها في القراءات القرآنية، فإن هذا مما يمكن أن نعده ميلا من اللغة نحو التخلص من الحركات كما ذكرنا.

ومما جاء على التخلص من الحركات، قوله تعالى:" ***والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك*** "[1].

قرأ الجمهور " أنزل " مبنيا للمفعول، وقرأ إبراهيم النخعي، وأبو حيوة، ويزيد بن قطيب " أنزل " مبنيا للفاعل، وقرئ كذلك " أنزليك "بتشديد اللام، بعد تسكينها، نحو قول الشاعر:

إنما شعري قيد   قد خلط بجلجان[2]

حذفت الهمزة، ونقلت كسرتها إلى لام (أنزل) فالتقى المثلان من كلمتين، والإدغام جائز[3].

مر قوله " أنزليك" بمرحلتين للوصول إلى هذه الصورة، ففي المرحلة الأولى تخلص القارئ من الحركة القصيرة الموجودة على آخر الفعل، وهذا من مظاهر ميل اللغة إلي التخلص من الحركات الإعرابية، حيث تم الأمر على النحو الآتي:

>unzil >ilayka < >unzila >ilayka

وأما في المرحلة الثانية فقد تخلص من صوت الهمزة مع حركته، على النحو الآتي:

>unzillayka < >unzil layka < >unzil >ilayka

الإدغام   حذف الهمزة تسكين الآخر   الأصيل المستعمل

ويظهر في الأصل المفترض أن عدد المقاطع ستة، وعند إنجاز هذه العملية الصوتية، تقلص عدد المقاطع الصوتية ليصل إلى أربعة مقاطع فقط.

وأما النظير (قد خلط) فالقياس فيه أن يقع متحركا بالفتح لأنه فعل ماض، غير أن الشاعر جاء به ساكنا، وهذا مظهر من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من حركات

---

[1] البقرة \ ٤

[2] نسبه أبو حيان إلى الشاعر وضاح، انظر البحر المحيط ١\٧٠

[3] إعراب القرآن للنحاس ١\١٣٢، و البحر المحيط ١\٧٠

الأواخر، ولعل من الواضح أن التخلص من هذه الحركات يقودنا إلى التقليل من عدد المقاطع الصوتية في الكلمة، ونوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

hulṭa < huliṭa

حذف الحركة والتقليل من عدد المقاطع الصوتية — الأصل المستعمل

ومما جاء على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *وأرِنا مناسكنا وتب علينا* "[١].

قرأ نافع، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وعاصم " أرِنا " بكسر الراء، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب " وأرْنا " بسكون الراء للتخفيف، ويروى عن أبي عمرو أنه قرأ بالاختلاس أيضا[٢].

وقد وجهت قراءة التسكين على أنها من باب التخفيف، أو من إجراء المنفصل مجرى المتصل، أو أنه من باب حذف الهمزة ونقل حركتها عند من كسر،ومن باب سكون الراء الأصل وحذف الهمزة، إذ أصل الفعل (أرْئِنا)[٣]. ونظير سكون الراء في مثل هذا الفعل قول الشاعر:

أرْنا إدَاوة عبدِ اللهِ نملؤها   مِن ماءِ زَمْزمَ إنَّ القومَ قد ظَمِئوا[٤]

مالت اللغة إلى التخلص من عين الفعل (رأى) في حالة المضارع، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ميل اللغة إلى التخلص من صوت الهمزة في كثير من اللهجات العربية، فقد ذكر سيبويه أن العربية أسقطت الهمزة من هذا الفعل لكثرة استعماله، وهذا واضح في قوله: " ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولهم: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب، وحدثني الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرآهم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم "[٥].

---

[١] البقرة \١٢٨

[٢] الاختلاس: أن تقرأ بالحرف بين الحركة والسكون، فلا تظهر الحركة معه خالصة، ولا يظهر السكون كذلك.

[٣] السبعة \١٧٠-١٧١، والحجة لابن خالويه \٧٨، والحجة للفارسي٢\٢٢٦، والحجة لابن زنجلة \١١٤، وإملاء ما من به الرحمن١\٧٠، البحر المحيط١\٦٢٣، وإتحاف فضلاء البشر \١٤٨

[٤] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط١\٦٢٣

[٥] الكتاب ٣\٥٤٦

وذكر ابن منظور هذا الرأي لسيبويه وفسره بأنه يعني " أن كل شيء ما كان أوله زائدة من الزوائد الأربع نحو أرى ويرى ونرى وترى، فإن العرب لا تقول ذلك بالهمز، أي أنها لا تقول أرأى ولا يرأى ولا نرأى ولا ترأى، وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم في (أرى) تعاقب الهمزة التي هي عين الفعل، وهي همزة أرأى، حيث كانتا همزتين "[1].

والزائدة التي عناها سيبويه في هذا الموضع هي حرف المضارعة.

فالأصل في الفعل (رأى) أن يصاغ منه الأمر على (أرء)، وبعد التخلص من صوت الهمزة يصبح الفعل على إحدى حالتين:

الأولى: (أرِنا) بالكسرة عند من أسقط الهمزة وأبقى حركتها على النحو الآتي:

>arinā < >ar>inā

الثانية: (أرْنا) بالسكون عند من أسقط الهمزة مع حركتها، على النحو الآتي:

>arnā < >ar>inā

وأما النظير (أرنا إداوة) فشبيه بالمثال إلى حد كبير، فالأصل فيه أن يأتي بالكسرة (أرِنا) لأن الأفعال المعتلة تجزم بتقصير حركتها الطويلة، ولما كان الأصل في صياغة الأمر منه على (أرء) ثم مالت اللغة إلى التخلص من صوت الهمزة جاء هذا الفعل على صورتين:

الأولى: >arinā < >ar>inā

الأصل المفترض — سقوط الهمزة دون حركتها

الثانية: >arnā < >ar>inā

الأصل المفترض — سقوط الهمزة مع حركتها

كما أنه من الجائز أن يكون قد حدث نوع من التوهم، وقياس المعتل على الصحيح.

ومما حذفت منه الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " *أو يعفوَ الذي بيده عقدةُ النكاح*"[2].

قرأ الجمهور" أو يعفو " بالنصب، وقرأ الحسن " أو يعفو " بسكون الواو. وقال ابن جني: " سُكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف، لأنها لا تتحرك أبدا "[3]. وإلى هذا ذهب الزمخشري أيضا[4].

---

[1] لسان العرب (رأى) ١٤\٢٩٢

[2] البقرة \٢٣٧

[3] المحتسب ١\١٢٥-١٢٦

[4] الكشاف ١\٢٨٦

أما أبو حيان فيعدها من باب استثقال الفتحة على حروف العلة[1]، ونظير سقوط الحركة عن حروف العلة قول الشاعر:

كأن أَيْدِيهن بالقاعِ القَرِقْ

أيديْ جوارٍ يتعاطينَ الوَرِقِ[2]

وقول الآخر:

فما سودتني عامر عن وراثة   أبى الله أن أسمو بأم ولا أب[3]

مالت الدراسات اللغوية القديمة إلى وضع الواو والياء ضمن الأصوات التي ترفض أن يلحقها حركة من جنسها، وإذا وقع ذلك نحو قولنا: يغزو، فلا يجوز أن تظهر الضمة استثقالا للجمع بين المتماثلين[4].

والواقع أن اللغة ترفض مثل هذا العنقود الصوتي، لما فيه من كراهة، فاللغة تكره الحركات المزدوجة في نظامها اللغوي، وعند تحريك الفعل المضارع الناقص الواوي بالرفع، فإنه سيتشكل حركة مزدوجة صاعدة (wu) وهي حركة صعبة تحذفها اللغة، وتلجأ إلى التعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق

yaġzūwu	<	yaġzū	<	yagzū
الأصل وفيه الحركة المزدوجة		بعد حذف الحركة		التعويض بإطالة الحركة

غير أن احتفاظ مثل هذه الألفاظ بصورة الصوت المحذوف في الرسم الإملائي، أدى بالعلماء إلى توهم حذف الحركة عن هذا الصوت بسبب ثقلها في السياق الصوتي، يقول الأزهري: " والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى، ومن بيان ذلك أن الألف اللينة، والياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة، إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ... والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما، فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا "[5].

[1] البحر المحيط٢\٥٣٨

[2] البيت لرؤبة في ملحق ديوانه \١٧٩، وأدرجه المحقق ضمن الأبيات المنسوبة لرؤبة والتي يُنسب بعضها للعجاج، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١\٢٤٩، والمحتسب١\١٢٦، والخصائص ١\٣٠٧

[3] البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه \١٣، وهو بلفظ (عن قرابة) بدل (عن وراثة) وانظر الخزانة٣\٥٢٧، والمحتسب ١\٢٧

[4] شرح الشافية٣\١٨٢

[5] تهذيب اللغة ١\٥٢

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إمكانية تحديد وظيفة مثل هذه الأصوات في بنية الكلمة، وهذا مسبب عن إدراك بعض القدماء أن هناك نوعين من هذه الأصوات، أصوات شبيهة بالحركة (semivowels) وهي (و، ي) عند كونهما صوتين صامتين. وأصوات صائتة وهي (و،ي) عند كونهما حركتين طويلتين، ولعل هذا ما أشار إليه الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: " وقد أحسن بعض العلماء بازداوج وظيفة رمزيّ الواو والياء في الكتابة العربية واختلافهما إذا كانتا رمزين للضمة الطويلة والكسرة الطويلة، عنهما إذا كانتا رمزين للواو والياء من الأصوات الصامتة "[1].

فهذا يدل على أن من اللغويين القدماء من أدرك حقيقة صوتي الياء والواو فجعلهما صوتين شبيهين أو ناشئين عن الحركات، ومنهم من تنبه إلى هذه الحقيقة فجعل هذين الصوتين من الأصوات الصامتة التي تستثقل اللغة وقوع الحركات عليها، ولهذا كانت حركاتها لا تظهر.

ونحن إذا نظرنا إلى قوله تعالى " يعفو" لا بد وأن نلمس فيه ذلك المقطع المحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة، والتي تتخلص منها اللغة بحذف شبه الحركة (wa)، التعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق (fu) وهي الضمة القصيرة فصارت (ū)

ya<fū < ya<fu < ya<fuwa

التعويض بإطالة الحركة — حذف شبه الحركة — الأصل وفيه الحركة المزدوجة

ثم نجد الخط العربي قد احتفظ لنا بصورة الواو في آخر الفعل، وتوهم العلماء أنها واو تقرأ قصيرة لالتقائها مع الساكن بعدها كما هو شائع في اللغة.

وأما النظير (أيديْهن) فالأصل في النصب لوقوعه اسما لكان، وفي هذا الوضع تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) والتي تعمل اللغة على التخلص منها بإسقاط شبه الحركة، وتعوض عنها بإطالة نواة المقطع السابق مما يتولد عنه حركة الكسرة الطويلة

>aydīhinna < >aydihinna < >aydiyahunna

النمط المستعمل بعد التعويض — سقوط الحركة المزدوجة — الأصل

ومثله النظير الآخر (أن أسموْ) فالأصل فيه (أن أسموَ) بنصب الفعل لأنه مسبوق بأداة النصب (أن)، وهنا تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة(wa) وهي حركة مكروهة كما ذكرنا، فاستغنت اللغة عنها، وبذلك تولدت فجوة صوتية في الكلام، تعوض اللغة عنها

[1] فصول في فقه العربية \ ٤٠٧

بإطالة الحركة التي قبلها، مما يتولد عنه ظهور الضمة الطويلة، التي ظنها السابقون واوا بسبب تشابهها في الرسم مع الواو، وكل ذلك يعود إلى طبيعة الخط العربي الذي لم يميز بينهما، وقد تم الأمر في هذا المثال إلى النحو الآتي:

>asmu	<	>asmu	<	>amuwa
بعد التعويض عن المحذوف		بعد حذف شبه الحركة		الأصل

•تقصير الحركات:

تنبه القدماء لمثل هذا الأمر ومجيئه في كلام العرب، وردوا بعض أنماط هذا المظهر إلى تجاور أصوات العلة مع الحركات التي من جنسها، يقول سيبويه: " باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، وذلك ثلاثة أحرف: الألف والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل..وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم "[1].

أما ابن جني فيرى أن هذا الأمر لا يزيد على أنه من باب نيابة الحركات عن الحروف[2].

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه التعليلات والتأويلات، من الأمور التي يمكن أن نقول بشأنها، إن علماء اللغة الأقدمين لم يتسن لأكثرهم الفصل بين صوتي الواو والياء في أنهما قد يقعان صوتين صامتين –شبه حركة– وقد يقعان حركتين، ولهذا نجد سيبويه يشير إلى حذف الألف والواو والياء إذا التقت بصوت ساكن بعدها، مع أن تلك الأمثلة التي عرضها تخلو من الواو والياء، وليس فيها إلا الحركات الطويلة، وأن ما حدث فيها هو تقصيرها لأسباب صوتية، إذ لو بقيت على حالها لتشكل فيها المقطع المرفوض، وهو المقطع المكون من صوت صامت ثم حركة طويلة يتلوها صوت صامت، وهذا المقطع ذو حدين: فإما أن يكون مقطعا مكروها فقط، وذلك إن تحقق فيه شرطان:

الأول: أن يكون في آخر الكلام في حال الوقف عليه مثل باب، وناس.

الثاني: أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكررا في المقطع الذي يليه، كما في الضالين. ويعد هذا المقطع من المقاطع المكروهة في اللغة، ويشكل هذا النوع أقل

[1] الكتاب٤\١٥٦-١٥٨

[2] الخصائص٣\١٣٥-١٣٦

المقاطع دورانا في النظام اللغوي.

وأما الحد الثاني وهو ما لم يتوافر فيه الشرطان السابقان، فإن اللغة لا تكتفي بكراهته بل ترفضه من نظامها رفضا قاطعا[1].

بل إن ابن جني الذي أدرك العلاقة بين الحركات وأصوات العلة، يشير إلى جواز إنابه الحركات عن الحروف، دون أن يشير إلى أن مثل هذه الأمثلة تخلو من الأصوات الصامتة وليس فيها إلا الحركات الطويلة التي وجب تقصيرها وهذا أمر شائع في العربية، كما يقول المستشرق برجشتراسر: " فهو مطرد قبل حرف ساكن، مثال ذلك: رمت، أصلها ramayat فكان ينبغي أن تكون ramāt بالفتحة الممدودة، فقصرت "[2].

وتميل الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن التخلص من " الحركات الانتهائية الممدودة، إن كان لا يقع أحيانا إلا في ضرورة الشعر، إنما هو سمة من سمات اللغات السامية على الأغلب، حيث يتخلص من هذه الحركات في الإملاء، وتكتب الكلمات خالية تماما من حروف المد... والأرجح أن كل الحركات الممدودة الانتهائية كانت تقصر في اللغة السامية الأم في بعض المواضع، ولا نعرف في أيها "[3].

ويشير المستشرق برجشتراسر إلى أن الكسرة الممدودة الانتهائية كانت تقصر في لهجة الحجاز، وهذا واضح في رسم المصحف[4].

ومما جاء على تقصير الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" مثنى وثُلاثَ ورُباع "[5].

قرأ الجمهور" ثلاثَ ورُبَاع "، وقرأ إبراهيم " ورُبَع "[6].وقال الزمخشري: " قرأ إبراهيم ثُلَث ورُبَع "[7]. وقد وجه هذا الموضع على أنه من باب حذف الألف، ونظيره قول الشاعر:

---

[1] أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، د.يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ٢، سنة ١٩٩٣، ص ١٥٤-١٥٥

[2] التطور النحوي \٤٢

[3] التطور النحوي \٤٣

[4] التطور النحوي \٦٨، وانظر فصول في فقه العربية \٧٨

[5] النساء \٣

[6] المحتسب ١\١٨١، وإملاء ما من به الرحمن ١\١٧٣، والبحر المحيط ٣\٥٠٦

[7] الكشاف ١\٤٦٨

أصبح قلبي بَــرِدا

لا يشتهي أن يَرِدا

إلا عَرَادا عَــرِدا

وصِلِّيَانا بَــــرِدا[1]

لا نلحظ في قوله " ثُلَث ورُبَع " إلا شيئا واحدا هو تقصير الحركة، فليس هناك ألف في هـــذه الكلمة ، لنقول إنها قد حذفت، كما قال القدماء، وإنما توضيح ذلك على النحو الآتي:

ثُلاثا   ثُلَثَ

ṯulata < ṯulāṯa

الأصل   بعد تقصير الحركة

ويوضح ذلك قول الشاعر في النظير (عَرِدا وبَرِدا) فالقياس أن تقع هاتان الكلمتـــان بـــالألف، على النحو (بارِدا وعارِدا)، غير أن الشاعر مال إلى تقصير الحركة الطويلة، وذلك على النحو الآتي:

بارِدا   بَرِدا

baridan < bāridan

وكذلك:

عَارِدا   عَرِدا

<aridan < <āridan

مما جاء على تقصير الحركة أيضا، قوله تعالى:" *وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضـــهم علـــى بعض* "[2].

أشار أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط إلى أنه قرئ " ليبغي " بفتح الياء، كما أشار أيضا إلى قراءة أخرى وهي " ليبغ " بحذف الياء[3]. ونظيره قول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفس   إذا ما خِفت مِن شيء تَبَالا[4]

يذكر المستشرق برجشتراسر أنه يشيع في لغة الحجازيين تقصير الكسرة الممـــــدودة الانتهائية، وأن هذا كثير في رسم المصحف[5]، وليس بالإمكان أن نحمل هذا الرأي علـــى هذا الموضع لأنه يختلف قليلا عن ذلك، إذ إن هذه القراءة شاذة من حيث السند والرسـم،

---

[1] ينسب للراجز الضب، انظر هامش المحتسب ١\١٧١، وهامش الخصائص ٢\٣٦٧، ولسان العرب (عرد) ٣\٢٨٨، وورد بلا نسبة في البحر المحيط ٣\٥٠٦

[2] ص~ \٢٤

[3] البحر المحيط ٩\١٥٠، ولم ينسب هاتين القراءتين لأحد

[4] البت مجهول النسبة، انظر الكتاب ٣\٨، والإنصاف ٢\٥٣٠، وشرح المفصل ٩\٢٤

[5] التطور النحوي \٦٨، وانظر فصول في فقه العربية \١٧٨؛

وإن كانت موافقة للعربية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن القارئ ربما وهم هنا أن تكون هذه اللام التي في أول الفعل هي لام الأمر، فجزم الفعل بها توهما، ولهذا جاء بالكسرة القصيرة كما هو القياس في الأفعال المعتلة اللام.

وأما النظير (تَفْدِ نفسَكَ) فهو شاهد مجهول النسبة منذ أيام سيبويه الذي استشهد به على حذف الياء، وحمل ذلك على أنه من باب جزم المضارع باللام، حيث يُقَدَّرُ في بداية الفعل لاما محذوفة، وعلى هذا فإن ما حدث في هذا الفعل ما هو إلا تقصير للحركة الطويلة الانتهائية بسبب اللام الجازمة، وهذا من علامات الجزم في مثل هذه الأفعال. ولعل هذا ينبئ بشيء من التوافق بين المثال الذي قصرت في الحركة توهما وحملا على الفعل المجزوم، وبين النظير الذي قصرت فيه الحركة بعد تقدير الجازم في بداية الفعل.

• **مطل الحركات:**

يكاد العلماء القدماء يجمعون على رد هذه الظاهرة إلى ضرورة الشعر، التي تقتضيها قوافي الأبيات الشعرية، وفي هذا يقول سيبويه: " أما إذا ترنموا، فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادو مد الصوت... وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه "[1].

ويبدو أن اللغة تترك أبناءها في سعة من الأمر، فتتيح لهم استغلال بعض الإمكانات الصوتية التي لا تكون قياسية، حيث تتيح لهم تقصير الحركات الطويلة إذا وجد ما يضطرهم لذلك، كالتخلص من المقاطع المكروهة أو المرفوضة أو أن يضطر بعضهم لإقامة الوزن والقافية، كما أنها تسمح لهم بإطالة الحركات القصيرة للأسباب نفسها، كأنه نوع من التعويض بالحركات بعضها عن بعض.

وبإطالة الحركات ينشأ ما يشبه صوت العلة -الحركات الطويلة- فتثبت له في الرسم الإملائي صورة صوت العلة ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله: " وإذا فعلت العرب ذلك -أي مطلت الحركة- أنشأت عن الحركة الحرف الذي من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو "[2].

---

[1] الكتاب ٤\٢٠٤-٢٠٦، وانظر فصول في فقه العربية ١٨٢\

[2] الخصائص٣\١٢٣

يتعلق مطل الحركات في نظر النحاة بالضرورات الشعرية، لما تمليه طبيعة الشعر من إقامة الوزن والقافية، وهذا الذي يذكره النحاة يعد تضييقا على اللغة، وقد ورد مطل الحركات في غير الشعر كقراءة ابن عامر " فاجعل أفئيدة من الناس "[1]. وما ذهب إليه النحاة أمر مقبول مستساغ إذا جاء في الشعر، غير أنه يطرح ويرفض عند وروده في قراءة من القراءات القرآنية، لأن القرآن ليس موضع ضرورة، ولا ضرورة في كلام الله، ولهذا فإن تقصير الحركة ومطلها يقع في الكلام لإجراء بعض التعديلات الصوتية التي تقتضيها طبيعة النظام المقطعي، إلى جانب تعديلات الوزن والقافية في الشعر.

ومما جاء من أمثلة على مطل الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *بثلاثة آلاف من الملائكة مردفين* "[2].

قرأ الجمهور" بثلاثة آلاف "، وقرأ الحسن " بثلاثه آلاف " يقف على الهاء، ونقل أبو حيان عن ابن عطية أن هذا ضعيف في العربية، ووجهه أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، فلما وقف على التاء أبدلها هاء لأنها للتأنيث، ثم مطلت فيه الحركة، ونظيره قول الشاعر:

يَنْباع من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مِثْل العَتِيقِ المُكْرَمِ[3]

وقول الآخر:

أقولُ إذا خَرَّت على الكَلْكَالِ
يا ناقتًا ما جُلت مِنْ مَجَالِ[4].

وقول الآخر:

فأنت مِن الغَوائِلِ حين ترمِي   ومِن ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[5]

وذهب أبو حيان إلى أن هذا الأمر يعد من التكثير التنظير بغير ما يناسب والذي يسواه أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، ويرى أن قولهم (ولكن قد جاء نحو هذا للعرب)، إنما

---

[1] مختصر في شواذ القرآن \٦٨-٦٩

[2] آل عمران \١٢٤

[3] البيت لعنترة انظر شرح القصائد المشهورات٢ \٢٥ ، وهو برواية:

ينباع من ذفرى غضوب حرة   زيافة مثل الفنيق المكدم

[4] ورد البيت بلا نسبة في المحتسب١\١٦٦، ولسان العرب (كلل)١١\٥٦٦

[5] لابن هرمة في ديوانه \٨٧، وانظر هامش المحتسب١\١٦٦، وهامش الخصائص٢\١٠٨، ولسان العرب (نزح)٢\٦١٤

هو من باب إشباع الحركة، وإشباع الحركة ليس نحو إبدال التاء هاء في الوصل[1].

تناول الدكتور رمضان عبد التواب هذا الموضع، وجعله لا يخرج عن كونه من باب الضرورة الشعرية التي دخلت فيما بعد في الاستعمال العادي للغة، وقد أدرج أصحاب المعاجم اللغوية هذه الصيغ الجديدة في معاجمهم جنبا إلى جنب مع الصيغ الأصلية.[2]

ويشيع في العربية أن تتحول تاء التأنيث هاء عند السكت، ولا يندرج هذا التحول تحت باب الإبدال المعروف بين الأصوات، بل هو أمر مختلف في مثل هذه الحالة، إذ إنَّ هذا الصوت -التاء- قد تحول إلى الهاء بعد مروره بأربعة مراحل:

- التخلص من تاء التأنيث، وبقاء الفتحة التي قبلها: madrasa < madrasat
- التعويض عن هذه التاء بألف الإطلاق: madrasā
- زيادة هاء السكت بعد ألف الإطلاق: madrasāh
- تقصير الحركة التي قبل الهاء، لأنه لا يجوز الجمع بين عوضين لمحذوف واحد: madrash

وأما قراءة "ثلاثا آلاف" بالفتحة الطويلة، فيبتعد قليلا عن كونه من باب الوقف على التاء بالهاء ثم تبعه مطل للحركة، ويتلخص ما حدث هنا، بأن مال القارئ إلى التخلص من الهمزة في قوله " آلاف "وهذا يجعل صوت الهاء بين حركتي فتح، الفتحة القصيرة قبله والفتحة الطويلة بعده، ولأن صوت الهاء صوت هوائي فإنه يبدو ضعيفا في مثل هذه الحالة ولا يظهر واضحا، فيظهر صوت الفتحة الطويلة بعده بصورة أوضح منه، نمثل لذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

ظهور صوت الفتحة الطويلة		وقوع الهاء بين الفتحتين		الأصل
ṯalāṯaalafin	<	ṯalāṯah ālāfin	<	ṯalāṯah > ālāfin

وأما النظائر المستعملة (ينباع، وكلكال، ومنتزاح)، فجميعها من باب الإشباع في الحركات القصيرة، لغايات تعديل الوزن الشعري في هذه الأبيات، إذ إن الأصل فيها أن تقع بالفتحة القصيرة (ينبع، وكلكل، ومنتزح) غير أنها لا تصلح للوزن الشعري على هذه الهيئة، فأشبعت حركاتها لضرورة الوزن الشعري، فهي نظائر غير متوافقة مع مثالها.

---

[1] البحر المحيط٣\٣٣٤

[2] المدخل إلى علم اللغة \١٨٥

ومما جاء على مطل الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***عَرَّفَ بعضه وأعرض عن بعض*** "[1].

قرأ الجمهور" عَرَّفَ " بالتشديد، وقرأ السلمي، والحسن، وقتادة، وطلحة، وأبو عمرو، كما يروى عن الكسائي " عَرَفَ " بالتخفيف[2]، وقرأ عكرمة " عراف " بألف بعد الراء، وتوجه هذه القراءة على أنها من باب إشباع الحركة[3]، ونظيرها قول الشاعر:

أعوذ بالله من العقراب

الشائلات عقد الأذناب[4]

وكان القياس أن يقع هذا الفعل بالفتحة القصيرة (عرف)، غير أن القارئ عمد إلى حركة الراء فأشبعها، ولهذا نشأت عنها الفتحة الطويلة، وهي التي تأخذ صورة الألف(ا) في الرسم الإملائي.

<arāfa < <arafa

وهذا أمر لم يخرج عليه النظير، إذ إن أصل الكلمة (عَقْرَب) بالفتحة القصيرة، ثم قام الراجز بإشباع حركة الراء فيها لإقامة الوزن، فتحولت إلى فتحة طويلة.

<akrāb < <akrab

• **الإتباع:**

تختلف الدراسات اللغوية الحديث في أغلبها عن الدراسات القديمة في هذه الظاهرة، إذ نجد الإتباع في اللغة عند القدماء إنما هو باب المجاورة، أو الجوار في الحركات[5]، غير أن بعض القدماء استطاع أن يحدد مفهوما آخر للإتباع، حين حمله على أنه من باب متابعة الحركات للحركات، وجعل هذا إلى حالين:

١. إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها.

٢. إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها[6].

---

[1] التحريم \ ٣

[2] معاني القرآن للفراء ٣\١٦٦، و السبعة \ ٦٤٠، والحجة لابن خالويه \ ٣٤٨، والحجة لابن زنجلة \ ٧١٣، والكشف ٢\٣٢٥، وإتحاف فضلاء البشر \ ٤١٩، وغيث النفع \ ٣٧٠

[3] البحر المحيط ١٠\٢١٠

[4] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ١٠\٢١٠

[5] الكتاب ١\٦٧، ١\٤٣٦، ١\٤٣٧، ٢\١٤٦

[6] الأشباه والنظائر ١\٥١، وانظر أصول النحو العربي \ ١٣٩، وقد مر تفصيل هذا .

وأما في العصر الحديث فإن هذا الأمر يدرس ضمن المماثلة بين العلل، أو المماثلة بين أشباه العلل.[1]

ومما جاء على الإتباع في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " *الحمدُ لله رب العالمين* "[2].

ذكر ابن جني في كتابه المحتسب أن قراءة أهل البادية " الحمدُ لُله "، بضم اللام من لفظ الجلالة، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة " الحمدِ لِله " بكسر اللام[3]. ويحمل هذا الموضع على إتباع الحركات للحركات، ونظيره قول الشاعر:

وقال اضْرِبِ الساقين إمِّك هابلُ[4]

حدث في قوله تعالى " الحمدُ لُله " نوع من التماثل يعرف بالمماثلة الكلية المقبلة المنفصلة، إذ تماثلت كسرة اللام مع ضمة الدال قبلها، فانقلبت إلى جميع خصائصها،

(>)alḥamdulullāhi < (>)alḥamdulillāhi

وحدث نوع آخر من التماثل في القراءة الأخرى " الحمدِ لِله "، وهو ما يعرف بالمماثلة الكلية المدبرة المنفصلة، إذ تماثلت ضمة الدال مع كسرة اللام بعدها فانقلبت إلى جميع خصائصها.

(>)alḥamdilillahi < (>)alḥamdulillahi

وأما النظير (الساقين إمك) فالقياس فيه ضم الهمزة في (أمك)، ثم تماثلت ضمة الهمزة مع كسرة الميم بعدها، مماثلة كلية مدبرة منفصلة، فانقلبت إلى جميع خصائصها، وبيان ذلك بالتحليل الصوتي الآتي:

>immika < >ummika

ومن الممكن أن تكون المماثلة قد وقعت بين الهمزة وكسرة النون التي قبلها، مماثلة كلية مقبلة منفصلة، على النحو الآتي:

(>)assāḳayni >immika < (>)assāḳayni >ummika

---

[1] فقه اللغات السامية \ ٦٤، والتطور اللغوي \ ٢٥ ، ودراسة الصوت اللغوي \ ٣٨٣

[2] الفاتحة \ ١

[3] انظر مختصر في شواذ القرآن \ ١ والمحتسب ١\ ٣٧-٣٨، والبحر المحيط ١\ ٣٣-٣٤

[4] ورد البيت بلا نسبة في المحتسب ١\ ٣٨، والخصائص ٢\ ١٤٧، ٣\ ١٤٣

• التقاء الساكنين:

لا يسمح النظام الصوتي العربي بأن يتوالى صوتان صامتان ساكنان دون أن يفصل صائت بينهما، ولهذا فإن اللغة تجنح إلى التخلص من هذا الأمر حيثما وجد، بزيادة حركة للصوت الأول من هذين الصوتين الساكنين، نحو قولنا: (اضربِ الرجل)، فالقياس فيه سكون الباء لأنه فعل أمر، ثم التقت هذه الباء مع اللام الساكنة بعده –لام التعريف– فجنح نظام اللغة إلى كسر الباء فرارا من التقاء الصوتين الساكنين.

لم يخف هذا على علمائنا القدماء، بل نجدهم أدركوا أن اللغة تكره هذا التتبع بين السواكن، يقول سيبويه: " هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة، إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين، وإنما حذفوا ألف الوصل هنا بعد الساكن لأن من كلامهم أن يحذف هو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان "[1].

يشير سيبويه إلى أن العربية تتخلص من ألف الوصل إذا سبقها صوت ساكن، وبعد حذفها يصبح من اللازم تحريك الساكن الأول لأنه لا يلتقي ساكنان في نظام اللغة العربية، ومثال ذلك (اضرب اضرب)، حيث تسقط همزة الوصل من (اضرب) الثانية وتحركت الباء في (اضرب) الأولى لالتقائها مع الضاد الساكنة بعدها.

وقد جعل ابن جني الحركة اللاحقة للساكن الأول، من الحركات غير اللازمة، يقول: " وأما غير اللازمة فعلى أضرُب: منها حركة التقاء الساكنين نحو قمِ الليل "[2].

وقد فسر الاستراباذي تحريك الصوت الأول " لأن سكونه هو المانع من التلفظ بالساكن الثاني، فيُزال المانع بتحريكه، إذ لا يؤدي التحريك إلى استثقال، كما أدى إليه تحريك حرف المد "[3]. وقد حصر القدامى خمسة مواضع يجوز التقاء الساكنين معها وهي:

١- الأسماء المعدودة، نحو زيْد، عمْرو، بكْرْ.

٢- الوقف، نحو يؤمنونْ.

٣- ما كان الأول منهما حرف لين، والثاني مدغما، نحو دابّة.

---

[1] الكتاب٤\١٥٢

[2] الخصائص ٢\٣٣٤

[3] شرح الشافية٢\٢٣٠

٤- إذا دخلت همزة الاستفهام على المعرف بـــ (ال) نحو آلحسن عندك؟

٥-ما ورد في القسم نحو ها الله ، وأي الله، بإثبات ياء (أي) وألف (ها) " [١].

لم يكن تحديد هذه المواضع دقيقا، فإذا نظرنا إلى الموضعين الثالث والرابـــع، فإننـــا نلحظ خلوهما من التقاء الساكنين، وليس فيهما غير التقاء الحركات الطويلة مع صـــوت ساكن، ففد توهموا في قولهم (يؤمنون) أن الواو اللاحقة بالكلمة صوت ساكن، والحـــق أنها ليست كذلك، بل هي حركة طويلة (ū) وكذلك الأمر في قولهم (آلحـــق) و(دابـــة) فليس فيهما غير الحركة الطويلة (ā).

ومما جاء من أمثلة على التقاء الساكنين في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم* "[٢].

قرأ السبعة " ألم الله " بفتح الميم، وسقوط ألف الوصل، ويروى عن عاصم ســـكون الميم، وقطع الألف " ألم أَلله "، ويعلل العلماء ذلك بنقل حركة همزة الوصل إلى الميم قبلها، لأن حروف الهجاء ينوى بها الوقف، وينوى بما بعدها الاستئناف[٣]، ونظيره قول الشاعر:

لتسمعن وشيكا في دياركم　　　الله أكبر يا ثارات عثمانا[٤]

لا يجوز الابتداء بالساكن في النظام اللغوي للغة العربية، ولهذا جاءت همزة الوصل في لفظ الجلالة (الله) وهذه الهمزة لا تثبت في درج الكلام، ولعل هذا يوضح ما حـــدث في قراءة السبعة (ألم الله)، حيث سقطت همزة الوصل بقيت حركتـــها علـــى النحـــو الآتي:

>alif lāmmīmallāhu < >alif lāmmīm (>)allāhu < >alif lāmmīm llāhu

سقوط همزة الوصل وبقاء حركتها — اجتلاب همزة الوصل — الابتداء بالساكن وفيه ثلاثة صوامت متوالية

وأما قراءة (أَلله) بقطع الهمزة، فإن (ال) التعريف التي تلحق لفظ الجلالة مختلفة عـــن (ال) التعريـــف في الكلمات الأخرى، لأنها لو حذفت لما بقي للنمط معنى، هذا من جهة، إن لفظ الجلالة ليس بحاجـــة إلى تعريف، وهو النمط الوحيد الذي يجوز فيه أن نقيـــس

---

[١] الفرائد الحديدة ٢\٩٠٠

[٢] آل عمران \١-٢

[٣] الجامع لأحكام القرآن ١\٤ وانظر البحر المحيط ٣\٩-١٠

[٤] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه \٤٠٥ برواية: (وشيكا في ديارهم) وانظر لسان العرب (وشك) ١٠\٥١٣

النداء بدون (أيها) فلا نقول(يا أيها الله) بل إنه يجوز نداؤه مباشـــرة بقطـــع الهمـــزة أو بوصلها.

ولعل النظير لا يختلف عن ذلك إذ إن الأصل فيه أن يقع بهمزة الوصل، ولما كـــانت همزة (ال) في لفظ الجلالة تختلف عنها في بقية الأسماء، جاء لفظ الجلالة (أَلله) بهمزة قطع.

ومما جاء من باب التقاء الساكنين في القراءات القرآنية أيضا، قوله تعالى:" *كلُ نفسٍ ذائقةُ الموتِ* "[1].

قرأ الجمهور" ذائقةُ الموتِ"، وقرأ الحسن " ذائقةٌ الموتَ " بالتنوين وإعمال النصـــب في الموت، ويروى عن الأعمش، والمطوعي، وأبي حيوة " ذائقةُ الموتَ " بحذف التنوين مـــع النصب، وعلل الزمخشري وأبو حيان والفخر الرازي والبناء هذه القراءة على أنه حـــذف التنوين لالتقاء الساكنين[2]، ونظيره قول الشاعر:

فألفيته غيرَ مُستَعْتَبٍ   ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا[3]

ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى:" *فالقُ الإصباحِ* "[4]. حيث قرأ الحسن، وعيسى، وأبـــو رجاء " الأصباحِ" بفتح الهمزة، وقرأت فرقة " الأصباحَ "بالنصب وحـــذف التنويـــن[5]، ونظيره قول الشاعر الذي سبق ذكره في المثال السابق.

وحتى يستقيم لنا النصب، لابد من التنوين، لأن التنوين شرط من شروط إعمال اسم الفاعل، والتنوين لا يزيد على كونه نونا ساكنة تلحق بعض الأسماء، ولعل هذا ما دفـــع القارئ إلى التخلص منه، وذلك لالتقائه مع اللام الساكنة بعده، وإن كـــان القيـــاس في التقاء الساكنين أن تتخلص منه اللغة بتحريك الصوت الأول، ثم خرج القارئ على هـــذا القياس فأسقط الساكن الأول من الكلام لأسباب صوتية لا إعرابية، وهذا أمـــر شـــاذ في القياس ، وإن كان موجودا على قلة في الاستعمال.

dā>ikatulmawta	<	dā>ikatun lmawta
التخلص من الصامت الأول		توالي ثلاث صوامت

[1] آل عمران \ ١٥٨

[2] الكشاف ١\٤٤٨، و٩\١٢٥، والبحر المحيط٣\٤٦٠،/ وإتحاف فضلاء البشر \ ١٨٣

[3] ينسب لأبي الأسود، أنظر الخزانة ١\٢٥٨، ومعاني القرآن للفراء ٢\٢٠٢، والمقتضب ٢\٣١٣، ولسان العرب (عتب) ١\٥٧٨

[4] الأنعام \ ٩٦

[5] البحر المحيط ٤\٥٩٣

وهذا شبيه تماما للقراءة الثانية " فالقُ الإصباحَ "، إذ إن القياس فيها التنوين، الذي هو شرط من شروط إعمال اسم الفاعل، غير أن القارئ تخلص من الصوامت المتوالية بأن حذف الصامت الأول على ما في ذلك من شذوذ في القياس والاستعمال.

fālikul>isbāha < fālikun l>isbāḥ

التخلص من الصامت الأول — توالي ثلاثة صوامت

وأما النظير (ذاكرَ اللهَ) فلعله يشترك مع هذي المثالين في مجيئه على خلاف القياس الذي يقتضي تحريك الصامت الأول عند التقائه ساكنا مع صوت ساكن آخر، غير أن الشاعر تخلص من الساكن الأول بأن حذفه من الكلام شذوذا وخروجا على القياس.

ḏākirallāha < ḏākiran llāha

حذف الصامت الأول — القياس وفيه ثلاثة صوامت

• ما يتعلق بالأصوات الصامتة:

• همز غير المهموز:

كانت الدراسات اللغوية القديمة تحمل هذه الظاهرة على الشذوذ، أو المجيء على غير القياس[1]، ونجد الدراسات اللغوية الحديثة تنظر إلى هذه الظاهرة اللغوية نظرة أخرى وهي نظرة المنطق، أو التحكم العقلي الذي يحدث مثل هذه التغيرات اللغوية المخالفة للقاعدة أو الأصل، لأن العمليات العقلية -في الأغلب- تعرقل تطور الأصوات، وتصيب العمليات الصوتية بشيء من الاضطراب، وليست هذه الظاهرة إلا من هذا الباب[2].

لجأ النظام اللغوي إلى التخلص من صوت الهمزة لمافيه من صعوبة ومشقة في النطق، حيث يتطلب إنتاجه جهدا عضليا ضخما يؤثر على الوترين الصوتيين[3]، بسبب الانغلاق التام فيهما عند نطقه، إلا أن اللغة كانت مضطرة في فترة من الفترات إلى استرجاع هذا الصوت، وذلك عندما أصبح الهمز شعارا للغة الفصيحة، فأخذت اللغة تستعيد جميع ما حذفت منه صوت الهمزة، فكان هذا مدعاة لهمز مجموعة من الألفاظ التي ليس من حقها الهمز، وليس ذلك إلا على سبيل الحذلقة و المبالغة في التفصح. ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية:" ***وبالآخرة هم يوقنون*** "[4].

[1] انظر الخصائص٣\١٤٥-١٤٨، وسر صناعة الإعراب١\١٩٠، وجوامع كتاب إصلاح المنطق، وتهذيب إصلاح المنطق \٣٨٦

[2] أسس علم اللغة \١٥٩، والتطور اللغوي \٨١

[3] النظام اللغوي للهجة الصفاوية \١٨٣

[4] البقرة \٤

قرأ الجمهور " يوقنون " بواو ساكنة -على حد قول القدماء- وقرأ أبو حية النميري "يؤقنون "بالهمز[1]، وقد علل الزمخشري ذلك بأنه من باب ما تقلب فيه الواو المضمومة همزة[2].ونظيره قول الشاعر:

لحب المؤقِدَيْن إلي مُؤسى وجعدةَ إنْ أضاءَهُما الوَقُود[3]

إن مثل هذه الكلمات تخلو من صوت الواو -شبه الحركة- الذي أشار إليه القدماء، وما نراه في الكلمة إنما هو صوت الضمة الطويلة، فالجذر الثلاثي للفعل (يقن)، ثم تحول في صيغة المضارع(ييقن) على القياس، وهو موضع تظهر فيه الحركة المزدوجة الهابطة(uy)، ولما كانت هذه الحالة الصوتية صعبة مكروهة في اللغة، عمل النظام على التخلص منها، وقد جرى ذلك بإحدى طريقتين:

• إسقاط شبه الحركة (y) من المقطع الصوتي، والتعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق

yūkinu	<	yu*kinu	<	yuykinu
التعويض بإطالة النواة الصامتة		التخلص من حد الإغلاق (y)		الأصل المفترض

حيث حدث في المرحلة الثانية إسقاط حد الإغلاق من هذا المقطع (yuy) بسبب صعوبته، وقد أدى حذف هذا الحد إلى فجوة صوتية في الكلام تقتضي التعويض، فلجأت اللغة في المرحلة الأخيرة إلى التعويض عن طريق إطالة الضمة، وهذا هو النمط القياسي الذي سارت عليه اللغة في مثل هذا الوضع.

• إسقاط شبه الحركة (y) من المقطع، ثم إغلاق المقطع بالهمز كما يأتي:

yu>kin	<	yu*kin	<	yuykin
التعويض عن طريق إقحام الهمزة		بعد التخلص من حد الإغلاق (y)		الأصيل المفترض

فالفرق بين هاتين الطريقتين يبدو واضحا في المثال في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة البنية السطحية الظاهرة، فبدلا من التعويض عن طريق إطالة النواة الصائتة للمقطع (yu)، قامت اللغة بالتعويض عن طريق إغلاق المقطع القصير المفتوح، وذلك بإقحام الهمزة ، فأصبح المقطع (<yu).

وهذا ما حدث في النظير (مؤقد ومؤسى) فقد حمل الناطقون باللغة في مثل هذا

---

[1] مختصر في شواذ القرآن ٢\، و الكشاف ١\٤٣، والبحر المحيط١\٧٠

[2] الكشاف ١\٤٣

[3] البيت لجرير في ديوانه ١١٦\، برواية : (لحب الوافدين إلي موسى) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

النمط كلا من (موقد وموسى) على ما يشبهه من أنماط سقط منـها حـد الإغـلاق في الحركات المزدوجة مما أدى إلى التعويض عنها بصوت الهمزة، ولهذا أصبحـت الكلمـة (مؤقد و مؤسى)

mu>kid < mukid < muwkid < >awkada

التعويض بإقحام الهمزة (W) حذف حد الإغلاق اسم الفاعل الأصل

ومما يمكن أن نعيده إلى هذه الظاهرة، ما جاء في قوله تعالى:" ***وأنه أهلـك عـادا الأولى***"[1].

قرأ حمزة بغير نون "عاد الأولى"، وقرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمرو وابن عامر ونافع " عادا " بالتنوين، ويروى عن قالون من طريق الحلواني أنه همز الواو[2]، وقـال ابن الجزري في توجيه هذه القراءة: " واختلف في توجيه الهمز، فقيل وجهه ضمة الـلام قبلها، فهمزت لمجاورتها الضم، كما همزوا في (سؤق، ويؤقن) وهي لغة لبعض العـرب"[3] ونظيره قول الشاعر جرير الذي استعمل في المثال السابق.

من الواضح هنا أن القارئ لجأ إلى التخلص من الهمزة في قوله تعـالى " الأولى "، ثم قام القارئ بإغلاق المقطع المفتوح (lu) عن طريق إقحام الهمزة، فأصبحت علـى النحـو الآتي:

<ādanilu>lā < <ādanilūlā < <ādanil>ūlā

إغلاق المقطع عن طريق إقحام الهمزة التخلص من الهمزة الأصل

وفي مثل هذه الحالة يتشكل المقطع(<lū) وهو مقطع مكروه في اللغة العربية، ولهـذا تتخلص منه اللغة بتقصير حركته، وذلك على النحو الآتي:

<ādanilūlā < <ādanilu>lā

تقصير الحركة

وأما النظير "مؤقد، و مؤسى" فهو شبيه بالمثال، حيث نجده تعرض إلى إغلاق المقطع المفتوح عن طريق إقحام الهمزة، وهذا ما تم تفسيره عند التعليق على النظير مـن خـلال عرضه في المثال السابق، وكذلك رأينا أن المثال قد تعرض إلى إغلاق في المقطع المفتوح عن طريق إقحام الهمزة.

---

[1] النجم ١\٥٠.

[2] الكشف٢\٢٩٦، والبحر المحيط١٠\١٢٧، وغيث النفع ١\٣٦٠، والنشر في القراءات العشر١\٤١٠

[3] النشر في القراءات العشر١\٤١١

• التخلص من الهمز:

جنحت اللغة العربية إلى التخلص من صوت الهمزة لما فيه من جهد واضح يتمثل في الضغط على الأوتار الصوتية بسبب انغلاقه عند النطق بهن؛ وهذا أمر تابعت فيه اللغة العربية العديد من اللغات السامية الأخرى.

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *وآتيتم إحداهن قنطارا* "[1].

قرأ الجمهور " إحداهن " بقطع الهمزة، وقرأ ابن محيصن " احداهن " بوصلها[2]، وقد وجه ابن جني هذه القراءة فجعلها من باب حذف الهمزة[3]، ونظيره قول الشاعر:

تضب لثات الخيل في حجراته　　وتسمع من تحت العجاج لها ازملا[4]

فقد تخلص القارئ من صوت الهمزة، في هذا الموضع، وهذا يقتضي أن تبدأ الكلمة بصوت ساكن (حداهن) ولما كان النظام اللغوي لا يسمح بذلك، جرت الكلمة على القياس في مثل هذه الحالة، بأن اجتلبت همزة الوصل لتسهيل النطق بالساكن في أول الكلام.

(>)ihdāhunna	<	ḥdāhunna	<	>ihdāhunna
احتلاب همزة الوصل		التخلص من الهمز والبدء بالساكن		الأصل المهموز

ولعل النظير لا يختلف في شيء عن هذا المثال، إذ إن الأصل فيه أن يكون بالهمزة (أزملا) ثم قام الشاعر بالتخلص من صوت الهمزة؛ وفق ما تسمح به اللغة، وبعد التخلص من هذا الصوت، أصبح صوت الزاي الساكن أول الأصوات في الكلمة، وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، ويفرض في مثله الاستعانة بهمزة الوصل، ولهذا أصبحت الكلمة (ازملا)

(>)azmula	<	zmula	<	>azmula
الاستعانة بهمزة الوصل		التخلص من الهمز والبدء بالساكن		الأصل المهموز

ومما يمكن أن يحمل على هذه الظاهرة أيضا ما ورد في قوله تعالى: "*قال يا ويلتى*

[1] النساء\٢٠

[2] مختصر في شواذ القرآن\٢٥ ، و المحتسب١\١٨٤،، والبحر المحيط٣\٥٧٢

[3] المحتسب\١٨٤

[4] ورد البيت بلا نسبة في المحتسب١\١٢، وفي الخصائص٣\١٥٢، وفي لسان العرب (زمل) ١١\٣٠٩

أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي "[1].

قرأ الجمهور " سوءة " بإثبات الهمزة، وقرأ الزهري " سَوَة " بحذف الهمزة، وقرأ أبو حفص " سَوَّة " بحذف الهمزة وتشديد الواو. وقد علل أبو حيان قراءة الزهري بأنه قد حذف الهمزة وطرح حركتها على ما قبلها، وأما قراءة أبي حفص فجعلها من باب قلب الهمزة واوا وإدغامها فيما قبلها، ونظير ذلك قول الشاعر:

وإن رأوا سية طاروا بها فرحا　　　مني وما علموا من صالح دفنوا[2]

تخلص القارئ من صوت الهمزة، فتولدت فجوة في الكلام، وهنا يقوم النظام اللغوي بالتعويض عنها بالتشديد

sawwatan	<	saw*atan	<	saw>atan
التعويض عن طريق التشديد		سقوط الهمزة وظهور الفجوة في الكلام		الأصل المهموز

حيث سقطت الهمزة في الخطوة الثانية، ومع أن ترتيب المقاطع جاء صحيحا؛ فإن اللغة قد أحست بالمحذوف، وشعرت بالفجوة الناجمة عن الحذف، وهو حذف يخل بالدلالة، فقامت بالتعويض عن طريق التشديد، فتغير شكل المقطع الأول من مقطع قصير مفتوح(sa)، إلى مقطع قصير مغلق (saw).

وأما النظير (سيــة)، فأصله (سوءة) على (فعلة)، وقد تخلص الشاعر من صوت الهمزة، فظهرت فجوة في الكلام، عوضت عنها اللغة بشبه الحركة (y) فتماثلت شبه الحركة(w) معها؛ تماثلا كليا مدبرا متصلا فانقلبت إلى جميع خصائصها، وذلك على النحو الآتي:

siyyatan	<	siwyatan	<	siw*atan	<	siw>atan
التماثل بين أشباه الحركات		التعويض عن الهمزة لتعديل المقطع		التخلص من الهمزة وظهور الفجوة		الأصيل المهموز النظري

ومما يمكن أن نعده من هذا الباب، قوله تعالى: " *وأرضا لم تطؤوها* "[3].

قرأ الجمهور " تطؤوها " بالهمز، وقرأ أبو جعفر "تطوها " بحذف الهمزة[4]، ونظير ذلك

---

[1] المائدة \ ٣١

[2] نسبه ابن جني في المحتسب إلى الشاعر قعنب بن أم عامر، برواية: "إن سمعوا ريبة طاروا لها فرحا " وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

[3] الأحزاب \ ٢٧

[4] البحر المحيط ٨\ ٤٧١، والنشر في القراءات العشر ١\ ٣٩٧، وإتحاف فضلاء البشر \ ٣٥٤

قول الشاعر:

إن السباع لتهدا في مرابضِها   والناس لا يُهتَدَى من شرهم أبدا [1]

تخلص القارئ من صوت الهمزة، وأبقى على حركتها الطويلة، فبدت الكلمة وكأن فيها صوت الواو.

وأما النظير (لتهدا) فقد تخلص الشاعر فيه من صوت الهمزة، فظهرت فجوة في الكلام، ولهذا مالت اللغة إلى التعويض عنها بإطالة نواة المقطع الذي قبلها على النحو الآتي:

tahdā < tahda* < tahda>u

وهنا نجد أبا حيان ظن أن الألف التي جاءت لتحمل الهمزة في قوله (لتهدأ)، قد بقيت، ولهذا عاملها معاملة القراءة؛ والصحيح أن الهمزة قد سقط مع حركتها، ثم عوض عنها بإطالة الفتحة القصيرة كما أسلفنا.

• الإدغام:

هو إطالة النطق حتى يستغرق الصوت في الزمن مدة أطول مما يجب له، ويقع الإدغام في الأصوات المتماثلة نحو (شدد > شد) كما يقع بين الأصوات المتقاربة في الصفة والمخرج نحو (اجبه حملا)، ومرد ذلك إلى التخفيف والتيسير في النطق.

ومن الأمثلة على باب الإدغام ما ورد في قوله تعالى: "*هلْ تعْلم له سميـاً*" [2].

قرأ نافع و عاصم وابن كثير وابن عامر " هلْ تَعْلَمُ "، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي "هَتَّعْلَمُ " ووافقهم هشام والأعمش [3]، وقد حمل ابن خالويه هذا الموضع على الإدغام للتقارب بين صوتي اللام والتاء في المخرج [4]، ونظيره قول الشاعر:

فذر ذا ولكنْ هَتَّعِينُ مُتَيَّماً   على ضَوْءِ برق آخر الليل ناصب [5]

---

[1] لابن هرمة في ديوانه \ ٩٦، برواية:

إن السباع لتهدا عن فرائسها   والناس ليس بهاد شرهم أبدا.

[2] مريم \ ٦٥

[3] السبعة \ ٤١٠، والحجة لابن خالويه \ ٢٣٨، والبحر المحيط ٧ \ ٢٨٣، وإتحاف فضلاء البشر \ ٣٠١

[4] الحجة لابن خالويه \ ٢٣٨

[5] نسبه أبو حيان لمزاحم العقيلي، انظر البحر المحيط ٧ \ ٢٨٣

أدغم القارئ صوتي التاء واللام، وهذا الأمر لا يتم إلا بعد أن يتماثل صوت اللام مع صوت التاء الذي بعده تماثلا كليا مدبرا متصلا، ثم ينقلب إلى جميع خصائصه، ثم يدغم فيه، وذلك على النحو الآتي:

hattu<īnu < hattu<īnu < hal tu<īnu

الإدغام — عملية التماثل — الأصل

وهذا أمر موافق لما حدث في النظير (هل تغلم)، إذ تماثل صوت اللام مع صوت التاء الذي بعده؛ تماثلا كليا مدبرا متصلا، فانقلب إلى جميع خصائصه ، ثم أدغم فيه، كما يأتي

hattu<īnu < hattu<īnu < hal tu<īnu

الإدغام — عملية التماثل — الأصل

ومما يمكن أن نعده من هذا الباب أيضا، ما ورد في قوله تعالى: "*متكئين فيها على الأرائك*"[1].

قرأ الجمهور " على الأرائك "، وقرأ ابن محيصن "علرائك " بنقل الهمزة إلى لام التعريف، وإدغام لام (على) فيها[2]، ونظيره قول الشاعر:

فما أصبحت علرض نفس برية ولا غيرها إلا سليمان بالها[3]

تخلص القارئ من الهمزة، ثم تخلص من الحركة القصيرة في المقطع الثاني لتوالي هذه الحركات في المقاطع الصوتية المتتابعة، فالتقى صوتا اللام دون فاصل بينهما، وهذا من موجبات الإدغام في النظام اللغوي، ومن الممكن تفصيل الأمر على النحو الآتي:

<allarā>iki < <alalarā>iki < <alal>arā>iki

التخلص من الحركات القصيرة والإدغام بين صوتي اللام — التخلص من الهمز — الأصل

ولعل النظير لا يختلف عن المثال هنا، إذ نجد الشاعر قد طرح صوت الهمزة من الكلمة (الأرض)، ثم مال إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقاطع المتوالية، وذلك ضمن ما تسمح به اللغة ونظامها المقطعي، فالتقى صوتا اللام في قوله (إلى الارض)، وهذا موجب للإدغام، وتحليل ذلك كما يأتي:

<alallardi < <alalardi < <alal>ardi

التخلص من الحركة القصيرة وإدغام صوتي اللام — التخلص من الهمز — الأصل

---

[1] الكهف ٣١\

[2] البحر المحيط١٧٢\٧

[3] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط١٧٢\٧

ولعلنا نستطيع توجيه المثالين السابقين بطريقة أخرى، فمن الممكن أن يكون القارئ قد تخلص من صوت اللام كليا، ثم عوض عنه بالتشديد، وهذا أمر شائع في الأصوات المائعة(liquid)، وهي ظاهرة معروفة في اللغات السامية، حيث جاء في بعض اللغات السامية أنهم يقولون (أت بدلا من أنت)، كما هو في اللغة السريانية، وغيرها من اللغات السامية[1]. ونمثل لهذا بالمخطط الصوتي الآتي:

•هل تعلم:

hatta<lam	<	ha*ta<lam	<	hal ta<lam
التعويض عن الفجوة بالتشديد		حذف اللام وظهور الفجوة الكلامية		الأصل

•على الأرائك:

<allarā>iki	<	<ala*rā>iki	<	<alal>arāiki
التعويض بالتشديد		التخلص من الهمزة وظهور الفجوة في الكلام		الأصل

•الإعلال بالقلب:

هذا باب لا يغادر أصوات المد واللين، إذ تحل هذه الأصوات في محل بعضها في كثير من الحالات، وقد ألمح القدماء إلى هذا التناوب بينها. قال سيبويه: " ومما قلبوا الواو فيه ياء، ديار وقوام، وإنما كان الحد قيوام وديوار، وقالوا قيوم و ديور، وإنما الأصل قيووم وديوور، لأنهما على فيعال وفيعول "[2]. وقد تابعه في ذلك العديد من العلماء كابن السراج، وابن جني[3]؛ والاستراباذي الذي أوضح متى تتناوب تلك الأصوات ويجيء بعضها مكان بعضها الآخر، حين قال: " وتقلب الواو عينا كانت أو لاما أو غيرهما ياء، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق، وتدغم ويكسر ما قبلها، إن كانت ضمة كسيد وأيام وديار وقيام وقيوم "[4].

ثم نجده قد بين سبب الإدغام فيها، حيث يقول: " اعلم أن الواو والياء وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في ادّكر، واتّعد، ولكن لما استثقل

---

[1] التطور النحوي ٤٣\

[2] الكتاب ٤\٣٦٧

[3] انظر الأصول في النحو ٣\٣٦٢، والمنصف ٢\١٧

[4] شرح الشافية ٣\١٣٩

اجتماعهما، اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونهما من حروف المد واللين، جرأهم على الإدغام فيهما كون أولهما ساكنا: "[1]

وقد وجد في العصر الحديث من حمل هذا النوع من التبادل بين صوتي الواو والياء،على المماثلة بين الأصوات، إذ إن " أماكن قلب الواو ياء التي يذكرها التصريفيون في باب الإعلال، واعتبار معظمها من باب قلب الواو ياء بعد الكسرة، تحقيقا للمماثلة، والأمثلة رضي، وصيام، وديار، وكلها من نوع التأثير التقدمي"[2].

ويبدو أن ما ظهر في مثل هذا النوع من الأمثلة يبتعد عن كونه استبدال حرف بحرف كما شاع بين القدماء، كما يبتعد عن كونه من باب المماثلة أيضا، إذ لا يشترك صوتا الواو والياء في الصفة أو المخرج، إلا من حيث أنهما من الأصوات شبه الحركية، ولعل ما حدث في هذا النمط يتمثل في التخلص من الحركات المزدوجة، فمن المعلوم أن الأفعال المعتلة كثيرا ما تتشكل فيها الحركات المزدوجة عند صياغتها على وزن من الأوزان، ومن ذلك ما يقع في الأفعال الجوفاء من حركات مزدوجة عند صياغة اسم الفاعل منها، أو عند صياغتها على (فيعول) أو (فيعال)، نحو قولنا:

kaywām	<	kaywūm	<	kāwim	<	kawama
صيغة فيعال		صيغة فيعول		صيغة فاعل		الثلاثي المفترض

تستثقل اللغة هذا النوع من الحركات، فتتخلص منها بحذف شبه الحركة منها، نحو:

kāil < kāwil

وهنا يظهر وضع آخر مرفوض في النظام اللغوي، وهو أن تلتقي حركتان أو أكثر التقاء مباشرا، ولهذا تتخلص من هذا الوضع بإقحام همزة بين الحركتين، على النحو الآتي:

kāil < kā>il

ومما جاء على الإعلال في القراءات القرآنية قوله تعالى "***الله لا إله إلا هو الحي القيوم***"[3].

قرأ الجمهور " القيوم "، وقرأ عمر بن الخطاب " القيام "، وكذا قرأها ابن مسعود، وكلا القراءتين تعلل بأنها من الإعلال بالقلب، ونظيره قول الشاعر:

---

[1] شرح الشافية ٣\١٤٠

[2] دراسة الصوت اللغوي \٣٨٣، وانظر التطور النحوي \٤٨

[3] البقرة \٢٥٥

لم تُخلق السماءُ والنجومُ

والشمسُ معها القمرُ يعوم

قدرها المهيمنُ القيـــومُ

والحشرُ والجنةُ والنعـيمُ

إلا لأمرٍ شأنُهُ عظيـــمُ[1]

تشكلت الحركة المزدوجة (wu) و(wa) في هاتين القراءتين، وهـــي حركـات تتخلص منها اللغة العربية بأن تسقط منها شبه الحركة .

ومن الملحوظ هنا أنه قد تشكل مقطع يبدأ بالحركة الطويلة، وهذا وضع يرفضه النظـام المقطعي للغة العربية، حيث تظهر فجوة في الكلام قبل هذه الحركة ولهذا نقوم بتكرير شبه الحركة (y) للتعويض عن هذه الفجوة. وذلك على النحو الآتي:

ḳayyām	<	ḳayām	<	ḳaywām
التعويض عن الصوت المحذوف		بعد سقوط شبه الحركة		الأصل

•المخالفة:

وهي ظاهرة لغوية تنتج طلبا للسهولة واليسر، وتعرف بأنها " قانون صوتي يعمـد إلى صوتين متماثلين تماما في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخـر، يغلـب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسـطة أو المائعـة؛ المعروفـة في اللاتينية باسم (liquida)، وهي اللام والميمُ والنون والراء "[2].

وليس المقصود بالأصوات المتماثلة أن تكون صامتة حسب، بل تتعداها إلى الصائتة، وغالبا ما يكون هذا في الكلمات التي تجمع ما بين الحركات المزدوجة مثـل (wi) و(wu) و(yi) وغيرها، ولأن اللغة تكره مثل هذا الوضع، فإنها تلجأ إلى الحذف والتبديل للتخلـص من مثل هذا التعاقب بين أشباه الحركات مع الحركات.

وعلى الرغم من أن القدماء أدركوا صعوبة التتابع بين أصوات اللـين والحركـات، وبينوا ميل اللغة إلى المخالفة بين هذه الأصوات، فإنهم لم يتمكنوا من تقديم التعليل الدقيـق الذي تسبب في حدوث المخالفة، حيث يقول المبرد: " وتبدل مكان إحدى الواويـن إذا

[1] الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه \٧٣

[2] التطور اللغوي \٣٧

التقتا في أول الكلمة، وذلك في تصغير(واصل، أويصل)، وكذلك تصغير (واعد، أويعد)"[1].

ويقول ابن السراج: " فإن كانت مضمومة -أي الواو- فمن العرب من يبدلها همزة...وإن كانت مكسورة كذلك "[2].

ولا تقف المخالفة عند أصوات اللين وحدها، حيث من الممكن أن تقع المخالفة بين الأصوات المضعفة، إذ يبدل من أحد الصوتين المضعفين صوت آخر يغلب أن يكون من الأصوات اللينة أو المائعة، وهذا ما أشار إليه المبرد: " واعلم أن التضعيف مستثقل، وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه، ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي يليه من مخرجه، ولا فصل بينهما، فلذلك وجد قوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد "[3].

تشير الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن هذه الظاهرة معروفة " في كل اللهجات، لاسيما الآرامية، وذلك كثير في المنداعية على الأخص، وفي الآشورية، بفك التضعيف في الأصوات الأسنانية والشفوية والغارية، بإقحام (نون)، ففي آرامية العهد القديم:

(ستعرف) tinda< < tidda<

في الآشورية:

(صرخ) unambi < unabbi "[4].

ويشيع بين الدارسين أن هذا القانون ناتج بفعل عوامل نفسية بحتة تتحكم في الناطقين[5]. ومما جاء على المخالفة بين المضعفين في القراءات القرآنية قوله تعالى: **لا يرقبوا فيكم إلاّ ولا ذمّة** "[6].

قرأ الجمهور " إلاّ "، وقرأ عكرمة " إيلا "، وقد وجه العلماء قراءة عكرمة على أنه

---

[1] المقتضب ١\٢٠١

[2] الأصول في النحو ٣\٣٠٧

[3] المقتضب ١\٣٨١

[4] فقه اللغات السامية \٧٥-٧٦ وانظر التطور النحوي \٣٤-٣٥، واللغة لفندريس \٩٤-٩٦

[5] دراسة الصوت اللغوي \٣٨٥، والتطور اللغوي \٣٧-٣٨، و٨٢

[6] التوبة \٨

اسم من أسماء الله تعالى، كما قالوا أنه إبدال من أحد المضعفين ياء[1]، ونظيره قول الشاعر:

يا ليتما أُمّنا سالت نعامتُها   إيما إلى جنة إيما إلى نار[2]

أشار المبرد إلى أن العرب تدل الياء من أحد المضعفين، ونحن وإن كنا نتفق معه في ميل اللغة إلى التخلص من الأصوات المضعفة، إلا أننا نجد اللغة قد تخلصت في الأحيان من أحد هذين المضعفين، ثم تعوض عنه بإشباع الحركة، مما ينتج لنا الحركة الطويلة، ولعل هذا ما دفع المبرد إلى القول إن اللغة تبدل الصوت المضعف بالياء، فالأصل في قوله "إلا " أن يقع بلامين، ثم مال القارئ إلى التخلص من التضعيف، فأسقط الصوت الأول ثم عوض عنه بمطل حركة الصوت الذي قبله، وذلك كما يأتي:

>īlan < >ilan < >illan

ويبدو أن النظير قد تعرض لمثل ما تعرض له المثال، فالأصل فيه أن يقـــول (إمـــا) بتشديد الميم ثم مال الشاعر إلى التخلص من أحد المضعفين، فأسقط الصـــوت الأول، ثم عوض عنه بمطل الحركة التي قبله، وذلك على النحو الآتي:

>īma < >imā < >immā

•ما يتعلق بالمقاطع الصوتية:

تميل اللغة إلى السهولة والتيسير في العديد من أحوالها وأنظمتها،وقد عـــرف قـــانون السهولة أشكالا كثيرة، وأساليب متعددة، اتكأت عليها اللغة لتحقيق ذلك الهدف. فقـــد كانت اللغة تبتعد كثيرا عن مجالات الثقل والاستثقال العارض لها، ونستطيع أن نمثل لهـــذا بميل العربية إلى التخلص من صوت الواو المستثقل من الأفعال عند صياغة المضارع والأمـــر والمصدر منه، كما في وعد، يعد، عد، عِدة.

وقد أشار ابن السراج إلى أن اللغة تجنح إلى الخفة الكلام، ومثل لذلك بالأفعال الـــتي من حقها أن تتعدى بحرف، غير أنها جاءت متعدية بنفسها " مثل ذهبت الشام، ودخلـــت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده ذهبت إلى الشـــام، ودخلت إلى البيت، وهما مستعملان بحرف الجر، فحذف حرف الجر من حذفه اتســـاعا

---

[1] المحتسب١\٢٨٣، والكشاف٢\٢٥٠، وإملاء ما من به الرحمن٢\٣٠٨،والبحر المحيط٥\٣٧٧

[2] نسبه ابن جني لسعد بن قرط ، انظر المحتسب١\٢٨٤

واستخفافا "[1].

ومن أشكال التخفيف أيضا، التخفيف بحذف المقطع، حيث لجأت اللغة إلى حذف أحد المقاطع الصوتية المتماثلة تخفيفا وتسهيلا على الناطقين، وقد أدرك القدماء هذه الحقيقة، وأشاروا إليها، وهذا واضح في قول سيبويه: " وذلك قولهم أحسْت، يريدون أحسسْت، وأحسْن، يريدون أحسسْن، وكذلك تفعل به في كل بناء تبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة "[2]. وقال في موضع آخر: " وإذا كان فعلا لجمع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذف نون الرفع، وذلك قولك لتفعلُنَّ ذاك، ولتذهبُنَّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا "[3].

لم تقف اللغة عند قانون المخالفة وحده ليحقق لها لإمكانية التخلص من توالي الأمثال، بل نجدها تميل إلى أمر آخر هو الحذف في المتماثلات، إذ تتوجه اللغة إلى أحد المقاطع الصوتية المتماثلة، فتسقطه من الكلام ولعلنا نجد هذا الأمر كثيرا شائعا في الأفعال التي على وزن تفعّل، وتفاعل، وتفعلل، عند إسنادها إلى تاء المضارعة، حيث يتشكل في مقدمتها مقطعان متماثلان هما (ta ta)، ولا شك في أن اللغة تكره مثل هذا التتابع الصوتي في نظامها المقطعي، ولهذا تلجأ إلى التخلص من أحد هذين المقطعين بطرحه من الكلام، وقد أشار المستشرق برجشتراسر إلى هذا الأمر، ضمن ما أطلق عليه اسم الترخيم، حيث ذكر أن " من الترخيم ما هو جنس من التخالف، وهو حذف أحد المقطعين المتتاليين، أولهما حرفان مثلان، أو شبهان نحو تَذَكَّرون بدل تتذكّرون، وأمثال ذلك في القرآن عديدة، وتقتلوني بدل تقتلونني، واسطال بدل استطال "[4].

يظهر أن المستشرق برجشتراسر قد حمل كل حذف على أنه من الترخيم، وقد استعان على ذلك بالمعنى اللغوي لهذه اللفظة، إذ نجد أن الترخيم هو التليين، أو الحذف، ولهذا قالوا في حذف آخر الأسماء في النداء ترخيما [5].

---

[1] الأصول في النحو ١\١٧١

[2] الكتاب٤\٤٢١-٤٢٢، وانظر المقتضب١\٣٨٠

[3] الكتاب٣\٥١٩

[4] التطور النحوي \٤٥، وانظر بحوث ومقالات، \٢٧-٢٨، والتطور اللغوي \٤٥

[5] لسان العرب (رخم) ١٢\٢٢٤

ولم يكن الهروب من المقاطع المتماثلة أمرا طارئا أو مبتدعا في اللغة العربية، بل هو أمر أصيل في اللغات السامية تعدو جذوره إلى السامية الأولى، ثم ظهر في العديد من اللغات السامية المنبثقة عن الأصل، " وقد تم هذا الأمر في السامية الأولى في صيغة الفعل الذي عينه ولامه سواء، مثل رددوا > ردوا ... وفي العربية يحذف أحد المقطعين في الأصوات الأسنانية عند التقاء حرف المضارعة (التاء) مع تاء الوزنين (تفعل، وتفاعل)، مثل: (تتقاتلون > تَقاتلون)، وفي الأصوات المائعة عند التقاء نهاية الجمع (nā) مع ضمير النصب المتصل (nī) (nā) مثل:

يقتلُونَنا > يقتلونَا "[1]

وقد ورد مثل هذا في العبرية والحبشية والآرامية والسريانية والآشورية.[2]

ولعل الحذف في المقاطع المتماثلة هو ما دفع الدكتور رمضان عبد التواب إلى تعليل منع الصرف في كلمة (أشياء) في الآية الكريمة " لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم "[3]. بأنه من باب حذف المقاطع المتوالية، وذلك من خلال قوله:" ولعل المسئول عن منع الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت في قوله تعالى " لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم "، إذ لو صرفت لقيل (عن أشياء إن) ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع (إن) "[4].

ونحن وإن كنا نوافق الدكتور رمضان عبد التواب في أن طريق الحذف في المقاطع المتوالية مشهور في العربية وغيرها من الساميات، وإن كنا نحس بصعوبة توالي المقطعين (>in >in)، ولكننا نذكر أن هذا الحذف ليس نتيجة ملزمة لمنع الصرف في هذه الكلمة، ذلك لأمرين:

الأول: أن هذه الكلمة لم ترد مصروفة ألبتة، لا في هذه الآية ولا في غيرها من المواضع، وهذا ما نص عليه العكبري وغيره بقولهم:"لم تسمع أشياء منصرفة ألبتة "[5].

[1] فقه اللغات السامية \ ٧٩

[2] فقه اللغات السامية \ ٨٠

[3] المائدة ١٠١ من شيء إن)، و

[4] التطور اللغوي \ ٤٦

[5] إملاء ما من به الرحمن ١\ ٢٣٥، ولسان العرب (شيأ) ١\ ١٠٤

الثاني: وردت العديد من الألفاظ المشتملة على مقاطع صوتية متماثلة في سياق القـــرآن، ومع ذلك لم تحذف هذه المقاطع ونذكر من ذلك ما يأتي:

- قال تعالى: " *ولا تقولن لشيءٍ إني فاعل ذلك غدا* "[1].

حيث جاءت كلمة(شيء) منتهية بالمقطع (in>)، وتلتها كلمة (إني) الـــتي تبـدأ بالمقطع (in>) أيضا، وبهذا يتوالى المقطعان المتماثلان على النحو الآتي:

lisay>in >inni

ومع هذا لم تلجأ اللغة إلى منع كلمة (شيء) من الصرف.

- قال تعالى: " *ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرعٍ عند بيتك المحرم* "[2].

حيث تكرر المقطع (in<) في الكلمتين(زرعٍ عِنْدَ) على النحو الآتي:

zar<in <inda

وهنا يتوالى مقطعان متماثلان (in< in<) دون لجوء اللغة إلى حذف أحدهما من الكلام.

- قال تعالى: "*ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون* "[3].

وهنا يتوالى المقطعان (hum hum)، على النحو الآتي:

>innahum hum

- قال تعالى: " *وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون* "[4].

وهذا مثال واسع الانتشار في القرآن الكريم، وفي غيره من كلام العرب، حيـــث يتـــوالى المقطعان (ta ta) في بداية مثل هذا النمط من الأفعال، ولا ننكر أن اللغـــة توجـــهت إلى حذف أحد هذين المقطعين في بعض المواضع، كما لجأت إلى إجراء المماثلة بين أحد هذين المقطعين مع الصوت الذي يليه، كما في (تذّكّرون)، ومع ذلك نجدها قد احتفظت ببعض هذه الألفاظ على حالها دون تغيير، مما يدل على أن الحذف لا يقع بطريقة ملزمة في مثـــل هذا النمط، ولهذا جاء في القرآن الكريم العديد من الألفاظ التي يتكرر فيها هذا المقطع.

[1] الكهف ٢٣، وانظر النمل \ ٨٨ (شيء أنه)، ويس \ ٥١ و ٨٣ (من شيء إن)، و(شيئا أن)، والملك \ ٩ (من شيء إن)

[2] إبراهيم \ ٣٧

[3] البقرة \ ١٢، وانظر البقرة \ ١٣ (ألا إنهم هم)

[4] الأنعام \ ٨، وانظر هود | ٥٢ (تتولوا)، والنساء \ ٩٧ (تتوفاهم)، والنحل \ ٣٢(تتوفاهم)، والفتح \ ١٦ (تتولوا)، والسجدة \ ٤ (تتذكرون)، وغافر \ ٥٨ (تتذكرون)، ومحمد \ ٣٨ (تتولوا) و الممتحنة \ ١٣ (تتولوا)

ومن خلال هذه الأمثلة التي أظهرت لنا توالي العديد من المقاطع الصوتية المتشـــابهة، يقع في أنفسنا أن توالي الأمثال لم يكن السبب وراء منع كلمة (أشياء) من الصرف، بـــل هناك سبب آخر.

ويبدو أن هذه الكلمة لم تمنع من الصرف إلا على سبيل القياس الخاطئ، حيث قاسها الناطقون باللغة قياسا خاطئا على تلك الألفاظ التي جاءت على وزن (فعلاء)، فحملوهـــا عليها ومنعوها من الصرف كما منعوا (فِعْلاء)، وساغ لهم هذه القياس لأمور:

١. أن كلمة (أشياء) تدل على المؤنث، كما تدل (فعلاء) نحو حمراء، وصفراء.[1]

٢. أن كلمة أشياء تنتهي بألف وهمزة كما تنتهي (فعلاء).

٣. أن كلمة (أشياء) تجمع على أشياوات نحو حمراء حمراوات، وعلى أشاوى نحو صحـــراء صحارى .

ونورد بعض الأمثلة على التخفيف بالحذف، مما جاء في القراءات القرآنية، نحو قولـــه تعالى: "*فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب*"[2].

قرأ الجمهور " عزّني " بتشديد الزاي، وقرأ أبو حيوة " وعَزَني " بتخفيفها، وتـــروى عن طلحة بالتخفيف أيضا[3]، ونظيرها قول الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا أحسْن به وهن إليه شوس[4]

يكون الفعل على هذا التوجيه قد تعرض إلى حذف صوت الزاي. والذي يبدو لي لأنه لا حذف في القراءة عند من قرأ بالتخفيف، بل إنه أراد (وعَزَني) من الفعل (وعز) بمعـــنى قدم[5]، فكأنه أراد: قال أكفلنيها وقد تقدمني في الخطاب، أو تفوق علـــي في الخطـــاب وسبقني فيه، ويؤكد هذا أن أخاه كان متفوقا عليه في القوة والكـــلام[6]. وأمـــا النظـــير (أحَسْنَ) فالأصل فيه (أَحْسَسْنَ)، إذ هو فعل مشدد مسند إلى نون النسوة التي توجب فك

---

[1] البرهان ج/ ٨١٦

[2] ص ٢٣\

[3] المحتسب٢\٢٣٢، والكشاف٤\٨٣، وإملاء ما من به الرحمن٢\٥٠٥، والبحر المحيط٩\١٤٩

[4] البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ١\٩٦، برواية (حسن به فهن إليه شوس)وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، وانظر البيت في المحتسب١\١٢٣، والأمالي١\١٧٦، وسمط اللآلي ١\٤٣٨

[5] لسان العرب (وعز) ٥\٤٢٩

[6] البحر المحيط٩\١٤٩ ، وانظر مختصر تفسير ابن كثير٣\٢٠٠

الإدغام، وعلمنا أن اللغة تجيز حذف أحد المقطعين الصوتيين المتماثلين إذا تتابعا في سياق كلامي معين، ولعل هذا ما لجأ إليه الشاعر هنا، إذ نجده قد تخلص من المقطع (sa) لتواليه في الكلمة، وذلك على النحو الآتي:

>aḥ. asna < >aḥsasna

وهذا يدلنا على عدم التوافق بين المثال والنظير في هذا الموضع.

ومما يمكن عده من باب الحذف في المقاطع الصوتية قوله تعالى: "*على أن مسني الكبر فبم تبشرونَ*" [1].

قرأ نافع، وابن كثر، بكسر النون " تبشرونِ "، وقرأ الكسائي، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة بفتحها " تبشرونَ "، وشددها ابن كثير وخففها الباقون[2]، وقد وجه ابن زنجلة هذه القراءة " تبشرونَ " بفتح النون على حذف إحدى النونين، وتابعه في ذلك أبو حيان[3].

ومنه قوله تعالى: "*قل أتحاجّوننا في الله وهو ربنا وربكم*" [4].

قرأ الجمهوز " أتحاجوننا " بنونين، وقرأ ابن محيصن والمطوعي " أتحاجونَّا "بالإدغام، وتروى عن زيد بن ثابت والأعمش، وقرئت عند بعضهم " أتحاجُونَا " بنون واحدة خفيفة[5]. وقد استعمل النظير الشعري الآتي لتوجيه هاتين القراءتين:

تراه كالثغام يعل مَسكا   يسوء القاليات إذا قليني[6]

كان القياس في قوله " تبشرونَ " أن يقع بنونين (تبشروننا) غير أن النظام المقطعي يسمح بالتخلص من أحد المقطعين المتماثلين سعيا وراء التخفيف، وهذا ما حدث في هذه القراءة على النحو الآتي:

tubašširūna < tubašširūnanā

وهذا ما حدث في المثال الآخر " أتحاجونا " إذ القياس فيه أن يقع بنونين أتحاجوننا)، ولكن القارئ تخلص من أحد المقطعين المتماثلين على النحو الآتي:

---

[1] الحجر \ ٥٤

[2] التيسير \ ١٣٦، والحجة لابن زنجلة \ ٣٨٣، النشر في القراءات العشر٢\٣٠٢، غيث النفع \ ٢٦٧

[3] الحجة لابن زنجلة \ ٣٨٣، والبحر المحيط ٦\٤٨٥

[4] البقرة \ ١٣٩

[5] معاني القرآن للأخفش ١\١٥٠، وإعراب القرآن للنحاس١\٢١٩، والبحر المحيط ١\٦٥٧، وإتحاف فضلاء البشر \ ١٤٨

[6] البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه \ ١٨٣، وهو برواية: الفاليات إذا فليني بالفاء

>atuḥāggūnā < >atuḥāggūnanā

ولعل النظير لا يختلف عن هذا، فالقياس في هذا الفعل أن يرد بنونين (قلينني)، غير أن الشاعر مال إلى التخفيف، فتخلص من أحد المقطعين المتماثلين على النحو الآتي:

kalaynī < kalaynanī

في القضايا الصرفية للنظير الشعري:

لا تخلو النظائر الشعرية من بعض المواضع الصرفية، ذات المساس المباشر ببنية الكلمة العربية، ومن المواضع الصرفية في هذا الفصل ما يأتي:

• اسم الجمع:

هو ما دل على مفرد في لفظه، وعلى جمع في دلالته، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث هو لفظ مفرد، وذاك لفظ مجموع، وجاء في شرح الشافية ما يدل على ذلك:" ونحو ركْب، وحلَق، وجامل، وسراة،وفُرهة، غزّى، وتؤام، ليس بجمع..فإنه اسم مفرد وضع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين اسم الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع "[1].

يذكر العلماء أن مثل هذا النوع من الألفاظ، يندرج ضمن الأسماء المفردة وليست جمع تكسير، مستشهدين على ذلك بأمور منها التذكير والتصغير، وهذا ما أشار إليه سيبويه: " باب ما هو اسم يقع على الجمع، لم يكسر عليه واحده، ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسر عليهما جمل ولا بقرة، والدليل عليه التذكير والتحقير "[2]. وإلى هذا أشار ابن السراج أيضا[3].

ويشير المستشرق برجشتراسر إلى إمكانية اشتقاق الأسماء المفردة من لفظ أسماء المجموع، أو ما أُطلق عليه أسماء الجُمل، يقول في ذلك: " وكثيرا ما اشتقوا من مادة إسم الجملة إسما دالا على الواحد أيضا، نحو (راكب) واحد بخلاف (الركب) المحتوي على الكثير منهم، وكلاهما موجود في العبرية "[4].

[1] شرح الشافية ٢\٢٠١-٢٠٢

[2] الكتاب٣\٦٢٥

[3] الأصول في النحو٣\٣٠

[4] التطور النحوي١٠٦-١٠٧، وانظر فقه اللغات السامية ٩٦\

ومما ورد على اسم الجمع من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*إن البقر تشابه علينا*" [1].

قرأ الجمهور " البقر " وقرأ عكرمة ويحيى بن يعمر "الباقر "، وأجازه الأخفش والعكبري من بعده[2]، وقد حمله أبو حيان على أنه اسم جمع من البقر[3]، ونظيره قول الشاعر:

وما ذنْبُه أن عافت الماءَ باقـر   وما إن تعافُ الماءَ إلا ليُضربا[4]

وقال آخر:

مالي رأيتُك بعدَ وعدك موحِشاً   خَلِقا كحوضِ الباقِرِ المتهـدِّم[5]

وقال آخر:

يسوقون باقرَ الطورِللسهـ   ـل مهازيلَ خشيةَ أن تبُـورا[6]

تعد صيغة (باقر) من الصيغ التي أوردها علماء اللغة والتصريفيون مستشهدين بها على اسم الجمع[7]، وقد جاء مثل ذلك في لسان العرب أن " باقر اسم جمع، والباقر جماعة البقر مع رعاتها "[8]. ولعل شيوع مثل هذه اللفظة بين الناطقين من العرب، سوغ للقارئ أن يقرأ بها، وليس هذا بالأمر المستغرب أو المستهجن، ولعل تلك لا نظائر تدل على كثرة استعمالها في كلام العرب ، ولهذا كان الأخفش ومن تبعه في التنظير لهذه القراءة موفقا، ومقويا للقراءة.

ومما يحمل على هذا الأمر أيضا، ما ورد في قوله تعالى: "*من أوسط ما تطعمون أهليكم*" [9]

---

[1] البقرة \ ٧٠

[2] معاني القرآن للأخفش١\١٠٥، وإملاء ما من به الرحمن ١\٥٠

[3] البحر المحيط١\٤١٠

[4] البيت للأعشى في ديوانه \ ١٢

[5] ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١\١٠٥، وفي البحر المحيط ١\٤١٠

[6] البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه \ ٤٤، برواية : يسوقون باقرا يطرد السهل

[7] الكتاب٣\٦٢٥، وانظر الأصول في النحو ٣\٣١

[8] لسان العرب (بقر) ٤\٧٣

[9] المائدة \ ٨٩

قرأ الجمهور " أهليكم" جمع (أهل)، بالواو والنون لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وقرأ جعفر الصادق " أهاليكم" [1]. وقال ابن جني: "يقال أهل وأهلة..فأما أهالٍ فكقولهم ليالٍ، كان واحده أهلاة وليلاة "[2]. وقد أورد الزمخشري بأن (أهالي) اسم جمع لأهل، كالليالي في جمع ليلة[3]، ونظيره قول الشاعر:

وأَهْلَة ودٍ قد تَبَرَّيْت ودهم   وأبليتهم في الحمدِ جُهدي ونائلي[4]

أورد ابن منظور أن " الأهل أهل الرجل، وأهل الدار، وكذلك الأهْلَة.. ابن سيدة: عشيرته وذوو قرباه، والجمع أهلون وآهالٌ، وأهالٍ، وأهْلات، وأهَلات"[5].

ومن هنا نستطيع القول، إن من قرأ " أهالي " إنما جاء بها جمعا لأهل، وليس هو اسم جمع كما قال الزمخشري، وذلك لما رأينا من أن (أهلا وأهلة) بمعنى واحد، وهما من أسماء الجمع ، ويبدو في النظير أن الشاعر قال (أهلة) مستعملا هذه الصيغة استعمال (أهل)، إذ إنهما بمعنى واحد.

ومن هنا نجد أن ابن جني كان موفقا في استعمال هذا النظير، عندما جعل الأهل والأهلة بمقام واحد، ويستعملان استعمالا واحدا.

- جمع التكسير:

يصاغ جمع المذكر السالم بزيادة علامة الجمع (ūn) على آخر المفرد المذكر، كما يصاغ جمع المؤنث السالم بزيادة علامة الجمع (āt)، على آخر المفرد المؤنث.

أما جمع التكسير فلا يصاغ بزيادة مطردة تدخل على المفرد، بل هناك العديد من التغييرات اللاحقة بالأسماء المفردة لصياغة جمع التكسير، فمنها ما يكون بتغيير الحركات نحو، أَسَد، وأُسْد، ومنها ما يكون بزيادة بعض الأصوات على المفرد نحو كلب، وأكلُب، وبعضها يكون بحذف بعض الأصوات من الاسم المفرد نحو، رغيف، ورُغُف. وهذه

---

[1] المحتسب\٢١٧، والبحر المحيط٤\٣٥٣

[2] المحتسب ١\٢١٧

[3] الكشاف ١\٦٧٣

[4] ينسب إلى أبي الطمحان، انظر المحتسب ١\٢١٧، و لسان العرب (أهل)١١\٢٨، وأورده مؤلف كتاب (قصائد جاهلية مختارة) من قصيدة نقلها من (منتهى الطلب) ٥\١٧٥-١٧٦

[5] لسان العرب (أهل) ١١\٢٨

التغييرات اللاحقة بالمفرد لا تقتصر على المذكر أو المؤنث أو العاقل أو غير العاقل، بل هي مشتركة بين جميع الأسماء المفردة.

تشير معظم الدراسات إلى أن هذا الجمع يقع على سبعة وعشرين بناء، أربعة منها خاصة للدلالة على القلة، وهي: أفعل، نحو كلب : أكلب، وأفعال، نحو فرخ: أفراخ، وأفعلة، نحو رغيف أرغفة، وفعلة، نحو غلام غلمة.

أما سوى ذلك فإنه من أبنية الكثرة، وسوف نعرض في هذا الفصل لثلاثة أبنية هي: فعل، وفعل، وفعل، لمجيء الأمثلة عليها.

• فعل:

يذكر التصريفيون والنحاة أن هذا البناء يكسر عليه كل ما كان من وزن (فعيل) زيادة على ما كان من وزن (فعيلة) الذي ورد عليه قليلا نحو صحيفة وصحف[1].

ومما ورد على هذا البناء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " ***وعلامات وبالنجم هم يهتدون*** " [2].

قرأ الجمهور " بالنجم "، وقرأ الحسن " بالنجم " وقرأ مثله ابن وثاب،وقد وجه ابن جني هذه القراءة على أنها جمع تكسير من (فعل) على (فعل)، أو أن يكون أراد النجوم ثم حذف الواو، فقال " النجم "[3]، ونظيره قول الشاعر:

إن الفقير بيننا قاض حكم

أن ترد الماء إذا غاب النجم[4]

يجمع (نجم) على " أنجم، وأنجام، ونجوم، ونجم "[5]. ونستطيع أن نحمل هذا الموضع على تقصير الحركة، كما أشار ابن جني، بحيث يكون الأصل في هذه الكلمة جمع (فعل) على (فعول)، ثم قام بعض الناطقين بتقصير الحركة على سبيل التخفيف من صوت الواو[6]، أي قلل المدة الزمنية اللازمة لإنتاجه، فأتى به قصيرا بدلا من أن يأتي به صوتا طويلا،

---

[1] الكتاب٣\٦٠٤، و٣\٦١٠

[2] النحل\١٦

[3] المحتسب٢\٨، و إملاء ما من به الرحمن ٢\٣٧٥، والبحر المحيط٦\٥١٥

[4] ورد البيت بلا نسبة في المحتسب١\١٩٩، الخصائص٣\١٣٦، والبحر المحيط٦\٥١٥

[5] لسان العرب (نجم) ١٢\٩٦

[6] الكتاب ٣\٦٠٤، وشرح الشافية٢\٩٦

ولهذا قالوا (فُعُل). بمعنى أن القارئ جمع (نَجْم) على (نجوم)، ثم أراد التخفيف، فقصر الحركة الطويلة، ولهذا قال (نُجُم).

nugum < nugūm < nagm

وأما النظير (إذا غاب النُّجُم)، فلا يبتعد عن المثال؛ فمن الممكن أن يكون الشاعر أراد جمع (نجم)على (نجوم)، ثم أراد التخفيف، فقصر الحركة الطويلة، ولهذا قال (نُجُم).

• **فُعْل:**

يجمع على (فُعْل) ما كان على وزن (فِعَال)، وما كان أجوف،وما كان على (فَعَل)، لكنه قليل فيه[1].

ونلمح شيئا من العلاقة بين (فُعُل، وفُعْل)، ولا سيما في تكسير الأجوف، إذ تشير الدراسات القديمة إلى تسكين العين فيهما،فرارا من الثقل الواقع على الواو لو أنها ضمت في (فُعُل)[2]. ونوضح ذلك بالمثال الآتي:

تجمع (دار) على (فُعُل)، ثم تسكن الواو –على حد قول القدماء– فنقول (دُوْر).

والحق أن ما حدث لا يتعدى التخلص من الحركة المزدوجة، فبعد جمع (دار) على (فُعُل) تتشكل الحركة المزدوجة (wu)، حيث تتخلص اللغة منها بحذف شبه الحركة، وهنا تلتقي الضمة مع الضمة، فتنشأ عنهما ضمة واحدة طويلة، على النحو الآتي:

dūrun <	duurun <	duwurun <	darun
اندماج الحركات القصيرة	التخلص من شبه الحركة	الجمع على (فُعُل)	الأصل

ومما ورد على وزن (فُعْل) من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " *وقال لأوتين مالا وَوَلدا* "[3].

قرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم وابن كثير "وَلَدا "، وقرأ حمزة والكسائي الأعمش وطلحة " وُلْدا "، والتوجيه لها كما جاء بعض كتب القراءات، أنها جمع (وَلَد)[4]، وذهب الفراء وابن زنجلة والطبري إلى أنها لغة في (وَلَد)[5]، ونظيره قول الشاعر:

---

[1] الكتاب٣\٥٧١، والأصول في النحو٣\٥، و شرح الشافية٢\٩٦

[2] الكتاب٣\٦٠٤ وشرح الشافية ٢\٩٦

[3] مريم \٧٧

[4] الحجة لابن خالويه \٢٣٩، والكشف ٢\٩٢ ،و إملاء ما من به الرحمن٢\١٣\٤، وإتحاف فضلاء البشر \٣٠١

[5] معاني القرآن للفراء٢\١٧٢، وجامع البيان ١٦\١٢١– ١٢٢ والحجة لابن زنجلة \٤٤٧

يا بكرَ آمنةَ المباركِ بكرُها   من وُلْدِ محصنة بسعد الأسعد[1]

سبقت لنا الإشارة إلى قول العلماء بأن ما كان على (فَعْل) يجمع على (فُعُل)، في القليل من الكلام، فيبدو أنه جاء جمع (ولد) على هذا الوزن، ضمن ما يسمح به النظام اللغوي، وإن كان في القليل، فقال : (ولد) والذي يرجح أن هذا اللفظ جمع لا لغة في المفرد (ولد)، أن سياق الآية يقتضي الحديث عن مجموعة من الأولاد لا عن ولد واحد.

وأما النظير (من ولد محصنة) فهو موضع شبيه بالمثال، حيث يتحدث الشاعر عن ولد واحد ابن آمنة (الرسول -صلى الله عليه وسلم) وبهذا يكون الشاعر قد استعمل لفظ الجمع للمفرد، وهذا أمر جائز في اللغة، وفي هذه الكلمة خاصة، لما ورد عند ابن منظور من " الولد يكون واحدا وجمعا، ابن سيدة، الولد والولد، بالضم أيا كان وهو يقع على الواحد والجمع والذكر والأنثى "[2].

• فعل:

ويطرد هذا البناء في وزن (فاعل) فيما كان صفة نحو شاهد شهد، ومثله من بنات الياء والواو التي هن عينات، نحو صائم صوم، وفي اللامات نحو غاز غزى[3].

ومما جاء على وزن (فعل) من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " **خُشَّعا أبصارهم** "[4].

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي " خاشعا "، وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم ونافع " خشعا "،ومثلهم قرأ قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج، وقد وجهها علماء القراءات ممن أوردها، على أنها جمع تكسير لفاعل[5]. أورد ذلك أبو حيان وذكر أن جمع التكسير أكثر في كلام العرب[6]، ونظيره قول الشاعر:

بمطرد لدن صحاح كعوبة   وذي رونق غضب يعد القونسا[7]

---

[1] البيت لحسان في ديوانه \١٠١، برواية (ولدتك محصنة)،وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

[2] لسان العرب (ولد) ٣\٤٦٧

[3] الكتاب ٣\٦٣١، والأصول في النحو٣\١٦، وشرح الشافية ٢\١٥٥

[4] القمر \٧

[5] معاني القرآن للفراء٣\١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس٣\ ٢٨٣ والحجة لابن زنجلة\٦٨٨، والكشف ٢\٢٩٧،

[6] البحر المحيط١٠\٣٧

[7] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط١١\٣٧، ونسبه ابن منظور إلى الحسيل الضبي، انظر لسان العرب (قنس) ٦\١٨٤

ولا تختلف القراءتان في المعنى، وإن كانت الأولى جاءت على الإفراد (خاشعا)، ثم جاءت الثانية على الجمع (خُشَّعا)، وتذكر لنا الكتب النحوية أن وزن (فاعل) يطرد جمعه على (فُعَّل) إن كان وصفا، ولهذا نجد القراء من السبعة جاءوا بها مجموعة على (فُعَّل).

وأما النظير الذي استعمله أبو حيان(القوانسا) فهذا جمع يطرد في (فاعل) المؤنث الذي يجمع على (فواعل)، وقد جاء هذا النظير موافقا لما ذهب إليه أبو حيان، حيث استعمله للدلالة على مجيء جمع التكسير كثيرا في كلام العرب، و لم يكن نظيرا لما كان على وزن (فاعل).

في قضايا التركيب للنظير من كلام العرب الشعري:

عند الوقوف على بعض المواضع التركيبية -الإعرابية- بتأمل، يتحقق الدارس من أن النحاة القدماء كثيرا ما كانوا يجتهدون للوصول إلى تقدير مقنع لكل ظاهرة لغوية، أو موقف لغوي يرون فيه خروجا على القواعد والأصول التي جاء عليها القياس اللغوي. سنحاول في هذا الفصل الوقوف على شيء من القضايا الإعرابية التي وُجهت في ضوئها بعض القراءات القرآنية، ونظائرها المستعملة في التوجيه.

• المرفوعات:

• المبتدأ والخبر:

اصطلح القدماء على تسميتهما بالمسند والمسند إليه، وقرروا أن كلا منهما لا يستغني عن الآخر، فلا يستغني التركيب عن أحدهما، ولا يجوز للمتكلم أن يأتي بالمسند إليه دون المسند، كما لا يجوز العكس، لأن كل واحد منهما يتمم بصاحبه[1].

ويتفق النحاة على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، إلا في ضرورة الشعر، أو في ضعف من الكلام، أو لوجود بعض المسوغات لذلك، وذلك حتى يبتعد المتكلم عن مواطن اللبس في اللغة[2].

لم يمنع النظام اللغوي للغة العربية أن نكتفي بإظهار الخبر، في الوقت الذي يكون فيه المبتدأ مضمرا، إذا كان في السياق ما يدل عليه[3]. وليس هذا حسب، بل نجد ابن جني قد جعل الحذف في الكلام لوجود الدليل، من شجاعة العربية[4]، حيث يستغني التركيب عن جزء من أجزائه لدلالة السياق عليه، وهذا نوع من الخفة التي تؤثرها اللغة.

يقرر النحاة أن الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، وأنه لابد لكل مبتدأ من خبر يتمم معناه، كما أنه لا بد للخبر من مبتدأ، ولهذا نجدهم كثير ما يقدرون في الكلام أحد هذين الطرفين عند حذفه، ونلمح أحيانا بعض التكلف في هذه التقديرات مما يذهب بجمال العبارة، وإن كان التقدير في بعض الأحيان ضروريا لتطبيق القواعد اللغوية، ويذكر

---

[1] انظر الكتاب١\٢٣، والمقتضب٤\١٢٦، والأصول في النحو١\٥٨، وقد أطلق ابن السراج عليهما اسم المبتدأ والخبر

[2] انظر الكتب١\٤٨، والمقتضب٤\١٢٧

[3] انظر الكتاب ٢\١٣٠، والمقتضب١\١٢٩، والأصول في النحو١\٦٧-٦٨

[4] الخصائص ٢\٣٦٢

بعض الدارسين أن المحذوف لو ذُكر أو صرح به في الكلام، لساء النظم وانحرف الكلام عن قصده [1].

ومن المواضع التي جاءت على تقدير المبتدأ المحذوف في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " *ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدرِكْهُ الموت فقد وقع أجره على الله* " [2].

قرأ الجمهور "يُدرِكْه" بالجزم، وقرأ النخعي وطلحة " ثم يدركُهُ " بالرفع، وقد حمل العلماء قراءة الجمهور على العطف على " من يخرج "، كما حملوا قراءة الرفع على تقدير مبتدأ في الكلام تقديره (هو) [3]، ونظيره قول الشاعر:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نُزُلُ [4]

حيث أراد الشاعر الاستئناف، فكأنه قال: أو أنتم تنزلون، ولم يرد العطف على (إن تركبوا).

ونجد أن تقدير الضمير (هو) في هذا التركيب يُعرِّض العبارة إلى التغيير في النظم، غير أننا نرى أن النحاة كانوا مدفوعين إلى هذا التقدير لتسويغ الضمة التي على الكاف في قوله "يدركُهُ"، ولا سيما أن (ثم) من حروف العطف، وهذا يوجب الجزم كما في قراءة الجمهور عطفا على (يخرج) المجزوم بـ (مَن)، فلم يجد النحاة أقرب من حذف المبتدأ حيث هو من الأمور التي تقبلها اللغة.

ومن الممكن أن يكون الرفع في هذا المثال قد جاء لصعوبة النطق بصوت الكاف الساكنة مع الهاء بشكل متوالٍ، ولهذا لجأت اللغة إلى المماثلة بين حركتيهما طلبا للخفة.

yudrikuhu < yudrikhu

وأما النظير: (أو تنزلون)، فيبدو أن ضرورة الوزن قد ألجأت الشاعر فيه إلى رفع الفعل، حيث إنه من الواضح عدم استقامة وزن البيت مع الجزم، في حين نجده صحيحا

---

[1] نحو القرآن \ ١٨-٢٢

[2] النساء \ ١٠٠

[3] المحتسب ١ \ ١٩٥، والكشاف ١ \ ٥٥٧، وإملاء ما من به الرحمن ١ \ ١٩٩، والبحر المحيط ٤ \ ٤٤

[4] البيت للأعشى، انظر الكتاب ٣ \ ٥١، والمحتسب ١ \ ١٩٥، والبحر المحيط ٤ \ ٤٤، وهو في ديوانه \ ٢٢٦، برواية:

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل،

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

مستقيماً مع الرفع، وهذا يظهر عدم التوافق بين المثال والنظير من الناحية الفعلية، على أن التنظير به مناسب للقراءة ولتوجيهها من الناحية الشكلية، حيث يظهر -شكلا- عطف المرفوع على المجزوم.

ومنه قوله تعالى:" *ولكن تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ الكتاب* "[1]. وقوله تعالى: *ولكن تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ كلِّ شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون* "[2].

قرأ الجمهور " تصديقَ وتفصيلَ " بالنصب، وقرأ عيسى الثقفي وحمدان بن أيمن تصديقُ وتفصيلُ " بالرفع، وقد وجه العلماء قراءة النصب على تقدير (كان)، كما وجهوا قراءة الرفع على تقدير الضمير (هو) ، بمعنى أن قوله " تصديق "خبر لمبتدأ محذوف، ومثلها "وتفصيل "[3]. ونظيره قول الشاعر:

وما كان مالي من تراث ورثتُهُ ولا ديةً كانت ولا كسبَ مأثمِ
ولكنْ عطاءَ اللهِ من كل رحلةٍ إلى كل محجوبِ السوارقِ خضرمِ[4]

الرفع في (عطاء)، على تقدير الضمير (ولكن هو عطاء الله).

أشار النحاة إلى أن اللغة تبيح -في كثير من المواضع- الاستغناء عن طرف من أطراف الكلام لدلالة السياق عليه، والواضح أن هذا الموضع مما جاء على هذه الظاهرة، حيث تم حذف المبتدأ من الكلام، حين بدا هذا الطرف واضحا من خلال قوله : " وما كان هذا القرآن أن يفترى"، ثم قال:" ولكن تصديق "، فكأنه أراد : ولكن القرآن تصديق الذي بين يديه. وهذا ما يمكن أن يقال عن المثال الآخر، حيث جرى الحديث فيه عن القرآن الكريم، فبين الله أنه ليس من الأحاديث المكذوبة، ولكنه تصديق لما بين يديه.

وقد جاء النظير المستعمل معهما على هذا الأمر، حيث نجد الشاعريتحدث عن ماله الذي يملكه، وينفي أن يكون هذا المال ميراثا ورثه عن آبائه، كما ينفي أن يكون دية حصل عليها بعد مقتل أحد من قومه، ثم ينفي أن يكون مصدر هذا المال حراما، ويؤكد

---

[1] يونس\٣٧

[2] يوسف\١١١

[3] انظر المحتسب ١\٣٥٠، و البحر المحيط ٦\٥٧

[4] البيت لذي الرمة في ديوانه ٢\١١٨٣، وهو برواية:

نجائب ليست من مهور أشابة ولا دية كانت ولا كسب مأثم

بعد ذلك أن هذا المال من عطايا الملوك الذين كان يترل بهم، ولما كان حديثه عن المال واضحا مفهوما في الكلام استغنى عنه، فقال: (ولكن عطاءُ)، بدلا من (ولكن مالي عطاء).

• الرفع بعد (أنْ):

تُنصب الأفعال إذا سبقها حرف من حروف النصب، وهي: أنْ، ولن، وكي، وإذن[1]. ومما جاء على ذلك في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *لمن أراد أنْ يُتمّ الرضاعة*"[2].

قرأ الجمهور " أن يتمَّ " بالنصب، وينسب إلى مجاهد أنه قرأ " أنْ يُتمُّ " بالرفع[3]، ونظير الرفع بعد (أن) قول الشاعر:

أنْ تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح[4]

وقول الآخر:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأنْ لا تبلغا أحدا[5]

يميل بعض النحاة إلى جعل (أن) في مثل هذه المواضع أداة غير عاملة، حملا لها على (ما) المصدرية، أو أن تكون (أن) هنا مخففة من (أنّ) الثقيلة الناصبة للأسماء، واسمها ضمير مقدر بعدها (أنه تهبطين)[6].

هذا موضع لا يخرج عن الشذوذ، ولا سيما أن قراءة "أن يُتمُّ " بالرفع جاءت شاذة، من جهة أنها لم تثبت نسبتها إلى مجاهد، بل هي قراءة يشكك أبو حيان في نسبتها إليه.

وأما ما ورد في الشعر (أن تهبطين) و (أن تقرآن)، فيبدو فيهما أن ضرورة الوزن حملت الشاعر على الاحتفاظ بالنون في هذين الفعلين، وإن كان القياس حذف النون منهما لدخول أداة النصب (أن) عليهما؛ لأن علامة النصب في الأفعال الخمسة حذف النون منها. بدليل عدم استقامة وزن البيت مع النون، والاحتفاظ بالنون نفسها في الشطر

---

[1] انظر الكتاب ٣\١٥٢، والأصول في النحو ١\١٤٧

[2] البقرة \٢٣٣

[3] انظر مختصر في شواذ القرآن \١٤، والبحر المحيط٢\٥٩٨-٥٩٩

[4] ورد البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر \١٦٣، و الخزانة٣\٥٦٠، و البحر المحيط٢\٥٩٩

[5] ورد البيت بلا نسبة في الخصائص١\٣٩٠، والإنصاف٢\٥٦٣، ومجالس ثعلب١\٣٢٢ ،والبحر المحيط٢\٥٩٩

[6] انظر الخصائص١\٣٩٠-٣٩١، شرح المفصل٧\٩

الثاني من النظير في قوله: وأن لا تبلغا أحدا.

ويبدو من الناحية النظرية أن النظير مطابق للمثال القرآني، حيث رفع القارئ الفعل(يتم) بعد دخول (أن) الناصبة عليه، فيما رفع الشاعران الفعلين (تهبطين) و (تقرآن) على الرغم من استعمالهما في السياق مسبوقين بـ (أن) الناصبة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشعر من مواضع الضرورة، وليس القرآن كذلك.

• المنصوبات:

• خبر ليس:

تعمل (ليس) عمل (كان) في الأسماء التي تدخل عليها، فترفع المبتدأ ليصبح اسما لها، تنصب الخبر لصبح خبرا لها -على حد تعبير النحاة- والأولى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئا، لأنه مرفوع قبل دخولها عليه وبعد دخولها، فلا يظهر لها عمل فيه.

يجيز النظام اللغوي أن يتقدم الخبر مع مثل هذه الأفعال، فيتوسط بينها وبين أسمائها، نحو قوله تعالى:" *وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين* "[1]. ويشترط لذلك ألا تكون الأخبار واجبة التقدم على الأسماء ، أو واجبة التأخير عنها، وذلك نحو قولنا: في الدار صاحبها. فهذا يعني أن يتساوى الاسم والخبر في التعريف والتنكير، يقول سيبويه: " وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيدا. وكان زيد أخاك "[2]، ويقول في موضع آخر: والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكر ذلك من باب الفاعل والمفعول، وجميعها ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار، عربي جيد كثير "[3]. وهذا يدل صراحة على أن التقديم والتأخير في باب ما كان الاسم الخبر فيهما معرفتين، أو كانا نكرتين جائز، وكذلك ما كان من باب تقديم الظروف أو الأسماء للعناية والاهتمام. ويذكر المبرد أن التقديم والتأخير في الكلام مما هو شائع في اللغة، وغير مستقبح مع (ليس) بخاصة، فضلا عن باقي أخوات (كان)[4].

[1]

[2] الكتاب ١\٤٩-٥٠

[3] الكتاب ١\٥٦، وانظر الأصول في النحو ١\٨٦

[4] انظر المقتضب ٣\١٩٤-١٩٥

ومما جاء على تقديم خبر (ليس) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب*"[1].

قرأ حمزة، وحفص عن عاصم "البرَّ" بالنصب، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، أو الكسائي، ونافع "البرُّ" بالرفع[2]. وقد حمل العلماء قراءة النصب على التقديم والتأخير في خبر (ليس)[3]، حيث جعلوا (البرَّ) خبرا لليس مقدما على اسمها، ونظير ذلك قول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم   فليس سواءً عالمٌ وجهول[4]

ويذكر معظم النحاة الذين تناولوا هذا الموضع أن من قرأ بالنصب في (البر) إنما جاء بها خبرا لليس مقدما على اسمها وهو المصدر المؤول (أن تولوا)، ونحن وإن كنا لا نذهب إلى أبعد من هذا ، ونوافق القدماء في رأيهم؛ فإننا نقول: إن اللغة تلجأ إلى هذا الأسلوب فتقدم وتؤخر، لغرض توجيه أنظار المستمعين ولفت انتباههم إلى هذا الكلام المتقدم، والذي حدث أن هذا المثال قد تحول عن أصله الافتراضي أو القياسي على الشكل الآتي:

كان القياس في الكلام : (أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب البرُّ) ثم تحولت الجملة بعد دخول عنصر التحويل (ليس) إلى : (ليس أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب البرُّ) وبعد ذلك دخل عنصر التحويل (التقديم) للعناية والاهتمام، فأصبحت الجملة : (ليس البرُّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب).

وجاء قول الشاعر(سواء) منصوبا في النظير (فليس سواء عالم وجهول) على أنه خبر (ليس) المقدم على اسمها، حيث نجد الشاعر قد قدم الخبر رغبة منه في توضيح عدم الاستواء بين المتعلم والجاهل، وبيانه للسامع، فكان القياس عنده: (عالمٌ وجهولٌ سواءٌ)، ثم تحولت الجملة إلى أسلوب النفي،بعد دخول عنصر التحويل (ليس) فأصبحت: (ليس عالمٌ وجهولٌ سواءً)، وبعد تقدم الخبر تتحول الجملة لدخول عنصر التحويل (التقديم)، فتكون على الشكل الآتي : (ليس سواءً عالمٌ وجهولٌ).

---

[1] البقرة \ ١٧٧

[2] السبعة \ ١٧٦، والحجة للفارسي٢\ ٢٦٩، والبحر المحيط٢\ ١٣١

[3] إعراب القرآن للنحاس ١\ ٢٣٠، والحجة للفارسي٢\ ٢٦٩-٢٧٠، والكشف ١\ ٢٨١، وإملاء ما من به الرحمن ١\ ٨٤

[4] البيت للسموأل في ديوانه الموجود ضمن ديوان المروءة \ ٣٨، وانظر العقد الفريد ١\ ٧٩، وسمط اللآلي \ ٥٩٥

• المفعول فيه:

هو اسم فضلة يتضمن معنى (في)، ويعرف بين النحاة بـ (ظرف الزمان أو المكان)، والظروف تتضمن الأشياء لوقوعها فيها، زمانا أو مكانا، يقول المبرد:" اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجراه مجرى الفعل، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه، وذلك قولك: سرت يوم الجمعة، وجلست خلف زيد "[1].

يبدو أن مثل هذه الظرف يقع مرفوعة، إذا خلت من معنى (في) وحملت معنى الإسناد، نحو: يوم الجمعة قريب. كما أنها تقع منصوبة لتضمنها معنى (في) نحو قولنا: زارنا يومَ الجمعة، أي: في يوم الجمعة.

ومما جاء على من الظروف في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *فرح المخلفون بمقعدهم خلافَ رسول الله* "[2].

قرأ الجمهور " خلافَ" بألف بعد اللام، وقرأ أبو حيوة، وابن عباس، وعمرو بن ميمون " خلفَ " بلا ألف، حيث انتصب (خلف وخلاف) في القراءتين على المفعول فيه[3]، ونظيره قول الشاعر:

عقب الربيعُ خلافَهم فكأنما بَسَط السواطبُ بينهن حصيرا[4]

من الملحوظ أن (خلاف وخلف) من الألفاظ التي تقع في الكلام على معنى واحد، فمن الجائز أن نقول: خلف فلان أي بعده، وخلاف فلان أي بعده[5]، وهاتان اللفظتان تستعملان في اللغة بمعنى (بعد)، ولما حملتا على هذا المعنى نصبتا كما نصب (بعد). ولهذا نقول: إن (خلف وخلاف) في القراءة القرآنية قد تضمنتا معنى (في مكان) فانتصبتا على أنهما (مفعول فيه).

وهذا ما يجري على النظير (عقب الربيع خلافهم)، حيث جاء قوله (خلاف) بمعنى

---

[1] المقتضب ٤\٣٢٨، وانظر الأصول في النحو ١\١٩٠-١٩١

[2] التوبة \ ٨١

[3] معاني القرآن للأخفش ٢\٣٣٤، والكشاف ٢\٢٩٦، والبحر المحيط ٥\٤٧٣-٤٧٤

[4] ينسب إلى الحرث بن خالد المخزومي في لسان العرب (خلف)٩\٨٣، وهو بلفظ (نشط الشواطب)

[5] لسان العرب (خلف) ٩\٨٢-٨٣

(بعد)، فحملت عليها ونصبت كما نصبت لأنها ظرف من ظروف المكان. أو أن يكون قد جاء على معنى: في مكان إقامتهم، فيكون النصب فيها لتضمنها معنى (في).

• التوابع:

• العطف:

يجعل العلماء الاسم المنادى من المنصوبات التي تنصب بفعل محذوف تنوب عنه الأداة، ويقدرونه بـ (أدعو أو أنادي). ولعل هذا يعود إلى ما قرره النحاة من أن كل حركة من الحركات تدل على معنى، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة للمفعولية، ومن هنا كانوا يعللون لكل حركة لحقت بكلمة من الكلمات، فيقدرون في الكلام ما يبرر هذه الحركة أو تلك. ويقع المنادى في اللغة على شكلين:

الأول: المنادى المبني: وهو ما كان اسما مفردا، معرفة كان أو نكرة مقصودة، حيث يبنى في هذه الحالة على ما كان يرفع عليه، إن كان ضمة أو ألفا أو واوا.

الثاني: المنادى المنصوب: وهو ما كان اسما مفردا، نكرة غير مقصودة، أو مضافا، أو شبيها بالمضاف، حيث ينصب في هذه الحالة بعلامة النصب اللازمة له، فتحة كانت أم ياء أم كسرة.[1]

ويرى النحاة أن أداة النداء لا تقوى على العمل في الاسم، من جهة انها لا تقع طرفا من طرفي الإسناد، فهي أداة غير عاملة على الرغم من أنها مختصة بالدخول على الأسماء.

وكانت القاعدة النحوية التي التزم بها النحاة قوية جدا، وذلك حين قرروا أن الجملة التي يحسن السكوت عليها ، يجب أن تتكون من طرفين: المسند والمسند إليه، ولما اصطدموا بجملة النداء، كان من الواجب تبرير النصب في هذا الاسم وتحقيق عناصر الإسناد، ولهذا كان تقدير الفعل المحذوف (أدعو أو أنادي) وهو فعل يقبله المعنى، ويرفضه النمط اللغوي، لأن مثل هذا التقدير يخرج جملة النداء عن أصلها، فيحولها من جملة إنشائية إلى جملة خبرية. والأرجح في جملة النداء أنها جملة انفعالية، لا فعلية ولا اسمية، إذ هي نمط كلامي يعبر ن موقف معين، ويبدو أن اللغة قد اختارت له حركة النصب ميلا منها نحو الحركة الأخف، ولعل هذا ما يفهم من قول الخليل بأن العرب "نصبوا المضاف

[1] انظر الكتاب٢\١٨٢-١٨٣، والأصول في النحو ١\٣٢٣

نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة، حين قالوا يا رجلا صالحا، حين طال الكلام "[1].

ورفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة للمفعولية، حين جعلها حركة خفيفة تلجأ إليها اللغة في أكثر أساليبها، فهو يرى أن " الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية "[2].

و يهمنا في هذا الموضع العطف على المنادى المضاف، وهو أمر مقبول في النظام اللغوي، بقول سيبويه:" ونقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا)، وكذلك يا زيد وعبد الله، يا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول .. وتقول: يا أيها الرجل وزيد، ويا أيها الرجل وعبد الله، لأن هذا محمول على (يا) "[3].

ومما جاء على عطف المنادى في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *طوبى لهم وحسن مآب* "[4].

قرأ الجمهور " وحُسْنُ " بالرفع، وقرأ ابن محيصن " وحُسْنَ " بالفتح، حيث نصبها عطفا على " طوبى " فهي منادى، والضمير بعدها مضاف إليها مقترن باللام الزائدة[5]، ونظيره قول الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤسَ للجهل ضراراً لأقوام[6]

يبدو أن الحركة الإعرابية كانت وراء ما ذكره النحاة من أن اللام زائدة في المضاف إليه، لتبرير حركة النصب في " حسن "، ومن الممكن أن يكون القارئ قد مال إلى هذه الحركة على سبيل التخفيف في المنادى. وهذا شبيه بقول الشاعر (يا بؤسَ)، حيث مال الشاعر إلى نصب الاسم المنادى على الأصل طلبا للحركة الخفيفة، فكما أن القارئ

---

[1] الكتاب ٢\١٨٢

[2] إحياء النحو \٧٨

[3] الكتاب٢\١٨٦-١٨٧، وانظر الأصول في النحو ١\٣٣٦-٣٤٣

[4] الرعد \٢٩

[5] إملاء ما من به الرحمن٢\٣٦٠، والبحر المحيط٦\٣٨٦، وإتحاف فضلاء البشر \٢٧٠

[6] البيت للنابغة في ديوانه \١٠٦، وانظر الكتاب ٢\٢٧٨،والخصائص٣\١٠٨، و الإنصاف٢\٣٣٠

جاء بالمنادى منصوبا على الأصل سعيا وراء التخفيف، جاء الشاعر بالمنادى منصوبا لأجل الحركة الخفيفة أيضا.

- **العطف على الضمير المخفوض:**

تكاد الآراء النحوية البصرية تجتمع على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، ويرى النحويون أن كل ما جاء من هذا الباب إنما تحكمه ضرورة الشعر، أو أن يكون على تقدير حرف الجر، يقول سيبويه:" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد."[1]. ويمنع البصريون ذلك، لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، ولأن الضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه، فكأننا عطفنا الاسم على الحرف، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. وقد مال الكوفيون إلى أن هذا العطف جائز، وذلك لكثرة ما عليه من أمثلة وشواهد جاءت عن العرب[2].

ولا يعد الدليل الذي ساقه البصريون كافيا لمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، لأن قولهم: إن الجار والمجرور كالشيء الواحد، وبهذا سيكون العطف على حرف الجر، غير دقيق، حيث من الواضح أن العطف في هذا السياق إنما هو عطف على الضمير لا على الحرف الجار، وهذا ما يقتضيه المعنى، فنحن لا ننظر إلى الكناية التي لا يستغني فيها الضمير عن حرف الجر، لأنه لا يمكن أن يقوم فيها بذاته، ولكننا ننظر إلى النمط اللغوي المنطوق بالدرجة الأولى، فعندما نقول: مررت بك وزيد، إنما نقصد العطف على الكاف التي هي الضمير، ولم نقصد العطف الباء التي هي حرف الجر، لأن الحرف لا معنى له دون اتصاله مع غيره في سياق الكلام، ولهذا يبدو أمر العطف على الضمير المخفوض مقبولا سائغا، وهذا ما قرره الكوفيون من قبل.

ومما جاء معطوفا على الضمير المخفوض في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *وكفر به والمسجد الحرام* "[3].

قرأ الجمهور "والمسجدِ" بالكسر، وقرئ شاذا " والمسجدُ " بالرفع، وتوجه قراءة الجمهور على أنها من باب إعادة حرف الجر، أو أنها من باب العطف على الضمير

---

[1] الكتاب٢\٣٨١

[2] انظر الإنصاف ٢\٤٦٣-٤٦٦

[3] البقرة \٢١٧

المخفوض في (به) حسب رأي الكوفيين[1]، ونظيره قول الشاعر:

نُعلّق في مثل السواري سيوفَنا   فما بينها والأرضِ غوط نفانف[2]

ومثله قوله تعالى:" *واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام* "[3].

حيث قرأ الجمهور "والأرحامَ " بالنصب، وقرأ حمزة " والأرحامِ " بالخفض، ويوافقه النخعي، وقتادة، والأعمش، ويوجه العلماء قراءة الجمهور على العطف على لفظ الجلالة، أما قراءة حمزة، فتحمل على أنه عطف على الضمير المخفوض في (به)[4]، ونظيره قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بكَ والأيامِ من عجب[5]

جاءت قراءة الخفض في قوله "والمسْجدِ" و " والأرحامِ " من باب العطف على الضمير المخفوض، وهذا مما يحتمله المعنى، ويرتضيه السياق، ويبدو أن اللغة لا ترفض مثل هذا النمط اللغوي، بدليل مجيئها في التنزيل والشعر على حد سواء، ومثل هذا حدث في النظائر المستعملة هنا، (وما بينها والأرضِ) وقول الآخر :' (فما بك والأيامِ من عجب)، والتي جاءت على هذا باب، حيث عطف الشاعر قوله (والأرض) على الضمير في (بينها)، كما عطف الآخر قوله (والأيام) على الضمير في (بك).

- **البدل:**

البدل لغة: بدل الشيء، غيره . وبدل الشيء وبدله وبديله، الخلف منه[6].

البدل اصطلاحا: هو الاسم التابع المقصود بالحكم، ويقع بعد الأسماء في الجملة، ويشترك معها في الحركة الإعرابية، ويسد مسدها في الكلام، قال سيبويه:" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبْدَلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر، فعمل فيه كما عمل في

---

[1] البحر المحيط٢\٣٨٦

[2] البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ١\٥٣، بلفظ (وما بينها والكعب منا تنائف) وانظر شرح شواهد الألفية ٤\١٦٤، والحيوان ٦\٤٩٤

[3] النساء ١\١

[4] معاني القرآن للفراء ١\٢٥٢، والسبعة \٢٢٦، والكشف ١\٣٧٥-٣٧٦، والحجة لابن زنجلة \١٨٨، وإملاء ما من به الرحمن ١ \١٧٢ والبحر المحيط ٣\٤٩٨-٤٩٩، وإتحاف فضلاء البشر \١٨٥

[5] ورد البيت بلا نسبة في الإنصاف٢\٣٦٣، والبحر المحيط٣\٤٩٩

[6] لسان العرب (بدل) ١١\٤٨

الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم .. على أنه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك "[1]. ويقع البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل: وهو ما تساوى فيه المبدل والمبدل منه في المعنى، نحو: جاء زيد أخوك.

الثاني: بدل بعض من كل: وهو أن يكون البدل جزءا أو بعضا من المبدل منه، نحو: أكلت الرغيف نصفه.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو ما دل على معنى في البدل، نحو: أعجبني زيد علمه.

الرابع: البدل المفارق، أو بدل الغلط، وهو ما كان البدل فيه مختلفا تماما عن المبدل منه، وكأن المتكلم قد أخطأ في الأول، فعاد إلى الثاني، نحو: أكلت خبزا لحما[2]، وهذا النوع من البدل لا موضع له في القراءات القرآنية.

ومما جاء على البدل في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة*** "[3].

قرأ الجمهور " فئةٌ " بالرفع، وقرأ مجاهد، والحسن، الزهري، وحميد "فئةٍ" بالخفض، وتحمل قراءة الجمهور على تقدير مبتدأ محذوف (إحداهما)، كما تحمل قراءة من قرأها هنا بالخفض على أنها بدل كل من كل -تفصيلي- من قوله " فئتين "[4]، ونظيره قول الشاعر:

وكنتُ كذي رجلينِ رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى بها الزمانُ فشُلَّتْ[5]

يجوز في النظام اللغوي وقوع هذا النمط مجرورا أو مرفوعا، فيكون بدلا في حالة الجر، ويكون على تقدير مبتدأ في حالة الرفع، يقول المبرد:" وتقول: مررت برجلين: مسلمٍ وكافرٍ، ومسلمٌ وكافرٌ، كلاهما جيد بليغ، وكذلك مررت برجلين: رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ

---

[1] الكتاب ١\١٥٠

[2] انظر هذه التقسيمات في الكتاب١\١٥٠-١٥١، والأصول في النحو ٢\٤٦، وشرح المفصل٣\٦٣-٦٥، وشرح ابن عقيل٢\٢٢٧-٢٢٨

[3] آل عمران \١٣

[4] معاني القرآن للأخفش١\١٩٦، وإعراب القرآن للنحاس١\٣١٤، وإملاء ما من به الرحمن١\١٣٣، والبحر المحيط٣\٤٥-٤٦

[5] ينسب البيت إلى كثير عزة في معاني القرآن للأخفش١\١٩٥، والخزانة٢\٣٧٦، وشرح المفصل٣\٦٨، ويشير المحقق محمد عبد الخالق عضيمة إلى أن هذا البيت لكثير، وأن هناك بيتاً آخر للحارثي برواية: ورجل بها ريب من الحدثان

كافر، وإن شئت قلت: رجلٌ مسلمٌ ورجلٌ كافرٌ "[1]. ويبدو أن النحاة مالوا إلى التقدير في هذه الحالة لسببين:

الأول: يجب في البدل أن يطابق المبدل منه في الحركة الإعرابية وواضح أنهما جاءا مختلفين هنا.

الثاني: لما كان البدل مرفوعا في هذا النمط اللغوي، فإنه لا بد من تبرير لهذه الحركة الإعرابية، ولا شيء أقرب من تقدير مبتدأ يفسره الكلام.

ويعد هذا النمط اللغوي شائعا في العربية، وقد أورده النحاة ضمن ما هو عربي بليغ، بجريه اللغة عند استعماله على شكلين:

الأول: أن يكون بدلا مطابقا للمبدل منه في الحركة الإعرابية، وعلى هذا جاءت قراءة من قرأ بالخفض، حيث جعل قوله " فئتين " بدلا تفصيليا من " فئتين "، ولهذا جاء مجرورا.

الثاني: أن يكون خبرا مرفوعا على حذف المبتدأ، بمعنى أن المتكلم قد فسر كلامه بجملة جديدة : في فئتين التقتا إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرة.

وقد استعمل النظير (رجلٍ صحيحةٍ) بالخفض على البدل من (رجلين)، حيث جاء به الشاعر تفسيرا لقوله (كذي رجلين)، وهذا موافق لما في المثال.

• **المجرورات:**

• **المجرور بحرف الجر:**

اصطلح علماء اللغة على تسمية الجر بالإضافة، وجعلوا الإضافة أنواعا، فمنها ما يكون مضافا إلى الاسم، ومنها ما يكون مضافا إلى الظرف، ومنها ما يكون مضافا إلى الحرف. يقول سيبويه:" والجر إنما يكون في كل الاسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا "[2].

يختص هذا الموضع بدراسة الأسماء المضافة إلى حروف الجر، وما يتعلق بها من أحكام، حيث تشير الدراسات النحوية إلى أن حروف الجر من الحروف المختصة بالأسماء، ولهذا

---

[1] المقتضب ٤\٢٩٠

[2] الكتاب ١\٤١٩، وانظر الأصول في النحو ١\٤٠٨، وشرح المفصل ٢\١١٧

تعمل فيها الجر، كما تشير الدراسات النحوية إلى عدم جواز الفصل بين هذه الحروف وبين الأسماء التي بعدها، يقول سيبويه:" فلا يجوز أن تفصل بينها وببين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر "[1].

ويظهر من خلال عبارات سيبويه أنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور بفعل أو بحشو[2] من الكلام، ولكن هذا لا يمنع حذف حرف الجر ، حيث يذكر العلماء أن هذا الأمر يقع ضمن ما يسمح به النظام اللغوي، إذ يجوز أن يسقط حرف الجر من السياق اللغوي إن كان هناك ما يدل عليه، وليس هذا إلا على سبيل التخفيف أو الاتساع ومن ذلك: " ذهبت الشام، ودخلت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عند سيبويه ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، وهما مستعملان بحرف الجر، فحذف حرف الجرمن حذفه اتساعا واستخفافا "[3]. ثم علق ابن السراج على ذلك بقوله: فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدته، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف الجر، وإنما حذفوه استخفاف، نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشام، ودخلت البيت "[4].

يقرر النحاة إن كل اسم منصوب بعد فعل لازم، إنما يكون نصبه لحذف حرف الجر الداخل عليه، ونحن وإن كنا نرى أن اللغة قد عملت على حذف هذا الحرف، من باب الاتساع أو الاستخفاف، فإننا نرى في الاسم المنصوب بعدها رأيا يضاف إلى رأي القدماء، حيث نرى أن اللغة عندما قامت بحذف حرف الجر من الكلام، بقي الاسم مجرورا، ومعلوم ان الكسرة هي علامة الجر، فلما زال سبب الكسرة المستثقلة، مال النظام اللغوي إلى التخفيف، فأسقط هذه الحركة، ونحا نحو الحركة الخفيفة، وهي الفتحة التي تعد علامة على الخفة في اللغة.

---

[1] الكتاب ٣\١١١

[2] الحشو هو الصلة عند سيبويه، انظر الكتاب ١\١٠٥

[3] الأصول في النحو ١\١٧١

[4] الأصول في النحو ١\١٧١

وهما جاء على حذف حرف الجر في القراءات القرآنية، قوله تعالى:"*أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا* "[١].

قرأ الجمهور " فأنفخ فيه " بإثبات حرف الجر، وقرأ عبد الله "فأنفخها " بغير (في)، وقد وجه العلماء قراءة عبد الله على حذف حرف الجر من الكلام، والاحتفاظ بالاسم المجرور، حيث يصل الفعل إلى الاسم بعده[٢]، ونظيره قول الشاعر:

مولي الريحَ قرنَيْه وجبهتَه كالهبرقي تَنحَّى ينفخُ الفَحْمَا[٣]

وقول الآخر:

ما شُقَّ جيبٌ ولا ناحتكَ نائحةٌ ولا بكتكَ جيادٌ عند إسلابِ[٤]

يظهر أن الفعل(ينفخها) يخلو من الحذف، والأرجح أنه جاء على معنى (أنفخ الروح)، ثم حذف قوله (الروح) وكنى عنه بالضمير، لدلالة السياق عليها، ويدلنا على ذلك أن القارئ لو قصد حذف حرف الجر لقال: (فأنفخه) لأن الضمير المتصل مع حرف الجر ضمير المذكر الغائب (هو)، ثم إن النفخ قد يستعمل مجردا من حرف الجر، يقول ابن منظور:" النفخ معروف، نفخ فيه فانتفخ، ابن سيدة: نفخ بفمه ينفخ نفخا، إذا أخرج منه الريح .. ونفخ النار وغيرها ينفخها "[٥].

أما النظير (ينفخ الفحما) ، فقد أشار أبو حيان إلى انه يحمل على التضمين، بمعنى أن هذا الفعل قد ضمن معنى (يضرم)، كما يمكننا أن نحمله على استعماله اللغوي، إذ يجوز أن يستعمل هذا الفعل مجردا من حرف الجر كم بدا لنا من خلال عبارة ابن سيده.

كما نجد أن النظير الآخر (قامتك) قد استعمله الشاعر بعد أن حذف منه حرف الجر (على)، حيث أبقى الاسم المجرور بعده، فالأصل فيه : قامت عليك. ثم حذف حرف الجر (على) فاتصل الضمير بالفعل الذي قبله، وهذا مما تلجأ إليه اللغة استخفافا.

---

[١] ال عمران ٤٩\

[٢] معاني القرآن للفراء ٢١٤\١، والكشاف ٣٦٤\١، والبحر المحيط ١٦٣\٣-١٦٤

[٣] البيت للنابغة في ديوانه ٢٢١\، وانر الكشاف ٣٦٤\١، والبحر المحيط ١٦٤\٣

[٤] ورد البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ١٦٤\، والبحر المحيط ١٦٤\٣

[٥] لسان العرب (نفخ) ٦٢\٣

• القسم:

يعد القسم من أساليب التوكيد في الكلام، يضطر إليه المتكلم إذا أحس بحاجته إليه أثناء كلامه، وإلى هذا أشار سيبويه: "اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلن "[1].

وللقسم أدوات معروفة في الكلام، هي: الواو، والباء، والتاء، واللام، ومن. والقسم نمط كلامي يتألف من شقين:

الأول: ما ضم حرف القسم والاسم الذي بعده.

الثاني: جواب القسم، و هو الجزء المتضمن نتيجة القسم .

تكاد الآراء النحوية تجتمع على ضرورة توكيد الفعل الواقع في جواب القسم إذا كان فعلا مثبتا ولمّا يقع بعد، يقول سيبويه:" فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، إنما تدخل على غير الواجب "[2]. ولا شك في أنه يوجد مواضع تخلو منها النون، أو تلحقها على وجه التخيير، كما قال ابن السراج:" وأما الموضع الذي تقع فيه النون وتخلو منه، فالأمر، والنهي، وما جرت مجراهما من الأفعال غير الواجبة، وذلك قولك: أفعلنَّ ذلك، لا تفعلنَّ، هل تقولنَّ، وأتقولنَّ "[3] .

ومما جاء جوابا للقسم، خاليا من النون في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيِّنُنّه للناس ولا تكتمونه*** "[4].

قرأ الجمهور " لتبيِّنُنَّه " بتشديد النون، وقرأ عبد الله " لتبيِّنُونَه " بغير نون التوكيد المشددة، وقد أشار أبو حيان إلى أن هذا مما لا يصح في القياس، لأن اللام تقتضي وجود النون عند سيبويه والخليل وغيرهما[5]، ونظيرها قول الشاعر:

وعَيْشِكِ يا سلمى لأوقن أنّني لما شئت مستحلٌّ ولو أنه القتل[6]

---

[1] الكتاب ٣\١٠٤

[2] الكتاب ٣\١٠٤

[3] الأصول في النحو ٢\٢٠٠

[4] آل عمران ١٨٧

[5] البحر المحيط ٣\٤٦٥

[6] ورد البيت بلا نسبة في شواهد التوضيح لابن مالك ١٦٦، و البحر المحيط ٣\٤٦٥

يقتضي القياس أن تقع مثل هذه الأفعال بالنون المؤكدة (لتبيننه)، ويبدو أن القارئ اكتفى بمؤكد واحد بدلا من مؤكدين، بمعنى أن من قرأ بالنون المشددة، أدخل على الجملة عنصرين من عناصر التوكيد، هما اللام والنون. وأما من قرأ بغير نون فقد اكتفى بعنصر واحد من عناصر التوكيد، وهو اللام، ولعل السبب في ذلك أن التوكيد يستعمل في الكلام وفق الشخص المتلقي أو المستمع ولما كان الخطاب هنا موجها من الله إلى رسله الذين اختارهم، فإن الموقف لا يحتاج إلى الكثير من عناصر التوكيد، ولهذا اكتفى بمؤكد واحد فقال: " لتبينونه " واستغنى عن النون المشددة.

وقد جرى في النظير ما يشبه هذا، حيث استعمل الشاعر عنصرا واحدا من عناصر التوكيد، إذ هو مؤمن تمام الإيمان بتصديقها له، فقدر أنها لا تحتاج إلى المزيد من المؤكدات، فقال (لأوقن)، ولم يقل (لأوقنن)، كما هو القياس.

• الجر على الجوار:

وجد هذا الأمر اهتماماً واضحا من النحاة، دفعتهم إليه رغبتهم في البحث عن مسوغ للحركة الإعرابية التي وقعت على الاسم الذي ليس حقه الجر، في مثل القول المشهور عن النحاة (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فالقياس في قولنا (خربٍ) أن يكون مرفوعا، لأنه صفة (للجحر)، غير أنه جاء مجرورا،وهذا يتطلب ما يبرر هذه الحركة التي تعد غير قياسية في مثل هذا المثال لو حمل على ظاهره.

لقد مالت معظم الدراسات اللغوية القديمة إلى أن الجر في مثل هذا الموضع لاحق للكلمة بسبب مجاورتها للاسم المجرور، يقول سيبويه:" وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوه"[1].

درس سيبويه هذا الموضع ضمن مبحث النعت، وعده خارجا على وجه الكلام في النعت والمنعوت، وخارجا على الأصل والقاعدة فيهما، لأنه مخالف لكلام أفصح العرب: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام، (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس ، لأن (خربٍ) نعت (الجحر) ، والجحر رفع،

---

[1] الكتاب ١\٦٧

ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب "[١].

يخالف الكوفيون ما ذهب إليه البصريون في هذا الموضع، فلا يرون فيه ما يمنع أن يكون هناك استعمال مطرد لمثل هذا النمط في سياقات الكلام، ويحتجون لذلك بكثرة الشواهد التي وردت عن العرب في الشعر أو التتريل.[٢]

وأما في العصر الحديث، فتتباين الآراء حول هذه القضية، حيث يذهب الدكتور محمد عيد إلى أن الجر على الجوار شبيه بالإتباع، يقول:" وعلة المجاورة: مثل الجر بالمجاورة، في قولهم (جحرُ ضبٍ خربٍ)، وضم لام (الله) في (الحمدُ لُله)، لمجاورتها الدال "[٣].

ولم يفَصِّل الدكتور محمد عيد رأيه في هذا الموضع، فإن كان يقصد أن الجر في هذا المثال شبيه بالضمة في (الحمدُ لُله)، فهذا بعيد، لأن ضمة اللام جاءت على سبيل المماثلة بين الحركات، ضمن ما يعرف بالإتباع، والجر في (خرب) ليس من باب المماثلة قطعا، وأما إن قصد أن تكون المجاورة سببا في تغيير الحركات الإعرابية، كما تفعل المماثلة، فهذا مختلف أيضا، لأنه يحمل الجر في (خربٍ) على شيء واحد هو الجوار، وهذا مذهب سيبويه.

ويذهب بعض الباحثين إلى جعل هذا الأمر من باب حذف المضاف، على اعتبار أنه أمر شائع في اللغة العربية، بدليل " أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع، وذلك أنه حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر، ساغ، وسلس، وشاع، وقبِل، وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري (خرب) وصفا على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه "[٤].

وهذا كلام يجب ألا يجري على إطلاقه، لأنه إن صلح وساغ لتأويل بعض المواضع، فإنه لا يصح لتأويل بعضها الآخر، فكيف لنا أن نجريه على مثل قوله تعالى:" ***وامسحوا***

---

[١] الكتاب ١\٤٣٦-٤٣٧

[٢] انظر الإنصاف ٢\٦٠٢

[٣] أصول النحو العربي ١٣٩\

[٤] ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ١٣\

برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين "[١]، بجر " أرجلِكم " على قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وكلهم من القراء السبعة، وهذا من المواضع التي ذهب العلماء إلى حملها على الجسو على الجوار[٢].ولا سبيل هنا إلى تقدير مضاف محذوف بعد " أرجلكم "، لأنه مكون من مضاف ومضاف إليه، ولا حذف فيه، كمل أنه موضع يتعلق بحكم شرعي، من الممكن أن يختلف باختلاف الحركة الإعرابية.

والحق أن رأي الكوفيين في هذا الموضع من الآراء التي يمكن ان يركن إليها، ويؤخذ بها، وذلك انطلاقا من كونه رأيا اعتمد أصول القياس اللغوي، باعتماده على كثرة الشواهد التي وصلت إلينا من كلام العرب، زيادة على أنه رأي يبتعد عن التكلف والتأويلات البعيدة في أغلب الأحيان. وعلى هذا يمكننا توجيه قراءة من قرأ " وأرجلِكم" بالخفض، حيث نحمل الجر فيها على الجوار، بمعنى أنه جاءت مجرورة لمجاورتها مجموعة الكلمات المجرورة الواردة في سياق الآية. فهذا شاهد من الشواهد القرآنية التي جاءت على هذه الظاهرة، والتي لا يصح معها تقدير مضاف محذوف.

ومما جاء من باب الجر على الجوار في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يومٍ عاصفٍ* "[٣].

لم أقف على خلاف بين القراء في قوله تعالى " عاصف "، وكان التوجيه لها عند أكثر العلماء، بأنها من مجرورة لأنها أتبعت حركة (اليوم) كما قيل :جحرُ ضبٍّ خربٍ، حيث يحمل الجر في هذا النمط على حذف المضاف، بمعنى أن الأصل في الكلام: (في يومٍ عاصفٍ ريحُهُ)، ثم حذف قوله (ريحه) لدلالة السياق عليه[٤]، ونظيره قول الشاعر:

إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفُ

وقع قوله (عاصف) نعتا لليوم، ولما هبت الريح العاصف في ذلك اليوم، وأصبح علامة يعرف بها من بين الأيام، تضمن صفة الريح، فخرجت صفة العصف من الدلالة على الريح إلى الدلالة على اليوم، وهذا بعيد عن الجر بالمجاورة.

---

[١] المائدة \٦

[٢] انظر إملاء مل من به الرحمن١\٢١٦، والبحر المحيط٤\١٩٢، و النشر في القراءات العشر ٢\٢٥٤

[٣] إبراهيم \١٨

[٤] انظر إملاء ما من به الرحمن ٢\٣٦٣، والجامع لأحكام القرآن ٩\٣٥٣، والبحر المحيط٦\٤٢٣، وتفسير الفخر الرازي ١٩\١٠٥

وقد جاء النظير على مثل هذا الأمر، فالكسوف صفة تعرف للشمس، وقد حدث هذا الأمر في يوم ما، حتى أصبح علامة يعرف بها ذلك اليوم من غيره، حيث خرجت صفة الكسوف من الدلالة على الشمس إلى الدلالة على اليوم.

• في العامل والحركة الإعرابية:

شغلت قضية العامل نحاة العربية، ودارسي النحو، منذ فجر الدراسات اللغوية، وكانت محلا للخلاف فيما بينهم في الكثير من المسائل النحوية، ويرى النحاة وجود علاقة قوية ما بين العامل والحركات الإعرابية، انطلاقا من قولهم بأن كل حركة تلحق الكلمات لا بد لها أن تكون أثرا ناتجا عن عامل من العوامل، أي أنه لا بد للرفع من عامل عمل فيه الرفع، ولا بد للنصب من عامل، وكذلك الحال مع الجر والجزم. وتجتمع آراء العلماء على تقسيم العوامل إلى قسمين:

الأول: العوامل اللفظية: حيث تعمل أجزاء الكلام بعضها في بعض، كأن يرتفع الفاعل بالفعل، ويجر الاسم بحرف الجر، ويجزم الفعل بأداة الجزم، وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية: وهنا يعمل المتكلم نفسه في أجزاء الكلام، فيعمل على تغيير حركات الألفاظ، وفق ما يحدثه عند تأليف كلامه.

وقد أشار ابن جني إلى هذا حينما رفض أن يكون في الكلام عامل يؤثر فيه إلا المتكلم نفسه، فيقول:" وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع النصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره "[1].

مال النحاة إلى التقدير في بعض المواضع لتسويغ الحركات الإعرابية وتفسير وجودها، والتقدير في الكلام أمر مقبول سائغ إن كان في السياق ما يدل عليه، أو يومئ إليه، ومثل هذا الأمر يكون قد حذف من الكلام تخفيفا أو إيجازا، على أن هناك من التقديرات ما يهدف إلى إخضاع الكلام للقاعدة النحوية، ومثل هذا لا يخلو من التكلف والمبالغة التي

---

[1] الخصائص ١١٠/١-١١١

تعمل على إخراج النحو عن معناه في بعض المسائل، وتوجد فيه أبوابا لا لـــزوم لهـــا ولا فائدة منها[1]. ومن أهم القضايا المتعلقة بالعوامل في هذا الفصل ما يأتي:

- النصب بالفعل المحذوف:

تكثر إشارات النحاة إلى جواز النصب بالفعل المحذوف، ويجعلون لمثل هـــذا الأمـــر أبوابا خاصة محددة في اللغة، ولعل هذا مما جاء نتيجة لنظرية العامل التي أجـــهد العلمـــاء واللغويون في سبيل إثباتها، حيث مال أكثرهم إلى تقدير فعل محذوف، لتسويغ النصـــب في بعض المواضع التي كان يصعب تبرير حركاتها لمخالفتها الأصول اللغوية، وأصول القيـــاس. سنتناول من هذا موضعين:

* المفعول المطلق:

هو مصدر منصوب يقع بعد الفعل توكيدا، أو بيانا للنوع أو العدد، ويجوز حـــذف الفعل معه إن ظهر في الكلام ما يدل عليه[2]، يقول سيبويه:" واعلم أن نصب هذا البـــاب المؤكَّد به العام منه، وما وكد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنـــه ليس في معنى (كيف)، ولا(لم)، كأنه قال: أحق حقا، فجعله بدلا كـــ (ظنا) من أظـــن، ولا أقول قولك، وأقول غير قولك، وأجِد جدك ..ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلا منه بمنزلة سقيا "[3].

فأما قوله بمنزلة(سقيا)فهذا إشارة إلى قسم من أقسام المفعول المطلق ،وهو مالا يظـــهر معه الفعل ألبتة، وهو " كل مصدر قام مقام الفعل "[4].

ومما جاء على المفعول المطلق في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***وادخلـــوا البـــاب سجدا وقولوا حطة*** "[5].

قرأ الجمهور " حِطَّةٌ " بالرفع، وقرئت "حِطَّةً " بالنصب، وتحمل على أنها مفعـــــول

---

[1] انظر إحياء النحو \٣٤-٣٥، وغنو التيسير \٤٧-٤٩ .

[2] انظر الكتاب ١\٣٤-٣٥، والأصول في النحو ١\١٦٠، وشرح المفصل ١\١١٠-١١١، وشرح ابن عقيل ١\٥٠٧-٥٠٨

[3] الكتاب ١\٣٨٣-٣٨٤

[4] الأصول في النحو ١\\١٦٦

[5] البقرة \٥٨

مطلق لفعل محذوف تقديره (حط عنا)[1]، ونظيره قول الشاعر:

إذا ذقت فاها قلت طعمَ مدامةٍ معتقةٍ مما تجيءُ به التجر[2]

يجري نصب مثل هذا النمط عند العلماء بفعل محذوف، وذلك لإثبات القاعدة النحوية في تحديد عامل النصب، والأرجح أن مثل هذه المصادر المنصوبة إنما جاءت على هذه الهيئة، ميلا من اللغة إلى الحركة الخفيفة المستحبة (الفتحة)، وعلى هذا نحمل قراءة من قرأ بالنصب في (حِطَّةً)، أي أن اللغة اختارت الفتح لخفته ولأنه ليس علامة على شيء فيوقعنا في اللبس.، ثم إن هذا القول قد جاء في موقف انفعالي، حيث جاء على لسان هؤلاء الذين يطلبون العفو من الله، ومثل هذا الموقف تناسبه حركة الفتح الخفيفة.

وأما النظير (قلت طَعْمَ مدامة) بالنصب،فيجري مجرى المثال، حيث اختار الشاعر الحركة الخفيفة المستحبة في هذا النمط اللغوي، فقال (طَعْمَ) و لم يكن في السياق ما يوجب نصبها إلا ما أشار إليه ابن جني، من أن المتكلم يعد عاملا مهما في اختيار الحركات، وهنا نجده قد اختار حركة الفتح لخفتها، وذلك أنه قال هذا القول في موقف انفعالي، وهو موقف الحب والعشق.

*** النصب على الذم:**

وهو من المواضع التي قرر النحاة أنها تنصب بفعل محذوف لا يظهر في الكلام، فأجروه على باب الاختصاص، وعاملوه معاملته، إذ لا يخرج الاختصاص عن كونه منصوبا بفعل محذوف، ويأتي في الكلام لتنبيه السامع إلى أننا نعني أو نخص شخصا معينا، يقول سيبويه:" باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيد الخبيث، و لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه ذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا "وامرأته حمالة الحطب "، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه قال: أذكر حمالة الحطب شتما لها "[3].

والأرجح أن يكون مثل هذا النمط اللغوي قد تعرض إلى تغيير في حركته الأعرابية

---

[1] معاني القرآن للأخفش١\٩٦، ومعاني القرآن للفراء١\٣٨، وإعراب القرآن للنحاس١\١٧٨، وإملاء ما من به الرحمن ١\٤٥، والبحر المحيط١\٣٥٩

[2] البيت لامرئ القيس في ديوانه \٢٤٢

[3] الكتاب ١\٧٠٢

بفعل ما أحدثه المتكلم من تغيير في الأسلوب، حيث خرج بأسلوبه من نمط الخبر العادي، إلى نمط انفعالي أو عاطفي -المدح والذم- فيغير المتكلم الحركة الإعرابية للتعبير عن هذا التغيير الذي وقع في الأسلوب، فحين يقصد المتكلم أن يجري كلامه على المدح أو الذم، يعمل على تغيير حركة اللفظ، وهذا من باب التحويلات الأسلوبية التي تغير نمط الإعراب[1]، ولعل هذا من باب العوامل المعنوية التي أشار إليها ابن جني.

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" **صم بكم عمي فهم لا يرجعون** "[2].

قرأ الجمهور "صمّ بكمّ عميّ " بالرفع، وقرأ عبد الله " صماً بكماً عميًا " بالنصب، ونسبها أبو حيان إلى حفصة أم المؤمنين[3]، وقد حمل الفراء قراءة النصب على أحد أمرين: فإما أن يكون النصب بالفعل (تركهم)، وإما أن يكون نصبها على الذم[4]، وذهب العكبري إلى أنه منصوب على الحال من الضمير في يبصرون[5]. وقد أورد أبو حيان هذه التوجيهات، وزاد عليها أن النصب هنا كان بفعل محذوف تقديره (أعني)[6]، وهذا شبيه الاختصاص، ونظير نصبها على الذم قول الشاعر:

أقارعُ عوفٍ لا أُحاولُ غَيْرَها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تُخادِعُ[7]

يبدو أن الذم كان وراء النصب في هذه القراءة، وهذا لا يعني بالضرورة وجود فعل محذوف أو مقدر، بل إن هذا النمط قد تعرض إلى تغيير في أسلوب الكلام، حيث لم يقصد من النص مطلق الخبر عن هؤلاء القوم، بل كان القصد منه توجيه الشتم والذم لهم، فتحول الكلام من نمط الإخبار ، إلى نمط انفعالي يراد به الذم، مما أدى إلى تغيير الحركة الإعرابية، فقال : "صماً بكماً عميًا ".

ولعل ما حدث في النظير يكون مشابها لهذا، حيث لم يرد الشاعر أن يخبر عن هؤلاء

[1] انظر أثر التحويلات الأسلوبية، د. يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ١، سنة ١٩٩٣

[2] البقرة ١٨

[3] البحر المحيط ١\١٣٣

[4] معاني القرآن للفراء ١\١٦

[5] إملاء ما من به الرحمن ١\٢٨

[6] البحر المحيط ١\١٣٣-١٣٤

[7] البيت للنابغة في ديوانه ٨٠، وانظر الكتاب٢\٧١

القوم أنهم يتصفون بهذه الصفة،بل أراد توجيه الذم والشتم لهم بأن وصفهم بهذه الصفة، فلما تحول الشاعر بأسلوبه من الخبر التقليدي إلى أسلوب عاطفي أراد به الذم، تغيرت الحركة الإعرابية اللاحقة بالكلمة، ولهذا قال: (وجوه قرود) بالنصب.

* الاستثناء بـ (غير):

وهو من الأنماط التي نصبها بعض النحاة بفعل مقدر، هو (أستثني)، ويقع الاستثناء على شكلين هما: الاستثناء المثبت، والاستثناء المنفي. وسنركز في دراستنا على (غير)، وما حولها من آراء.

تذكر معظم الدراسات النحوية أن (غير) تقع في الكلام على ضربين: فإما أن تقع صفة، وإما أن تقع أداة استثناء،حيث تستعمل استعمال (إلا)، وتعرب إعراب الاسم الواقع بعدها في الاستثناء. يقول سيبويه:" اعلم أن (غيرا) -أبدا- سوى المضاف إليه،ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)، وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره، وخرجا مما يدخل فيه غير"[1]، وهذا مذهب العديد من العلماء غيره.

عامل النحاة (غير) معاملة (إلا)، لما رأوه من شبه بين الأداتين، كما أنهم أعربوها إعراب الاسم المستثنى بعد (إلا)، على الرغم من أن الشبه واقع بين الأداتين من حيث المعنى، وليس بين (غير) وبين الاسم المستثنى. ثم إننا لا نجد (غير) تحمل معنى المستثنى، بل نجد الاسم الواقع بعدها هو ما يحمل هذا المعنى، وهذا واضح مفهوم من سياق الكلام، فإن حملها على المستثنى يعني أن نجعلها أداة استثناء واسما مستثنى في آن معا، بالنظر إلى المعنى التركيبي.

ولعل ميل الدراسات النحوية إلى هذا يعود إلى تسويغ الفتح اللاحق بـ(غير)، ثم تسويغ الجر اللاحق بالاسم الواقع بعد (غير).

والأرجح أن (غير) تقع في الكلام موقع (إلا)، فيكون الاستثناء بها، ويكون ما بعدها مستثنى مجرورا لإضافته إليها، وقد جاءت (غير) محركة بالفتح لوقوعها موقع أداة الاستثناء، وكأنه نوع من الشبه بينها وبين (إلا)، حيث اختارت اللغة لهذه الأدوات

[1] الكتاب ٢\٣٤٣، وانظر مثل هذا في المقتضب ٤\٤٢٢، والأصول في النحو

حركة الفتح لخفتها، ولعدم دلالتها على معنى .

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر*** "[1].

قرأ الكسائي، ونافع، وابن عامر " غَيْرَ " بالنصب على الاستثناء من قوله: (القاعدون)، وقرأ أبو عمرو، و حمزة، وابن كثير " غَيْرُ " على أنه صفة لقوله: (القاعدون)، وعن عاصم بالوجهين[2]، ونظير مجيء (غير) صفة قول الشاعر:

إذا جُوزيت قرضا فاجْزِه إنما يُجزى الفتى غيرُ الجَمَل[3]

حمل العلماء قراءة الرفع على أنها صفة لقوله (القاعدون)، والحق أن هذا هو أصل الاستعمال في (غير)، كما أشار النحاة، ولكن هذه الكلمة خرجت عن استعمالها التقليدي لتفيد معنى الاستثناء لمضارعتها معنى (إلا).

كما حمل العلماء قراءة النصب على أنها أداة استثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، والأولى في مثل هذا النمط أن تكون (غير) أداة استثناء، ويكون ما بعدها مستثنى مجرورا، وهذا ما يحتمله معنى النص القرآني، لا أن نحمل الأمر على التركيب دون الدلالة، فنجعل (غير) مستثنى في الكلام لأننا بذلك لاشك سنفقد أداة الاستثناء من السياق، أو إنا سنجعل أداة الاستثناء والمستثنى شيئا واحدا .

ونستطيع أن نحمل النظير على ما حملنا عليه المثال، حيث استعمل الشاعر هذا اللفظ (غير)، صفة لـ (الفتى)،وهذا هو أصل الاستعمال في (غير)، ولكنها تخرج عن هذا الأصل لتفيد معنى الاستثناء،لما بينها وبين (إلا) من شبه.

حروف المعاني:

الحرف في اللغة، الطرف أو الجانب[4]، أما في الاصطلاح، فالحرف ما لا يجوز أن

---

[1] النساء\٩٥

[2] إعراب القرآن للنحاس ١\٤٤٧، والحجة لابن خالويه ١\٢٦؛ والكشف ١\٣٩٦، والحجة لابن زنجلة ٢١٠، وإملاء ما من به الرحمن ١\١٩٨، والبحر المحيط٤\٣٥

[3] البيت للبيد في ديوانه ١\١٧٩، برواية:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

[4] لسان العرب (حرف) ٩\٤١

يكون خبرا في الكلام، كما لا يجوز أن يخبر عنه، وهو ما لا يؤلف كلاما عند دخوله على بعضه[1]. والحرف عند النحويين، هو ما جاء لمعنى في الكلام، نحو ثم، وسوف، وغيرها[2].

يرى بعض المحدثين أن الحرف كان كلمة مستقلة في الأصل، ثم خرجت عن معناها الحقيقي لكثرة استعمالها، فاستعملت مجردة، وكأنها مجرد وسائل نحوية توضح العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة[3]. ولعل هذا ما أشار إليه ابن السراج من قبل، حيث تحدث عن مواقع الحروف، وذكر أن منها ما يدخل على الأسماء، ومنها ما يدخل على الأفعال، ويكون بعضها لربط الاسم بالاسم، وبعضها لربط الفعل بالفعل، وبعضها لربط الاسم بالفعل، أو لربط الجمل، وغير ذلك[4].

فرق النحاة بين الحروف المكونة للكلام -حروف الهجاء- وبين الحروف التي تقع لمعنى في الكلام، فأطلقوا على الأخيرة اسم حروف المعاني، قال سيبويه:" أما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها "[5]. كما وجد من النحاة من أطلق عليها اسم الأدوات أو الآلات، انطلاقا من كون أكثرها يعمل فيما يدخل عليه.[6] ومن مواضع هذه الحروف في القراءات القرآنية، ما يأتي:

- (لا): يقع هذا الحرف لمعان متعددة، كالنفي، والنهي، والعطف، والجواب، والعاملة عمل ليس . ويبدو أن أداة النفي (لا) من أقدم أدوات النفي في العربية، كما أنها من الأدوات المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية[7]، وسنعرض هنا لنوعين من أنواع (لا):

- **لا الناهية :**

تعد (لا) في هذا النمط من الحروف المشبهة بلام الأمر، فكما أننا نأمر باللام ونتنظر

---

[1] الأصول في النحو ١\٤٠

[2] الكتاب ١\١٢

[3] اللغة لفندريس \٢١٦

[4] الأصول في النحو١\٤٢-٤٣

[5] الكتاب ١\١٢

[6] معاني القرآن للفراء ١\٢٢٧، و٢\٢٣٦

[7] انظر التطور اللغوي \١٦٠، و (ليس والمشبهات بها)، د. فاضل السامرائي،مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد \١٧، سنة \٧٣ ص٥٩

حدوث الفعل، فكذلك ننهى بـ (لا) وننتظر عدم وقوع الفعل، يقول ابن السراج:" وأما (لا) في النهي فنحو قولك: لا تقم ولا تقعد، ولفظ الدعاء لفظ النهي، كما كان كلفظ الأمر، وتقول: لا يقطع الله يدك، ولا يتعس الله جدك، ولا يبعد الله غيرك، و (لا) في النهي بمعنى واحد، لأنك إنما تأمره بأن يكون ذلك الشيء الواجب منفيا، ألا ترى أنك إذا قلت (قم)، إنما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيت فقلت: لا تقم، فقد أردت منه نفي ذلك "[1].

ومما جاء على النهي في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين***"[2].

قرأ الجمهور " لا نكتم " بالرفع، وقرأ الحسن والشعبي " لا نكتم " بالجزم، وتوجيه ذلك عند العلماء، أنه قد نهوا أنفسهم عن كتمان الشهادة، وإن كان دخول (لا) الناهية على المتكلم قليلا[3]، ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا ما خَرَجْنا من دمشقَ فلا نَعُد　　بها أبداً ما دامَ فيها الجراضِمُ[4]

ومن المستبعد أن تدخل (لا) الناهية على المتكلم، لأن المعنى لا يستقيم بأن ينهى الإنسان نفسه، فيستعمل هذه الأداة منه إليه، غير أننا نستطيع حمل الجزم في هذا الموضع على محمل آخر، وذلك بأن نجعله ميلا من اللغة نحو التخلص من الحركات الإعرابية اللاحقة بأواخر الكلمات، وقد فصلنا القول في هذا سابقا، وربما وجدنا توافقا بين المثال والنظير (فلا نعد)، حيث تخلص الشاعر من الحركة الإعرابية اللاحقة بالفعل المضارع، كما تخلص منها القارئ، وهذا يدل على مرحلة من المراحل التي كانت اللغة قد سارت فيها، ثم توقفت وتراجعت عنها بعد نزول القرآن الكريم.

لا النافية العاملة عمل ليس:

تعد هذه الأداة أداة نفي بالدرجة الأولى، كما تعد أصل أدوات النفي، وتدخل على الكلام فتنقله من معنى الإثبات إلى النفي، وقد أجاز النحاة أن تعمل (لا) عمل (ليس)،

---

[1] الأصول في النحو ٢\١٥٧، ومثل هذا عند سيبويه في الكتاب ٣\٨، وفي المقتضب ٢\١٣٢

[2] المائدة \١٠٥

[3] مختصر في شواذ القرآن \٣٥، والبحر المحيط ٤\٣٩٧

[4] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط٤\٣٩٦

بمعنى أن تدخل هذه الأداة على الجملة الاسمية، فيكون المبتدأ بعدها مرفوعا، ويقع الخبر منصوبا، يقول سيبويه:" هذه باب ما لا تغير فيه (لا) النافية الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا)، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد (لا) النافية... وقد جُعلت -ليس ذلك بالأكثر- بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة "[1]. وقد تحدث السيوطي عن هذا، فحصر ثلاثة مذاهب في إعمالها:

١. أن (لا) تعمل عمل (ما) إلحاقا بليس.

٢. أن (لا) لا تعمل أصلا، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلا.

٣. أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا.

ويذكر لإعمالها شروطا هي : الترتيب، وعدم النقض بإلا، وألا تفصل بينها وبين مرفوعها، وتنكير اسمها وخبرها.

يبدو أن من أعملها عمل (ليس)، قد نظر إلى الشبه بينهما في الدلالة، وهذا ما أشار إليه المبرد، فقال:" وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى "[2]. كما أشار المستشرق برجشتراسر إلى شيء من العلاقة بين (لا) و(ليس)، حيث جعل (ليس) أداة مشتقة من (لا)، وهذا مما تشترك فيه اللغة العربية مع اللغات السامية الأخرى حيث اشتقت من (لا) أدوات أخرى للنفي، لا توجد في سائر اللغات السامية، إلا (ليس)، ويقابلها في الآرامية (layt)، وهي كلمة مركبة من (لا) واسم معناه الوجود، يحتمل أن يكون لفظه القديم (yitay)، أو قريبا من ذلك، وهو (yēš) في العبرية، و(>itay) في الآرامية العتيقة، ويقاربها في الأكدية فعل وهو (>išu)، أي يملك الشيء وهو له، فمعنى (layt) لا يوجد، وهذا هو عين معنى (ليس) الأصيل "[3].

ومما جاء على ذلك في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***والشمس تجري لمستقر لها***"[4].

قرأ الجمهور " لِمستقرٍّ لها "، وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وعطاء بن رباح وابن

---

[1] الكتاب ٢\٢٩٥-٢٩٦، وانظر مثل هذا في المقتضب ٤\٣٨٢، والنكت الحسان \٧٥-٧٦

[2] المقتضب ٤\٣٨٢

[3] التطور النحوي \١٦٩

[4] يس \٣٨

أبي عبيدة "لا مُستقرّ لها "بالتاء المفتوحة، وقرأ ابن أبي عبلة " مستقرٌّ لها " بالرفع، حيث أعملها عمل ليس[1]، ونظير ذلك قول الشاعر:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا   ولا وزرٌ مما قضى الله واقِيا[2]

جاءت قراءة ابن أبي عبلة لنفي المستقر للشمس، وهذا تماما معنى قراءة من قرأ بالفتح، فالمعنى فيهما واحد، غير أن الأولى جاءت لنفي وجود مستقر واحد للشمس، أما الثانية، فجاءت لنفي وجود المستقر مطلقا، والواضح أن من قرأ بالرفع قد أعمل (لا) عمل (ليس)، وذلك على سبيل التوهم،حيث إن(ليس) مشتقة من(لا)، وتقع في الكلام للنفي كما تقع (لا)، وهذا مدعاة لأن يتوهم المتكلم فيجري إحداهما على الأخرى، ولعل هذا مشابه لما جاء في النظير(فلا شيءٌ، ولا وزرٌ)، حيث استعمل الشاعر الأداة (لا) استعمال (ليس)، فرفع الاسم الذي بعدها، لما بينهما من شبه في الأصل والعمل والدلالة.

• التراكيب:

• نصب الجزأين بـ (إنّ):

اختلف الكوفيون والبصريون في رفع خبر (إنّ) وأخواتها، فذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر شيئا، لأنها فرع على الأفعال، ولا تقوى قوتها، ولهذا لا تعمل إلا في الاسم الأول الذي تعمل فيه النصب[3].

لعل ما هو جدير بالدراسة هنا أكثر من عمل (إن) في الخبر -الرفع كما هو شائع- حيث جاءت مجموعة من المواضع التي تظهر لنا عمل (إن) النصب في المبتدأ والخبر على حد سواء. وقد أورد السيوطي بعض الآراء النحوية المتعلقة بنصب (إن) للجزأين، حيث قال:" وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها -بعد إن- فقيل هو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة، وابن السيد، وقيل خاص بليت، وعليه الفراء "[4].

ذهب سيبويه إلى تقدير كلام محذوف في مثل هذا الموضع، وكأنه لا يجيز أن تنصب

---

[1] الكشاف ٤\١٦، والبحر المحيط ٩\٦٧

[2] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٩\٦٧، والنكت الحسان \٧٥، وهمع الهوامع ٢\١١٨

[3] الإنصاف ١\١٧٦

[4] همع الهوامع ٢\١٥٦، وانظر مثل هذا في النكت الحسان \٨١

(إن) الجزأين، وهذا واضح من قوله:" وتقول: إن غيرها إبلاً وشاءً، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، أو عندنا غيرها إبلا وشاء، فالذي تضمر، هذا النحو وما أسبهه، وانتصب الإبل والشاء كانتصاب (فارس)، إذا قلت: ما في الناس مثله فارسا "[1].

من الممكن أن نعد مثل هذه الظواهر اللغوية دليلا واضحا وداعما لما ذهبنا إليه من أن اللغة كانت تميل إلى التخفيف باستعمال الحركة الخفيفة المستحبة، فإن كانت مثل هذه الظاهرة اللغوية تحمل على أنها لغة من لغات العرب، فإن هذا يظهر لنا ميل تلك الجماعة نحو التخفيف، حيث بدا الأمر وكأنه نوع من الخروج على قواعد اللغة الشائعة، ولعل هذا ما دفع النحاة كسيبويه إلى تقدير ذلك المحذوف من الكلام، واختار أن يكون المحذوف مما تنتفي عنه الحركات الإعرابية كالظرف و الجار والمجرور، لما في ذلك من كبير مساعدة في هذا الموضع.

ومما جاء على على نصب الجزأين بإن في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *إنّ الله بالغُ أمرِه* "[2].

قال في الكشف:" قرأ حفص بالإضافة، فـ (الأمر) مخفوض بإضافة (بالغ) إليه، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (الأمر)، وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل "[3]. وقد أورد الزمخشري قراءة للمفضل بنصب (بالغ) ورفع (الأمر)، على أن يكون (قد جعل الله) خبر إن، و(بالغاً) حالا[4]، ونجد القرطبي قد أورد القراءات الثلاث[5]، كما أوردها أبو حيان ورأى أن قراءة (إن اللهَ بالغا أمرُه)، يمكن أن تخرج على قول من ينصب بإنّ الجزأين[6]، ونظيره قول الشاعر :

إذا اسودَّ جُنح الليل فلتأتِ ولتكُنْ خُطَاكَ خِفافاً إنَّ حُرّاسَنا أُسدا[7]

لعل الأرجح في هذه القراءة " بالغا أمرُه " أن توجه على الميل إلى الحركة الخفيفة

---

[1] الكتاب ٢\١٤١

[2] الطلاق \٣

[3] الكشف ٢\٣٢٤

[4] الكشاف ٤\٥٥٦

[5] الجامع لأحكام القرآن ١٨\١٦١

[6] البحر المحيط ١٠\١٩٩

[7] ينسب لعمر بن أبي ربيعة في النكت الحسان \١٨، وهمع الهوامع ٢\١٥٧، ولم أجده في الديوان

فقوله " بالغا " مرفوع في أصل الكلام إذ هو خبر لإن .

أما النظير (إن حراسنا أسدا) فيظهر فيه ميل الشاعر إلى إقامة القافية في البيت، فاختار الفتح، حيث كان القياس أن يرفع الخبر (أسدا) كما تقتضي القواعد اللغوية.

• الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

أشرنا فيما سبق إلى أن الإضافة إما أن تكون إضافة للحرف، أو للاسم، أو للظرف، وأن حكمها الجر في جميع أحوالها.

ولما كان المضاف والمضاف إليه يشكلان جزءا واحدا في الكلام، اختلف النحاة في جواز الفصل بينهما، فذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، دون شرط في الفاصل بينهما، وحصروا ذلك بضرورة الشعر، أما البصريون فلا يجيزون الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور، محتجين بأنهما كالشيء الواحد[1].

يظهر شيء من الاتفاق بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، ومعلوم أن الضرورة قد خرجت بالشاعر إلى أبعد من هذا في بعض الأحيان. وأهل البصرة لا يجيزونه إلا أن يكون الفاصل بينهما ظرفا، أو جارا ومجرورا.

ومما جاء على الفصل بين المضاف والمضاف إليه في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "*وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله* "[2].

قرأ الجمهور " بضارين " بإثبات النون، وقرأ الأعمش "بضاري " بحذف النون، وقد وجه أكثر العلماء قراءة الأعمش على أنها من باب حذف النون للإضافة، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر[3]، ونظيره قول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ[4]

أقحم الجار والمجرور للعناية والاهتمام بهما أكثر من المضاف والمضاف إليه،وذلك لأن الله تعالى أراد من العباد أن يتيقنوا من أن السحر الذي تقدم ذكره في الآية، لا أثر له ولا

[1] الإنصاف ٢\٤٢٧-٤٣٤

[2] البقرة \١٠٢

[3] المحتسب ١\١٠٣، والكشاف ١\١٧٣، والبحر المحيط ١\٥٣٢-٥٣٣

[4] ينسب لأبي حية النميري في الإنصاف ٢\٤٣٣، وشرح ابن عقيل ٢\٧٨

ضرر على العباد إلا أن يأذن الله بهذا، فقدم الجار والمجرور عناية بهما، لأنهما يؤديان المعنى المراد، أي أن لأصل في الجملة :

وما هم بضاري من أحد به.

ثم دخل عنصر التحويل (التقديم) فتحولت الجملة إلى:

وما هم بضاري به من أحد.

والمثال لا يختلف عن النظير (بكف يوما يهوديا)، حيث أراد الشاعر الحديث عن الزمن الذي كتب فيه هذا الكتاب، ولما كان اهتمامه بالزمن قدم الظرف الدال عليه (يوما)، على المضاف إليه، عناية واهتماما ، فتحولت الجملة بعد دخول عنصر التحويل (التقديم) على الشكل الآتي:

بكف يهودي يوما	==	بكف يوما يهودي
القياس		تقديم الظرف للعناية والاهتمام

في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب الشعري:

تسمح اللغة بشيء من الاتساع في العديد من مجالاتها اللغوية، إذ نجد ها كثيرا ما تقدم في سياقها اللغوي ونمطها التعبيري فسحة لأبنائها، فتجعل لهم حرية اختيار النمط اللغوي والأسلوب الكلامي، فهي لا تفرض عليهم مجموعة المفردات الواجب استعمالها، كما لاتفرض طريقة نظمها، إذا تحقق المعنى من خلال السياق اللغوي.

وسيدور محور هذه الدراسة في هذا الفصل حول النمط الدلالي في مجموعة من المواضع في القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وسيجري تحليل هذه الأمثلة ضمن إطارين: الدلالة المعجمية، والدلالة السياقية.

• الدلالة المعجمية:

وهي مفردات نتوصل إلى حقيقة معناها ودلالتها من خلال المعجم اللغوي، الذي يسعفنا كثيرا في الوقوف على المعاني الحقيقية لهذه الألفاظ، أو ما يمكن أن تنطوي عليه من معان أو استعمالات مختلفة. ومما يتعلق بالدلالة المعجمية في القرآن الكريم، المواضع الآتية:

• انظر بمعنى انتظر:

ورد في قوله تعالى:"***لاتقولوا راعنا وقولوا انظرنا***"[1].

قرأ الجمهور" انظرنا " بهمزة وصل، وضم الظاء، على أنه من النظِرة بمعنى التأخير، أي راقبنا وانتظرنا وتأن بنا. ونظيره قول الشاعر:

فإنكما إن تَنْظُراني ساعة ... من الدهر تنفعني لدى أم جندب[2]

وقرأ الأعمش " أنظرنا "، بهمزة قطع وكسر الظاء على أنه من الإنظار، بمعنى الإمهال والتأخير[3].

وجاء في تفسير هذه الآية، أن قوله " راعنا " بمعنى راقبنا وانتظرنا وتأنَّ بنا حتى نفهمه ونحفظه، والرعاية والمراعاة، النظر في مصالح الإنسان، وقد نهى الله المؤمنين عن قولهم (راعنا)، لأنه كان لليهود كلمة يتسابون فيها وهي (راع) فلما سمعوا المؤمنين

[1] البقرة ١٠٤\
[2] البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٢٥\، وانظر شرح شواهد المغني١\٩١\، والجامع لأحكام القرآن٢\٦٠
[3] جامع البيان ٢\٤٧٣ والكشاف١\١٧٤\، والجامع لأحكام القرآن٢\٦٠ والبحر المحيط ١\٥٤٣

يقولونها لنبي -صلى الله عليه وسلم_ أخذوها وحملوها على معناها عندهم، ولهذا استبدل الله بها كلمة في معناها وهي (انظر) ليتره المؤمنين عن فعل اليهود[1].

ومن الممكن أن يكون في هذا إشارة إلى أن اليهود استعملوا كلمة(rn<) بمعنى حطم أو ضر أو تحرك[2]، وهذا نوع من الذم للمسلمين والتعريض بهم.

وكلمة(نظر) مأخوذة من النظر وهو حس العين، ونظره ينظره نظرا ومنظرا ومنظرة[3].ونظر الرجل ينظره، وانتظره وتنظره، تأنى عليه، وأنظرته أي أمهلته، والإنظار التأخير والإمهال[4].

والواضح أن قراءتي الوصل والقطع جاءتا بمعنى الإمهال والتأخير، وكأنهما من باب (فعل،وأفعل) بمعنى واحد.فإن قراءة من قرأ بالوصل فقد إستعمل الفعل (نظر) وأما من قرأ بالقطع فقد أخذه من الفعل(أنظر)، وكلاهما بمعنى مهلنا وتأن علينا.

ولعل ما يدفعنا إلى هذا، قوله تعالى:" لا تقولوا راعنا "، إذ نميل هنا أن تكون (راعنا) بمعنى ارفق بنا، وخفف عنا ما كلفتنا به وأمرتنا أن نقوم به، وهذا من المعاني التي جاءت عليها كلمة (راعنا)[5].ولا نجده مما كانت تتكلم به اليهود، و يقصدون به الشتم للنبي - صلى الله عليه وسلم - ويرجح هذا قوله تعالى بعدها مباشرة " واسمعوا " بمعنى، لا تقولوا خفف عنا ما أمرتنا به من أحكام، ولكن قولوا تمهل علينا وتأن علينا حتى نسمع منك ونأخذ عنك، ولا شك أن هذا يتطلب منهم أن يسمعوا من الرسول -صلى الله عليه وسلم- سماع قبول وطاعة.

وأما النظير (إن تنظراني ساعة)، فيحمل على معنى الإمهال والتأخير، وهو من (النظرة) وكأن الشاعر يتحدث إلى رفيقيه، ويطلب منهما أن ينتظراه ساعة واحدة، ليعرج على من يحب ويسلم عليها .

[1] الكشاف١\١٧٤، وتفسير النسفي١\٩٦، والجامع لأحكام القرآن٢\٦٠

[2] الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية \٣٧٩

[3] لسان العرب (نظر) ٥\٢١٥

[4] لسان العرب (نظر) ٥\٢١٨-٢١٩

[5] لسان العرب (رعا) ١٤\٣٢٩، وانظر تفسير النسفي١\٩٦، والبحر المحيط١\٥٤٠

• خاف بمعنى ظنّ:

ورد في قوله تعالى: "*إلا أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله*"[1].

قرأ الجمهور" إلا أن يخافا "، وقرأ أُبي" إلا أن يظنا "[2]؛ وقال أبو علي: " قال أبو عبيدة: إلا أن يخافا، معناه يوقنا، فمعنى إن خفتم أي إن أيقنتم "[3].وهي بهذا المعنى عند الفراء[4]، وعلل الطبري وأبو حيان ذلك بأن الخوف والظن متقاربان في كلام العرب[5].ونظيره قول الشاعر:

أتاني كلامٌ مِنْ نصيبٍ بقولهِ   وما خِفْت يا سلّام أنك عايبي[6]

وتورد معظم كتب التفسير أنه لا يجوز الأخذ من حقوق المرأة إلا إذا علم الزوجان أنهما سيقعان في المحظورات، كنشوز المرأة وسوء خلقها، وقد جعل الخوف هنا بمعنى العلم واليقين[7].

ويرى أبو حيان أن يبقى الخوف هنا على بابه، فيراد به الحذر[8]، أي أن يحذر كل من الزوجين الوقوع في حدود الله، بعدم إقامة حقوق الزوجية.

وقد جمع الفعل (خاف) معنى الفزع، إلى جانب معنى العلم، وعلى هذا المعنى فسر اللحياني قوله تعالى:" فمن خاف من موص جنفا أو إثما "[9]، وقوله تعالى:" وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا "[10].

ونستطيع هنا أن نحمل قوله " أن يخافا "، على معنى يعلما أو يوقنا، ولما تعلق الأمر بحدود الله وشرائعه، ما كان من العبد المسلم إلا أن يقف منها موقف الخائف الوجل، لئلا يقع فيها، ومن هنا استعمل الفعل (يخافا) بدلا من يعلما،ومثلها قراءة " يظنا "حيث لا

[1] البقرة ٢٢٩\
[2] معاني القرآن للفراء١\١٤٦، وجامع البيان٢\٤٦٠،و البحر المحيط٢\٤٧١
[3] الحجة للفارسي٢\٣٢٨
[4] معاني القرآن للفراء١\١٤٦
[5] جامع البيان٢\٤٦٠، والبحر المحيط٢\٤٧١
[6] ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء١\١٤٦، والبحر المحيط٢\٤٧١
[7] الكشاف١\٢٧٤-٢٧٥، وتفسير النسفي١\١٦٢، والبحر المحيط٢\٤٧٠
[8] البحر المحيط٢\٤٧٠
[9] البقرة ١٨٢\
[10] النساء ١٢٨\

يخفى ما فيها من موافقة لمعنى العلم في الأصل، إذ يحمل الظن معنى الشك واليقين معا، وهو هنا يقين تدبر لا يقين عيان[1]. وعلى هذا يكون معنى الآية، أن المخالعة بين الزوجين لا تجوز إلا بعد أن يعلم الزوجان علما يقينا يخالطه الخوف من الله، أن استمرارهما معا سيؤول بهما إلى المعصية، نحو نشوز المرأة أو سوء خلقها. فهذا معنى دقيق تضمنه قوله تعالى " إلا أن يخافا " أو " يظنا "، ومثل هذه الدقة في الاستعمال، تعدُّ فاصلا واضحا بين استعمال الفعل(خاف) في نص الآية، واستعماله في قول الشاعر (وما خفت يا سلاّم أنك عايبي)، وهو ما استعمل دليلا على مجيء (خاف) بمعنى (ظن)، حيث يفهم من البيت أن الشاعر يقول: وما ظننت أن تعيبني، أو ما خفت أن تعيبني، وهذا لا يرقى إلى مستوى الدقة في استعمال هذا الفعل في نص الآية.

• **عال بمعنى افتقر:**

ورد في قوله تعالى:" *ذلك أدنى ألاّ تعولوا* "[2].

قرأ الجمهور " تَعولوا "، وقرأ طاوس " أن لا تَعيلوا "،أي تفتقروا، من العيلة[3]، ونسبها الزمخشري وأبو حيان إلى طلحة[4]. ونظيره قول الشاعر:

فما يدري الفقيرُ متى غِناهُ ولا يَدرِي الغنيُّ متى يَعِيلُ[5]

وقد فسر العديد من المفسرين قوله تعالى " تعولوا " على معنى الجور والظلم، ناظرين بذلك إلى المعنى اللغوي الذي يفيده (عال) نحو قولنا عال الميزان يعيل عولا أي مال، بمعنى ألاّ تميلوا عن الحق، وقد ذكر المفسرون رأيا للشافعي، مؤداه أن (تعولوا) بمعنى (تكثر عيالكم)، من (عال، يعول) إذا أنفق الرجل على عياله.

وأما قراءة " تعيلوا " فقد حملها المفسرون على أنها بمعنى تفتقروا، من العيلة.[6]

ورد الفعل (عال) في اللغة على المعنيين، دونما تفريق بين الجذر الثلاثي أكان من (عول) أم من (عيل)، فكلاهما جاء على معنى كثرة العيال أو الفقر أو الميل في الحكم وهو

---

[1] لسان العرب (ظنن)١٣\٢٧٢

[2] النساء ٣\

[3] مختصر في شواذ القرآن \٢٤

[4] الكشاف ١\٤٦٨، والبحر المحيط٣\٥٠٩

[5] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط٣\٥٠٩، ونسبه ابن منظور إلى الشاعر أحيحة، انظر لسان العرب (عيل) ١١\٤٨٨

[6] الكشاف١\٤٦٨_٤٦٩، وتفسير النسفي١\٢٨٨، والبحر المحيط٣\٥٠٨-٥١٠

كناية عن الظلم[1].

وأغلب الظن أن أصل الفعل كان (عول) بالواو، ثم مالت اللغة إلى استبدال هذه الواو طلبا للخفة، فقالوا (عيل) بدلا من (عول) متابعين في ذلك ما حدث في اللغات الأخرى، كالصفاوية التي مالت إلى استعمال الياء أكثر من الواو طلبا للخفة[2].

وأما النظير (ولا يدري الغني متى يعيل) فواضح أن المعنى فيه الفقر أو ذهاب المال، لأن الشاعر قد ذكر في الشطر الأول أن الفقير يمكن أن يكون غنيا في يوم ما، ثم ذكر في الشطر الثاني أن الغني يمكن أن يضير فقيرا في يوم ما.

والحق أن اللغة تورد لنا هذا الفعل(يعيل، ويعول) بمعنى واحد كما أسلفنا، وأن أغلب الظن أن يكون الأصل فيه (عول) بالواو، ثم تحول إلى (عيل) بالياء، ميلا من اللغة نحو التخفيف.

• قسية بمعنى رديئة:

ورد في قوله تعالى: " *وجعلنا قلوبهم قاسية* "[3].

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر " قاسيةً "، وقرأ حمزة، والكسائي " قسيةً "[4].وقد نسبها ابن زنجلة إلى حمزة فقط[5]، في حين نسبها أبو حيان إلى حمزة، والكسائي، وعبد الله[6].

تشير معظم كتب القراءات إلى أن من قرأ " قسية " إنما أراد أنها قلسوب خالطها الغش[7].وتذكر بعض هذه الكتب أن قوله " قسية " أبلغ في التعبير من قوله " قاسية "، ونظيره قول الشاعر:

لهم صواهلٌ في صُمِّ السلاح   صاحِ القسيَّاتِ في أيدي الصياريفِ[8]

---

[1] لسان العرب (عول) ١١\٤٨١-٤٨٢، و(عيل) ١١\٤٨٨-٤٨٩

[2] النظام اللغوي للهجةالصفاوية \٢٣٥

[3] المائدة \١٣

[4] السبعة \٢٤٣، والكشف١\٤٠٧-٤٠٨، وإتحاف فضلاء البشر \١٩٨

[5] الحجة لابن زنجلة \٢٢٣

[6] البحر المحيط٤\٢٠٤

[7] الكشف١\٤٠٧-٤٠٨، والبحر المحيط٤\٢٠٤، وإتحاف فضلاء لبشر \١٩٨

[8] لأبي زبيد الطائي في ديوانه\١١٩ ، وانظر البحر المحيط٤\٢٠٤

ورد التفسير لقوله " قاسية " بأنه على معنى الجفاف والغلظة والصلابة، وأن الله قد خذل الكافرين ومنعهم من الخير حتى قست قلوبهم، أو أنه قد أجل لهم العذاب وأمهلهم حتى قست قلوبهم،وأما قوله "قسيّة " فعلى معنى أنها القلوب اليابسة التي لا لين فيها، حالها بذلك حال الدراهم القسيّة التي خالطها الغش؛ فباتت شديدة الصلابة، لأن دراهم الذهب والفضة الخالصة يكون فيها شيء من اللين[1].

ويبدو ان هذا المعنى وارد في اللغة؛ " فالقسيّ ضرب من الزيوف، ودراهم قسيات، وقد قست الدراهم تقسو، إذا زافت، والقَسي هو الدرهم الرديء، والشيء المرذول "[2].

ويظهر أن قوله (قسي) من الأوصاف التي تطلق على المعادن كالذهب والفضة، وتدل على ان هذه المعادن قد دخلها الزيف، فاستعمال هذه الصفة للقلب الذي ما هو إلا لحم، لا يصبح على مستوى الدلالة العادية، أو في نسق الكلام التقليدي. غير أنه من الممكن قبول هذا التصاحب ضمن إطار الانزياح الدلالي للألفاظ، بمعنى أنه قصد أن تلك القلوب التي دخلها الكفر والفساد؛ باتت مغشوشة صلبة، لا تلين لسماع الحق، حالها في ذلك حال تلك الدراهم الرديئة المغشوشة؛ التي تتصف بالقسوة والصلابة، لأنه دخلها أو خالطها معدن آخر ليس من جنسها.

وأما النظير (صاح القسيّات في أيدي الصياريف)، فيتحدث فيه الشاعر عن المعادن غير النقية في صناعتها، ولهذا نلحظ بعض الاختلاف بين المثال والنظير، حيث قصد الشاعر هنا استعمال لفظ يدل على الدراهم المغشوشة، دون أن يكون معها خروج دلالي على التقاليد اللغوية، في حين ظهر الانزياح الدلالي جليا في قوله تعالى " قسيّة ".

ومن الممكن أن نحملها على محمل آخر، وهو أن يكون قوله " قسيّة " يدل على مخالطة الأمور الخارجة على السنن الطبيعية، فكما أن الأصل في الدراهم أن تكون من الذهب والفضة كما تقتضي الطبيعة وبهذا تكون لينة، فإذا خالطها معدن آخر خرجت عن حقيقتها ، فأصبحت صلبة. كذلك القلوب، فإنها تُخلق على الفطرة، فطرة الإيمان، ثم تخالطها خيوط الكفر، وتدخلها حبائل الشيطان، فتتحول إلى قلوب صلبة جامدة.

---

[1] الكشاف ١\٦١٥، وتفسير النسفي١\٣٨٥، والبحر المحيط٤\٢٠٤،

[2] لسان العرب (قسو)١٥\١٨١

• أفضى بمعنى أسرع:

ورد في قوله تعالى: "*ثم اقضوا إليّ ولا تُنظِرون* "[1].

قرأ الجمهور " اقضوا " بالقاف والضاد، وقرأ السري بن نعيم " أفضوا " بالفاء والضاد وقطع الهمزة[2].

ومن قرأ " اقضوا " فمن باب القضاء، وإنفاذ الأمر، ومن قرأ " أفضوا " فمن باب الإسراع، والخروج إلى الفضاء، ونظيره قول الشاعر:

أَبَى الضيمَ والنعمان تَحرقُ نابَه عليه فأفضى والسيوفُ معاقلُه[3]

ويحمل معنى هذه الآية على أنه طلب من من هذا النبي لقومه بأن يُنفِذوا أو يؤدوا إليه ذلك الأمر الذي يريدون به، وهو هلاكه، وأما قوله " أفضوا " أي انتهوا إليّ بشركم، فأظهروه لي واكشفوه[4].

ونعلم أن الفضاء هو " المكان الواسع من الأرض، والفعل فضا يفضو فضوًا فهو فاض، وأفضى فلان إلى فلان أي وصل إليه، وأفضيت إذا خرجت إلى الفضاء "[5]. وقد أشرنا قبلا عند حديثنا عن (قضى التي بمعنى صنع) أن القضاء هو إنفاذ الأمر وصناعته، وهذا لا يتوافق مع قوله " أقضوا " بمعنى أنفذوا إليّ شركم؛ لأن الشر لا يصنع كما تصنع الأشياء، ولكن ورود هذا اللفظ هنا يعد مقبولا جائزا، ويسوغه انزياح دلالة الألفاظ، فكأنه يقول لهم: اصنعوا ذلك الشر الذي تريدونه بي ، ثم قدموه إليّ مسرعين، ولا تمهلوني.

وأما قوله " افضوا " فهو على معنى الخروج إلى الفضاء، وبمعنى آخر، أي فأصحروا به إليّ وأبرزوه[6]. فانتهوا إليّ بشركم أو أسرعوا إليّ بشركم.

يبدو أن النظير (فأفضى والسيوف معاقله)، قد استعمل على معنى خرج أو وصل، كما استشهد به في هذا الموضع. حيث نجد الشاعر يمدح الحصن بن حذيفة بأنه رفض

---

[1] يونس \ ٧١

[2] معاني القرآن للفراء١\٤٧٤، وجامع البيان٨\٣٦٤ والكشاف٢\٣٦٠، والبحر المحيط ٦\٨٩، وإملاء ما من به الرحمن٢\٣٢٧

[3] البيت لزهير في ديوانه \ ٩٨ وانظر المحتسب٢\٥٨

[4] الكشاف٢\٣٦٠، تفسير النسفي٢\٦٩٢

[5] لسان العرب (فضى)١٥\١٥٧

[6] البحر المحيط٦\٨٩

الظلم الواقع عليه، ثم صور لنا حال النعمان في غبطة وسرور، حتى بدا كمن يصك أسنانه.

• يعصرون بمعنى ينجون:

ورد في قوله تعالى: "*فيه يغاث الناس وفيه يعصرون*"[1]

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر " يعصرون " بالياء، وقرأ حمزة الكسائي " تعصرون " بالتاء[2].

وهو عند ابن جني من العُصرة بمعنى النجاة[3]، وعند العكبري من العَصْرة بمعنى المطر الغيث[4].

ونجد هذا الموضع في كتب التفسير قد ورد تحت معنى عصر الزيتون، والسمسم، وكل ما يعصر، وقد يحمل على حلب الضروع أيضا؛ لأن حلبها عصر لها، ولا شك أن في هذا كله إغاثة للناس ونجاة لهم من الهلاك، كما ورد أيضا أن معناه (يمطرون) مأخوذ من عصرت السحابة[5].

وهذا رأي معقول بالنظر إلى الربط بين الغيث والسحاب (العصر، والمعصرات)، في مثل قوله تعالى: "*وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا* ".

وقد جاء في استعمال (عصر) أنه من عصر ما له دهن أو شراب، واستخراج ما فيه، كما أنه يأتي بمعنى الأخذ أو العطية، لأن عصره يعصره بمعنى أعطاه، واعتصر من الشيء، أخذ[6].

والحق أن هذا الفعل لو جعل على معنى النجاة، لتضمنه جميع المعاني الأخرى التي جاءت له، فالنجاة ولا شك أمر تحقق بعد نزول الغيث وعصر النبات وضروع الحيوانات، وكل هذه الكائنات نجت من القحط الذي استمر سبع سنوات متواصلة، ويعضد هذا قول الشاعر:

---

[1] يوسف \ ٤٩

[2] السبعة \ ٣٤٩، والحجة لابن زنجلة \ ٣٥٩، والكشف٢\١١٢، والبحر المحيط٦\٢٨٦

[3] المحتسب١\٣٤٤-٣٤٥

[4] إملاء ما من به الرحمن٢\٣٥٠

[5] الكشاف٢\٤٧٧، وتفسير النسفي٢\٧٧٣، والبحر المحيط٦\٢٨٦

[6] لسان العرب (عصر) ٤\٥٧٧-٥٧٩

صاديا يَستغيثُ غيرَ مُغاثٍ ولقد كان عُصْرة المَنْجود[1]

ومعنى هذا أنه كان ملجأ المكروبين الهالكين، على ما فسره شارح الديوان، حين جعل (عصرة) بمعنى المنجاة، والمنجود المكروب أو الهالك[2]، فكأنه قال له قد كنت منجيا للهالكين بما تقدمه من عون ومساعدة.

ونجد أن الشاعر قد استعمل (عصرة) لتفيد معنى النجاة من الهلاك، وهو استعمال مماثل لما جاء في المثال (يعصرون) حيث جاء على معنى يغاثون ويبتعدون عن الهلاك الذي حل بهم وأوشك أن يقضي عليهم.

• أجاء بمعنى ألجأ:

ورد في قوله تعالى: "*فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة* "[3].

قرأ الجمهور" أجاءها " بمعنى ساقها أو ألجأها[4]. ونظيره قول الشاعر:

وجارٍ سارَ مُعتَمِدًا إليكم أَجاءته المخافةُ والرجاءُ[5]

وقد أوردت كتب التفسير أن (أجاء) منقول من (جاء) بمعنى (ألجأ)، وبهذا يتغير الاستعمال[6]، وفي لسان العرب أن (أشاءه) لغة في (أجاءه)، أي ألجأه، وتميم تقول: شر ما يشيئك إلى مخة عرقوب، أي يجيئك[7].

هذا مثل يضرب للمضطر، والمعنى ما ألجأك إلى العرقوب إلا الفقر، وذلك أن العرقوب لا مخ فيه، وإنما يلجأ إليه من لا يقدر على شيء[8].

وقد علق أبو حيان على هذا بأن قال: " أما قوله -يعني الزمخشري- وقول غيره أن الاستعمال غيره إلى معنى الإلجاء ، يحتاج إلى نقل أئمة اللغة المستقرئين ذلك عن لسان العرب، والإجاءة تدل على المطلق لما هو بمعنى الإلجاء،ولما هو بمعنى الاختيار "[9].

---

[1] البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه \44، وانظر جمهرة أشعار العرب \583، والمحتسب1\345

[2] ديوان أبي زبي الطائي \44

[3] مريم \23

[4] المحتسب2\39-40، وإملاء ما من به الرحمن2\408، وإتحاف فضلاء البشر \298

[5] البيت لزهير في ديوانه \12 ، وانظر البحر المحيط7\251، ولسان العرب (جيأ) 1\52

[6] الكشاف33\11، تفسير النسفي2\976

[7] لسان العرب (جيأ) 1\52

[8] مجمع الأمثال 2\151

[9] البحر المحيط7\251

ويظهر أن الفعل(أجاء) قد استعمل هنا بمعنى (ألجأ)، وأما ما يذهب إليه أبو حيان من حاجة ذلك إلى نقل أئمة اللغة فقد ورد أن " أجاءه إلى الشيء، وجاء به وأجاءه واضطره إليه "[1]. وأما قوله بأن الإلجاء بمعنى الاختيار، فبعيد عن الصواب لأمرين:

الأول: ما أورده ابن منظور من أن ألجأه بمعنى اضطره إلى الشيء.

الثاني: أن لجوء مريم -عليها السلام- إلى النخلة لم يكن لجوء اختيار، لأن المخاض إذا دنا لا يُنظِر المرأة ولا يمهلها، ولهذا كانت قد لجأت إلى النخلة، أو ألجأها المخاض إليها مكرهة مضطرة.

وأما النظير (أجاءته المخافة والرجاء)، فقد ورد الفعل (أجاء) فيه على معنى ألجأه أو اضطره، حيث يقول الشاعر: هذا رجل قد أتى إليكم يطلب العون، والذي دفعه إلى هذا أمران ، أولهما الخوف، الثاني طمعه ورجاؤه فيما لديك من كرم.

• خفي بمعنى ظهر:

ورد في قوله تعالى:" *إن الساعة آتية أكاد أخفيها* "[2].

قرأ الجمهور " أكاد أُخفيها " بضم الهمزة،ويروى عن سعيد بن جبير " أَخفيها " بفتح الهمزة، وهي قراءة تنسب لأبي الدرداء، والحسن، ومجاهد، وحميد، ووجهها أنها من (خفي) الشيء يخفيه إذا أظهره، ويقال أخفاه إذا أظهره[3]. ونظيره قول الشاعر:

خَفَاهن من أنفاقِهن كأنما ... خَفَاهن وَدْقٌ مِنْ عَشيٍّ مُجلَّب[4]

يذكر المفسرون أن الساعة من الأمور التي شاء الله ألاّ يظهرها، وقيل أنها بمعنى أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهرها لكم؟ وقيل هي من الأضداد، حيث يتحد فيها معنيان هما الخفاء والظهور[5].

تعد هذه اللفظة من الأضداد التي يتساوى فيها معنيان على حد قول المفسرين القدماء كما رأينا،وهي بهذا المعنى في الاستعمال اللغوي فقد ورد أن " خفا البرق خفوا وخفوًا

---

[1] لسان العرب (حيأ) ٥٢\١١

[2] طـــه \ ١٥

[3] معاني القرآن للفرا١٧٦\٢، والمحتسب ٤٧\٢،وإملاء ما من به الرحمن٤١٦\٢، والبحر المحيط٣١٨\٧

[4] البيت لامرئ القيس في ديوانه \ ١٤٥ و، وانظر المحتسب٤٧\٢

[5] الكشاف٥٦\٣، وتفسير النسفي١٠٠\٢، والبحر المحيط٣١٩\٧

لمع، وخفا الشيء خفوا ظهر، وخفي الشيء خَفْيًا وخُفِيًّا أظهره واستخرجه، وخفيت الشيء أخفيه كتمته، وخفيته أيضا أظهرته، وهو من الأضداد، وخفي الشيء خفاء فهو خاف، وخفي لم يظهر، وخفاه وأخفاه ستره وكتمه "[1].

جاء هذا الفعل (أخفيها) في السياق القرآني بمعنى الظهور لا بمعنى الخفاء ويرجح هذا ما سبقها من قوله تعالى:" أكاد " أي أوشك على فعل هذا وكذلك قوله " الساعة آتية" حيث جاءت بصيغة المضارع للدلالة على سيرها الآني وتقدمها في هذه اللحظة، لتظهر أمام الناس، ومن ثم يجازى كل واحد بعمله.

وأما قوله " أخفيها " بمعنى أسترها، فلا يتفق مع الفعل (أكاد) الذي يسبقه، حيث يصبح معنى الآية، أوشك أن أخفيها أو أن أسترها عنكم.

وهذا يتفق مع النظير (خفاهن من أنفاقهن)، حيث جاء الفعل على الظهور لا على معنى الخفاء، بدليل قوله (من أنفاقهن)، أي من أماكن سكناهن، فلا يعقل أن يسترها من مسكنها، بل أن يخرجها منه.

• **سخر بمعنى هزء:**

ورد في قوله تعالى:" ***فاتخذتموهم سِخْرِيًا حتى أنسوكم ذكري*** "[2].

قرأ حمزة والكسائي " سُخريا " بالضم، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر" سِخريا " بالكسر، والوجه لمن قرأ بالضم أنه من التسخير، أما من قرأ بالكسر فجاء بها من الاستهزاء[3]، ومما جاء على (سَخِر) بمعنى (استهزأ)، قول الشاعر:

إني أتاني حديثٌ لا أُسَرُّ به   من علوٍّ لا كذبٌ فيه ولا سُخُرُ[4]

وجاء في تفسيرها أنها من باب (سَخِر)، ثم جاءتها ياء النسب زيادة في القوة الدلالة، فجعلت المضمومة من (السُّخرة) بمعنى الهزء[5].

يشيع في اللغة أن ترد هذه اللفظة بالضم والكسر على معنى الاستهزاء ومعنى

---

[1] لسا العرب (خفا) ١٤\٢٣٤

[2] المومنون \١١٠

[3] معاني القرآن للفراء٢\٢١٣ والسبعة \٤٤٨، والحجة لابن خالويه \٢٥٨-٢٥٩، والكشف٢\١٣١، و الحجة لابن زنجلة \٤٩١، وإملاء ما من به الرحمن ٢\٤٤٨

[4] ورد البيت بلا نسب في البحر المحيط٧\٥٨٤

[5] الكشاف٣\٢٠٥، وتفسير النسفي٢\١١١٣، والبحر المحيط٧\٥٨٧

التسخير، فإن " سخر منه وبه سُخرا وسَخَرا وسُخُرا وسُخْرا بالضم، وسُخريّا وسِخريّا وسُخريّة: هزئ به،والسُخرة، الضحكة، والسُّخرة ما تسخرتَ من دابة أو خادم بلا أجر ولا ثمن، والسُّخريّ بالضم، من التسخيرّ، والسِّخريّ بالكسر من الهزء، وقد يقال في الهزء:سُخريّ، وسِخريّ، وأما من السُّخرة فواحده مضموم "[1].

يتعلق قوله " سخريا " بمعنى الاستهزاء، وذلك بالضحك من هؤلاء المؤمنين، وليس هو من باب التسخير أو الإذلال بالعمل دون أجرة، ودليل ذلك قوله تعالى:" وكنتم منهم تضحكون ". بعد قوله" سخريا " مباشرة.

وأما النظير (لا كذب فيه ولا سخرّ)، فقد جاء على معنى الاستهزاء، إذ ليس من المعقول أن يُسَخَّرَ الحديث أو القول كسخرة الخادم أو الدابة للعمل، لأن الشاعر أراد هنا أن يقول: هذا قول لا يحتمل الكذب ولا الاستهزاء، وهذا يظهر لنا التقارب بين المثال والنظير، حيث استعمل الفعل(سخر) فيهما بمعنى الاستهزاء لا بمعنى التسخير والإذلال.

• **يأتلِ بمعنى يحلف:**

ورد في قوله تعالى:" ***ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة*** "[2]

قرأ الجمهور "يأتل " بحذف الياء للجزم، وقرأ أبو عبد الله بن عباس بن ربيعة، وأبو جعفر، وزيد بن أسلم، والحسن، ويزيد بن القعقاع " يتأل " مضارع (تألى) بمعنى حلف[3].ونظيره قول الشاعر:

تألّى ابنُ أوسٍ حَلْفة ليَرُدَّنِي   إلى نسوةٍ كأنهنَّ معائدُ[4]

ذكر العلماء أنه من (الأَلية) بمعنى الحلف، أو من (الألوة) بمعنى التقصير أو القصر، والمعنى لا يحلف أولوا الفضل ألاّ يحسنوا إلى المستحقين، حتى وإن كانت بينهم شحناء لجناية اقترفوها[5].

يقال:" ألا وألّى وتألّى، إذا اجتهد، وألّيت، أي: أبطأت ، والألوة والأُلوة والإلوة

---

[1] لسان العرب (سخر) ٤\٣٥٢-٣٥٣

[2] النور \٢٤

[3] معاني القرآن للفراء٢\٢٤٨، إملاء ما من به الرحمن ٢\١٥٤، وإتحاف فضلاء البشر \٣٢٣، والنشر في القراءات العشر٢\٣٣١

[4] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط٨\٢٥

[5] الكشاف٣\٢٢٢، وتفسير النسفي٢\١١٢٦، والبحر المحيط٨\٢٥

والأليّة على فعيلة، والأليّا، كله اليمين "[1].

ويبدو أن قراءة " يأتلِ " و " يتألَّ " بمعنى (حلف)، وهذا موافق للاستعمال اللغوي لهذه اللفظة، ولا يبدو أنها جاءت على معنى التقصير، لأن الفعل(قصر) يتصاحب مع حرف الجر (عن)، فنقول: قصرت عن الشيء، وقصر فلان عن الشيء يقصر اقصارا، إذا كف عنه وانتهى[2].

والملحوظ أن الفعل (تألّى) قد تجرد من (عن) وأُلحقت به (أن) وهذا موافق لليمين والحلف وليس موافقا للتقصير.

وكذلك نجد (تألّى) في قول الشاعر، حيث جاءت على معنى اليمين أو الحلف في قوله: (تألى ابن أوس)، بدليل قوله (حلفة)، حيث نجد أن معنى ذلك: ان ابن أوس قد حلف يمينا ما ليعيد هذا الرجل إلى نسوته وأهل بيته، ولا يعقل أن يكون المعنى: قد قصر ابن أوس يمينا أو حلفة، لأن الجمع بين هذين اللفظين لا يعطي معنى واضحا. ولهذا نقول أن هذا الفعل(يأتل) قد استعمل بمعنى الحلف أو اليمين، في المثال والنظير.

• **فِرِغا بمعنى هدرا:**

ورد في قوله تعالى:" ***وأصبح فؤاد أم موسى فارغا*** "[3].

قرأ الجمهور" فارغا "، وقرئت فِرِغا، وقرعا، وفَرِغا[4]، وأورد أبو حيان قراءة أخرى فِزْغا " على معنى ذاهب هدرا[5].

بات فؤاد أم موسى فارغا من العقل حين علمت بوقوع ابنها بيد فرعون، أو أنه بات فارغا من كل شيء إلا من ذكر موسى، وهذا تفسير قوله " فارغا " و" فرْغا" و قرعا". وأما " فزْعا " فجاءت من الفزع بمعنى الخوف[6]. وقال أبو حيان:" (فِزْغا) الفاء

---

[1] لسان العرب (ألا) ١٤\٤٠

[2] لسان العرب (قصر) ٥\٩٧

[3] القصص \ ١٠

[4] معاني القرآن للفراء٢\٣٠٣، وإملاء ما من به الرحمن٢\٤٧٢ ،والجامع لأحكام القرآن١١\٣٥٥

[5] البحر المحيط٨\٢٨٩

[6] الكشاف٣\٣٩٥، وتفسير النسفي٢\١٢٥٣، والبحر المحيط٨\٢٨٩

المكسورة، وسكون الزاي، والغين المنقوطة، ومعناه ذاهبا هدرا وتالفا من الهم "[1]. ومنه قول الشاعر:

فإن يكُ قَتْلي قد أُصيب نُفُوسهم		فلن تَذْهبوا فَزْغاً بقتل حَبَال[2]

لم ترد (فزغا) في كتب القراءات إلا عند أبي حيان -فيما أعلم- وقد فسرت قراءة "فرغا " في كتب القراءات، على معنى (ذاهب هدرا)، وهذا تفسير أبي حيان لقراءة "فزغا" ،ولعل هذا يدفعنا إلى القول بأنهما قراءة واحدة ولا وجود لقراءة " فزغا " التي أووردها أبو حيان، ويؤكد هذا أن أبا حيان لم يورد هذه القراءة بالراء كما أوردتها كتب القراءات الأخرى،فكأن هذا من باب التوهم الذي وقع فيه أبو حيان بين القراءتين، وعذره في ذلك أنه قد يكون نقلها عن أحد الذين أوردوها هكذا، أو أنه تحريف من النساخ.

وأما قوله " فارغا "، و" فرغا " بمعنى خاليا من العقل، فكأنه جعل القلب وعاء العقل، والوعاء يوضع فيه كل ما نستطيع إدراكه بحواسنا، أو تستطيع تجسيمه على هيئة معينة، ولما كان العقل من اللامحسوسات ولا نستطيع أن نحصره في وعاء معين، بدا نوع من اللاتجانس في العبارة، غير أننا نقبل مثل هذا التركيب تحت باب الانزياح الدلالي للألفاظ، حيث أصبح المعنى ، أن القلب هو مكان التدبر والتعقل والتفكير، وهذا كله ناتج عن العقل، فكأن القلب أصبح وعاء للعقل.

وأما قوله " فرغا " بمعنى ذاهب هدرا، فهو أمر مقبول لموافقته المعنى اللغوي لهذه الكلمة، فالفراغ " الخلاء، فرغ يفرغ ويفرغ.. ويقال ذهب دمه فرغا وفرغا أي: باطلا هدرا، و لم يطلبه أحد "[3].

وأما النظير (فزغا) فالأرجح أنه بالراء (فرغا)، وقد جاء على معنى أن الشاعر هدد هؤلاء الذين اعتدوا على هذا الرجل بالقتل، وتوعدهم بأنه سيثأر لقريبه ويطلب دمه، ولن يتركه هدرا.

---

[1] البحر المحيط٨\٢٨٩

[2] نسبه أبو حيان لطليحة الأسدي، انظر البحر المحيط٨\٢٨٩، وذكره الزبيدي بلا نسبة، وبرواية (فرغا)وليس (فزغا)، انظر تاج العروس (فرغ)٢٢\٥٤٨، و مثله في لسان العرب (فرغ) ٨\٤٤٦

[3] لسان العرب (فرغ) ٨\٤٤٦

• الدلالة السياقية:

يتعلق هذا القسم بمجموعة من المواضع القرآنية التي لا تخضع للمعنى المعجمي، إذ لا نتمكن من الوقوف على معناها الحقيقي الذي يقصده المتكلم عند مطالعتها في المعاجم اللغوية، وذلك أننا نجد المتكلم قد خرج على تقاليد الاستعمال اللغوي، ومن هنا ندرك أننا لا نستطيع تحقيق بغيتنا في الوصول إلى المعنى الدقيق لمجموعة من التراكيب اللغوية، إلا من خلال إعادة النظر في سياق الكلام المطروح أمامنا، إذ إن السياق في مثل هذه الأحوال يُعدّ صاحب الحكم الأول والأخير في فهم المعنى، ولا سيما بعد خروج المتكلم على التقاليد اللغوية، أو بعد مخالفته مقتضيات اللغة. ومن المواضع المتعلقة بالدلالة السياقية في القراءات القرآنية، المواضع الآتية:

• صمٌ بكمٌ عميٌ بمعنى لا يقبلون الحق:

ورد في قوله تعالى: " *صم بكم عمي فهم لا يرجعون* "[1].

تحمل هذه الصفات على غير معانيها التي جاءت عليها، فالأصم هو الذي لا يسمع، لأن الصمم انسداد في الأذن، وثقل في السمع[2]، والأبكم هو الذي لا ينطق[3]، والأعمى هو الذي لا يبصر، لأن العمى ذهاب البصر كله[4]. ولم يقصد الله سبحانه وتعالى وصفهم بهذه الصفات على حقيقة معناها المعجمي الذي رأيناه، بل أراد أنهم غير مهيئين لقبول الحق، فكأنهم لا يسمعون ولا يبصرون، ولا يتكلمون، إلا بأمور بعيدة عن الحق.

لما سد هؤلاء القوم عن الإصاخة إلى الحق مسامعهم، وأبوا أن يُنطقوا به ألسنتهم، وأن ينظروا بعيونهم، أصبحوا كمن فقد هذه الحواس، وإن كانوا سمعاء الآذان، فصح الألسن، بصراء الأعين[5]. ونظيره قول الشاعر:

أعمى إذا ما جَارتي بَرَزَتْ حتى يُواري جارتي الخِدْرُ
وأَصَمّ عمَّا كان بينهمـا أُذُني وما في سَمْعِها وَقـرُ[6]

---

[1] البقرة \ ١٨

[2] لسان العرب (صمم) ١٢\٥٣

[3] لسان العرب (بكم) ١٢\٣٤٢

[4] لسان العرب (عمى) ١٥\٩٥

[5] الكشاف ١\٧٥-٧٦، وتفسير النسفي ١\٤١، والبحر المحيط ١\١٣٢

[6] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ١\١٣٢، ونسبه القرطبي إلى الدرامي، انظر الجامع لأحكام القرآن ١\٣١٤

لا يصف الشاعر نفسه بأنه أعمى لا يبصر، أو أصم لا يسمع، ولكنه يصرف بصره عن جارته إذا برزت وظهرت من مخدعها أو مأواها، كما أنه لا يلجأ إلى التصنت على ما قد يدور بينها بين زوجها، فكأنه في حالة عمى وصمم مؤقتين، وهذا مرتبط بوضع خاص، وحالة خاصة، وليس على عموم حياته.

ويظهر أن مثل هذه الصفات، إنما تطلق على من فقد حاسة معينة من حواسه، فالله تعالى لم ينعت هذه الطائفة من الناس بهذه الصفات على وجه الحقيقة، بل إنهم لما عطلوا حواسهم و لم يعملوها لإدراك الحق،كانوا كالذين فقدوا حواسهم، لأنها لم تنفعهم.

وتعد مثل هذه التعابير شائعة في العربية، وهذا واضح في الأبيات السابقة، والتي ظهر فيها الشاعر كمن فقد بصره وسمعه، حين منع نفسه من اختلاس السمع والبصر عما يدور في بيت جارته.

- **فشربوا بمعنى عصوا:**

ورد في قوله تعالى:" ***فشربوا منه إلا قليلٌ منهم***"[1].

قرأ الجمهور" قليلا " بالنصب، وهو القياس في الاستثناء، وقرأ عبد الله وأبي، والأعمش " إلا قليلٌ" بالرفع على المعنى[2].

كان ملك بني إسرائيل –طالوت- الذي اختاره الله قد أمر قومه الذين معه ألاّ يشربوا من النهر الذي سيوافيهم أثناء مسيرهم، ولكنهم ما أن رأوه حتى كرعوا فيه جميعهم، إلا عدد قليل منهم، فكان معنى الآية أن قومه لم يطيعوه إلا قليل منهم، وهذا باب من الإعراض عن اللفظ، والميل إلى المعنى، نظيره قول الشاعر:

وعض زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ[3]

القياس في الاستثناء الموجب أن ينصب فيه ما بعد (إلا)، وبهذا لا وجه للرفع في السياق النحوي العادي، ويبدو أن الذي سوّغ للقارئ أن يرفع ما بعد (إلا)، أنه قد حمل هذا الموضع على المعنى، لا على النسق اللفظي، حيث أخرج ما بعد (إلا) من حالة الاستثناء الموجب، إلى الاستثناء المنفي ـ الحصر ـ الذي يُعرب فيه المستثنى حسب موقعه من

---

[1] البقر ٢٤٩\

[2] معاني القرآن للفراء١\١٦٦، وإملاء ما من به الرحمن١\١٠٤، والبحر المحيط٢\٥٨٨-٥٨٩

[3] ينسب للفرزدق، انظر الكشاف١\٢٩٥، ولم أجده في ديوانه

الجملة، وكأن (إلا) غائبة.

وأما النظير (إلا مسحتا أو مجلف)، فأغلب الظن أنه مما اضطر فيه الشاعر إلى إقامة القافية، وليس من باب الحمل على المعنى، وذلك أن يكون الشاعر قصد، (لم يبق من المال)، أو أنه أراد، أو مجلف فرفع على الاستئناف.

وقد تحدث الدكتور رمضان عبد التواب بشيء من التفصيل على هذا، وقد حمل البيت على ضرورة الشعر، وإن كان كثير من اللغويين القدماء يكرهون ما يسمى بضرورة الشعر، ويشير الدكتور رمضان عبد التواب إلى تلاعب النحاة في مثل هذه الأبيات؛ لتستقيم لهم الأمور، فيذكر لنا أن بعض الرواة أنشد الفراء هذا البيت برواية:

وعض زمان يابن مروان ما به   من المال إلا مسحتٌ أو مجلّفُ

فقال ليس هذا بشيء[1].

ولعل كثرة الروايات لهذا البيت وتعددها ترجح ما يذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب؛ من أن الرفع في هذا البيت قد وقع لإقامة القافية.

ونلمح شيئا من الاختلاف بين المثال والنظير،ذلك أن المثال جاء مرفوعا حملا له على معنى النفي وتقدير (لم يطيعوه)، بمعنى أنه قد خرج عن الاستثناء الموجب ليدخل معنى الاستثناء المفرغ المنفي.

وأما النظير فقد ورد منفيا (لم يدع)، والقياس فيه النصب على المفعولية،كما تقتضي قواعد اللغة.

- اللام بمعنى بعد:

ورد في قوله تعالى:" *وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتُكم من كتاب* "[2].

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم" لَما آتيتكم" بفتح اللام، وقرأ حمزة " لِما آتيتكم " بكسر اللام، يوافقه يحيى بن وثاب. وقد حملت أكثر كتب القراءات اللام في قراءة الجمهور على أنها لام الابتداء، وأما قراءة حمزة فاللام فيها لام الجر، وقيل هي لام القسم لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وقيل لام التعليل،

---

[1] فصول في فقه العربية \ ١٦٥

[2] آل عمران \ ٨١

التعليل، وقيل هي بمعنى (بعد)[1]، ونظيرها قول الشاعر:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُها لِستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ[2]

ويبدو أن اللام قد جاءت جارة للتعليل، بمعنى (لأجل ما آتيتكم)، ثم خرجت إلى معنى (بعد)، لأن الله تعالى قد أخذ ميثاق جميع الأنبياء، أنه مهما كان معهم من دين أو رسالة أو كتاب، وتزامن ذلك مع إرسال رسول آخر، فإنه يجب عليهم أن يطيعوه، ويتركوا ما هم عليه. فكان المعنى (بعدما آتيتكم من كتاب). أي: أخذ الله ميثاق الأنبياء، أنه إذا أرسل بعدهم رسولا، فيجب عليهم أن يستجيبوا له ويتبعوه على هذا الذي الجديد.

وأما النظير (لستة أعوام) فيذكر الشاعر أنه قد تعرف إلى مكان محبوبته الذي كانت تقيم فيه، بعد ستة أعوام، من خلال بعض الآيات والعلامات التي توهمها.

• لولا بمعنى هلا:

ورد في قوله تعالى: "*فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها*"[3].

قرأ الجمهور" فلولا "، وقرأ أبي وعبد الله " فهلا ".[4] وقد ارتضى المفسرون أن تكون (لولا) هنا للتحضيض مصحوبة بمعنى التوبيخ، بمعنى: هلا كانت قرية واحدة من القرى التي أهلكناها تابت ورجعت عن كفرها وأخلصت الإيمان قبل أن يأتيها العذاب[5]. ونظيره قول الشاعر:

تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفضل مجدِكم بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا[6]

الأصل في (لولا) أنه لها موضعين: " فأحدها يمتنع بها الشيء لوجود غيره، والآخر تكون تحضيضا "[7]، " وكذلك لوما وألا وهلا وهي حرف التحضيض "[8].

[1] معاني القرآن للفراء ١\٢٢٥، والحجة لابن خالويه ١\١١١، والحجة لابن زنجلة ١\٦٨، وإملاء ما من به الرحمن ١\١٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ١\١٧٧،

[2] البيت للنابغة في ديوانه ١\١٠٧، وانظر مجاز القرآن ١\٣٣.

[3] يونس ٩٨\

[4] معاني القرآن للفراء ١\٤٧٩، والبحر المحيط ٦\١٠٧

[5] الكشاف ٢\٣٧١، وتفسير النسفي ٢\٧٠٣ والبحر المحيط ٦\١٠٧

[6] البيت لجرير في ديوانه \٢٦٥ بلفظ (أفضل سعيكم) ، وانظر لسان العرب (ضطر) ٤\٤٨٩

[7] حروف المعاني \٣٠٤

[8] حروف المعاني \٥

تستعمل هذه الأداة (لولا) أداة امتناع لوجود، ولا تأتي بمعنى التوبيخ في المستوى الإعرابي العادي، غير أننا نجد المعنى المراد قد سوغ استعمالها على هذا الوجه -التوبيخ- في السياق القرآني، وذلك لتفيد معنى الحث على الفعل، حيث أراد الله أن ينفي وجود قرية من القرى التي أُهلكت قد آمنت قبل يوم عذابها، فأراد أن يوجه أنظار بقية القرى إلى ضرورة التوبة والإيمان، قبل أن يحل بها العذاب، ليحضها على أن تكون مثل قرية يونس، التي آمنت ونفعها إيمانها عندما أنجاها الله من العذاب.

وأما النظير (لولا الكمي)، فقد أراد الشاعر بها معنى (هلاّ)، لأنه أراد أن يعيب الفرزدق وقبيلته، بأنهم ينحرون النوق. فيقول لهم: لقد كان منكم من يجود بالنوق الكثيرة، فهلاّ كان منكم من يجود بما أُخفي تحت الدروع[1] يعني النفوس.

استعملت (لولا) للتحضيض والتوبيخ كما ورد في المثال، حين أراد الله أن يوبخ القرى التي أهلكها بالعذاب قبل أن تؤمن وتتوب، كما أراد أن يحض بقية القرى على الإيمان والتوبة. ومثل هذا ما ورد في النظير، حين أراد الشاعر أن توبيخ هؤلاء القوم بمفاخرتهم بنحرهم النوق، ليحضهم على الجود بالنفوس، وأن يتحلوا بالشجاعة.

- **روح بمعنى رحمة:**

ورد في قوله تعالى: "***ولا تيأسوا من روح الله***"[2].

قرأ الجمهور "رَوْح" بفتح الراء، وقرأ عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة "رُوْح" بضم الراء[3].

ورد معنى (روح) في كتب التفسير؛ بأنه رحمة الله وفرجه وتنفيسه، وروح الله تلك التي وهبها للمخلوقات، فإن من بقيت معه الروح لا بد وأن يرجع يوما، فهو ممن ترتجى حياتهم[4]. ونظيره قول الشاعر:

وكل ذي غَيْبةٍ يؤوبُ   وغائبُ الموتِ لا يؤوبُ[5]

[1] لسان العرب (ضطر) ٤\٤٨٩

[2] يوسف \٨٧

[3] المحتسب ١\٣٤٨، وإملاء ما من به الرحمن٢\٣٥٤٥، والبحر المحيط٦\٣١٥، وإتحاف فضلاء البشر \٢٦٦

[4] الكشاف ٢\٥٠٠، تفسير النسفي٢\٧٨٧، والبحر المحيط٦\٣١٥

[5] لعبيد بن الأبرص في ديوانه\١٩٤،

طلب يعقوب عليه السلام من أبنائه أن يبحثوا عن أخويهم، وأن لا يقنطوا؛ لأن القنوط من صفات الكافرين، ومن هنا ندرك أن معنى (روح): رحمة الله، فالروح تأتي بمعنى الرحمة في اللغة[1]؛ فمن يئس من رحمة الله كان كافرا، ويرجح هذا قوله:" إنه لا ييئس من روح الله إلا القوم الكافرون ".

وأما من يئس من عودة شخص غاب وطال غيابه، فلا تثريب عليه، ولا نستطيع نعته بالكفر، وقد جاء النظير (وكل ذي غيبة يؤوب)على غير هذا المعنى، حيث قصد الشاعر توقع العودة لكل شخص غائب؛ إلا من ثبت أنه فارق الحياة وانفصلت عنه روحه؛ التي هي سر حياته، ولم يرد معنى الرحمة كما في الآية.

- **بين القطران والقطر الآن :**

ورد في قوله تعالى:" *سرابيلهم من قطرانٍ وتغشى وجوههم النار* "[2].

قرأ الجمهور" من قطرانٍ "، وقرأ علي، وأبو هريرة، وابن عباس، وعكرمة، وابن جبير، وابن سيرين، والحسن بخلاف عنه، وسنان بن سلمة بن المحنق، وزيد بن علي، وقتادة، وأبو صالح، والكلبي، وعيسى الهمداني، وعمرو بن فائد، وعمرو بن عبيد " من قَطِرٍ آن "[3].

والقطران، مادة تؤخذ من شجر يقال له الأبهل، فيطبخ ثم تدهن به الإبل الجربى، فيحرق الجرب بحدته وحره، وهو حاد منتن الريح، ويسرع اشتعال النار، أما (القطر) فهو النحاس أو القصدير المذاب الذي تناهت حرارته[4]. ونظير قوله (قطران) ما جاء في قول الشاعر:

لبسْتَه القطرانَ والمسوحا[5]

أعد الله للكافرين عذابا شديدا، وزيادة في تعذيبهم أمر أن تدهن جلودهم بالقطران؛ تلك المادة الحادة منتنة الريح، والتي تزيد من اشتعال النيران في جلود هؤلاء. أو أن تدهن

[1] لسان العرب (روح) ٢\٤٦٢

[2] إبراهيم \٥٠

[3] الكشاف ٨\٥٦٧، وإملاء ما من به الرحمن٢\٣٦٧، والبحر المحيط٦\٤٥٨

[4] الكشاف٨\٥٦٧، وتفسير النسفي٢\٨٣٥، والبحر المحيط٦\٤٥٨، ولسان العرب (قطر) ٥\١٠٥

[5] ينسب لأبي النجم، انظر البحر المحيط ٦\٤٥٨

جلودهم بالنحاس والقصدير المذابين، ولا يخفى ما في ذلك من شدة الحرارة والإحـــراق. ولهذا نرى شيئا من التوافق، أو التقارب في المعنى بين هذين اللفظين، حيث يدل كل منهما على زيادة العذاب النازل بالكافرين.

- **شق بمعنى تعب:**

ورد في قوله تعالى:" ***وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس***"[1].

قرأ الجمهور" بشِق " بكسر الشين، وقرأ أبو جعفر، والأعرج، ومجاهد، وابن أرقـم، وعمرو بن ميمون، كما تروى عن نافع، وأبي عمرو " بشَق " بفتح الشين.[2]

حمل المفسرون هذين اللفظين على أنهما مصدران بمعنى المشقة، وقيل إن الشّق بمعـنى النصف، اي:تذهب نصف النفس تعبا، وقيل هما لغتان، ونظير قوله(شِق) بمعنى (المشـقة) قول الشاعر:

وذي إبلٍ يَسْعَى ويَحْسِبُها له   أخي نصبٍ مِنْ شِقِّها ودَؤوبِ[3]

جاء قوله " شق " بمعنى النصف، وحَمْل هذه اللفظة على هذا المعنى لا يخلـو مـن الانزياح في دلالتها، لأن النفس لا تذهب نصفها ذهاب هلاك وتلف، وإن وقع الهـلاك فإنما يقع عليها جميعها، غير أن هذا الاستعمال بدا سائغا؛ لإظهار عظم المشقة التي يعانيـها المسافر؛ بين السير المتواصل وحمل الأمتعة والأدوات، فكأنه قد أضاع نصف حياته في هذه الرحلة.

وأما قولهم إنها بمعنى المشقة، فهذا استعمال للمصدر على أصله، وهو أمر يدل علـى اقتراب معنى القراءتين، حيث نجد المعنى فيهما واحد؛ هو شدة التعب والنصـب الـذي يعرض للمسافر.

أما النظير (من شِقها ودؤوب) فقد جاء على معنى المشقة، لأن الشاعر يتحدث عـن رجل صاحب إبل كثيرة تسبب له التعب والعناء.

---

[1] النحل \ ٧

[2] معاني القرآن للفراء٢\٩٧ والمحتسب٢\٧، وإملاء ما من به الرحمن٢\٣٧٤، البحر المحيط٦\٥٠٨، وإتحاف فضلاء البشر \٢٧٧

[3] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط٦\٥٠٨، ونسبه ابن منظور إلى النمر بن تولب،في لسان العرب (شقق)١٠\١٨٤، وهو في ديوانه \ ٤٠

• قضى بمعنى صنع:

ورد في قوله تعالى:" *إن الحكم إلا لله يقضُ الحق* "[1].

قرأ نافع، وابن كثير، عاصم " يقصُّ " بالصاد، وقرأ ابن عامر، وأبو عمرو بن العلاء، والكسائي " يقضي " بالضاد[2]. وقد نسبت الأخيرة لابن محيصن، وابن عباس، وعبد الله[3].

جاء في تفسير هذا الموضع أن الله تعالى يقضي القضاء الحق في كل الأمور، من تأخير أو تعجيل، وقد ضمن الفعل (يقضي) معنى الفعل (يُنفِذ) ولهذا تعدى إلى المفعول به، وقيل أنه بمعنى يصنع.

وأما قوله " يقص " بالصاد، فمن قولنا: قص الأثر، بمعنى أن الله يتبع الحق[4]. ونظير قولهم (قضى) بمعنى (صَنَع) أو (نفَّذ) ما جاء في قول أبي ذؤيب الهذلي:

عليهما مَسْرودتان قضاهما　　　　داودُ أو صَنَعَ السَّوابغَ تُبَّعُ[5]

يقع " القضاء في اللغة على وجوه، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه، وكل ما أُحكم عمله؛ أو تمَّ أو خُتم أو أدى أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى، فقد قضى، وقضى الشيء قضاء أي:صنعه "[6].

ويظهر من خلال ذلك أن الفعل (قضى) يتعلق بالأمور المحسوسة، حيث من الواضح أن معناه الصناعة أو الخلق، ومثل هذا الفعل لا يجوز أن يتصاحب مع لفظ (الحق)، لأنه من غير المحسوس، ومن الصعب أن نصنعه كما نصنع بقية الأشياء والمواد، ويعد مثل هذا التصاحب مقبولا تحت باب الانزياح الدلالي، حيث يصبح معنى الآية: إن الله يشكل الحق وينفّذه ويصنعه؛ كما يقوم الصانع بتشكيل مادة ما من المواد التي يصنعها.

---

[1] الأنعام \ ٥٧

[2] الحجة لابن زنجلة \ ١٥٤، والكشاف\١\٤٢٤، والبحر المحيط\٤\٥٣١، وإتحاف فضلاء البشر\٢٠٩ الحجة لابن خالويه \١٤٠-١٤١

وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٠٩

[3] الحجة لابن خالويه \ ١٤٠-١٤١، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٠٩

[4] الكشاف\٢\٣٠، وتفسير النسفي\١\٤٥٦، والبحر المحيط\٤\٥٣١

[5] انظر لسان العرب (قضى) \١٥\١٨٦

[6] لسان العرب (قضى) \١٥\١٨٦

وأما النظير (قضاهما) فقد نقل ابن منظور عن السيرافي أنه بمعنى: فرغ من عملهما[1] -الدرعان- وكأنه بمعنى صنعهما . وبهذا يبتعد قول الشاعر: (مسرودتان قضاهما)، عن المثال" يقضي بالحق " لأن الفعل (قضى) جاء في المثال على سبيل الانزياح الدلالي لا على الاستعمال التقليدي، أما في النظير فقد تعلق الفعل(قضى) بالدروع، وهذا استعمال دلالي تقليدي واضح.

• **سلم بمعنى سلام:**

ورد في قوله تعالى:" ***قالوا سلاما قال سلام*** "[2].

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم "سلاما، سلام "،وقرأ حمزة، والكسائي" سلاما، سلم " بغير ألف، ويُحمل ذلك على أنه من باب الصلح والسلامة، أو أنه من باب حِرم وحرام[3]، ونظيره قول الشاعر:

مررنا فقُلْنا إيهِ سِلْمٌ فسلَّمتْ   كما اكتلَّ بالبرقِ الغمامُ اللوائحُ[4]

وجاء في تفسير قوله " سلاما، سلام " أنهم قالوا سلمنا عليك سلاما، فقال لهم إبراهيم: وأمركم سلام[5].

وقد استعمل (السّلم والسَّلام) بمعنى واحد، حيث نجد السلام والسلامة بمعنى البراءة، والسّلم والسَّلام كالشيء الواحد، والسِلم والسَلم والاستسلام ضد الحرب، ونقل ابن منظور قولا لابن عرفة: بأنهم قالوا سلاما، أي:قولا يتسلمون فيه، ليس فيه تعد ولا مأثم[6].

ويبدو أن الملائكة عندما جاءوا إبراهيم -عليه السلام- قالوا له قولا يدرك من خلاله أنهم لم يأتوا قاصدين التعدي أو العذاب له ولأهله، ولهذا رد عليهم بقول من جنسه؛فقال: أمرنا معكم يقوم على المصالحة والسلم، لا على المخاصمة والحرب. فقد جئتمونا مسالمين لا تريدون بنا شرا، ونحن قوم مسالمون، نبتعد ما استطعنا عن موجبات عذاب الله.

---

[1] لسان العرب (قضى) ١٥\١٨٦

[2] هود \ ٦٩

[3] السبعة \ ٣٣٧-٣٣٨، ومعاني القرآن للفراء،و الحجة لابن خالويه \ ١٨٩،والحجة لابن زنجلة \ ٣٤٦، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٥٨

[4] البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ٣\١٨٥٩،

[5] الكشاف٢\٤٠٩، وتفسير النسفي٢\٧٣٢، والبحر المحيط٦\١٧٩

[6] لسان العرب (سلم) ١٢\٢٨٩-٢٩٠، و١٢\٢٩٣

وأما الفعل (سلم) في النظير (إيه سلم فسلمت) فجاء على معنى أن الشاعر يطلب من هذه المرأة أن تحدثهم وأن تستأنس بهم؛ لأن أمرهم سلام ، وهم قوم مسالمون، فلما سمعت منهم ذلك، سلمت عليهم[1].

هذا أمر يحدث بين البشر ، فهي طبيعة سارية في الحياة أن الشخص على من يطمئن إليه، وهذا لا يختلف عن المثال الذي استعمل للمسالمة بين البشر والملائكة، فكلاهما جاء على معنى المسالمة والمصالحة.

• بعُد بمعنى هلك:

ورد في قوله تعالى:"*ألا بُعدا لمدين كما بَعِدت ثمود* "[2].

قرأ الجمهور" بعِدت " بكسر العين، وقرأ السلمي " بعُدت " بضم العين. وتُحمل القراءة على التفرقة بين البعد من جهة الهلاك، وبين غيره ولهذا غيروا البناء؛ فجعلوا (بعُد) بمعنى (هلك). ونظيره قول الشاعر:

يقولون لا تُبعِد وهم يدفنونني   وهل مكانُ البُعْدِ إلّا مكانيا[3]

فالبِعد بمعنى البُعد وهو الهلاك، كالرَشد والرُشد، والبناءان بمعنى واحد، وهو نقيض القرب، وقد فسرها بعض أهل التفسير بالبِعد من رحمة الله[4].

ويرد البِعد والبُعد في اللغة بمعنى واحد:" بعُد الرجل بالضم وبعِد بالكسر بُعْدا وبَعَدا فهو بعيد وبُعاد، وعن سيبويه أي: يتباعد، وبعِد بَعَدا وبعُد: هلك أو اغترب، فهو باعد، والبُعد الهلاك "[5].

واضح أن معنى (بَعُِد) بالضم والكسر، يدل على التباعد والهلاك، وهذا قريب في المعنى، ويبدو أن الهلاك المقصود هنا هلاك ناتج عن عذاب يسلطه الله على هذه القرية،والأصل في العذاب أن يقع على من يحس به من المخلوقات، وإلا فإنه يكون دون جدوى، ولهذا فإنه لا يصح الجمع بين (البعد) وبين (مدين) التي هي قرية جامدة لا تحس

[1] ديوان ذي الرمة ٣\١٨٥٩

[2] هود \ ٩٥

[3] ينسب لمالك بن الريب في البحر المحيط٦\٢٠٤

[4] الكشاف٢\٤٢٥، وتفسير النسفي٢\٧٤٢، والبحر المحيط٦\٢٠٤

[5] لسان العرب (بعد) ٣\٨٩-٩٠

ولا تشعر، غير أن هذا الاستعمال بات جائزا عندما كان المعنى أن يقع العذاب على ساكني القرية لا على القرية نفسها.

وأما النظير (يقولون لا تبعد)، فيتحدث الشاعر فيه عن يوم موته، الذي أوشك على الوقوع، حتى إنه أصبح يراهم، لشدة إحساسه بهذا الشيء أنهم يدفنونه، وهذا استعمال لغوي منطقي لهذا الموقف، لأن الهلاك من المتصاحبات التقليدية للبشر والكائنات الحية، وهذا يوضح الاختلاف الواقع بين المثال ونظيره، حيث استعمل (البعد) في المثال استعمالا خارجا على العرف اللغوي العادي، في حين استعمل اللفظ نفسه في النظير استعمالا طبيعيا كما تقتضيه الطبيعة اللغوية.

- تهوي بمعنى تميل:

ورد في قوله تعالى:" ***فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم*** "[١].

قرأ الجمهور" تهوي " بالياء، أي: تسرع، وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن علي محمد بن علي وجعفر بن علي" تهوى " بالألف، مضارع (هوى) بمعنى (أحب).[٢]

يرى الفراء أن معنى الآية: اجعل أفئدة من الناس تريدهم وتهواهم، كما تقول رأيت فلانا يهوي نحوك معناه يريدك[٣].

ويرى بعض المفسرين أنه بمعنى تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقا ومحبة، ولهذا نجد الفعل قد تعدى بحرف الجر (إلى)، لتضمنه معنى الإسراع[٤]. ونظيره قول الشاعر:

تَهْوي إلى مكَّةَ تبغي الهدى ما مُؤمنُ الجنِّ كَكُفّارِها[٥]

وقد أورد ابن منظور أن " هوى وأهوى وانهوى، سقط، وهوى يهوي هويا وهُوِيّا وهويانا وتهوى، سقط من فوق إلى أسفل "[٦].

يقع الفعل بين عدة معان: يطير، ويسرع، ويريد، ومثل هذه المعاني لا تستعمل إلا لمن يتحرك برجله أو بجناحه أوبغيرها، وهذا لا يجري على القلوب المستقرة في الصدور، ولا

---

[١] إبراهيم \ ٣٧

[٢] المحتسب\١\٣٦٤، والبحر المحيط\٦\٤٤٨

[٣] معاني القرآن للفراء\٢\٧٨

[٤] الكشاف\٢\٥٥٩، وتفسير النسفي\٢\٨٣١، والبحر المحيط\٦\٤٤٨

[٥] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط\٦\٤٤٨

[٦] لسان العرب (هوى) \١٥\٣٧١-٣٧٢

تغادرها، فهذا الاستعمال بعيد عن الدلالة الحقيقية لهذه اللفظة، بل هو استعمال سائغ تحت باب الانزياح الدلالي للألفاظ،حيث يصبح معنى الآية: اجعل جماعات من الناس الذين يستقر الحب في قلوبهم، يسرعون أو يذهبون إليهم.

أما النظير (تهوي إلى مكة) فكأن الشاعر يقول: تتوجه إلى مكة وتسرع إليها طلبا للهداية. وإنما قلنا إنه بمعنى تسرع، لأنه مثل له في الشطر الثاني بقوله (الجن) وهو عالم معروف بالسرعة الشديدة في التنقل، إلى جانب أن هذا المعنى من المعاني التي يقتضيها هذا الفعل أو يتضمنها. ونجد أن الفعل (تهوي) قد تضمن معنى (أسرع) ولهذا تعدى بحرف الجر (إلى) في المثال والنظير، ومع ذلك نجد شيئا من التباعد بينهما، من حيث الاستعمال، إذ نجد الفعل (تهوي) قد استعمل في المثال استعمالا خارجا على الأصل اللغوي العادي، أما في النظير فقد استعمل على الهيئة التي تقتضيها اللغة.

• وراء بمعنى أمام:

ورد في قوله تعالى:" *وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا* "[1].

قرأ الجمهور" وكان وراءهم "، وقرأ ابن عباس وابن جبير" كان أمامهم " على أن وراء بمعنى أمام أو قدام[2]. ونظيره قول الشاعر:

أليسَ ورائي إن تراخَتْ منيّتي   لُزومُ العصا يحني عليها الأصابعُ[3]

وتفسير قوله تعالى" وراءهم " ، أنهم كانوا يسيرون باتجاه ذلك الملك عند رجوعهم، لم يكونوا على علم بذلك، فأوحى الله إلى الخضر بهذا الأمر، فخرق لهم السفينة ليمنع ذلك الملك من أخذها[4].

وتأتي هذه الكلمة (وراء) في اللغة " بمعنى خلف و قدام، وقال ثعلب: الوراء الخلف، لكن إذا كان مما تمر عليه فهو قدام، وقال الزجاج: ووراء يكون لخلف ولقدام، ومعناه ما توارى عنك، أي ما استتر عنك "[5].

---

[1] الكهف \ ٧٩

[2] جامع البيان١٦\١-٢ والجامع لأحكام القرآن١١\٣٤، البحر المحيط٧\٢١٣

[3] البيت للبيد في ديوانه\١٧٠، وهو برواية (تحنى عليها الأصابع)

[4] الكشاف١٢\٧٤٠، تفسير النسفي١٢\٩٦٠، والبحر المحيط٧\٢١٣-٢١٤

[5] لسان العرب (ورء) ١\١٩٣

ونستطيع القول، إن مثل هذه اللفظة تقع على معنيين، الأول أنها بمعنى خلف، ويكون ذلك عند دلالتها على شيء محسوس، أو شيء له وجه وقفا يعرف بهما أمامه من خلفه[1]، والثاني أنها بمعنى أمام، وذلك عند دلالتها على ما يصعب معه تحديد أمامه من خلفه، كالأماكن والأوقات.

كان الأولى استعمال كلمة (وراء) في النص القرآني؛ كما هي قراءة الجمهور، بمعنى الخلف، لأنه أمر يتعلق بالملك، والملك رجل نعرف وجهه من قفاه، غير أنه جاء في قراءة بمعنى (أمام)، ولعل ما سوغ ذلك وجود الملك في مكان ما، والمكان لا يتحدد معه أمام أو خلف، فكأن الحديث ارتبط بمكان الملك لا بالملك نفسه، لأن هؤلاء القوم يعلمون بوجوده في البلاد، ولكنهم لا يعلمون مكانه بالتحديد.

وأما النظير (أليس ورائي)، فقد جاء على معنى، إذا تأخرت عني الوفاة إلى عمر طويل، فإنه ينتظرني وسيكون أمامي عكاز أتوكأ عليه. وهذا استعمال لغوي جائز على ما حدده ثعلب، بأن وراء إذا تعلق بما يمكن أن نمر عليه، فهو قدام، أو أن يكون قصد حلوله في ذلك الزمان القادم، والزمان لا يتحدد معه أمام أو خلف، فيكون وراء بمعنى أمام، وبهذا يتفق مع المثال.

• **غداً بمعنى المستقبل:**

ورد في قوله تعالى: "***سيعلمون غدا من الكذاب الأشر***"[2].

قرأ نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم، وابن كثير" سيعلمون " وقرأ ابن عامر وحمزة " ستعلمون"[3] على معنى: قل لهم يا صالح، إن الله قد وعدكم عذابا شديدا ستنالونه، والمقصود بالعذاب، عذاب الآخرة، أو عذاب ذلك اليوم الذي أُهلكوا فيه[4]. ونظيره قول الشاعر:

ألا علّلاني قبل نَوْح النوائحِ ... وقَبْل اضطراب النفْس بين الجوانحِ

---

[1] لسان العرب (ورء) ١\١٩٣، وهو قول نقله ابن منظور عن الفراء

[2] القمر \ ٢٦

[3] الكشاف ٤\٤٢٧، البحر المحيط ١٠\٤٤، وإتحاف فضلاء البشر \ ٤٠٥

[4] الكشاف ٤\٤٢٧، تفسير النسفي والبحر المحيط ١٠\٤٤٣\١٧٢٧

وقبلَ غدٍ يا لهف نفسي في غدٍ   إذا راحَ أصحابي ولستُ برائـحِ[1]

يأتي لفظ (الغد) للدلالة على اليوم الذي يومنا الحالي، " والغدد، أصل الغد، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك، فحذفت لامه، و لم يستعمل تاما إلا في الشعر، وربما كني به عن الزمن الأخير "[2].

عندما أخبر صالح -عليه السلام- قومه عن العذاب، لم يقصد أن يشير إلى أنه سيحل بهم في اليوم الآتي أو المقبل عليهم، وكذلك لم يقصد أن الساعة أو اليوم الآخر ستكون في الصباح، لأن الساعة من المغيبات التي لم يطلع عليها أحد من البشر، والواضح أن هذا اللفظ جاء للدلالة على شدة اقتراب يوم عذابهم، سواء أكان يقصد اليوم الآخر، أم يوم العذاب الذي أهلكوا فيه.

وأما النظير (وقبل غد)، فيتحدث الشاعر عن يوم موته، وهذا يوم لا يعلمه أحد من الخلق، ولهذا قال الشاعر (غد) على معنى المستقبل، لا على معنى اليوم المقبل. وهذا خروج في الاستعمال عن أصل دلالة اللفظ في المثال والنظير معا.

[1] نسبه أبو حيان للطرماح، انظر البحر المحيط ١٠\٤٤، وهو في ديوان هدبة بن الخشرم \٨٣

[2] لسان العرب (غدو) ١٥\١١٧

في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب الشعري:

لقد عرفنا العلاقة التي تربط ما بين اللهجة واللغة، وهي علاقة الخاص بالعام، أو علاقة الفرع بالأصل، كما عرفنا أن القدماء لم يستعملوا مصطلح اللهجة في إشاراتهم وكتاباتهم، عند الحديث عن الفروق بين اللهجات العربية. ونستطيع القول بأن اللهجات جزء من اللغة وتضم عددا من المتكلمين باللغة الأم، بحيث يبقى من الصفات العامة للغة ما يجتمع عليه اللهجات جميعها على اختلافها.

ومما لا شك فيه أن الصفات اللهجية المتباينة ستظهر ضمن الأبواب اللغوية، لأن هذه الاختلافات لا تخرج عن أن تكون صوتية أو صرفية أو تركيبية -نحوية- ولهذا قسم الفصل على قسمين، قسم يضم الاختلافات الصوتية والصرفية، وقسم يضم الاختلافات التركيبية.

القسم الأول: في الاختلافات الصوتية والصرفية:

وهي اختلافات ترتبط بطريقة نطق الكلمات، أو بالبنية الصرفية.

- **في القضايا الصوتية:**
- **في الحركات :**

يتضمن هذا القسم مجموعة من القضايا الصوتية المتعلقة بالحركات، منها اختلاف الحركات في الألفاظ، وحذف الحركات، واجتزاؤها.

- **اختلاف الحركات:**

ومما جاء على اختلاف الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء*** "[1].

قرأ الجمهور "رِجزا " بكسر الراء، وقرأ ابن محيصن "رُجزا " بضم الراء[2]، وقد حمل العكبري والبناء قراءة الضم على أنها لغة، دون أن ينسباها إلى قبيلة معينة[3]، وينسبها أبو حيان إلى بني الصعدات، ونظيره قول الشاعر:

---

[1] البقرة \ ٥٩

[2] الجامع لأحكام القرآن ١\ ٤١٧، والبحر المحيط ١\ ٣٢٥، وإتحاف فضلاء البشر \ ١٣٧

[3] إملاء ما من به الرحمن ١\ ٤٦، وإتحاف فضلاء البشر \ ١٣٧

كم رامنا من ذي عديد مُبْزي

حتى وُقينا كيدَه بالرُّجْــــز[1]

وتميل الدراسات اللغوية القديمة إلى نسبة الكسر إلى الحجازيين لأنـــه أخـــف مـــن الضم[2]، بمعنى أن أهل الحجاز أهل حضر يميلون إلى الحركة الخفيفة.

ولا نجد ابن منظور يصرح بأن الضم والكسر في هذه المفردة من بـــاب اللـــهجات، ولكنه يلمح إلى ذلك من خلال قوله:" والرِّجز القذر، مثل الرِّجس، والرِّجـــز العـــذاب، والرِّجز والرُّجز: عبادة الأوثان، قيل هو الشرك...والرِّجز الرُّجز بالكسر الضم، ومعناهمـا واحد، وهو العمل الذي يؤدي إلى العذاب "[3].

ويذهب بعض المحدثين إلى أن القبائل البدوية كأسد وتميم وقيس، تميل إلى الصوائـــت الثقيلة، وأما القبائل المتحضرة كالحجازيين، فيميلون إلى الصوائت الأخف[4].

وتسعى اللغة إلى التخفيف في الكلام، وتسلك في ذلك مسالك متعـــددة، كحـــذف صامت أو صائت من الكلام، وربما حذفت مقطعا كاملا، والذي يظهر في هذا المثـــال .أن من قرأ بالكسر قد فر من الضمة الثقيلة، واختار الكسرة الأخف، وهذا مظهر من مظـــاهر الخفة التي امتازت بها لهجة الحجاز، على العكس من قبائل تميم وقيـــس الـــتي احتفظـــت بظاهرة الميل إلى الحركات الثقيلة.

وأما النظير (بالرُّجز) ، فقد جاء على لهجة تميم وهذا ليس بمستغرب إذا علمنـــــا أن الراجز من هذه القبيلة، ولا بد أن يتكلم بلغتها، ومن هنا يصدق استعمال هـــــذا النظـــير شاهدا على الضم المستعمل في لهجة تميم، والاستشهاد به لهذا الموطن، إذ هو نظير موافـــق تماما لمثاله.

ومما جاء على اختلاف الحركات أيضا، قوله تعالى:" ***والذين يبخلـــون ويـــأمرون***

---

[1] البيت لرؤبة في ديوانه\٦٤، وهو برواية: ما رامنا من ذي عديد مبز

إلا وقَمْنا كيده بالرجـــز

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

[2] المحتسب\١\٣١٥، والبحر المحيط\٤\٥٩٧

[3] لسان العرب (رجز) ٥\٣٥٢

[4] اللهجات العربية في القراءات القرآنية \١٢٥

الناس بالبخـــل "[1].

قرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وأبو عمرو، ونافع " بالبُخْل " بضم الباء وسكون الخاء، وقرأ حمزة، والكسائي " بالبَخَل " بفتحتين[2]. جاء في توجيه هاتين القراءتين أنهمـــا لغتان مشهورتان من لغات العرب، و لم تنسبهما كتب القراءات إلى قبيلة معينة[3]، غـــير أن أبا حيان يذكر رأيا للفراء بأن (البُخُل) مثقلة لأسد، و (البُخْل) خفيفة لتميم و (البَخَـــل) لأهل الحجاز، ويخففون أيضا فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة[4]، نظيره قول الشاعر:

تريدين أن تُرضي وأنت بخيلة ... ومَنْ ذا الذي يُرضي الأخلاءَ بالبَخَل[5]

واعتمادا على مذهب الفراء نجد أن تميما قد نحت نحو الخفة في هذه اللفظـــة، وأمـــا الحجازيون فقد آثروا الحركة الثقيلة، وإن كانت تروى عنهم بالفتحة أيضا، ولعل هــــذا يؤيد ما أشرنا إليه في المثال السابق، من أن ما حدث لا يعدو باب التخفيف الذي ظـــهر عند بعض القبائل، واختفى عند غيرها.

وأما النظير (بالبَخَل) فيبدو أنه جاء على التخفيف، حيث تخلص الشاعر من حركـــة الضم، واختار الفتحة بدلا عنها لخفتها، وكذلك فعل مع السكون، فجاء بالكلمة خفيفـة، وهذا موافق للمثال، حيث يبدو فيه أن القارئ قد تخلص من الضمة الثقيلة، وجاء بالفتحـة عوضا عنها لخفتها، وهذا من الأمور الشائعة في النظام اللغوي.

- حذف الحركة:

ومما جاء على حذف الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعـــالى:"*لعلمـــه الذيـــن يستنبطونه منهم* "[6].

قرأ الجمهور "لَعَلِمَهُ"، وقرأ أبو السيمال "لَعَلْمَهُ" بسكون اللام، وذكر أبو حيان أن تسكين العين في (عَلِم) مطرد في لغة تميم[7] ونظيره قول الشاعر:

---

[1] النساء \ ٣٩

[2] السبعة \ ٢٣٣، والكشف ١\ ٣٨٩، والحجة لابن زنجلة \ ٢٠٣، والبحر المحيط٣\ ٦٣٥

[3] الحجة لابن خالويه \ ١٠٣، و الكشف١\ ٣٨٩، والحجة لابن زنجلة \ ٢٠٣،

[4] البحر المحيط٣\ ٦٣٥

[5] البيت لجرير في ديوانه \ ٣٦٩

[6] النساء \ ٨٣

[7] البحر المحيط٣\ ٧٢٩

فإن تبله يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ   من الأُدْمِ دَبْرت صفحتاه وغاربُه[1]

حيث جاء الشاعر بقوله (ضَجْر) ساكنة العين، وإن كان القياس كسرها، لأنها على وزن (فَعِل). وقد أشار ابن الحاجب إلى أن ما كان على وزن (فَعِل) من الأسماء، قد تـأتي به اللغة على (فَعْل) بسكون العين، على لغة تميم. حيث يقول:" وجميع هذه التفريعات في كلام تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون، فـ (فَعِل)الحلقي العين فعلا كان كشَهِد، أو اسما كفَخِذ ورجل فَحِك، يطرد فيه ثلاث تفريعات اطّراد لا يُنكَر"[2].

وتميل اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، وهي في مثل هـذا الموضع أشد ميلا إلى ذلك بسبب الحركة الثقيلة -الكسرة- ولهذا تقوم اللغة بالتخلص من هذه الحركة، سعيا وراء التخفيف، لأن بحذفها نتخلص من الحركة المستثقلة في الكلمـة، كما نقلل من عدد المقاطع الصوتية المكونة لها، وذلك على النحو الآتي:

la \<al \ma \hu   <   la \<a \li \ma\hu

ويمكننا أن نقول القول ذاته في النظير (يضجر كما ضَجْرَ بازل)، فالأصل أن يقـول (ضَجِرَ) بكسر العين، غير أن المقطع قد احتوى حركة الكسر المستثقلة وقد مالت اللغـة إلى التخلص من هذه الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، ولهذا جـاء قـول الشـاعر بالسكون لا بالكسر. وهذا يعني أن النظير كان صالحا للمثال تماما.

ومما جاء على حذف الحركة في القراءات القرآنية،قوله تعالى:" *فنعم عقبى الدار*"[3].

قرأ الجمهور "فَنِعْمَ" وقرا يحيى بن وثاب " فَنَعْمَ " خفيفة على لهجة تميم، وقرأ ابـن يعمر "فَنَعِمَ" على الأصل[4].

قال أبو الفتح:" أصل قولنا (نِعْمَ الرجل) ونحوه، نَعِم كعَلِمَ، وكل ما كـان علـى (فَعِل) وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات، وذلك نحو: فَخِذ وفَحِك، وتَعِـز، بفتـح الأول وكسر الثاني على الأصل،وإن شئت أسكنت الثاني وأقررت الأول علـى فتحـه، فقلت: فَخْذ...فعلى هذا نقول: نِعْمَ الرجل، ونَعْم، ونَعِم، ونَعَمَ"[5] ونظيره قول الشاعر:

---

[1] نسبه محقق الإنصاف للأخطل التغلبي، وهو بلفظ (إن أهجُه يضجر) انظر الإنصاف ١\١٢٣، وانظر لسان العرب (ضجر)٤\٤٨١

[2] شرح الشافية ١\٤٠

[3] الرعد \ ٢٤

[4] المحتسب ١\٣٥٦-٣٥٧ والبحر المحيط ٦\٣٩٢

[5] المحتسب١\٣٥٦-٣٥٧

ما أَقلَّتْ قَدَمايَ إنّهم نَعِمِ الساعونَ في الأمر المُبِرّْ[1]

يميل ابن الأنباري إلى ما ذهب إليه ابن جني، فيذكر في (نعم) أربع لغات، كلها مستعمل، ولهذا يجعل (نِعْم) شكلا من أشكال (نَعِم)، أو أنه لغة من اللغات التي يمكن أن يأتي عليها، ويقول في ذلك:" والذي يدل على أن أصل (نِعْم) (نَعِم)، أنه يجوز فيها أربع لغات، (نَعِم)، بفتح النون وكسر العين على الأصل، و(نَعْم)، بفتح النون وسكون العين، و(نِعِم)، بكسر النون والعين، و(نِعْم)، بكسر النون وسكون العين "[2].ويوافقه على ذلك ابن الحاجب وابن منظور[3].

يبدو أن جميع التغييرات التي لحقت بهذا الفعل،إنما هي من باب التخفيف،ونستطيع أن نفسر ذلك لكل شكل من أشكال الفعل على حدة.

- تحول (فَعِل) إلى (فَعْل):وفي هذا النمط تخلصت اللغة من الحركة القصيرة في المقاطع الصوتية المتوالية: na<ma < na<ima
- تحول (نَعِم) إلى (نِعِم): وفي هذا النمط تماثلت الفتحة مع الكسرة التي قبلها، تماثلا كليا مدبرا منفصلا: ni<ima < na<ima
- تحول (نَعِم) إلى (نِعْم): ويبدو أن هذا النمط قد تعرض للتخفيف مرتين، حيث جمع بين الحالتين الأولى والثانية. فقد تماثلت الفتحة مع الكسرة التي بعدها، تماثلا كليا مدبرا منفصلا، ثم تخلصت اللغة من الحركة القصيرة .

وهذا يدلنا على أن قراءة ابن وثاب "فَنَعْم" جاءت على التخفيف بحذف حركة المقطع في هذه الكلمة.

وأما النظير (نَعِم الساعون)، فقد جاء شاهدا على استعمال فعل المدح (نِعْم) على أصله (نَعِم)، للدلالة على أن هذا الفعل يقع على أربع لغات، وأن منها (نَعْم)، التي قرأ بها ابن وثاب، وليس هذا إلا من باب التخفيف في اللغة.

ومما جاء على حذف الحركة أيضا، قوله تعالى:" ***ونادى نوحْ ابنهُ*** "[4].

---

[1] ينسب لطرفة ، انظر هامش الإنصاف١\١٢٢، ولسان العرب(نعم) ١٢\٥٨٧، و لم أجده في الديوان

[2] الإنصاف ١\١٢٢

[3] شرح الشافية ١\٤٠، ولسان العرب (نعم)١٢\٥٨٦-٥٨٧

[4] هود \ ٤٢

قرأ الجمهور "ابنهُ" يصلون الهاء بواو، وقرأ ابن عباس "ابنه" بجزم الهاء[1]. وقد أوردها العكبري دون نسبة[2]. وذهب ابن جني إلى أنها جاءت على لغة أزد السراة، وهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، ونظيره قول الشاعر:

فظِلْت لدى البيتِ العتيق أُخيله ومِطْواي مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ[3]

لقد مالت اللغة في مرحلة من المراحل، إلى التخلص من حركات الأواخر، حالها في ذلك حال العديد من اللغات السامية، ويبدو أن لهجة الأزد قد حفظت لنا أثرا من آثار هذه المرحلة التي تطورت فيها اللغة، وذلك حين عمدت إلى تسكين الضمير وتجريده من الحركة،وعلى هذا جاءت قراءة من قرأ بتسكين الهاء.

وأما النظير (له أرقان) الذي سكنت فيه هاء الضمير، فيمكن عده من الأمثلة التي جاءت على ظاهرة تخلص اللهجة الأزدية من حركة الضمير، إذ ينسب هذا البيت إلى شاعر من الأزد، هو يعلى الأحول. وهذا مظهر من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من حركات الأواخر.

- **اجتزاء الحركة:**

ومما جاء على اجتزاء الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه*** "[4].

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي " يوم يأت " بياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف، إلا أن ابن كثير كان يقف بالياء ويصل بالياء، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة " يأت " بغير ياء في الوصل والوقف[5].

وتحمل هذه القراءة على أنها مما حذفت العرب منه الياء والواو، واجتزأت عنهما

---

[1] المحتسب ١\٣٢٢، والبحر المحيط ٦\١٥٧

[2] إملاء ما من به الرحمن ٢\٣٣٥

[3] ينسب إلى يعلى الأحول الأزدي، انظر هامش المحتسب ١\٢٤٤، وهامش المقتضب ١\٣٩، وهامش الخصائص ١\١٢٩

[4] هود \ ١٠٥

[5] السبعة \ ٣٣٨-٣٣٩، والحجة لابن زنجلة ٣٤٨، و البحر المحيط ٦\٢٠٩، وإتحاف فضلاء البشر \ ٢٦٠

بالحركات[1]، وقد جعل أبو حيان هذا الأمر لغة شائعة في هذيل[2]، ونظيره قول الشاعر:

كفّاك كفٌّ ما تَليقُ درهما

جُودا وأخرى تُعْطِ بالسيف الدما[3]

تشير الدراسات اللغوية إلى حذف الألف والواو والياء عند التقائها بصوت من الأصوات الساكنة بعدها، ولم ينتبهوا إلى أن هذه الأصوات نوعان: حركات طويلة، وأصوات صامتة، متأثرين بهذا بصورهما الموجودة في الخط العربي.

وتميل الدراسات الحديثة إلى أن التخلص من الحركات الطويلة الواقعة في أواخر الكلمات، أمر شائع في أكثر اللغات السامية، ولهذا نقول إن من قرأ "تأت" بالكسرة القصيرة، فقد جاء بها على هذا المظهر الذي أشرنا إليه، وهو تقصير الحركة التي تنتهي بها بعض الألفاظ، وهذا مظهر حفظته لنا اللغة لدى أبناء قبيلة هذيل[4]، كما يمكن أن نعيده إلى بدايات الخط، وإلى طبيعة القراءات القرآنية.

وأما النظير الشعري (وأخرى تعط بالسيف الدما)، فالقياس فيه أن يقع بالياء في آخره -الكسرة الطويل- والقياس في هذه الحركة أنها لا تقصر إلا لوجود جازم، غير أن الشاعر قد أتى بقوله (تعط) بكسرة قصيرة دون جزم، وذلك من باب تقصير الحركات الطويلة في نهاية الكلام، أو ربما كان مدفوعا بالضرورة الشعرية لإقامة وزن البيت.

ومما جاء على الاجتزاء أيضا، قوله تعالى:" *إن الله بالناس لرؤوفٌ رحيم* "[5].

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحفص " لرؤوف " بواو بعد الهمزة، وقرأ حمزة والكسائي، وأبو عمرو " لرؤف " بضمة بعد الهمزة[6]. ويحمل ذلك على أنه لغة لأهل الحجاز، ونظيره قول الشاعر:

---

[1] معاني القرآن للفراء ٢\٢٧، والحجة لابن زنجلة ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ١\٢٦٠

[2] البحر المحيط ٦\٢٠٩

[3] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط٦\٢٠٩

[4] لسان العرب (أتى) ١٤\١٤

[5] البقرة \١٤٣

[6] الحجة للفارسي ٢\٢٢٩-٢٣٠ ، والكشف ١\٢٦٦-٢٦٧، والبحر المحيط ٢\٢٠١، وإتحاف فضلاء البشر \١٤٩

وشر الطالبين فلا تَكُنْه   يُقاتِل عَمَّه الـرَّؤُفَ الرحيما [1]

قال الطبري:" وفي الرؤوف لغات: أحدها (رؤف) على مثال (فعُل)، وهي قــراءة عامة قراء الكوفة، والأخرى (رؤوف) على مثال (فعول) وهي قراءة عامة قراء المدينــة، و(رَئِف) وهي لغة غطفان، على مثال (فَعِل) حَذِر، و(رأْف) على مثال (فعْل) بجزم العين، وهي لغة لبني أسد "[2] .

يبدو أن اللغة تعطي أبناءها شيئا من الاختيار في الإجراءات غير القياسية، فتبيح لهـم تقصير الحركات الطويلة، إذا كان هناك ما يضطرهم لذلك، كـالتخلص مـن المقـاطع المرفوضة مثلا، أو لإقامة وزن أو تعديل قافية، ومن هنا نجد القارئ جاء بقولـه "رؤف " بالحركة القصيرة للتخلص من الجهد العضلي الذي يتكلفه من جـراء النطـق بالحركـة الطويلة، حيث إن الزمن الذي تقتضيه الحركات الطويلة يفوق ما تتطلبه الحركات القصيرة بضعف المدة على الأقل .

أما النظير الشعري (يقاتل عمه الرؤف الرحيما) فالشائع في هذه اللفظة أن تكـون (الرؤوف) بالضمة الطويلة،غير أن الشاعر جاء بها قصيرة في هذا الموضع، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إقامة الوزن من جهة، وإلى التخفيف من المدة الزمنية اللازمة لهذه الحركـة من جهة أخرى، وهذا أمر تسمح به اللغة شريطة تحقيق المعنى، فهذا يدلنا علـى أن مـا حدث هنا هو تقصير للحركة فقط، على النحو الآتي:

ra>ufun < ra>ūfun

• في الأصوات الصامتة:

يتعلق هذا القسم بصوت كان للعلماء فيه العديد من الآراء، وجرت اللهجات علـى حذفه ، أو تحقيقه في الكلام، ألا وهو صوت الهمزة.

مما لا شك فيه أن الهمزة من أكثر الأصوات صعوبة في النطق، لما يدخلهامن جـهد بالغ يقع على الأوتار الصوتية عند نطقه، واتفقت الدراسات القديمة والحديثة على القـول بصعوبة هذا الصوت، ومن المعروف عن اللغة ميلها إلى التخفيف والتيسير، ولهذا كان مـن

[1] ورد البيت بلا نسبة في كتاب السبعة٢\٢٣٠، وجامع البيان ٢\١٨، ولسان العرب(راف)٩\١١٢، والبحر المحيط٢\٢٠

[2] جامع البيان ٢\١٨-١٩

الطبيعي أن نجد العديد من القبائل العربية قد تخلصت من هذا الصوت سعيا وراء التخفيف، ويبدو هذا الأمر جليا فيما ورد عن هذه القبائل في شعرها ونثرها.

ومما جاء على التخلص من صوت الهمزة في القراءات القرآنية: "***قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين***"[1].

قرأ الجمهور " إلا إحدى " بالهمز، وقرأ ابن محيصن " إلا حدى " بدون همز، ونقل أبو حيان عن ابن عطية أن هذه لغة وليست بالقياس[2]. ونظيره قول الشاعر:

إن لم أقاتل فالبسوني برقعا[3]

نحا القارئ في هذه اللفظة نحو التخفيف، حيث تخلص من صوت الهمزة، و لم يعوض عنه بشيء، ولهذا يبقى الصوت الذي بعدها مجردا من الحركة، وهذا أمر لا يسمح به النظام اللغوي في العربية، غير أن البدء بالساكن ساغ في هذا المثال لوجود حركة قبل الصوت الصامت، فشكلت معه مقطعا صوتيا صحيحا، ونوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

>illaḥda < >illa ḥada < >illa >iḥda

تكون المقطع(lah) سقوط الهمزة والبدء بالساكن الأصل المهموز

أي أن الأمر هو حذف الهمزة وإعادة ترتيب المقاطع في النمط اللغوي.

لعل ما دفع ابن عطية إلى القول بوجود همزة وصل في الكلمة، أنه أدرك بقاء (حدى) ساكنة الحاء، وهذا أمر مرفوض في اللغة، فقدر أن القارئ لابد أن يأتي بهمزة الوصل لتسهل له الابتداء بالساكن كما هو القياس في مثل هذه الحالة، وغاب عنه تكوين مقطعين من الصوت المشدد (>illa) مع الحاء الصامتة (il \ laḥ)، وبهذا تنتفي الحاجة إلى همزة الوصل.

وأما النظير (فالبسوني برقعا)، فالقياس فيه همز الألف، (فألبسوني)، ثم نجد الشاعر قد تخلص من صوت الهمزة لصعوبته في النطق، ولأن اللغة تقبل هذا الأمر في نظامها اللغوي.

[1] التوبة \ ٥٢

[2] البحر المحيط ٥ \ ٤٣٣

[3] ورد البيت بلا نسبة في المحتسب ١ \ ١٢٠، والخصائص ٣ \ ١٥٣، والبحر المحيط ٥ \ ٤٣٣

ولاشك أن سقوط هذا الصوت يجعلنا نبدأ بالساكن، وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، فالقياس أن نأتي بهمزة الوصل في بداية الكلمة، أو أن نحرك الصوت الأول بحركة مناسبة، غير أننا نجد لم يفعل أيا من الأمرين لأنه شكّل مقطعا واحدا من الفاء واللام، فاستغنى بذلك عن التعويض، وأما ما نراه من صور الألف بعد الفاء، فما هي إلا صورة ثبتت في الكلمة ظنا من العرب أن ما حدث هو سقوط الهمزة فقط، فحذفوا الهمزة من الرسم الإملائي، وأبقوا على الألف التي ما وجدت إلا لوجود الهمزة ، وهذا مظهر من مظاهر ضعف الخط العربي في تلك الفترة.حيث كان الأصل أن تكتب(فلبسوني) من دون ألف بعد حذف الهمزة.

• في البنية الصرفية:

يختص هذا القسم بمجموعة من الاختلافات الواقعة في بنية الكلمة، كالقلب المكاني، والتذكير والتأنيث، وصيغة المبالغة، وغير ذلك.

• القلب المكاني:

ورد في قوله تعالى:" ***يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت*** "[1].

قرا الجمهور " من الصواعق "، وقرأ الحسن " من الصواقع "، وذهب جمهور العلماء إلى جعل هذه الكلمة لغة لتميم في (صعق) إذ يقولون (صقع)[2]. ونظيره قول الشاعر:

يحلون بالمقصورة القواطع

تشقق البرق عن الصواقع[3]

والقلب المكاني أن تتقدم بعض حرف الكلمة على بعض، وغالبا يكون هذا التقديم لسبب كما يقول سيبويه:" اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء ، كما بُني (قائل)، على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئا يقع ما قبله كواو (موقن) ، وياء (قيل)، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير...ومثل ذلك (أينق)، إنما هو (أنوق) في الأصل، فأبدلوا الياءمكان الواو وقلبوا...وكذلك (مطمئن) إنما هي من (طأمنت) فقلبوا الهمزة ، ومثل ذلك (القسي) إنما

[1] البقرة \ ١٩

[2] إعراب القرآن للنحاس ١\١٤٤، و الجامع لأحكام القرآن١\٢١٩، والبحر المحيط١\١٣٧، وإتحاف فضلاء البشر ١\١٣٠

[3] ينسب لأبي النجم في الجامع لأحكام القرآن١\٢١٩، والبحر المحيط١\١٣٧

هي في الأصل (القووس) فقلبوا كما قلبوا أينق "[1].

نجد أنّ جميع ما ذكره سيبويه ما هو إلا قلب ناشئ عن علة صوتية تتمثل في الحركات المزدوجة على الأغلب، كما في (قائل)، (أينق)، و(قسي)، ولهذا نجد الاستراباذي قد أشار إلى أن القلب أكثر ما يقع في المعتل والمهموز، ويقع قليلا في غيرهما نحو: (امضحل) في (اضمحل)، و (اكرهف) في (اكفهر)[2].

وأما قولهم (صعق) و(صقع)، فيبدو أنهما من باب القلب الذي يقع قليلا في اللغة، وذلك لأن " صعِق الإنسان صعْقا وصَعَقا، فهو صعِق، وأغشي عليه وذهب عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة، وصعِق صَعَقًا صَعْقة وتصعاقا، فهو صعِق: مات، وفيها ثلاث لغات، صاعقة، وصعقة، وصاقعة"[3]، أما صقع فيبدو أنها قريبة المعنى من هذا حيث نجد أن " صقعه صقعا ضربه ببسط كفه..والصقع ضرب الشيء اليابس المصمت بمثله، كالحجر بالحجر ونحوه، وقيل الصقع الضرب على كل شيء يابس، وصقع الرجل كصعق، والصاقعة كالصاعقة "[4].

وهنا نجد أن المعنى الرئيس (للصعق) يختلف عن معنى (الصقع) ، ويبدو أن الذي ذهب إلى أنه أصل انطلق من هذا السياق القرآني، بمعنى أن المقصود إنما هو (صعق) لأنها جاءت بمعنى أُغشي عليه لصوت شديد سمعه، وهذا يبرر وضعهم أصابعهم في آذانهم، ولهذا نقول إن (صقع) في لغة تميم هي قلب مكاني لـ (صعق) جرى عليه كلامهم، ثم شاع وأصبح أمرا واقعا في لغتهم يصعب تغييره، وقد أشار فندريس إلى ذلك بأن هناك مجموعة من الألفاظ تنتج بالقياس الخاطئ الذي يشيع بين كثير من الأفراد، فيفرض نفسه كأنه قانون يجب التزامه[5].

وهذا يدفعنا إلى القول بأن قراءة الجمهور (صعق) قد جاءت على القياس لفظا ودلالة، وأما قراءة الحسن (صقع) فجاءت على لهجة تميم التي مالت إلى قلب هذه المفردة

---

[1] الكتاب ٣\٣٦٦-٣٦٧

[2] انظر شرح الشافية ١\٢١

[3] لسان العرب (صعق) ١٠\١٩٨

[4] لسان العرب(صقع) ٨\٢٠٠

[5] اللغة لفندريس \٢٠٧

قلبا مكانيا، فأبدلت القاف مكان العين، ثم شاعت هذه الكلمة بينهم وأصبحت شيئا من لغتهم.

وأما النظير (تشقق البروق عن الصواقع) فلا يختلف عن المثال، إذ جاء على لغة تميم في قلب (صعق) إلى (صقع)، ولما شاعت هذه الكلمة بينهم كان من اليسير أن يتكلم بها الواحد منهم، إذ هي مفردة صائبة لا خلاف على صحتها فيما بينهم، ولا مانع من استخدامها في الكلام.

• تاء التأنيث:

ورد في قوله تعالى:" ***ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله*** "[1].

قرأ الجمهور "مرضات" وقفوا عليها بالهاء، وقرأ حمزة "مرضات" يقف عليها بالتاء[2]، وقد نسب البناء هذا إلى الكسائي[3]. وقد وجهت قراءة حمزة أو الكسائي، بأنها لغة من يقف بالتاء على الأسماء المؤنثة نحو (طلحت)، ونظيره قول الشاعر:

دار لسلمى بعد حول قد جفت

بل جوز تيهاء كظهر الجحفتْ[4]

يشيع في العربية استعمال التاء للدلالة على التأنيث، ويميل النظام اللغوي إلى جعل هذه التاء -اللاحقة بالأسماء فقط- هاء عند الوقف عليها، يقول سيبويه:" ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي من نفس الحرف نحو تاء (القتّ) وما هو بمنزلته..وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف (طلحت) كما قالوا في تاء الجمع قولا واحدا في الوقف والوصل "[5].

---

[1] البقرة \ ٢٠٧

[2] السبعة \ ١٨٠، والحجة للفارسي ٢\ ٣٠٠، والكشف ١\ ٢٨٨، والبحر المحيط ٢\ ٣٣٦، وغيث النفع \ ١٦١

[3] إتحاف فضلاء البشر \ ١٥٦

[4] ينسب البيت لسؤر الذئب، كما في هامش الحجة للفارسي ٢\ ٣٠٠، وهو في البحر المحيط بلا نسبة ٢\ ٣٣٦ ،وبرواية:

(ما بال عين عن كراها قد جفتْ)

[5] الكتاب ٤\ ١٦٦-١٦٧، وانظر شرح المفصل ٥\ ٨٩ و ٩\ ٨١

من الملحوظ ابتعاد صوتي التاء والهاء في الصفة والمخرج، ومع ذلك مال القدماء إلى جعل هذا الأمر من باب الإبدال بين الصوتين، فنصوا كما رأينا على أن الهاء تبدل من التاء في الوقف، والحق أن الأمر لا علاقة له بالإبدال، إذ لا علاقة بين الصوتين ولا تقارب، وغاية ما حدث في هذه الأمثلة، أن اللغة تخلصت من تاء التأنيث، ثم عوضت عنها بألف الإطلاق، ويميل النظام اللغوي إلى زيادة هاء السكت بعد هذه الألف، ثم يتم تقصير الألف، إذ لا يجوز الجمع بين عوضين في كلمة واحدة.

ويبدو أن قراءة الجمهور قد جاءت على هذا الأصل الذي اعتمدته العربية، حيث تخلص القارئ من تاء التأنيث، ثم عوض عنها بالألف، ويلزمه عندئذٍ زيادة هاء السكت، مما يضطره إلى تقصير الحركة حتى لا يجمع بين العوضين في الكلمة، ومن هنا وقف عليها بالهاء كما أشرنا سابقا.

أما قراءة من وقف بالتاء، فقد أبقى عليها دون اللجوء إلى التخلص منها، بمعنى أنه احتفظ بتاء التأنيث في الكلمة في حالتي الوصل والوقف، على لغة من احتفظ بهذه التاء، وبقاء التاء عند قبيلة ما، يدل على أن اللغة كانت تحتفظ بالتاء ، ثم مالت إلى التخلص منها بعد ذلك والتعويض عنها كما مر.

ولعل النظير لا يختلف عن هذا، إذ نجد الشاعر قد عمد إلى الاحتفاظ بصوت التاء في آخر الكلمة (الجحفت) و لم يلجأ إلى التخلص منه حسب ما يقتضيه النظام الجديد للغة، فظهر في الكلام صوتا واحدا في حالتي الوصل والوقف، وهذا دليل على احتفاظ اللغة بهذا الصوت في المراحل الأولى من حياتها.

• **فَعَل وفعَّل:**

في قوله تعالى:" *إن الله يُبشّرُك بيحيى* "[1].

اختلفت القراءات في هذا الموضع، حتى جاء عن الراوي الواحد أكثر من قراءة في مواضع مختلفة من القرآن، يقول صاحب الكشف:" قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن إلا في "فبم تبشرون"، ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع، وشدد ذلك الباقون -نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم- غير أن أبا عمرو، وابن كثير خففا

[1] آل عمران ٣٩\

الذي في الشورى خاصة "[1]. وقد حمل التخفيف والتشديد في هذا الفعل على أنه من لغات العرب[2]، ونظيره قول الشاعر:

بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صَحيفةً أَتَتْكَ مِنَ الحجَّاجِ يُتلى كتابُها[3]

تتصرف العربية من خلال لهجاتها بمثل هذا الفعل بين التخفيف والتشديد، يقول ابن منظور:" وقد بشَر بالأمر يبْشُره بالضم،.وبشَّره وأبشره فبشِر به. الجوهري: بشرت الرجل أبشُره بالضم بَشْرا وبُشُورا من البُشرى،والإبشار والبَشر، ثلاث لغات "[4].

يعد (فَعَل) أصلا للأفعال المجردة، وتلحقه حروف الزيادة فتكسبه معنى جديدا، وتكون زيادات الأفعال بدخول أحد حروف الزيادة المعروفة (سألتمونيها)، أو بتضعيف أحد أصول الكلمة، وما يهمنا هنا تضعيف العين، الذي يكسب الفعل المجرد (فعل) معنى التكثير أو النسلب أو التعدية، وليس هذا مقتصرا على العربية، إذ نجده في العديد من الساميات ، كالعبرية والحبشية والآرامية.

من الممكن أن نحمل قراءة التشديد على معنى البشارة، لأن الله يبشر نبيه بمولود، كما يمكن أم نحمل قراءة التخفيف على معنى الأفراح والإسعاد، وإدخال السرور إلى نفس نبيه بهذا الغلام بعد مجيئه[5]. وعلى هذا المعنى يحمل النظير (بشرت عيالي)، بمعنى أنه عندما رأى هذا الكتاب الذي جاءه من الحجاج، دخل الفرح قلبه، فبشر عياله بهذا الأمر، مما أدخل الفرح والسرور إلى نفوسهم، وليس هو من البشارة،لأن البشارة تكون في الأمور التي ستقع في المستقبل، والأمر هنا قد وقع وانتهى.

• **صيغة المبالغة:**

في قوله تعالى:" *ومكروا مكرا كُبَّارا* "[6].

قرأ الجمهور" كُبَّارا " بالتشديد، وقرأ عيسى، وابن محيصن، وأبو السمال بتخفيف

---

[1] الكشف ١\٣٤٣-٣٤٤، وانظر البحر المحيط ٣\١٢٩-١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر \١٧٤

[2] الحجة لابن خالويه \١٠٨-١٠٩، والكشف ١\٣٤٤، والبحر المحيط ٣\١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر \١٧٤

[3] ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء١\٢١٢، والبحر المحيط٣\١٣٠

[4] لسان العرب (بشر) ٤\٦١

[5] معاني القرآن للفراء ١\٢١٢

[6] نوح \٢٢

"كُبَارا " الباء[1]. وقد أشار أبو حيان إلى أن هذا من باب المبالغة، ونقل قولا لعيس بن عمر أنها لغة يمانية[2].ونظير ذلك قول الشاعر:

والمرء يلحقة بقنان الندى خلق الكريم وليس بالوُضّاء[3]

ترد صيغة المبالغة على (فُعّال) حملا على معنى (فاعل)، يقول سيبويه:" وقد جعل بعضهم (فُعّالا) بمنزلة (فواعل)، فقالوا قطّان مكة، وسكّان البلد الحرام، لأنه جمع كفواعل، وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء (فاعل)، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول، وفعّال، ومفعال، وفَعِل، وقد جاء على فعيل كرحيم وعليم وقدير "[4].

يبدو أن العربية قد استعملت (فُعّالا) للدلالة على المبالغة من (فعيل) وعلى هذا جاءت قراءة الجمهور، وأما من قرأ " كُبَارا " بالتخفيف، فمن الممكن أن يكون قد تخلص من أحد المضعفين، وهذا أمر يقبله النظام اللغوي، إذ تتخلص العربية من أحد الصوتين المضعفين، إما بإبداله كما في دنّار > دينار ، وقرّاط > قيراط ، أو بحذفه كما في أحسست > أحست ، ويبدو أن القارئ قد اتبع الأسلوب الثاني، فأسقط أحد المضعفين.

وأما النظير (وليس بالوضّاء) فيبدو أن الشاعر قد استعمل صيغة المبالغة من (وضيء) كما هو القياس، ثم أبقى عليه كما هو، دون تخفيفه بالإبدال أو الحذف، فهو على هذا نظير لقراءة من شدد لا على قراءة من خفف.

القسم الثاني: في الاختلافات التركيبية (النحوية):

يختص هذا القسم بمجموعة من الإختلافات بين القراء ضمن المستوى التركيبي -الإعرابي- ونمثل له بالأمثلة الآتية:

- **أسماء الإشارة:**

أطلق القدماء مصطلح (الأسماء المبهمة) على هذا القسم من أقسام الكلام، قال

---

[1] مختصر في شواذ القرآن ١٦٣، والبحر المحيط ١٠\٢٨٥

[2] البحر المحيط ١٠\٢٨٥

[3] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ١٠\٢٨٥

[4] الكتاب ١\١١٠

سيبويه:" والأسماء المبهمة: هذا، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وأولئك"[1].

يذكر المبرد ويتابعه ابن السراج أن الأصل في الإشارة (ذا، وذه) في حالة الإفراد، ثم تُسند إليها علامات التثنية والجمع، فنقول(ذان) ومثلها (تان)، و(أولي) و(أولاء) مع إسناد ضمير المخاطب الناسب للجنس والعدد، حيث نقول: ذلكَ، وذلكِ، وذلكما، وذلكم، وهكذا. غير أنه من الجائز أن نجعل مخاطبة الجماعة على لفظ المفرد، فنقول لهم: ذلك بدلا من ذلكم، يقول المبرد:" إذا سألت رجلا عن رجل كيف ذاك الرجل؟ فتحت الكاف لأنها للذي تُكلم، وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على (ذا)، وكانت لما تومئ إليه بالقريب، فإن قلت (هذا) فـ (ها) للتنبيه، و(ذا) هي الاسم...وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس،إذ كان يجوز أن تخاطب واحدا عن الجماعة، فيكون الكلام له،والمعنى يرجع إليهم "[2].

لعل ما دفع النحاة إلى جعل هذه الأسماء من المبهمات، أنها تكون من أعرف المعارف إذا اقترنت بالإشارة أو الإيماء، غير أنها تكون من أشد الأسماء إغراقا في التنكير إن هي تجرت من الإشارة، حيث لا يستطيع السامع أن يدرك الشيء المشار إليه.

يرى المستشرق برجشتراسر أن أسماء الإشارة تعود لأصل واحد، والسبب في كثرتها وأشكالها التي نراها، يعود إلى اللهجات التي تصرفت بها. يقول برجشتراسر:" فنجد عددها كثيرا في كتب والصرف النحو، غير أن أكثرها نادر الوجود، لا تكاد أن توجد في النثر ألبتة، ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة،كانت تتخالف تخالفا بينا في أسماء الإشارة، على مثل ما نرى عليه اللهجات الآرامية، واللهجات العربية الدارجة من التخالف الكثير في أسماء الإشارة، فجمع النحويون كل ما وجد منها في سائر اللهجات على اختلافها، وأودعوه كتبهم، بغير تفريق بين لهجاتنا "[3].

لم تكن العربية بدعا في استعمال مجموعة من الأسماء للإشارة، بل نجد هذا أمرا شائعا في اللغات السامية الأخرى (فإن) (هذا) يقابلها في العبرية hazze وكلاهما مركب من الهاء

[1] الكتاب٢\٧٧-٧٨، وانظر المقتضب٣\١٨٦، والأصول في النحو٢\١٢٧

[2] المقتضب ٣\٢٧٥-٢٧٦، وانظر الأصول في النحو٢\١٢٧-١٢٨

[3] التطور النحوي \٨٣

والذال، وأما جمع (هذا) وهو (هؤلاء) فيقابله في العبرية hā>ellē، والنسبة بينهما شبيهة بالنسبة بين (هذا) و hāzzē ...و(هذا) في الآرامية العتيقة dha، وفي الحبشية ze والجمع في(تلك) elle> وفي(هذه) ellu> فيحتمل أن يكون جمع الذال على اللام سامي الأصل، وأما (ذلك) فمركبة من (ذا) المذكورة ولام غير لام الجمع المشار إليها فيما قبل، قريبة من اللام المؤكدة في مثل (لأفعلن) و(إنها لكبيرة) "[1].

ومما جاء من أسماء الإشارة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" *فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملا ئه* "[2].

قرأ حمزة، والكسائي، ونافع، وابن عامر، وعاصم " فذانك " بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو " فذانِّك " بتشديد النون[3]، وقرأ ابن مسعود، وعيسى بن نوفل، وابن هرمز وشبل " فذانِيك "بياء بعد النون، ورواها شبل عن ابن كثير، وعنه أيضا "فذانَيْك " بفتح النون على لغة من فتح نون التثنية[4]، ونظيره قول الشاعر:

على أحوذينَ استقلت عشية [5]

أشار السيوطي إلى أن العرب تبدل من النون ياء في (ذانّك) فيقولون (ذانيك)[6]، وأشار ابن منظور إلى أن التشديد في النون بدل من اللام[7].

نجد أن هذا الاسم قد جاء على أربع صيغ، ذانك ، وذانّك ، وذانِيك ، وذانَيك، فمن قرأ " ذانك " فقد جاء به الأصل، حيث من الممكن أن يثنى اسم الإشارة (ذا) على (ذان)، وأما من قرأ " ذانّك " فيبدو أن هذا من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، كما هو الحال في اللغات السامية الأخرى كالسريانية، في قولهم : lissānā بدلا من lisānā ، وهذا نمط لغوي موجود في لهجاتنا المحكية، ومنه قولنا : دُخّان، بدلا من دُخَان، فالذي حدث أن الأصل (ذانك) بالتخفيف، ثم مال القارئ إلى

---

[1] التطور النحوي \ ٨٤-٨٥

[2] القصص\٣٢

[3] السبعة \ ٣٩٣، والكشف١\٣٨١، والتبيان٨\١٤٧

[4] مختصر في شواذ القرآن \ ١١٣، والبحر المحيط٨\٣٠٣-٣٠٤

[5] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٨\٣٠٤

[6] انظر همع الهوامع ١\٢٥٧

[7] لسان العرب (ذ ا) ١٥\٢٥٢

إغلاق المقطع القصير المفتوح (ni) عن طريق وضع حد صامت من جنس الصوت الذي يليه، فتحولت إلى (فذانّك).

وأما قراءة من قرأ " فذانيك " فهو من باب مطل الحركات، حيث مطل القارئ حركة النون، فتحولت من حركة قصيرة إلى حركة طويلة.

وفي القراءة " ذانَيْك " نجد القارئ قد جاء بها على هذه الهيئة من باب المبالغة في التفصح، حين أراد أن يأتي بها مشابهة للمثنى القياسي، نحو قلميْك وكتابيْك.

وأما النظير (على أحوذينَ) فالقياس في المثنى كسر النون ، غير أننا نجد من القبائل من يميلون نحو التخفيف، حيث يستبدلون بالكسرة المستثقلة حركة الفتح الخفيفة، ولهذا جاء المثنى في قول الشاعر مفتوح النون. وعلى هذا يتباعد النظير والمثال، وإن كانا متماثلين في الشكل.

• الاستثناء:

يحدث في أحد أنواع أسلوب الاستثناء أن ينتصب الاسم المستثنى بفعل مضمر، يقدره علماء اللغة بـ (أستثني)، ويرد الاستثناء في اللغة على شكلين: " الأول أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا، ثم تاتي بالمستثنى "[1]، بمعنى أن يقع المستثنى بعد تمام الكلام.

ومما جاء على الاستثناء في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى***"[2].

قرا الجمهور " إلا ابتغاءَ " بالنصب، وقرأ ابن وثاب " إلا ابتغاءُ " بالرفع[3]. وقد جعل الفراء " نصب الابتغاء من جهتين: من أن تجعل فيها إنفاق ما أنفق إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى، والآخر على اختلاف ما قبل (إلا) وما بعدها، والعرب تقول: ما في الدار إلا أكلبا أو أحمرةً، وهي لغة الحجاز، ويتبعون آخر الكلام أوله فيرفعون "[4]. ويجعلها أبو حيان

---

[1] المقتضب٤\٣٨٩، وانظر الأصول في النحو١\٢٨٢، وهو عند سيبويه في الكتاب ٢\٣١٠ و٢\٣١٧

[2] الليل \ ٢٠

[3] مختصر في شواذ القرآن \ ١٧٤

[4] معاني القرآن للفراء ٣\٢٧٣، و انظر إملاء ما من به الرحمن ٢\٥٨٤

لغة لتميم[1]، ونظيره قول الشاعر:

أضحت خلاء قفارا لا أنيس بها   إلا الجآذر والظلمات تختلف[2]

ويبدو أن النصب في قراءة الجمهور إنما هو من باب النصب على المفعولية، بمعنى أنه لا يتزكى إلا ابتغاء وجه ربه، وليس هو من باب الاستثناء المنقطع، وهذا يقوي دلالة السياق، فكأنه قال : ما لأحد عنده من نعمة تجزى، ولا ينفق إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى.

وأما قراءة من قرأ بالرفع، فهذا على البدل، حيث يكون الأصل فيها: (لأحد عنده نعمة، ابتغاء).

وأما النظير (إلا الجآذر) فوجه الرفع فيه، أنه جاء من الاستثناء المفرغ، والقياس فيه أن يعرب إعراب المستثنى كما لو أن (إلا) غير موجودة، فيكون أصل الجملة (بها أنيسٌ الجآذرُ). وهذا يعني أن قوله (الجآذر) قد وقع بدلا من (أنيس)، فكان القياس رفعها.

• من الأدوات (كأين):

ترد الإشارة في الكتب النحوية إلى أن هذه الأداة مكونة من جزأين، هما الكاف و(أي)، يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إن) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيٍّ رجلا "[3].

وذكر السيوطي أن " كأين اسم ككم في المعنى، مركب من كاف التشبيه وأي الاستفهامية المنونة، وحكيت، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ، لأن التنوين مما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف بالوقف، وقيل الكاف بها هي الزائدة، قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى التشبيه ، قال: وهذي مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيما) وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد، و(أي) مجرور بها، وقيل هي اسم بسيط واختاره أبو حيان، قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية، وإفادتها للاستفهام نادر،والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو: وكأن من دابة لا تحمل

---

[1] البحر المحيط ١٠\٤٩٤

[2] البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه\١٣٨، والبحر المحيط ١٠\٤٩٤

[3] الكتاب ٣\١٥١

وأما النظير فلا نجده يختلف عن المثال، إذ الأصل فيه أن يكون (كأي) غير أن الشاعر قد مال إلى التخـــلص من الحركتين المزدوجتين (ya) و (yi) وهنا تتخلص اللغة من شـــبه الحركة (yy) ولهذا تلتقي الحركتان (ai) وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، مما يوجب الوقفـة البسيطة بين الحركتين، فيزداد الأمر صعوبة لتوالي الهمزة والوقفة بـــين الحركتـــين، لأن كليهما يوقع ضغطا كبيرا على الوترين الصوتيين، فتؤثر اللغة الفصل بين الحركتين بالهمزة، وتترك الحركتين القصيرتين فتلتقيان معا، وتشكلان حركة واحدة طويلة.

رزقها ..، ولا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور "[1].

ومما جاء على هذه الأداة في القراءات القرآنية، قوله تعالى:" ***وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير***"[2].

قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم، وأبو عمرو" كأين " ، وقرأ ابن كثير " كائن " [3].

ذهب علماء القراءات إلى ما ذهب إليه اللغويون، فجعلوا (كأين) كلمة مكونة من الكاف و أي، وقد حملوا قراءة ابن كثير على أنها لغة من لغات العرب[4]، ونظيرها قول الشاعر:

وكائن في المعاشر من أناس   أخوهم فرقهم وهم كرام [5]

تصرفت اللغة في هذه اللفظة فجاءت في لهجات القبائل على أربعة أحوال، كأيٍّ، وكاء، وكأي، وكأ في وزن كع[6]، وفي لسان العرب زيادة على ذلك كأى،وكإٍ بوزن عمٍ[7]. وهذا ما دفع أبا حيان إلى القول بأن هذه الكلمة اسم بسيط وليست أداة مكونة من جزأين.

ويبدو أن قراءة الجمهور قد جاءت على الأصل (كأيٍّ)، أما قراءة ابن كثير (كائن) فقد جاءت من باب التخلص من الحركة المزدوجة، إذ نجد الأصل (كأين) تتكون فيه حركة مزدوجة صاعدة (ay) وتليها حركة مزدوجة هابطة (yi) ولهذا تتخلص اللغة من هذه الحركة بإسقاط صوتي (yy) من الكلمة، وهنا تلتقي حركتان، والتقاء الحركات مرفوض في النظام اللغوي، إلا بوقفة بسيطة بين الحركتين، وبهذه الوقفة ينشأ نوع من الثقل في النطق بسبب توالي صوت الهمزة والوقفة التي أشرنا إليها، لهذا تلجأ اللغة إلى دفع الهمزة إلى الأمام لتفصل بها بين الحركات.

---

[1] همع الهوامع ٤\٣٨٨-٣٩٠

[2] آل عمران\١٤٦

[3] إملاء ما من به الرحمن ١\١٥٨، وجامع البيان ٤\٢٢٩،والبحر المحيط٣\٣٦٨، وإتحاف فضلاء البشر \١٧٩،وغيث النفع \١٨٣

[4] المحتسب ١\١٧٢، وجامع البيان ٤\٢٢٨و إملاء ما من به الرحمن ١\١٥٨، والبحر المحيط٣\٣٦٨، وغيث النفع\١٨٣

[5] ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٣\٣٦٨

[6] المحتسب١\١٧٢، وانظر همع الهوامع ٤\٣٩٠

[7] لسان العرب (أي) ١٤\٥٨

الخاتمة:

بعد الانتهاء من دراسة النظائر وتحليلها، والوقوف على أهميتها في التوجيه لدى العلماء، نخلص إلى أهم نتائج هذه الدراسة، والتي نجملها بالآتية:

١. جاء النظير علة مهمة من علل التوجيه في الدراسات النحوية واللغوية، حيث استعمله كثير من الدارسين والعلماء مستدلين به على صحة القواعد النحوية، والظواهر اللغوية، كما استعمله علماء القراءات القرآنية مستشهدين به على صحة القراءات الواردة عن القراء.

٢. استعمل العلماء ثلاثة أنواع من النظائر هي:

- النظائر القرآنية
- والنظائر النثرية
- والنظائر الشعرية.

٣. كانت النظائر النثرية من أقل النظائر استعمالا لدى العلماء، ومرد ذلك إلى القيود الواجب توافرها لقبول الأحاديث النبوية الشريفة، إلى جانب قلة الكلام المنثور المتداول بين الناس، مقارنة مع الشعر.

٤. كانت النظائر الشعرية من أكثر النظائر تداولا بين العلماء، ولعل ذلك يعود إلى شيوع الشعر وانتشاره بين القبائل آنذاك، كما يدل على أهمية الشعر في الدراسات اللغوية، ومن هنا كان هذا الفصل من أطول فصول الدراسة.

٥. جاءت النظائر في أكثرها موافقة للأمثلة المستعملة معها، مما يكشف لنا عن دور النظير في تحديد الوجوه المروية عن القراء، ودوره في إثبات موافقة هذا الوجه للنظام اللغوي، بمعنى أن هذه النظائر كانت انعكاسا لما يتضمنه نظام اللغة العربية من تطورات طرأت عليه في مختلف المراحل التي مرت بها اللغة.

٦. ظهرت العديد من النظائر التي خالفت أمثلتها ، بالنظر إلى حقيقة استعمالها، أو بالنظر إلى ما لحقها من تطور، أو تغيير، وإن كان بينهما شيء من الشبه على المستوى الشكلي. ويعود هذا إلى فهم الدلالة أو التركيب، الذي أدى إلى استعمال هذا النظير في تلك المرحلة.

٧.احتفاظ اللغة العديد من الأنماط اللغوية ضمن اللهجات العربية، والقراءات القرآنية، غير القياسية، وهي أنماط تمثل مراحل مرت بها اللغة ثم تراجعت عنها بعد نزول القرآن الكريم، الذي احتفظ بالنظام الفصيح للغة العربية.

٨.أن التحولات الأسلوبية في دلالة الأنماط اللغوية، مدعاة إلى تغيير الحركات الإعرابية، بما يتناسب مع التحويلات الطارئة على بعض الأنماط اللغوية.

٩.جرى تفسير مجموعة من الاختلافات الدلالية بين الألفاظ ضمن ما يعرف بالانزياح الدلالي، وهذا يكشف لنا عن صور من التطور الدلالي للألفاظ، نتج عن عمر اللغة الطويل، وما كانت تتعرض له من تغييرات في مجالات الحياة، من زمن إلى آخر، زيادة على سعة اللغة العربية.

هذا إلى جانب العديد من النتائج المنثورة بين ثنايا الدراسة، ويمكننا الوقوف عليها في مواطنها.

الملخص

أدرج النحاة العرب القدماء العديد من النظائر في ثنايا كتبهم، محاولين بذلك إثبات ما ذهبوا إليه من قواعد، ومؤيدين ما ورد عن القراء، ذلك أن النظير علة من العلل المهمة في التوجيه. وقد جاءت هذه الدراسة مُحاوَلةً للكشف عن النظائر، ومدى اتفاقها مع الأمثلة التي استعملت لها، ولهذا اعتمدت الدراسة على مطابقة الأمثلة مع نظائرها، ومن ثم عمدت إلى تحليلها ضمن المنهج التحليلي، الذي يكشف لنا عن بعض النظائر المخالفة لأمثلتها من الناحية الفعلية، وإن كان بينهما شيء من التوافق والتشابه على المستوى الشكلي الخارجي.

وقعت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، إلى جانب التمهيد والخاتمة، على الشكل التالي:

التمهيد:

وقد تعرضت فيه إلى معنى النظير في اللغة والاصطلاح، كما أشرت إلى شروط صحة القراءة، وبينت من خلالها معنى التوجيه المقصود هنا.

الفصل الأول: النظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

وقد دار الحديث فيه حول النظائر التي استمدها العلماء من القرآن الكريم، أو من القراءات القرآنية.

الفصل الثاني: النظير من كلام العرب النثري:

وتحدثت فيه عن النظائر المستعملة من الأحاديث، والأمثال، والأقوال، وما شاكلها.

الفصل الثالث: النظير من كلام العرب الشعري:

ويتحدث عن النظائر المستعملة من الأشعار الواردة عن العرب ويعد هذا الفصل أطول فصول الرسالة.

وبعد ذلك جرى تقسيم كل فصل على خمسة محاور، كما يأتي:

- **القضايا الصوتية :**

وهو قسم يتحدث عن الاختلافات الصوتية التي وقعت بين القراء.

• القضايا الصرفية:

ويتحدث هذا القسم عن الاختلافات الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة، واشتقاقها، ووزنها، وما إلى ذلك.

• القضايا التركيبية:

وفيه مجموعة من الاختلافات النحوية التي اختلف فيها القراء، ومنها ما يتعلق بالمرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو الأدوات، أو غير ذلك.

• في القضايا الدلالية:

وهذا موضع يبحث في معاني الألفاظ ودلالتها، وينقسم على قسمين:

أ. الدلالة المعجمية: وفيه عدد من الألفاظ التي اختلفت دلالاتها وفق الوجه الذي قرئت به، وتعتمد على المعجم اللغوي اعتمادا مباشرا لبيان حقيقة معناها ومدلولها.

ب. الدلالة السياقية: وهي مجموعة من الألفاظ التي تعتمد على السياق اللغوي اعتمادا كبيرا لتحديد المعنى المقصود، وفق ما قرئت به عند كل قارئ من القراء.

• القضايا اللهجية:

وتظهر فيه العديد من اللهجات العربية المختلفة، التي تكشف لنا عن اختلافات صوتية وصرفية وتركيبية، والجدير بالذكر أن هذه الاختلافات جاءت وفقا لقوانين اللغة العربية، وما لحق نظامها اللغوي من تطور خلال عمر اللغة الطويل.

• الخاتمة:

وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ولعل المطلع على هذه الدراسة يجد ألوانا من التطور اللغوي الذي سارت عليه اللغة في فترة من الفترات، حيث احتفظت لنا بمثل هذه التطورات في نظامها الفصيح، ومن ذلك العديد من أنواع المماثلة، والمخالفة، مما ورد في القرآن الكريم، أو في القراءات القرآنية الصحيحة، أو في الأشعار العربية الفصيحة. كما نجدها احتفظت بمجموعة أخرى من التطورات في اللهجات العربية المختلفة، وفي القراءات القرآنية الشاذة، حيث إنها كانت قد سارت في طريق ما، ثم تراجعت عنه بعد نزول القرآن الكريم، الذي حفظ اللغة من كثير من التغييرات التي قد تلحق بها .

Abstract

Parallelism and its role in guiding the quranin recitation in light of contemporary etymology

The importance of the parallelismin guiding encouraged the old Arab grammerians to include many parallelisms in their books trying to prove the roles they have achieved.

This research will try to identify the parallelisms and its accordance with its tested examples, so the study depended an describing these exampls with its parallelisms, then analyse it through the analytical corriculum, which will infact discover some of the examples which disagree with its parallelisms.

This study includes in addition to introduction and conclusion, three chapters as following:-

Introduction:-

I tried to explain the meaning of the parallelism and painted to the condetions of a correct recitation.

* **Chapter One**: The parallelism in the holy Quran and the Quranic recitation.

Ttalk about parallelism which etymologist used from the holy Quran or Quranic recitation.

* **Chapter Two**:The parallelism from Araab prasaic speech.

The parallelism used in praphetic tradition, proverbs and other prosaic versions.

* **Chapter Three**: The parallelism from Arab poetic speech.

This chapter is the longest, tolks abaut used parallelism in Arab poetry.

Each chapter then is divided into five tracks:

•The acoustics isues: shaws the vocal differences between Readers.

•The morphological issues: shows the morphological differences regarding the word, its derivation and its equilibarium.

•The stractural issus (syntactieal): shows groops of syntactieal diferences between Reeders, regarding nominatives, accusatives, or genetives.

•Indecational issues: this track shows the meaning of the Articulations and its indications. It is divided into two sections:

-The lexicul indication: includes many articulations, which are indicated differntly regarding the way it was read.

-The contextual indication: groop of articulations which depend so much an the etymological context to identify its meaning.

•Dialectical issus: shaws many differences Arab dialects, which shows acoustics, morpgological, and structual differences.

* **Conclusion**: Readers of this study will finde many kards of development, which language has kept in its standard system, such as many kinds of analogous and inconsistency to what have been mentioned in holy Quran, Quranic recitayion, or standard Arab poety, even in different Arab dialects or in irregular Quranic rscitations, so the holy Quran was ane who pratected the language aguinst any changes.

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع غشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمياطي، الشهير بالبناء، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩ هـ .

٢. الإتقان في القرآن: جلال الدين السيوطي، دار الندوة، بيروت.

٣. أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية: د. يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ١، سنة ١٩٩٣، ص ١٤٩.

٤. أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية: د. يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد٢، سنة ١٩٩٣، ص ٩.

٥. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

٦. أسس علم اللغة: ماريوباي. ترجمة د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٨٧.

٧. الأساس في الأمم السامية، ولغاتها، وقواعد اللغة العبرية وآدابها: د. علي العاني، ليون محرز، محمد الأبراشي، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، ١٩٣٥.

٨. الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩. الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت.

١٠. الأصوات ووظائفها: محمد منصف القماطي، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٨٦.

١١. الأصول: د. تمام حسان، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

١٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.

١٣. أصول النحو العربي: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨.

١٤. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.

١٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل السامرائي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦. الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الحكم، دمشق.

١٧.الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبو السعدات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

١٨.إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.

١٩.انزياح المصاحبات المعجمية، دراسة في شعر أمل دنقل: د. يحيى عبابنة، وهو بحث غير منشور.

٢٠.الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال أبو البركات الأنباري، دار الفكر بيروت.

٢١.الإيضاح في شرح المفصل: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي/ مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣.

٢٢.البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، طبعة بعناية عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢.

٢٣.بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

٢٤.البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تعليق مصطفى عبد القادر العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٢٥.تاج العروس من جواهر القاموس: محد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥.

٢٦.تاريخ اللغات السامية: إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٢٩.

٢٧.التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المطبعة العمية، النجف، ١٩٥٧.

٢٨.تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٢٩.التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

٣٠.تفسير النسفي: المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تقديم الشيخ قاسم الرفاعي، مراجعة د. أشرف عليم، الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

٣١.التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه:د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٣٢. التطـور النحـوي للغـة العربيـة: ج. برجشتراسر، تصحيح د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢.

٣٣. التقدير وظاهر اللفظ: د.داود عبده،مجلة الفكر العربي،عدد ٨-٩، سنة ١٩٧٩، ص٦-١٥.

٣٤. تهذيب إصلاح المنطق: الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٣٥. تهذيب اللـغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤.

٣٦. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب، مصرية، ١٩٥٢.

٣٧. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار النهضة، القاهرة.

٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦.

٣٩. جوامع كتاب إصلاح المنطق: عن أبي يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تاريخ أبي الخير زيد بن رفاعة مسعود، مطبة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٤ هـ.

٤٠. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠.

٤١. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.

٤٢. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٤٣. حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٤٤. الحماسة لأبي تمام: تحقيق عبد الله عبد الرحيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلس العلمي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٨١.

٤٥. الحماسة البصرية: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

٤٦.الحيوان: أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٦٥.
٤٧.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، دار بيروت.
٤٨.الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٤٩.دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.
٥٠.دراسة في صيغتي (فعل وأفعل): د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٠٥.
٥١.ديوان إبراهيم بن هرمة: تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٦٩.
٥٢.ديوان الأعشى: شرح يوسف شكري دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٥٣.ديوان أبي زبيد الطائي: جمع وتحقيق د. فوزي حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧.
٥٤.ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي: أبو الحجاج يوسف بن سلمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تصحيح الشيخ أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤.
٥٥.ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٢.
٥٦.ديوان جران العود، عامر بن الحارث: رواية أبي سعيد السكري، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٣١.
٥٧.ديوان جرير: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
٥٨.ديوان حاتم الطائي: د. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠.
٥٩.ديوان حسان بن ثابت: شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٢.
٦٠.ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق د. عبد القدوس أبوصالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٢.
٦١.ديوان السفرين (النابغة وعبيد بن الأبرص): د.شرح يوسف شكري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٦٢.ديوان عامر بن الطفيل: رواية أبي البركات محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٩.
٦٣.ديوان عمر بن أبي ربيعة: شرح د. يوسف شكري، دارالجيل، بيروت، الطبعةالأولى، ١٩٩٢.

٦٤.**ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي**: صنعة هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث.

٦٥.**ديوان عنترة**: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، ١٩٦٤.

٦٦.**ديوان الفرزدق**: شرح علي قاعود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٦٧.**ديوان كعب بن مالك الأنصاري**: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦.

٦٨.**ديوان المروءة (السموأل)**: شرح د. يوسف شكري، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٦٩.**ديوان مسكين الدارمي**: جمع وتحقيق عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، مطبع دار البصري، بغداد، ١٩٧٠.

٧٠.**ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠.

٧١.**الرواية والاستشهاد باللغة**: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.

٧٢.**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تصحيح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

٧٣.**سابقة التاء في المصادر العربية**: د. يحيى عبابنة، بحث غير منشور .

٧٤.**سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي**: تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

٧٥.**شذا العرف في فن الصرف**: الشيخ أحمد الحملاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٦.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨.

٧٧.**شرح أبيات مغني اللبيب**: لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.

٧٨.**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٧٩.**شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**: تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت.

٨٠.**شرح ديوان الحماسة**: أبو تمام، عالم الكتب، بيروت.

٨١.شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٨٢.شرح ديوان طرفة بن العبد: شرح وتقديم د. سعيد الضناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

٨٣.شرح ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢.

٨٤.شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٨٢.

٨٥.شرح شواهد الألفية: الإمام العيني محمود، دار صادر، بيروت، طبعة بولاق.

٨٦.شرح شواهد الشافية: عبد القادر بن إسماعيل البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، ١٩٥٧.

٨٧.شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، تصحيح محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٨٨.عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين الطائين تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.

٨٩.غيث النفع في القراءات السبع: علي النوري الصفاقسي،بهامش سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي محمد بن القاسم الشاطبي، دار الفكر للطباعة والنشرو التوزيع.

٩٠.شرح القصائد المشهورات: أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٩١.شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٩٢.شرح المفضليات: أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٩٣.شعر أبي حية النميري: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد اللغوي، دمشق، ١٩٧٥.

٩٤.شعر عمر بن لجأ: تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ١٩٨١.

٩٥.شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي،تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعةالأولى، ١٩٨٦.

٩٦.الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤.

٩٧.ضرائر الشعر: علي بن موفق بن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٩٨.ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.

٩٩.عصور الاحتجاج في النحو: د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٠.

١٠٠.العقد الفريد: ابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٥ هـ.

١٠١.علم الدلالة العربي: د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.

١٠٢.الفرائد الجديدة: عبد الرحمن الأسيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، الكتاب السادس والعشرون.

١٠٣.فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثانية،١٩٨٠.

١٠٤.فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل العطية، منشورات جامعة البصرة، ١٩٧٩.

١٠٥.فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.

١٠٦.في التحليل اللغوي: د. خليل عمايرة، مكتبة اعتبار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

١٠٧.في قواعد الساميات، والعبرية، والسريانية، والحبشية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

١٠٨.قصائد جاهلية نادرة: د. يحيى الجبوري،مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

١٠٩.قواعد اللغة العبرية: د. عوني عبد الرؤوف، مطبعة جامعة عين شمش، ١٩٧١.

١١٠.أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه): تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.

١١١.كتاب الأفعال: ابن القوطية، تحقيق علي فودة،مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثانية،١٩٩٣.

١١٢.كتاب التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتويرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠.

١١٣.كتاب السبعة في القراءات:ابن مجاهد،تحقيق د.شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،الطبعة الثانية.

١١٤. كتاب فعلت وافعلت: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
١١٥. الكشف عن وجوه القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧.
١١٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وصححه مصطفى حسين محمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.
١١٧. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
١١٨. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
١١٩. ليس والمشبهات بها: د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، بغداد، عدد١٧، سنة٧٣، ص٥٣.
١٢٠. اللغة: فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
١٢١. اللهجات العربية في التراث: د. علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.
١٢٢. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
١٢٣. مبادئ علم الأصوات العام: ديفيد إبركرومبي، ترجمة وتعليق محمد فتيح، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
١٢٤. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢٥. مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠.
١٢٦. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.
١٢٧. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق هاشم المحلاتي، فضل الله الطباطبائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
١٢٨. مجموع أشعار العرب: وهو مشتمل على ديوان رؤبة، تحقيق وليم بن لورد البروسي، طبع بآلات دروغولين في مدينة ليبسيغ، ١٩٠٣.
١٢٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجزء الأول القاهرة ١٩٦٦، والجزء الثاني القاهرة ١٩٦٩.

١٣٠. مختصر تفسير بن كثير: اختصار وتحقيق محمد غلي الصابوني،دار القرآن الكريم،بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨١.
١٣١. مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة، ومسند أحمد: شهاب الدين أبي الفضل بن حجر العسقلاني، تحقيق صبري عبد الخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.
١٣٢. مختصر في شواذ القرآن:من كتاب البديع لابن خالويه،عني بنشره ج.برجشتراسر، دار الهجرة.
١٣٣. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
١٣٤. مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق.
١٣٥. مشكلة الهمزة العربية: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٩٢.
١٣٦. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش الأوسط)، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
١٣٧. معاني القرآن: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
١٣٨. معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي،دار المأمون،مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥ هـ.
١٣٩. المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبري، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، الموصل، الطبعة الثانية.
١٤٠. مغني اللبيب من كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢.
١٤١. المفصل :محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
١٤٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:(هامش خزانة الأدب)،دار صادر،بيروت،طبعة بولاق.
١٤٣. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
١٤٤. المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: د. محمد سالم المحيسن، مؤسسة سباب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
١٤٥. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٤٦.المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤.

١٤٧.المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

١٤٨.المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر: د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.

١٤٩.نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجواري،مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤.

١٥٠.النحو العربي(العلة النحوية نشأتها وتطورها):مازن المبارك،دار الفكر،بيروت،الطبعة الثالثة،١٩٧٤.

١٥١.نحو القرآن: د.أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤.

١٥٢.نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبع المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.

١٥٣.نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٥٤.النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت.

١٥٥.النظام اللغوي للهجة الصفاوية:د.يحيى عبابنة،منشورات جامعة مؤتة،الكرك،الطبعة الأولى،١٩٩٧.

١٥٦.النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيوت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.

١٥٧.الوحشيات(الحماسة الصغرى): أبو تمام حبيب بن اوس الطائي، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار المعارف، مصر، ١٣٦٣ هـ.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع

الرموز الصوتية المستعملة في متن الرسالة:

الهمزة	>	الفاء	f
همزة الوصل	(>)	القاف	ḳ
الباء	b	الكاف	k
التاء	t	اللام	l
الثاء	ṯ	ميم	m
الجيم	g	نون	n
الحاء	ḥ	الهاء	h
الخاء	ẖ	الواو	w
الدال	d	الياء	y
الذال	ḏ	الفتحة القصيرة الخالصة	a
الراء	r	الفتحة الطويلة الخالصة	ā
الزاي	z	الضمة القصيرة الخالصة	u
السين	s	الضمة الطويلة الخالصة	ū
الشين	š	الضمة القصيرة الممالة	o
الصاد	ṡ	الضمة الطويلة الممالة	ō
الضاد	ḍ	الكسرة القصيرة الخالصة	i
الطاء	ṭ	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الظاء	ż	الكسرة القصيرة الممالة	e
العين	<	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الغين	ġ	تتحول إلى	<